

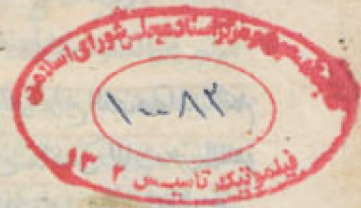
کتابخانههای

العلم فی سبیل الودع
تجلیل بجلد بیت الفریح

مراد است که اولیای علم و معرفت را در این کتاب
که از آن خبر می رسد که از آن بزرگواران
در مرتبه بزرگواران است

المؤمن اذا مات ايماناً دخل الجنة
الكافر اذا مات كفره دخل الجنة

آیه بی نظیر در بیان
و تفسیر آن آیه از بزرگواران



بازدید شد
۱۳۸۲


بازدید شد
بازدید شد
بازدید شد



مغنی فی الصفات
فادیه الصفات
کتاب فی الصفات
فادیه الصفات

لغاة الناس لا یعطین شئاً
سوی الخدیان من قبل و قال
ولا تصح مع الافسان الا
لکس العلم او تحصیل مال

از بزرگواران است که در این کتاب
که از آن خبر می رسد که از آن بزرگواران
در مرتبه بزرگواران است

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب
کتاب	سینج الیه	
مؤلف	کلباسی	۹۷۰۱۳ ۹۴۲۱
موضوع	تاریخ قفسه ۶۸۸۷-۶۸۸۸	
۸۱۹۰		

کتابخانه	تاریخ ثبت
۸۱۹۰	

اسماء الله وصفاته الخاصة سبحانه به ومدد الوجوب المسبب من النذر وشبهه واصلح غلظه
 وجمع ثمره ورغب عن الغيبة ومنعها عنه ولا نقاد عن يد الغيبة والاعراض انما توفى عنها
 بل يدور بعضها نظرا لا يجب كتابتها بالقرآن والمقول بخلافه خلافا لاجماع ولا نفسه ولا غير ما مر
 كان مما يتفق بالصلوة كالادان والائمان والتكبيرات الاضاحية ولديها والحقيق والسلام الخارج منها
 وسجود التكاثر وغيرها كصلوة الجائزة وسجود التلاوة وسائر سجود الحج والزيارة وغيرها وقد قيل في ذلك
 وشبهه والتفريق وجبر فلو التزم به متى كفى ما يصدق عليه اسمه ولو لم يكن مبيحا او مقيدا تعين التعبد
 فان في ذلك مقتضى سدا للاستئذان الذي لم يحز بل على ان في به بانما على العيصان فلو كان مناهي الله
 صحيح كما لو لم ينافه ولا يجوز العمل بالسادة والاعمال على الاخر ويكون في الاستئذان اتمام الاضاح على الواجبات
 الا ان يقتضى فيه بطلان غيرها وان لم يقتض بوقت فوقته العزم يقتضى بطلان الوفاة ولا شرقي من ما علقه
 على امره ولا يقتض بوقت فاما ان يمتنع الاثنان فيه شرها ولا ضل الاضاح لا تكليف وعلى الثاني كما ان يمكن
 من شرها بالفضل فواجبا والفقير بان يمكن من الحديث فلا الا ان يكون المتفق بها ما خرج فيجوز هو
 في الاول ايها ولو نذرنا ما لا ينفذ **مسألة** يجب التمسك بالصلوة والظن وان سائر مسائل الحج
 الطواف والحاجب صلواته ولا هب الغرض قبل دخول الوقت لو وقعها في اقل وقتها فلو تواتر لان يصل في
 الوقت ثم انما منع شدة البر بعد دخول الوقت فالحال انما هو محذور ما لم يحذر الصلاة الميت والنوم والادخار
 وتياكرو في الاول وفي يوم الجمعة لا يتجوز ما سجد بالوجه والطول كما لا ينقصه ولا حله وشره واكل الحائض
 وتعدد الحكم بتعدد الاكل والشرب عرفا ولا يعان هالا يتعارف الاكل وشربا وما كولا ومنه
 كالقطار والقطرات والنجاسة والحياة والدواب والزيان ولذا كرها في اوقات الغزاة وفي غيبه الميت
 وجماع فضيل قبل الضل مع زوجة برأيه وكتاب العزان ومنها ان لم يجب بل سئل وتلا وتروا كما
 منوها حكمة ويختلف فضل الوضوء فيه باختلاف التلويح ووصفا فله وكثرة والجملة ومثله
 حواشي وعلاوة وسجود التلاوة والشكر وتعقيب الصلوة ودحو الساجد ويختلف الفضل في
 الحكم باختلافها وزيادة في الاية والاعانة والصالحين والمؤمنين والكون على العلماء وقبول

المجتمعة وانما في القبر وكيفية اداؤه من غسل قبل ان يغسل وطلب الحوامج والجماع بعد الجماع
 سواء كان الحاديا اليها الا ولا ولا يترك ولو لم يجز الجارية بعد الاخرى والجماع الضم قبل الضل وان لم
 يحصل للجل وجماع الحامل ولو كانت متعة او جارية وناسي الاستغناء بما لا من المحرمين ولو استسبح
 في الغايطة المسافر افضل ببلده قبل دخوله على اهله وجلس الحاكم للقضاء على العالم للتدريس والتعلم
 للتدريس واللوغظ قبل كل مجلس انعقاد لاطاعة الله سبحانه وبعد مساجدة المحرمين ومن الخطب في خروج
 والرماف والحق والتفصيل الذي يسيل معه الماء استكرهه وخروج الرطوبة لوانه ولو استكره
 زيادة على اربعة ايات فالتعقيد في الصلوة عدل والكدب والغيبة والظلم وتقبل الزيادة لا يشعور ومن
 فخرها ومن سبها بالجنس بغيرها بالجنس اهلها وفتحها اهلها ويخرج الودي بعد البول قبل الاستبراء وبعد
 والدماء والاستبراء وميل السفر والجماع وكل شرط بالوضوء اذا ضلها احتياطا او استسبحا او الاذان و
 الاقامة والغضب الاكل قبل او بعده والدخول بالروضة للرجل والراة مع الحائض في وقتها
 العذر بعد ما نوى من معذرة او لم تقبل بوجوبها هو الاقوى والتجديد سواء صل به او لا للفرصة
 او الفاطنة ولا الاولى افضل او غيرها ما هو مشروط بالوضوء وصحة او كمال الصلوة واحدة او اكثر بل
 الا ان الاول وقتها على ضل طويل فيجوز معه طر الحذر ويتحقق صدق التجديد **مسألة** الوضوء
 اما واجب بشرط للصحة كافي الصلوة والطواف الواجبين او مشروط للصحة وليس بواجب كافي الصلوة
 المتدنية وليس بواجب بشرط في الصحة بل شرط في الكمال كافي الاوقات المتدنية وغيره وليس بواجب
 ولا شرط مطلقا ولو في الكمال كافي الوضوء في الوضوء نفسه او واجبه وليس بشرط متى كان في اداءه
 او حلف او تعهد ان يتوضأ ولم يقبله بعيد لم يكن في طهره شيوع من المشروطات اذا اشترط ولا
 زفته مشغول لا يجوز مما اشترط وما حرمين انما استسبح بشرط في الصحة كافي المتدنية الصلوة
 والا فانما على الاقوى او متجرب بشرط الكمال كافي المتدنية الطواف وغيرها واما شرط وغيره
 كمال الصلوة والطواف الواجبين واما مشروط وليس بشرط كافي الوضوء في نفسه ولا يجزى بالجماع لم يكن
 حذرا على الاقوى فلو تعلق بدمته واجب شرطه به وكان مع وضوءه ضد جماع الصلوة كماله

فان كان للناظر لا يجوز الدخول معه فيه اتفاقا وان كان لغیرها ما اشرط به يجوز على الاخرى وان كان
 لغیرها ما اشرط به يجوز لا اشرط به ولا يجوز به كقراءة القرآن فاشكال ولا حول عدم الدخول
 معه فيه بل مع غير ما كان للناظر ايضا لان الظاهر انه وكذا لا يجبل احمل الحق ولو باسقاط
 او ادعى لو كان يتقنا سبق الظاهر وان عكس انكس كالتقنا وسئل في المتأخر مع سواء جعل ما
 خبره من اجراء التوضوء وقد خرج من التوضوء ودخل في غيره بل ولولم يدخل في غيره ولم يدخل في غيره
 سواء طال جلوسه او لا ولكن الاصول فيه بل فيها الامارة مع المتأخرات للمولات ومع عدم اعادة
 الشك ولو ما بعده ان لم يكن الشك اخرج من الاصول اعادة عارضا ويجوز اعادة ما بعده
 او اعادة ولو شك في قبل الفراغ ولم يقع المولات والاوجب اعادة التوضوء وكذا مع السجدة
 من واجباته مع ولو اتممت شتم بعد الفراغ مع ولو اتمت بالشرط بدو ضرب الوقت ولو كثر شك في
 شيء من التوضوء ليس عليه اعادة مع بل سبي على صله ولو تحقق الكثرة بما يزيل بالتزوي او يقيد
 على الصلح او بما حصلت به والمدار فيها على العرف لا يجوز الايمان بالمشكوك ولو شك في حصولها
 بنيت على عدمه وفيها ما يوجب البقاء وانما زالت فكلها ولو حصلت في جرة لا يتعدى الى غيره و
 لو صدق الكثرة في احد من الظاهر ان لم يلقفت فيها مع ولا يجب التزوي اذا حصلت ولو وجد من نفسه كونه
 الشك من الشك ان لم يقيد بطريق جميع ما ترقى جميع التقدير بها لظهور وجوبها وانما عاها وكلها
هذا يتفق التوضوء بكل من البول والغائط والريحان يخرج من المعتاد وان كان في اوله وحده وفي مكانه
 يتوه اذا كان خلقيا او انسدا للخلق وانفتح لغيره ولو لم ينسد الطبيعي يخرج من غير انفسه فلا اشكال في
 نقص الخارج من الاول واما في الثاني فاشكال الاصول العامة بالاول مع العادة بل مع ان يخرج من
 تحت المعتادة في الغائط والاخرى لعدم معك وصله بالوصل في ذات الخارج من ايها اخرجت المتقدمة
 ملوثة بالغائط ثم دخل ونقص ظهر الغائط ولم يخرج او خرج منها اخرج او ما يتحقق بها اذا غلط
 بالغائط بل كل ما اكل اذا خرج بصورة الاصلية ولم يخلط به سواء كان ما كولا مادة او لا وموضع
 المعتاد والريحان الخارج من قبل الاخرى وذكر الذكر لا يتفق الاصول في الاصل للخلق مع العادة

قيلها او لا لان بدو في الشوط به او في غيره
 في السبيل الى استقبال القبلة والكل لا يجزى لغيره

والمدار في الخروج على العلم والاخوة في الظن المتأخر في العلم للخلق والوضوء بنفسه اذا غلب
 السمع والبصر فينقض ولو كان مجتمعا ولم يحتمل جدا والمدار في الغلبة في فاعل البصر والسمع معاد
 احد عمدا اسد او عارضا على التقدير فاعل اقرها على العلم والحيث والافاء والسكر والوطوبه
 المشبهة التي يخرج في مال الاستبراء او قبله ولو مع فاعله تطويل فيها وبين البول والاستبراء
 والجنابة وهي غير موجبة له وغيرها موجبة ايضا والحيض والنفاث ومن لب غير نافذة ولا موجبة
 ونقص فيها بما مع الفصل في الوضوء بين تقديمه وتأخيره مع استحباب الاول ولو قيل بل يتم التقديم لم يكن
 شرطا فلو اخره لم يطل غسله بل يكون اتما وغيره ما تيسر بانقضاء من الحارة والقهقهرة والذى
 وامسح بالطن والرجل وظاهرها لانه ولا غيره سواء كان له صلا او صرا او دم الذي يخرج من بين
 او قبل ولو شك في صلا البول والغائط مع في الحجيج الوضوء واما ينقض الوضوء بغير الوضوء والغثي
 والافاء والسكر والجنابة بالدخول بالخروج لا بالحركة عن محله ولا بالتلون فيما يمكن فيه التلون ولو
 تحرك عن محله ولم يخرج او تلوث ببله به لم يطل وضوئه كما انه لو وضوء مع تلوثه به صح وضوئه
 واما فيها ففي غير الاصناف بالانسا او صدق الاسم والعلم به لا شك في الانصاف والخروج والادخول لا ينقض
 بل الثوب ايضا ولو خرج من ثوبه وتريد بين كونه النافق اصغرا او اكبرا جمع بين الفصل والوضوء مع احتمال
 باحدهما ثم لو وقع الشك في كونه موجبا للصغر او الصغرى والكبرى فالكفاية بالصغرى والخروج لا شك
 والاشك مما يخرج من ربهها واما فيما يخرج من ثوبها فحكم ما يخرج من غير الطبيعي مع عدم انسداد الطبيعي
 اذا خرج منها فينقض به الظاهرة ولو ادا احد من اثنين فلا ينقض حتى فيما يتوقف معك على ظاهرهما كما
 احدهما بالآخر وفي مدة الجعة ونحوه يحسبان بواحد وكذا في الاستبراء واللبث اذا استمرهما الوضوء
 للصلوة ثم ولدا لا كقراءة صلواتها وان صدق التوابع للمشرية بولا او ناطا ونحوها فحكمكم سائر الخصال
 وباني ولو لم ياتوا من طهارة احد لم يحسب بلامه ولو ادا والدخول فيما يشبه طهارة الا ان يكون مقينا عليه
 وجوبا لوقوله وفيه نظر **هذا** يخرج على التحلل بل وغيره من العورة عن النافر الخرم فلا يخرج من الزرع
 ولو سعة واللؤلؤ والمملوكة اذا لم يبرز بها بالغير ولم تكن معتدة ومن الطفل اذا لم يكن حيزا والعورة في الرجل

والقبلة ص

کتاب

الفصل والعمر والبستان وقفا المرأة والاولاد وقفا الخلق جميع والاحوط الخان الراعي لها ولكن الاحوط الخان
 السنين الشرة الى الركبة بل الى وسط الساق ويحرم عليها استقبال الضيف واستدائها بجميع الطفا
 في البناء والصحر بل الاحوط تركها في مال الاستحشاء وتعيين غسل طاهر يخرج البول الماء ويكفي في
 لان الاحوط المزان والاضل لذلك ولا يجب بذلك هذا والم يجب اوله يحتل بمضى او دوى ولا يجب غسله
 حتى يعلم ان الزلزلة وتخرج طاهر يخرج الفاضل من الماء والاستحشاء وانما لم يتحا وزر الفاضل عما بعدنا وصول اليه
 فيقول ومن حواشي المزج بل الاقوى والاضل الماء مطهروا ولو فيها المتنجس وزر مطهرا ولو خرج مع الفاضل
 نجاسة اخرى كالدوم ولا يقرب في الماء العذب بل النقاء ولا عذوبة ولا حاجة لافي البدن في الحل بل ولا في
 بالالوان وانما اعتبر في الاستحشاء الثلث ان نفق ولو بالابل والانا المباد على النقاء وانما استحب الوتر ولا
 يمكن ذلك وسحان بجموحين وفي حكم الاستحشاء كل جسم طاهر من بل العين سواء كان عن المعدن والنبات او
 الحيوان كاله او برء متصلا او منفصلا من نفسه كالكف والاسبغ ومن غيره لكن الاحوط عدم الاكتفاء بالخرق
 وغير الارض والنبات ولا يجوز الاستحشاء بما لا يجوز التصرف فيه من غير ان الملائكة ولا ما يتصرف به اليد
 والاصل يعلم يتكفي من غيره ولا بما يتصرف فيه هذا الاستعمال ولا بالمطعومات ولا بالاروت ولا بالعظم ولا بما جاز
 احترامه في الدنيا من المذهب كربة الحسين ثم ودق الفزان والادعية والامامة ونحوها ولو استنجى بآثار
 اصواته كوفي فحل والاحوط بل الاقوى عدمه فيه بل في المطعوم والغنم والوزن يمكن في غيرها ما لم يمسح بالاصابع
~~بغير طيب~~ ^{بغير طيب} الخس ^{الخس} ولا يطهر به الحل ويجب الاستئذان من الناس البعد والجوار المحل في سائر الاراس عند ذلك
 وتقديم غسل اليسرى في الدخول واليمين في الخروج فلا فرق بين البناء والصحر وانما يجعل اليسرى امرافعة
 واليمين اول ما يرجع والشمية عند الدخول وان يقول بسم الله وبالله اللهم اني اعوذ بك من الجيب الخبث والرجس
 الخس الشيطان الرجيم ولا سيما الكون سهوه في الصلوة فيستحب ان يدعو بذلك حال النسيب ويستحب ان يقول في
 وقت فريضة الماء الحمد الذي جعل الماء طهورا ولم يجعل نجسا والاستبراء واي كيفية وان يقول عند كشف اللحية
 بسم الله وفي وقت الطهور اخرج اللهم اذن من الحلال حبسني الحرام وبعد الاستحشاء اللهم حسن فرجى واغفر و
 استرحني وبارك لي في القادر وقبضي لما يترتب من هذا الجلال والاكرام ويستحب بعد الفراغ والقيام مسح العين

في وجوب غسل اليدين عند استعمال الماء في الوضوء

له قصد الوضوء مما يوجب التكليف في قصد الوضوء الذي يوجب التكليف في قصد الوضوء...
القصة وانما غسل يديه في الوضوء...
ولا بد ان يكون صحيحا ولو شرب في الوضوء...
من الاصل في غسل اليدين من الوضوء...
او غيرها او التفتيح قبل الماء...
الواكيد اني بالجمع مما بين الاستدعاء...
التيه ولو كانت ليلة والشا...
ما يكون ظاهر من الوجه في غسل...
ويجوز مسح الرأس والوجه...
بها في غيرها فلا ترتب...
ماء الوضوء...
الاصيلة مع غيرها...
البلل به...
يجوز اخذ الماء...
ولو من الخيرة...
باليد مسح باليد...
وغيره...
احول...
والا...
الاختار...
الاطمأن...

والا...
والا...

ولو تلو في عضو من اعضائه ولو في قليل منه...
المقدم هذا اذا كان النقص سبب...
دون التعدي...
عن الاثم ولو شرب في حصول...
العضو ولو شرب قبل الشروع...
يخص مع...
ولا فرق بين العاقل...
شاذ في غيره...
غيره عضو واجب الامارة...
يقتل بمقتضى...
به في الثاني...
مباشرة الشبهة...
الغسل الثانية...
والاستنقاء...
ولا فرق بين ماء...
لم يضر كما انما...
بها...
الماء فان توضع...
بين العالم...
الشبهة...
موتها...

والا...
والا...

ولقد ألقى الحق عن العجلد وأمكن
الذلة بسهولة فالأحوط والأدلة
والأشبه كانت العدم وكفاية غسلهم

2

وان كان الاحوط ذكره وان يغسل يديه الى الزند مائة ان كان الوضوء من النوم والبول وعرقين ان كان
من الغائط وهو الافضل في البول ان يغسل يديه سواء كان من الكبر او من القليل او من قاء واسع راسه او ضيق
وان يغتسل ويستشق ويتكلمها وان يبدأ الوصل في غسل اليد بظاهر الزاوية والفضلة الاولى والرأ
بها شها وفي الثانية الاحوط مطابقا للاولى من غير قصد للوضوء وان يستاك قبل الوضوء ثم ينفض
وان لم يستاك ان بعده ثم ينفض ثوبا ويكفي لو استاك بالاهام والمسبحة والفضل ان يكون
بالاراك وبالعود والوطيان يستاك عرشا وهو ما ينصح به وان يفتح عينه في حال الوضوء وان
يكون ماء الوضوء مدا وهو بالتقال الصيرة مائة وثلاثة وخمسون مثقالا ونصف مثقال ونصف
ثمنه وان يقول عند الاستسك اللهم افرج عني حبل الود وقطع عني حبل الود وقطع عني حبل الود وقطع عني حبل الود
بما انا ايل وعرفني برك جليلك ورفع ذكرك في الاولين اللهم يا خير من سئل يا ارحم الراحمين
اعطني حبلنا مما اكون الى ما يحب وتوفني وان كانت الفلوة فاسبه وان كانت الاخرة فاسبه
وان كان اولي بالعدايات اقل بالمعصية اللهم احبني بما فيه وامنني بما فيه واكثر
بده في الماء بسم الله والله اللهم احبني من التوابين واجعلني من الصالحين واذا نفضت اللهم
ليقي يحيي يوم القاء واليالي ليالي بدوكة وسكون واذا استنشق اللهم لا تحرم من ريح
الحياة واجعلني من بنم ريحا وقد حيا وطيها واذا غسل وجهه اللهم بين وجهي يوم كونه
فيه الوجوه ولا تسود وجهي يوم يبيض فيه الوجوه واذا غسل يديه اليمنى اللهم اعطيني كتابي
يعني والقلم في ايمان يبيد ادي وما ينبغي حيا يا يسيرا واذا غسل يديه اليسرى اللهم لا تقطع
كتابي ليالي ولا من ذرية طهرني ولا غلظها مقولة الى اعني واعوذ بك من مقطعات الشيطان
واذا مسح راسه اللهم عيني بركك في كل ذرة عفوك واذا مسح رجله اللهم عيني
بركك في كل القراط يوم تزل فيه الاقدام واجعل سعبي مما تريد بركي ارحم الراحمين
واذا فرغ من غسل يديه اللهم افرج عني حبل الود وقطع عني حبل الود وقطع عني حبل الود وقطع عني حبل الود
والجنته وكذا يقول الحمد لله رب العالمين ويستحب ان لا يستعين بغيره في افعال الوضوء وان لا

يغسل

ويتحقق الامانة بصب الماء على يديه ليغسل او يمسح وكل ذلك مع القصد العضو او على العضو اذا
قصد الغسل كذلك وعلى ما يغسل به والا فلا يلزم الا يغسل الاخر ملكه الامن ليصحو على الاخير
ويغسل كما ان الاطراف لا يرفع يده احد ليغسل او يمسح وكل ذلك مع القصد والا فلا يغسل ولا يغسل
في استحباب ترك الامانة الى الامانة في العدان البعدة كغسلين الماء واقبانه من الغر والنجس
لا يوضأ بسوء ولا يمسح اذا لم تكن مامونة وبالماء المشمس اذا كان في الامانة مع لاني الحوض نحو
ولو زلزل عرانه وبغسله غسل الحنابة وبما ينزع الغضاسة لونه او طعمه او ريحه وبماء
اذا وقع فيها الغضاسة ولم ينزع منها ما ينبغي ان ينزع وبالفيل الذي وقع فيه الحية او الذئبة
او العقر في يصب ان لا يمسح راسه ورجليه مذهب **النهي الثاني** في الغسل وبوجباته و
ما يتعلق به وفيه الواجب والندب والواجب منه استغسل الحنابة والحنيف والاستمالة مع
غسل القطنه والنفاس ويسر اليه من الناس بعد البرد بالموت قبل الغسل وغسل الاموات وما
عدا ذلك مندوبه من غير وجوب **هذا** في غسل ما ظهر البدن جميعا فلو توفقت في غسل
الماء اليه الى التخليل تعين بل وجب على الاحوط ان يزيل عليه غسل السوء ولو توفقت غسل السوء
على غسل السوء تعين غسله ولا يجزئ غسل غير الظاهر كذا مثل الفم والاذن والعين والاشمائل
وغيرها وانها ما يحدث في البدن من الثقب الصيقة التي لا يرضى باطنها ومنها ما يستحب للولود
من ثقب اذنه فانه مما يتوقضه وما يتعارف بعض الناس من الثقب في طرفي الانف والاذن
غسل الجميع وان دأب اطبا في الظواهر وشبه الانف المقطوع ثم ان كل ذلك بالنسبة الى السلام
واما اهل الجوارح فاعلمهم ففسلهم مركب من غسل السوء والحنيف ثم غسل ظاهر البدن اما بالان تماش
او بالوتيد والاول يتحقق بالان تماش في الماء دفعة واحدة عموما ولا يلزم ان يدخل الماء من
الخارج فان كان بعضه داخله لا يلزم خروجه منه وان كان اولى احوط بل الامن ان يكون
الماء الى اسائه او كبته او ركبته بل صدره والاحوط التخليل او العدول الى الغر بغيره
الماء كما ان ترك الار تماش احوط اذا كان في الماء اكثر مما ركبها لو كان قليل من راسه خارجا

وهو الامانة على
الكفا العائلة او الكفا

استغسل

يغسل

واحوط

او تمامه او فائدة تليها وفي جميع الصور التي كان في الماء يلزم ان يرفع جملته من الارض
ولو كان تحت الماء وصعد الفضل وصعد الى الاسفل والا على اولى غيرهما لم يخرج ولو بقي
شيء من البدن لم يبلغ اليه الماء وان كان قليلا واظلم عليه بعد الخروج منه
وجب الخروج اعادة الفضل وان اظلم عليه قبل ان ياتي في الوحدة العرفية اكتفى بقبوله
كما لو كان في بئر خامة فينبغي ان يبلغ الى تحت الماء فتدبره وهل اهل الفضل اهل وصول
الماء يخرج من البدن الى الماء واخره وصول اخرجه منه او ان الحصول فيتحقق بوصول اخر
خروج منه اليه لا احوط اجمع بينهما في النية وان كان الثاني لا يحصل من رجحان والثاني
فيحقق بقدم الرأس على تمام العين وقام العين على تمام اليسار واليمين به ويدخل في
والفوس الاول الرقبة ولا احوط غسل السرة والذراع واليدين والبيضا مع الطرفين كان الا
اعادة غسل الرقبة معها انما مع العين ويسارها مع اليسار ولا يجب الترتيب بين اربعة
الاعضاء وفي كل من ذلك يجب زيادة عليه مقدمة حتى يعلم غسله ولو اخل بالترتيب
ولو سهاوا اعادة غير المرتبة هذا الويل بل خلافه في النية والابطال لا سها فيعيد الفضل ولا في
فيه بين صحت الماء على الاعضاء وغسلها والجمع بينهما واختصاص كل عضو بها ولكن الاول
احوط واولى كما لا يخفى في تحقق الترتيب بين استيعاب الفضل للجمع واختصاص العضو بالقد
واختصاصه بالفضل ايضا ولا يعتبر فيه الموالاة نعم الاحوط اعتبارها في غسل الاستحاضة اذا
لم يكن بعد البتر والا فلا اشكال في عدم اعتبارها وسلسا سلسا المبطون فلو بقي منه اربعة عليها
ولو بعدت صلة كولاية الا انها لو كانت في الرأس غسلها ثم غسل ما بعدها وما لو كان
في العنق غسلها ثم غسل ما بعدها ولو كانت في اليسرى غسلها خاصة ولا بد في النية من التقا
فلو خرج الى اخر او حمام او نحوها فقصدا الفضل فليس ما قصده فاعترض او غسل بقبولها عليه
للفضل بطلان الاحوط بل الاخرى ان يصلحها مقابلة للشرع لا والواجب في الترتيب هو غسل
الرأس وتحقق الارتماس في الارتماس وان كانت بمعنى الداعي وهو اعتبار فضيئته فالباطل

في غسل عضو جبر لم يلتفت اذا فرغ من الفضل ولم يتحرك من موضعه واذ كان قبل التبر
وباعده لو كان غير اليسرى **واما لو كان فيها غسلة خاصة** ولو كثر شكك في يلتفت في ذلك
في الكثرة الى العرف والحكم في حقيقة الفضل والاعلاء والماء واما حدة وطهارة واجل الكثرة
طهارة البدن والنية والاستلام والباشرة والوفاء كما في الوضوء ولو احدث بالاصغر
في الانشاء ولو كان او تقاسيا على القول بكونه تجديبا بل مع ثبوتها لو كان الفضل من الغائبة
او من غيرها وثبوتها قبله واما العلم بوضوء في غير الاول فلا شيء عليه الا الوضوء الذي كان عليه
الاحوط اتمام الفضل واعادة الوضوء ولا يخفى في عدم البطلان بين الفضل الواجب والتدبير
ولو احدث بالاكبر فيه فان كان فيها كان رفعه عاده والحض والغسل في الحكم واحد والافضل
مداية الجارية تحصل بارتباطها عينية المحضة لذلك العلم وكيفية في مثل المرأة ورجلها
وبرئتها مع ولو كان ميتا والموتوع في غير الاضحية كالموتوع في قبل البهيمية في جبر لا يخرج من حيا
وفي غيرها على الاحوط وان كان في الاضحية اشكال لا بوجوبها بغيرها في الفضل والذراع والقدم
في الواعى والموتوع بين البالغ وغيره ولا بين القاص ومكاه او وضوءا والناسي والساهي في الفضل
والغفلة والنائم والغافل والكاشرا صليا او دنيا ملبا او نظريا او ساكنا ولا بوجوب تغييرها
في ثقبه المسوح اذا لم تكن قبل ولا بد ولا سيما اذا كانت فيه ولا في قبل الخنثى ولا بغيره يشبهها
في قبل الواضحة والخنثى ولا في بواحدة فلو دخل الرجل على الخنثى والخنثى على الانثى او جئت الجارية
على الخنثى ودخل الرجل والانثى نعم ارجها من وطئ الواضحة في غيرها والثاني انزال المني مع ولو كان
قبله بعد المرأة وفي النوم وبالكراهة وبغير الجماع ولو خرج على لون الدم خاليا عن الدفق والغبرة
ومقارنة الشهوة جميعا او بعضها لم يوجب الوضوء بالجميع فاشكال الا ان الواضحة العدم والاحوط
عدم ترك الفضل ولو اشتبهت بغيره اعتبرها من الاوصاف ولو كان كمنى الشهوة كالمراة ولا يعتبر
لو لم يبدل الخنثى كالايسة غير مما يورث الخنثى كمنى شهوته ولا يخرج الطلع وقبارها من البهيمية فاما
في الرجل وكيفية سفرته في المرأة الى غير ذلك نعم لو حصل منها كراهة بعين العلم كمنى كراة حصل بدون

مداية

ماور والغنى هنا تقع الرجل حصصه من ربه ولا يوجب حركه المخرج من محله ما لم يخرج وكذا لو كان
في المنام انه احلم ولم يفت لم يشهد ذلك المخرج من المرأة من الرجل بعد الفل وكذا لو شك
في ان شيئا معه بل لو شك انه معه وكذا لو علم ان الخارج منها او منه خلاف ما اعلنت به
او يشك في ذلك عليه او شيئا وكذا لو شك في ان الخارج منها او منه خلاف ما اعلنت به
لو وجد في الثوب المشترك واحدا كونه من غيره لم يوجب شيئا معه ولو كان بينهما بالتوهم وحده
فوقه ولكن يجب الفصل وتلك الفراش المشترك وان ام احدهما ترك الاخر لا فناء به
احتياطا وان كان الاظهر للجواز ولو شك في ان الذي خرج له يكف بل المدار على العلم
على الغيب فلهذا اصدى الغرام الاربعة كلا او ضربا ولو سجدت معها او بعضها فبطلت
من كتابه القرآن وفروعه قد سبقه ومن اسم الله سبحانه وتعالى على شئيه واسماء الاشياء
والامه عليه السلام ووضع شئ في الساجد واللب فيها مطلقا فانما اوتى اعداها
او مكره وان اطرافها ولا فرق في الساجد بين المعونة منها وغيرها ولا بين ما علم ومثاقا
وما لم يعلم ان كان عليها يد المسلم على المجدية ولو كان اعداها ولا بين ما كان موقفا من العامة
والخاصة وغيرهما من فرق الاسلام ولا بين ما كان موقفا على الاخلاق او على قوم مخصوص
والاحوط الخاف ضاها ديننا والامه عليهم السلام وان كان الاظهر لعدم وجوب الجواز
في السجد والاحوط الدخول فيها بكرة الاكل والشرب لا بعد الغضبة والاستئذان من
ما بعد الكون بين المصحف والنوم لا بعد الوضوء والخضاب وقراءة ما نزل على سبعين اية
بل الاولى ترك ما زاد على سبع كما هو ان ولا تماس في الماء والاكدم **هذا** الجفيا بالاشارة
سار على له فرفع تقاد المرأة في كل شهر وهو مثل البول والغائط والمني وسائر الوضوءات
التي لا يوقفت صولها من الشارع ومعروف بين كافة الناس ومنهم الابطاء ولو حصل العلم
به وتبين عليه احكامه ولو اشتبه بالعدنة امتاز بان تدخل قطرة في فرجها وتغير من
فانخرج مطوية بالقدم ولو كان الطوق غير تام فعدته وان انفضها او جمعت بها لم يكن

مطوية

مطوية بل كانت باي شكل يشعور او كان اصابة الدم من فوق محل التكاثر نجس ولا فرق
فيه بين الشك والظن الكثرة والقطعة ولا في لزوم احتياط بين الشك والظن ولا بين العلم
بحدوث العدنة والشك في انقطاعه وحدوث الحيض ولا بين العلم باستمرار دم العدنة
والشك في اختلاف دم الحيض به هذا كله مع عدم العلم بالحيض او عدم احاطة المخرج
او الفرج باحاطة العدنة او كونه عدنة خاصة او عدم تعدد الاختيار والافضل الا
والاخر حيض وفي الثاني وجهان وجههما الطهارة وعدم الحيض في الثالث ليس يحصل
عدنة والاو ان تستلحق حين الاختيار وترفع رجلها وتخرج القطعة برفق وتبشوط
ان لا يكون ضررها حرج او حرج او حرج يحيط به كاحاطة العدنة وان لا يكون الدم حرج
لا يمكن الاستعلام ولو اشتبه بالقرحة امتاز بان تستلحق وترفع رجلها وتبشوط
الوسطى فان خرج الدم من الايسر نجس وان خرج من الايمن فحرة ولو لم يتبين الحال كما لو
ظهر الدم من الجانبين فلا عبرة به ولو وصلت في جاليتين قبل الاختيار بطلت ولو ظهر بعد كونه
دم عدنة او قرحة ولو اشتبه بالنفاس كان محتملا ولا دة ولم يعلم بان يخرج منها ما يحصل
ان يكون مبداء انسان خصوصا اذا اتفق في ايام العادة كان محكما بالحيض وكذا ان كان
بين الثلثة والعشرة وانقطع عليها او على الاقل ما لم تعلم كون من الفروج او الفروج ولو دلت
بعد عشرة ايام من جنسها وجمع فيه او ضا في الحيض كانا حيضين ولو دلت على انقطع ثم دلت
بين العشرة وانقطع كان الكل جنسا واحدا ويصحب مع الحمل وكل دم رانه قبل سبع سنين
او بعد سنين سنة قربة في القرشية وخمس كذلك في غيره ليس بحيض وفي الخاف
النبطية بالقرشية وجه قوي والقرشية من انتهى بها الى فخذ من كنانة من الطرفين
او من طرف الابدان فان لم يوف الام فلا عبرة به ولو اشتبهت القرشية بغيرها التحق بغيرها
واكثر الحيض حرة ايام كامل الظهر واقله ثلثة ايام متوالية ولا يعتبر فيها استمرار الدم على
الظهر لكن يشترط ان يكون بحيث يصدق عرفا انها مستترة ايام متوالية والدليل الاول

ليس داخل في اقل الحيض كالليل الاول في آكله واكل الظهر والليل الرابع داخل في الاول كليل
 الحاد وشر في الاخيرين على الاقوى ولو دلت الدم مرتين متساويتين في شهرين صادف ذلك
 عادة لكن لو تساوى مدداً وقتاً كانت ذات مادة ووقته معدية ولو تساوى مدداً لا
 كانت ذات مادة معدية ولو تساوى وقتاً لا كانت ذات مادة وقتية وقد تحقق العادة
 الدمين في شهرين كمال لكن الاكل الكفاية كان الاكل نصفها ووقتها متساويين في ازيد من شهرين
 وفي جميع صور العادة تركت العادة بغيره فان لم يكن بصف الحيض ولكن في الثالث يكون في
 العدة كالضربة في كمالها وذات العادة لو تجاوزها عنها صبرت واستظهرت استحباباً
 بتلك العادة ان كانت مادتها اقل من عشرة الى عشرة مع احتلال الصغير بين يومين وثلاثة
 فان انقطع على العشرة او الاقل فالحكم حيض وان تجاوزها فان كان لها قتر نوافي العادة
 او لم يكن لها قتر اصلاً رجعت الى ما قبلها والزاوية ان كان لها قتر اعظمها انما ان يتصل
 اقل الظهر والا على الثاني فالجميع اما ان لا يتجاوز من العشرة او تجاوز حتى الاول ولذا كانت
 الى ما مضى في الثاني اليها والى التميز ما تفصل الجميع حيضاً ونفقات العادة المستقرة ان يكون لها
 الوجوه الى الصفات ان يكون ما في بصف الحيض لا يكون اقل من ثلثة واكثر من عشرة وما لم يكن
 بصفه يكون بافتراده او مع ايام الفاء عشرة واكثر رجعت اليها وتوكت العادة بمجرى الدم
 بل ولو لم يكن الدم بصفه الحيض ولو لم يمكن ان ترجع الى الصفات ان يكون ما بصفه اقل من ثلثة
 او اكثر من آكله او ما ليس بصفه بافتراده او مع ايام النقاء اقل من اقل الظهر بالبداية وهي من
 ابتليت بالدم ولم يستقر لها مادة ترجع الى ما قبلها اياً واما اذا ما ان لم يكن باركون
 لها انقار على مادة متفقه ولا بان لا تكون لها انقار اياً وتكون ولكن استلحق في العادة الا
 يمكن الاطلاع بها على جعل حيضها في كل شهر سبعة ايام والمضطر به من استقر لها عادة
 ونسبتا وابت الدم مكوون لم يستقر لها عادة حكم ان غيبها كذلك لو كان للنسب العدة والوقت
 معاً او اقلها لكن على التقدير الاخير يجعل المعلوم حيضاً وبقته بالسبعة متفقه او مؤثراً او متفقا

استحبابه

معدية

منها ان كان المعلوم اخر الاو او وسطا ولو لم يتعين تعيين في الاتمام على الوجه المتقدم واحداً
 لو كان للنسب الوقت خاصة تفصل المعلوم من العدة حيضاً او الاوسط مرات الاما في تعيين
 الوقت وبل فيها الاولى ان تجعل مدتها في الاقل الوقت بل مدتها في الاقوى التغيير
 مطلقاً ولما تافى في جميعها قد عرفت كمالها ولا يصح من الحيض ملوكة لا واجبة ولا مندوبة ولا
 ولا احتياطية ولا سجدة التسهول لو كانت بين الصلوة بطلت حتى لو بقي حرف من التشهد بل
 لو كان قبل اتمام التسليم الواجب ولو شك من الصلوة انقضت اتماماً لم تبطل بل تستأنف
 لم تمل السبق على الاتمام او لم يظهر حدث من الحدث صحته وسلكه سائر المحدثات ولو اقبلت يدها
 واقرتها بوضع الدم فخرجت من الصلوة والا فتمها لم يكن برباس ولا يصح منها صوم معتد
 ولا طواف كما لا يصح طوافها مع دخولها وحضوره او حكمه ولا يصح ولا يقع حدتها ولو نظرت
 وبجهر يدها على جادة مشرفة على البهارة كالصلوة والطواف وغيرها من الغرام والبعضها بفسادها
 اذا شربك ومنه البهارة بقصد احدتها والا فخير منكم وحمل يجب عليها السجود اذا سعت لينة
 السجدة او استعنت اليها وتلقاها الاظهر نعم ومن كابة القرآن واللبث في الماحل الا اجازة
 في غير السجدين ووضع شئ فيها ويجوز لها الاخذ منها ويجوز لها في القبل وادام الدم بافرا اذا
 كان ما لايه ولو بالغن الحاصل من احتياها مع عدم النية وبالنسبة ما يدا وقتر في يجب على المرأة
 الاقناع لو طأ وعته لكن لا كفارة عليها ولو طهرت جازاً اذا غسلت من حجابها ولو طأها مع بقائه
 استحباب الكفارة في وجب لا يحل من وجان مع احتمال الوجوب وهو الاحوط ويتعد الكفارة
 بعدد الفعل والكفارة في وجب لا يحل من وجان من المذات الصغرى من الذهب
 في اول الحيض نصفها في وسطه وفي اخره ربعها والاحوط كون ذلك مسكوكاً ولا يجزئ القيمة
 وفي الجادة ثلاث امدار من الخطة يعطى كل مدتها والمد من المن الشاهي بقيمة ستة مثاقيل
 ونصف قيراط الاصل ان يعطى عشرة امدار لكل قيراط من المذات في الاحوال الثلاثة والحجيرة
 والوقية على الواقع كما ان المذات في الاخيرين على حال الوطى لا الكفارة فلو روي جريها فان كان

معدية

فالحكم ببيع الثاني كما قالوا لو كانت مائة سال الوطى مرة حال الكفارة اعتبر الاول والاظهر الحاق
 البعثة بالامة في الكفارة ولو اعتقدوا انها ما بين فان خلافه لم يجز الكفارة ولو علموا ان
 بجهتها او نسبها او كان جاهلا بالحكم لم يعلق بالكفارة ولا العذر بل هو علم الحرية وشك في ان
 الوطى قبل الفتى او بعده مع الجهل بزمانها اكتفى بالاحض كما انه لو علم زمان احداهما حكم بتأخر
 الاخر ولو كان زمان الوطى معلوما حكم بتأخر الفتى ولو كان زمان الفتى معلوما حكم بكون الوطى
 في زمان الفتى ولو شك في كون الوطى في اى الاحوال الثلاثة حكم بتأخره ومثله الحكم في سائر
 الصور ثم ان كل اذا خرج الدم من الموضع المعتاد والافتقار من فمها او دبرها لم يخرج
 حتى في الدبر على تقدير خروجه منه بل لا يتبجح احكام الحائض والحائض عليه ولكن الاحتياط
 حسن فظهر جمع القطع الدبر قبل العشرة بان تدخل القطنة في فمها بعد ان تضع رجليها
 اليسرى على الجدار وتلتصق بطنها اليه بحيث يستبان منها الامور وانما من السجدة فخرجت طاهرة
 فقد انقطع الحيض واخرجت بلونه فذات العادة تدرجت كلها وانما المبتدئة تنصب الى ان
 تظهر او تضي عشرة ايام عليها ويكره لها ان يتخاضر من سواها كان بيديها او جليها او غيرها
 ولربما ان يس من السنة الحائض ويكبتها وكلما قربت الفرج فكافته اشد وضعا حتى لو
 في دبرها ومن ظاهر رجليها ويستحب لها ان تتوضا في وقت كل فريضة وتجلس مستقبل
 القبلة وتذكر الله سبحانه بمقدار صلواتها سرية وبطو اقصر اوقاتا والاحوط ان لا تكلم
 والاولى ان تغسل ذلك في محراب صلواتها ان كان لها او قربا من المسجد والفضل ان يكون
 الموضع ظاهرا وان زيد التسبيح والتهيل والتحميد على الذكر **ملاحظة** لنفاس دم الولادة وهو
 يجامع معها ويخرجها مع اتصالها بها او انفصالها عنها قل من عشرة ايام او معها مائة وكفى
 فيه بان يكون المولود تمام الانسان او جزءا او مبدئ من الضغطة بل العلقة اذا حصل لها
 بذلكنا وشهدت عليه اربع قوابل وانما القطنة فلا اعتبار بها وكذا العلقة المشتهرة
 الولادة وخرج الدم قبلها ولو لم يخط ولا حصل له كلفة واكثر ما ذكره الحنفى على الاولين لكن الذي

العادة

العادة ما رعاها ولو انقطع على اقل من عشرة فالحجم نفاس وكذا لو انقطع عليها وغير ذات العادة
 عشرة ايام والذات النواصين من تولد لها وامرئها من تولد اخرها ويند داخل في الاول
 ويغير في اعتبار العادة والعشرة ان ترمي الدم في الاول والاخر او الجميع فلو ترمي الدم في اوله
 اخره او وسطه اختص النفاس به كما انه لو اختص النفاس بالاولين والاخرين اختص بها
 ولو جاز من العشرة فالى اخر العادة نفاس والرائد استحاضة ومثل ما مر حال المبتدئة
 والقطنة بالاضافة الى العشرة ويحرم على النساء ما يحرم على الحائض ويجب عليها ما يجب عليها
 وكذا في الكراهة والاستحباب **ملاحظة** الاستحاضة ومما في الغلب اصغرا ودقيق يخرج
 بفنوره وهي قليلة وكثرة ومتوسطة فالقليلة ما تطلع به القطنة التي تقع في الفرج لكن
 لا يستوجبها والمتوسطة ما انفذت بها من دون سيلان منها والكثيرة ما يسيل عنها وتجاوزت
 الى الخفرة سال عنها اول والاوّل وجوب الوضوء لكل صلوة وجوبا ولا وجوب الغسل اصلا ولا
 يصح منها النقل الا بان تؤضوا لكل واحدة منها وضوء وللثاني وجوب غسلا واحدا وجوبا
 الصحيح مضافا الى الوضوء لكل صلوة الا انه يشترط فيه ان ينفذ الدم فيها قبل الفريضة فان قد
 فيها بعدها فهو كالاول لا وجوب الغسل في ذلك اليوم والثالث وجوب الغسل لفريضة الصبح
 تقتل بافلة الليل ولا يصح في مهابه واخر الظهر اذا جمعت بينهما واخر العصر حتى تكت ولو
 اغسل لكل صلوة جاز ويكفي لتوالت اليوم والليل غسل فرائضها ولا يكتفى غسل من وضوء
 بل لكل فريضة ما وجب الوضوء والغسل فيها من اوقات الدم قبل الصلوة وان كان قبل
 وقتها لم تؤضوا ولم تغسل له بعد وقتها هذا كله اذا لم يقبل الدم من مال الى اخره فلو تلمس
 من العلة الى الكثرة او بالعكس او من احدهما الى التوسط او بالعكس بدل الحكم فلو تبدل الكثرة
 قبل غسل الصبح بالقلّة كفى غسل واحد وقبل غسل الظهر كفى غسلان كما لو اتفق على ان
 بعد فريضة الصبح وبعد الظهر كفى غسل واحد ولو تبدل القلة بالتوسط بعد فريضة الصبح
 لم يجز غسل في ذلك اليوم والاحوط ان تقتل فيها وجوب الغسل متوضعا كذلك للبرء ولو اغتسلت

ولا يستحب
 علاما للنفاس
 ١٢

او توصيات ويأت قبل الصلوة بان وجد من قضاها ذلك ما شره ويجب عليه السجدة
 الاستبراء بان تضع القنطرة في فرجها وتغير بانها نصف الاطلاع على الحال فيه وتعمل بمقتضا
 ان كان انقطاعا او قلة او كثرة او توسط او غير القنطرة او يظهرها لو لم يكن بالدم وصل
 ظاهر الفرج لو تخلص من كذا ان الاصول ان لا تناسخ الصلوة بعد الغسل بل الوضوء وان تغم
 الدم بالقنطرة والتلم ولا يستحب ان لو احتاج اذا لم تقدر به ولو نظرت في حجب اذا فعلت فاما
 عليها الاستياحة الصلوة صارت بحكم الظاهر واجوبها كل مشروك بالظاهرة كالقنطرة والصلوة
 وسكناية القرآن واللبث في الساجدة والحائز في السجدة ان مرضاها عليها ولا كما هو
 الاقوى فلا يتوقن ان عليه والوقاع في القبل لكن في توقفه عليه كالصوم اشكال الا ان
 لزوم في الاول على الاستحاضة الكثيرة انظر على غيرها الخوط مع بعد الوجه في القليل و
 الاصول في الاول على اخر مع وضوء مجدد وغسل الفرج لم يوفى الغسل خاصة في الماء في
 ولم يحل **وهذا** من الميت يتحقق باسما من ما يحل الحيوة وكذا المسوس منه فان كان
 احدهما من غيره لا ينسب للغسل بشرط ان يكون بعد البرد وقبل الغسل فلو كان بعده لم
 يتعلق بالغسل وفي حكم الميت قطعة فيه العظم ولو بان من اللحم والاصوات الحاق العظم
 الجرد وان كان في قتيبه للغسل اشكال فلا فرق في تعلق الغسل بين من المومن والسلم
 والكافر ولا بين ان يكون المرفق قبل الغسل او في اثنائه ولو لم يمس قبل قليل ولا بين الغسل
 وغيره اذا لم يكن يتم الغسل ولا يتعلق الغسل بمس الشهيد ولا بمن من وجب قتله بالرجم او
 القصاص او غيرها اذا غسل ما يجب عليه الميت فلا يمس بالرجم والفرج من التولد
 بل في الغسل اذا كان ميتا ولا يمس عرقه ودمه ومنيته وفساير فضلاته ولا يمس اذا شك
 في حصول موته او برده او شك في كون المسوس من يجب عليه الغسل وعدمه او شك
 في تحققة **هذا** يجب غسل الجناية والجفون والنفاس والاستحاضة المستمرة والكثرة
 وسر الميت الواجب من الصلوة والطواف في غيرهما وفي المنع من الصلوة وغيره الا في

للصوم

للصوم الواجب في الجملة ككذلك ولم يحل اخره يلحق بالصلوة الاجزاء النسبة وسجدة التهود
 ولا يجب ولا يشترط غيره او ما يتعلق بالصلوة الا في الاقامة فيشرط بالظهور والتعب
 والسلام المستحب وسجود ولا في غيرها منه سجود والتلاوة وصلوة الجنازة والزيادة
 ولا لقسه نعم يجب شرطه ولو وجب عليهم مسكناية القرآن وفروجه قد مر وعلى التلاوة الاول
 ولو وجب عليهم قراءة الغزاة ولما فيها من السجدة او بعضها بقصد احدها ودخول السجدة
 واللبث في الساجدة ووضع شئ فيها وعلى الحبس ولو وجب عليه من اسم الله سبحانه واسماء الانبياء
 والائمة عليهم السلام وقد يجب بالندوة شبهة **هذا** يستحب الغسل في يوم الجمعة وقته
 ما بين طلوع الفجر والزوال والاحوط ان لا ياتي بعد الزوال وقبل الصلوة بقصد الاداء
 او القضاء بل بقصد الغيرة وكما في الزوال كان افضل ويجوز تقديمه في يوم الخميس والجمعة
 الجمعة ان يخاف ان لا يجد الماء في يوم الجمعة بل ان يخاف فوضوءه ولو تمكن منه قبل الزوال
 ان يتوضأ بما دونه بل لا يات بوجبه ولو تمكن منه بعد الزوال ولو سبه في وقته بل ولو لم
 قضاء الاخر اليوم بل في يوم السبت ولو خاف عدم تمكنه منه في يوم السبت باضافة في ليلة
 السبت ويستحب ايضا في ليلة اول شهر رمضان وفي اليوم الاول منه وفي ليلة خمس عشرة ورج
 عشرة وربع عشرة واعدى وعشرين منه وفيه غسلان احدهما في اول الليل والاخر في اخره
 ولما تمت في الليالي الثلاث الاخرة قضاء بعد الفجر ويستحب في الليالي العشرة منه في كل
 ليلة من العشرة ويستحب ان يكون الاغسال الاخرة بين العساكين ويستحب في ليلة البطر
 وبوم يوم الاضحية وقته في يومين من طلوع الفجر الى الزوال واذا اراد الغسل يقول اللهم
 ايمانك وقصد ما بكما ابدن واتباع سنة نبيك ونبيي وغسل واذا فرغ يقول اللهم اغسله
 كما ذكره ليزيد وكثير بنو اللهم اذهب عني الدنس ويستحب الغسل في اول الوجب نصفه
 واخره واما ما في الليل من نصف شعبان ففي يوم المبعث وهو السابع والعشرون من رجب
 ويوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة قبل الزوال بنصف ساعة وفي يوم المباهلة وهو

والثالث والستين

الرابع والعشرون منه وفي يوم النور وروادح الارض وهو الخامس والعشرون من ذي الحجة وفي
يوم القرية وعرفة ويجب للاسرام بالجماع او العرة ولدخول الحرم ومكة والمدينة ومبعضها ومحمد
الحرام والكعبة وشاهد الاثمة وللوخوف عنهما والشعر وطواف الزمان والنساء وزيارة الكواكب
والاثمة عليهم السلام والصلوة العاجية والاستسقاء والاستحارة وقضاء الكسوفين مع الاستسقاء
والاستحارة ثم الصلاة ولو كان جاهلا بالسعي الى مكة للصلوة بعد ثلثة ايام ولو كان صليبا
حق وبغير الوجه الشرعي والثوبة ولو من الصغرة ومس لميت بعد الغسل وقتل الزوجة واحتمال الفواحش
الحديث الاكبر والعادة الى الجماع قبل الغسل على الاستسقاء ويجب غسل التورود والاولى ان يكون
حين الولادة ثم ما يتعلق بالزمان لا ياتي بغيره الا ما استثنى وما يتعلق بالمكان او بالفضل
ياقي قبل الدخول فيه الا ما للموتبة ورواية الصلوة وقتل الزوجة ومس لميت بعد الغسل والاولى
غير ظاهر من الدليل بل خلافه يظهر منه في الجملة الا انه مصرح به في كلام الاصحاب كما ان تقدم الغسل
في الكسوف على القضاء غير ظاهر من الدليل ولكن ذكره بعضهم ولا بأس به على احوال ولو اغسل ايقنا
فعل وامد قبله استحبابا عارضا لان ما كان للزمان ولو اجتمع الكلف امساكناه غسل واحد
الفرقة انا ضد الكمال ويجوز التقدير بعد الاغتسال مطلقا هذا يستحب للمسلم ان يبول قبل الغسل
لو كان متبائنه بالانزال ولو كان صائما لا بالقبولة وان كان لاحوط عدم تركه مطلقا وجدا كان
امرا ولو لم يتمكن من البول استحب له الاستبراء بل مطلقا فيسحق هذا لا يمين ولو تركه الحسد القسوية
البول وداى بعد الغسل بل لا يمس عليه شيء وشك المرأة مطلقا ولو راي بطلا بعد الغسل علم بكونه
متبائنا وجب عليه الغسل مطلقا ولو لم يكن بكونه بطلا وجب عليه الوضوء كذا لو علم بعد ما لمس عليه شيء
كما لو شك المتزل فيهما وبين خبرها وبالاستبراء ولو لم يات بها وجب عليه اعادة الغسل وكذا لو لم
يبول مع التمكن منه والاسوط الاعادة مع عدم التمكن ولو لم يستبراء لم يجز اعادة الغسل بل وجب الوضوء
ولا فرق في البول بين القطة والنوم والعلاج والشعر وغيره الا في تركيزه بين العدد والنساء والغسل
بالوضوء والحكم ولا في الغسل بين وجوبه واستحبابه وان لم يبول قبل غسله ولم يستبراء ثم سلم ثم راعى بطلان

اجز

لديها الصلوة التي ان بها قبل ولا غيره مما اشترطه الله عليه وانما يخرج من غير الوضوء الطهر لم يجز
عدم البول فيه الاعادة ولو ما يطبقها والاول والا حوط في الاستبراء ان يمسح باصبعه على بوقه
من القعدة الى اصل الذكر ثلاثا ويغيره الى راسه بها وبالاهاج ثلاثا ويغيره ثلاثا ويغسله ثلاثا
الا ان يغيره دفع مفردة البلل للفق الا فلا يعتبر في السحار الا في كون السحاح فيها الوضوء
ولا في المتوسط ولا الاضحية كونه باليدى ولا بالاجام ولا بالستحة بل يجوز فيها غيرها وان لم يقرب
اليدين والبقير وكذا لا يعتبر فيها الاتصال بالفراخ ولا ان يكون غير صائم ولو كان مقطوع الذكر كذا
او قبل او قبل ان ياتي بالياق ولو شك في حاله حكم بعدم وفي عتده حكم بالاقبال ان يكون كثير الشك او
معتادا به ولو شك في جزء بعد خولف اخر او في الجزء الاخير بعد خولف في غيره او في شيء منها
فما سلة طويلا لم يلتفت ولو شك في خروج البول ولو بالاستبراء حكم بعدم ولو لا غير من ذلك
ان يستبراء فخرج المذي ولم يعلم ان فيه شيئا من البول والمثني لم يجز عليه الغسل ولا الفصل وكذا لو
بدنهما ريم او دم او نحوهما ويجب في غسل الجنابة ان يغسل يديه الى المرفقين والاقصى ان يغسلهما الى
نصف الزنار والاقصى ان يغسلهما الى المرفقين قبل ان يضع يديه في الماء ثلاثا وان يقتصر
ويستشق والاقصى فيها التثنية والنسبة وان يغسل كل عضو ثلاث مرات اذا كان الغسل تيمنا
ولا بعد عوم ما لم ياتر افعال الرجال والنساء ويجب في جميع الاضال الى اليد على جميع البدن
وان بالغ في ايها الماء الى ما يصل اليه بل يغتسل به وهو متبائنا ولو راعى عدة عشر مثالا
وربع مثالا يوجب فيكون أقل من نصف البدن المعول في بلدنا في سنة الف مائة واديعين خمسين
وغير من مثالا وثلاثة ارباع منه ويجب ان يقول في حال الاشتغال غسل الجنابة اللهم اغفر لي
ولا يجزئ غسل يغني عن غسل ما يغتسل به ولو اعادة بعد الغسل كان حسنا وفي حال الاتصال
في يوم الجمعة اللهم اغفر لي من كل ذنبي ثم يغتسل ويغسل على راسه ويجب ان لا يستعين بالغير في غسل
وتدفع روعه في الاضال الوضوء وان يغسل بالماء الشربة والمغتر بطول الزمان والسعل في
رفع الحدث الاكبر ولا سيما الجنابة القول الثالث في الغيم والسباب والكمامة هذا ما يغتسل

فصل في الغيم والسباب والكمامة

الغيم والسباب والكمامة

تصلوة صلواتها في ثوب باربدن تعذر لالة العجاسة عنه مع عدم العنوضيها ولو تيمم لفرضت صلاة
 في الضيق جانده خوله في الأخرى ذاق ولتحتها لا يجيب الانقطاع إلى الضيق كج ولو كان عليه قضا
 جازلة القيمة ثم وجازان يصلي بغيره ولو صلوات كثيرة ولو وجد التيمم للماء وتمكن من الاستعمال
 انقضى عقدا وزه انما انقضت بغيره ولو تمكن منه ولم ينقض زمانه فالأحوط الامارة ولو تمكن منه
 بين الصلوة لم يطل بالأحوط القضاء او الامارة بعد الانعام ولو تيمم بدل الغسل باحد ذلك الأصغر
 عليه التيمم بدل الغسل وان تمكن من الوضوء على المشهور والأحوط الجمع بين التيمم والوضوء مع التمكن
 منه ومع عدمه الأحوط الجمع بين التيمم من أحدهما بلامن الوضوء والأخرى من الغسل **باب** استحباب التيمم
 ونقض اليد بعد الضرب بأحد ما تيمم به من عوالم الأرض وتقرير الأصابع عند الضرب وإعادة الصلوة
 اذا كان التيمم من العجاسة عن عدل وان كان مع عدم العنوضيها الماء او كان مع نجاسة البدن والوضوء مع
 عدم القلقة على الأثر وان لا يرفع يده من الوضوء حتى يتم مسح وان لا يتيمم بالأرض السجدة كما مر وان لا
 يقيم في بلد يكثر الاحتياج فيه إلى التيمم من عدم الماء **باب** تحريم التيمم على المحدث الواجب من الصلوة في الطلوع
 ويترتب لطلوع الصلوة ان لم يتمكن من الوضوء أو الغسل وتمكن منه وجب له التيمم بدل الغسل بالماء كصوم
 شهر رمضان وقضاؤه وجوب لدخول السجدين واللبث في غيرهما من السجدة وسكاته القرآن كونه
 كبدله ويجب اذا احتلم في أحد المحدثين الخروج منه اذا لم يتمكن من الغسل او استلم بثلوثه ولو تمكن من
 الغسل مع كون زه انما قل من صان التيمم او صا والى لا يترك ثلوث السجدة تعين والأحوط الحاق
 الحائض والنفساء في وجوب التيمم بالحب فقد يجب بالنسبة **باب** استحباب التيمم للغم مطلقا ولو احتيا
 والصلوة الميت كانت تعلم كيف قضاها والأحوط تحريمها والمأثية ولما استحباب الوضوء والغسل ان كان
 للمحدث أو جيبا للعبادة بل لا للجهل والصلوة منه وسوء الحلم للجماع وهو من المأثية المذكور
 والأحوط التحريم والأحوط تحريمه بعد الصلوة وقد اختلف في بيعه فلا بد من العلم بالصلوة
 في النجاسة والحكماء **باب** النجاسات البول والقالة وما لا نفس سائلة وهو الدم الذي يخرج بغيره من البرق
 حيا أو قطع مما لا يؤكل لحمه شرها مقام اسنانا ولو وضعها لم يؤكل اللحم او حيوانا قويا او بحرا لم يؤكل لاحتيا أو

خفاش

خفاش او غوطر لما اسلنا او ما ربي كالحلال الحيوان الذي يربى في الحبس حتى اشتد عليه
 والاصح المان الكلب النجس والبهيمة المولودة للانسان وفي غير البهيمة والمولودة وما اشكال
 الا ان الأثوم الاحتساب التي تماله نفس سائلة وان كان يأكل اللحم وهو ما يخرج فلا يصح
 الحيوان النجس بالنفس سائلة له والأحوط الاحتساب اما الذي بالذال العجاسة وهو ما يخرج بعد
 الانزال والذي بالذال العجاسة يثب وهو ما يخرج بعد الملاعبة والملاسة والغسل بالذال
 وهو ما يخرج بعد البول نظاهر والأحوط الاحتساب من الثاني اذا خرج عقب الحيوة والدم مقام سواة
 خرج من العرق ولا اذا كان تماله نفس سائلة ما كونه لا يؤكل ولا لو كان قبل من الدم او قبل التحققة
 ولا في عين دم الحية والنفث وغيرها في نجاسة فليها وكثيرها الدم يكون والانس سائلة
 كالحية البق وما يتخلف في الدم سائلة الا لو لم يجز اذا خرج ما قاروا من ضاها كاستنبه
 بالماهر الكلب والخنزير والريان واخرها ولو لم تعلم الحيوة وان تولد فهو حيوان لم يصدق عليه
 نظاهر وان صدق نظاهر سائلة ما تولد جولين من أحدها وحيوان اخر وان كان بغيره بحد
 ودين نظاهر بواو شبه الأثر لا أول ولا آخر الحسن ولا في عين كلب الصيد فله ولا يربى
 من غير الحيوان الا من غيره والميتة ماله نفس سائلة الا الارض خاصة ان نجاستها قبل الغسل بعد
 بواو سائلة وبعد الوضوء انما هي سائلة بالماهر ولا في عين كلب الصيد فله ولا يربى سائلة
 في حكم كلها اذا كان مما يحل له الحيوة سواء انفصل عنها قبل الموت وبعدة وبها يفصل من الانسان
 من الأثرية الصفات وجمان أوجهها الظاهرة وأحوطها النجاسة ولما لا تحل له الحيوة منها الا الضيق
 والدم والوبر والظلم والعرق والجاد والظفر والآنفة والبيضة اذا خرجت بعد الموت وكذاها بالجلد
 نظاهر الأثوم كغسل نظاهر الأنثيين في نجاستها ماله السك وان انفصل بعد الموت والأحوط تحريمها
 والسك مقام ما هو لا فرق بين نجاسته وغيرها في التعدي إلى الملك ولا في نجاسته بالديانة
 ولو كانت نجاسته نظاهر الظاهر حتى الحيوان النجس والحيوان والدم ما كانت ماله الحيوة
 وهو من نجاسته أو الرمال أو عوالم من شجر وان القين ومنه الغزال والحمار والناهي

الحقاني

والجسمية الحقيقية والاشوكتي اولاد الكفا قبل البلوغ الاجتناب العامة الا ان الاظهر
في الاول الخاصة وفي الثاني العامة واما طرفي التكاثر والبيتم طاهرة ما لم يعلم مباشرة
لها بالثبوت ويطلق الظن غير كاف في قولنا العدلي والعدلي الاشوكتي الاجتناب في كل
ما يقع بالامالة ولو جسد العبد العتيق اذا نكح ولو لم يشهد ولم يسكن ولم يكن الغليان بالثبوت ولا
يجوز قبل الغليان ما لم يتحقق فيه الاسكار وان شئ منه وانجه المسكر ولو في خروج الحصر من شدة
الحصرية وصدق الغيب لم يوثق الغليان في حصره شيئا واما العيص من الحصر والميسر ومن
الكفر والغفل من التواكيد والبقول فظاهر جلال لا يصب في الغليان وفي العيص التفرقة التي
خلو من الاشوكتي الاجتناب فان كان التفرق منه لا شك في حليته ولكن ما يحصل من التفرق الزبيب
بفتح الهمزة الطاهر حليته ولا سيما لو جسد العبد بعد اصاب الماء عليه ولو غلب في الدين جلا
تحت لم يجرى والاشوكتي الاكفاء بالاشوكتي كان الاشوكتي الاجتناب مما يحصل في الموق ومنه التفرق
ويصنفه سدق الاسم عونا وعرف الجسد من الحرة سواء ظهر في الحرة او بعده ولا فرق
فيه بين الرجل والماء ولا بين الزنا واللواط وطى العبد وفيها ما هو حرام بالذات واما في
الحائض والوطى في يوم الصوم او الطهارة قبل الكفا فما شك الا ان الاقوى والاشوكتي الاماكن و
عرف الابل الجلاء الذي على الاظهر بل يطلق الجلاء على الاشوكتي مع ان اختياره ليس بذلك العبد ولا في
في الفرق حال الجلاء بين ما استقر اليه ابعاد تقاطع الجلاء وما عدا الفرق من دلوها الكفا
في ذاتها حكوم بطاقتها وحرها بعد الممان ملة حال الحيوة وليس عرف الجسد من الاحتلام خصوصا
ولا القى ولا ولد الوث ولا يسهو ولا بين الجارية ولا ما تولد من الحائض ولا الكلب والخنزير العريان
ولا جوارض البغل والحمار وروثها ولا زرق الدجاجة ولا النعل ولا الدابة ولا الذئبة
ولا الاربع ولا السوخان ولا العاج الا ما عوان كان الاشوكتي الاجتناب عن الجميع **هذا** لا يجوز
الاجتناب عنها بل يتجنب طهرتها من التوب والبدن في الصلوة والقواف مع الامكان شرعا
وعلم العفو كما بان وعن محل الجبهة في السجود وعن الطرف الاواني ما يستعمل في الرطوبة فيها

بشرط

بشرط الطهارة من الاكل والشرب والتغير اذا استلزم استعمالها بعد القياسة وعن الماء
للاكل وجب ان لها من المساجد والموتى بها المصنوع والا لكانت الحصة به والتميز المقدسة
وما يقع عليها وهو اسود ويحرم تلويث المساجد بها ولو وجب الدخول فاحدها اذا لم يشك
عن التلويث وجب ان لها شرا ولا يحرم العبور بالمجنب والحائض النساء لو كان متلويا من
غير العيصين ولما جاب المحرم من القروح واللسن والستحاشة في المساجد مع الاذن من تأخيرها
والاشوكتي عدم ادخال الخاصة الغير الملوثة فيها والتعريف في الاثر لانه اذا لم يصح لا القون واليحي
وفي التطهير لطلاق الماء في تطهير الثوب بالبدن من البول القليلة لو كان في الجارية بل لو كان
اذا كان كفاف وجهه لا يخلو من قوة والاشوكتي الحائض بالقليل ينشئ ان لا يتركها ولما اذا كان
فوقه ان الاقوى بولي الوضع فيمكن فيه الصب مع استيعاب الحلق وقلبة الماء على البول وان لم يمتلئ
الفاضل من الحلق ولكن الاشوكتي الاتصال بمعر في الطفل المذكورة في النسخة والسوحي لا يثنى ولا
ياكل الغدة بالارادة والورقة ولا يقدح الوجوه في حلقه من ماء ولا حصوله وان لم يكن
المسلم وان لا يخلط البول بها سائرا من ولو شك في حصول الارادة والورقة او احتلاما حكم
بالعدم وفي غير التوب بالبدن من البول في سائر الاجناس الاشوكتي القدح في الاظهر كما يتفق خبر
الاولى ولا يكون السجى الصلوات والبراق في الدم واما في الاواني فيعتبر ذلك في الاجتناب
خاصة موت الدابة والفرز ولو غلب الطير والخنزير وهو ان يشرب منها طرف اللسان لم يكن ولو غلب
الكلب ينعين ذلك وان كان الاشوكتي السبع لكن اذا خالده فحين ان يكون بالفرز والاشوكتي ان
ان يذلل في الزنا بجانا وانه يجره بالماء ويضربها بغيره وان كان الطهور الاول بدون ذلك
بل لا اكفاء بالعبودية والتعريف في الافراج صحيح كانه قوي ثم يغسل بالماء من بين ولا يكتفى الزنا ولا
الثوب ولا الانسان ولا ضلها بدل الثوب ولو في حال الاضطراب ولا فرق في التعريف من الاحتلام
والاضطرار كما لا فرق في الاثام بين ان يغسل بذلك وعدمه وفي اعتبار الطهارة بالثوب وجب
الا ان يكتفى في مثله باحتلام الثوب وان كان ولو غلب الخنزير ينعين السبع وفي موت الدابة وضو

ان يتركها

لأنه لا يوجد السبع وان كان الظاهر في خبر الخبز وكهانة الثالث فاما الفرق فيكون فيها الثلث وان كان
الاحوط السبع يشبه ولو كانا فها خبثا او غيرهما من وقتها قبل طهرها الطهرين كان
الاحوط السبع الا خبثا منها مطلقا ان كل ما من بين العددا كان غسل الاواني بالقليل وانما
بالكثير بالجارح والاحوط وان كان ذلك في الماء لان ذلك في نفسه شكوكا وكفى في طهر الاواني المتضمنة
والطهارة الا انما في بعض ما في كل غسل بماء فيها ثم يخرج حتى يتوضعا ما احتجس ثم انظر
او اعادة الماء عليها بريق ويحرق ثم تقويه بلو ملوها ثم تقويه على اشكال الاحوط في بعض
ان يقبض فيها الماء من فمائه عمقا الى العنق ويحرقه منها بما لا يرجع فيها الا كما هو واجب
ملاقى من الطهارة والتنجس بطلبه ولو لم يكن للطهارة عذر وان كان غسال كما يجب في بعض
توضيحها في الماء لو غسل بالقليل الا ان يول السبع فلا يجب ذلك وكذا لو غسل بماء الجاري
بل الكروان كان الاحوط اعتبار الاحوط فيها لا يفضل عند النساء والعصر كالسباون والفاكهة
ان يغسل الجارح ولكن هذا ان يكون مثل سابون والصابون والفاكهة مقطوعة والا فلو كان مثل
يا ايا والفاكهة غير مقطوعة كالنخاع والبطيخ والتمر في بعض طهر بالقليل ولا اشكال في ان كان
القطوع كالنخاع طهره اتمه كذلك نعم لو كان الفاكهة الكسوة لينة كالحب بلو الطير اللين
فالاحوط الاكتفاء في الطهر بالكروان الجاري بل لا خيرة خاصة والهم والشعر اذا خبثا نظروا بالليل
مطلقا ولا يتبر بالقليل في دود الماء على الطهارة بل يجوز غسل الثوب الصغرى الركن والفتن
في الماء وغسل الاحوط اعتبارا ولو خبث الثوب او البدن او غيرها وغسل بعضه طهره دون بعضه
الاخر مثل الثياب والفرش الخفين والوسائد الكثيره المسوا اذا خبثت فكل من طهرها طهرها
اذا خبثت الى الباطن ولو لم تغسل او شئت في ثوبها فطهر بغيرها وبسبع عليها بقوة ان
كان الغسل بالقليل في طهر الثوب والبدن والفرش الخف والجارح والكروان لم يخرج الماء من الاواني
والاحوط الاكتفاء بالاول ولو صنع ثوب شي خبث طهره لو غسل حتى لا يخرج من الماء من الاواني
يجب واقعه في الجارح بحيث يصل الماء الى عظامه طهره ومكة اللينة الطهارة طوا شبه على الثوب

وكان في ثوب واحد وجب غسل الجميع وكانت في ثياب اخرها فان كانت بصورة وجب
الجميع ايها والا فلا ويجب الاجتناب ان يكون محصورا في ثياب الطهارة فلا تصنع الصلوة فيه ولا غيره
منه والاحوط اجراء جميع احكام الطهارة عليه لو شئت في ملاقات الطهارة بشي لو لم تحاكم
ولا يجب عليه الصلوة كانه لو شئت في مع الطهارة او طهره ثم بقاها والسعل في الاصل المذكورة
على من لم يدر طهره ولو كان في الاكبر ولا سيما اذا كان الحدث منكوكا وان وجب غسل سطره
ولا سيما اذا كان مستقلا في الامم والاعمال النعنة الا ان الاحوط في السعل في الاكبر في
رفع الحدث الخبث **الفصل الخامس** في الطهارة لثبوتها في الماء اما متنجس الاواني
كآلة الرمان والعبقريه ونحوها يمتنع صبها او صبها للمسدن كما في ماء العر والشر والبر
فيمس ماء وماء مطلقا وكلها لا يهر الا سلقا في الطهارة فاوليها الا يرفع حدثا ولا خبثا الا
بالخلط بالطلق بحيث يصدق عليه الماء فيقول مطلق ومع ذلك حكم المطلق بغيره ولا ان الطهارة
ولو كان كذا او غير ذلك ووجهه في كل شيء الى الطهارة لو كان ما بارا على الاستيل مع حاشية
عذاف الوكان الاملى فضلا لا اسفل من جريان فيصنع ولو خبثت لو طهر ما دام ما قبل
ثم لو انقلب الى المطلق كان في حكمه وانما الثاني طهره وانقع من غيره من الطهارة بعد ذلك الطهارة
قال ابو طهر لكل شي ما لان لا يخالط الطهر مع بقاء عيبه وحقيقته او وصفه كالصباغ الصبغة
الماءية التي صبغت ما دس على احوالها الا الملبس الذي قد يخالطه ويصير ولا يصبغ الا في الماء
او يجه او لو نسا الطهارة بالتيقن حتى لا ينجس ولا يخطط طهارة بصلو سطره عن ملاقات
الطهارة له او بالكر او بالمادة او ما دس عليها فلو كان ماء فوق ماء خبث ولو كان ما بارا عليه او كان
بقه الكروا كروا في ماء او غيرهما كان ناعيا من الارض ولو اقل من الكروا وانما كل الكروا
مستقلا بما الكروا الطهر او نفسه في حال الزهول فيصير الملائكة ولا يغير ما من الصفات ولا يها اذا
كانت من اوصاف التنجس مطلقا سواء كانت صلبة او كتبية من غير الطهارة ولا يها اذا كانت
مستقلة عن مواد الطهارة ولا يتغيرها في الطهارة ولا في الماء ولو لم يكن ذلك خبثا

كل نفس ولو كانت نجاسة ما دنته سواء وودت النجاسة عليه او بالعكس استعدا او غيره ونحوها
 اذا الاماء الاستنجاء فانه ظاهره يمتنع سواء كان من البول او الغائط ونحوه من الطهارة عن النجاسة
 لاعتناء العبد بغيره بدم العلم بتغيره بالنجاسة وعدم وقوفه على نجاسة خارجة عن المحل ولو بولا
 او غائطاً وعدم وصول اليد الى المحل قبل وصول الماء اذ المبرور الاستنجاء وان يصدق على ذلك استحالة
 لان الانفصال مع الماء اجزاء من النجاسة اتصالاً وعدم زيادة الوزن في الماء ولا يترك وصول اليد
 الى المحل قبل ذلك لان الاجزاء من النجاسة **دالة** الكثرة في الماء على العروق والاعضاء ما تروى ولا تروى
 درهما والدم نصف فقال شري وحسنه ونصف فقال غيره وربع عشره وللشافعي الصبي فقال
 وثلاث شري فجموع الارطال اشد منها فون الفة قال صيرفي وربع ما تروى وهو بالن شاطئ الفة
 ستة عشر جاسيا اربعة وستون من الاجزاء من اربعة وستين جاسية وبالن الشري
 الموزون ثمانية عايات ثمانية وعشرون من الاجزاء من اثنين وثلاثين وثلاثين خروطين
 وبالن الشري الموزون ثلاثين مثاقيلاً ما تروى ستة وثلاثون مثاقيلاً ونصف مساحة ثلاث
 اشبار ونصف ثلاث اشبار ونصف فثلاثة اشبار ونصف هذا مع الفاشي الطول والعرض
 والعق واما الاختلاف فلا بد ان يكون الجموع اثنين ولديعين شبار وسبعة اثمان وتغير في الشرب
 الغالب في الوسط فكذا الاجزاء والخضرة الوسط والتغير بها تحريم في تحقيق لا يتبين في تقريب الآ
 علم اشكال احد التقديين على الاخر فلا يحتاج في ذلك تحقيقه ولا فرق في الماء بين الماء العذب
 اذ لم يخرج عن الاطلاق ولو شك في البلوغ الى الكثرة حكم في العدم ولو شك فيما كان كذا اذا
 في نقصا دونه حكم بالقاء ولو كان قليلاً ثم ساء اكثر او جدياً نجاسة وشك في وقوعها
 في احد هاتين بالطهارة ولو كان بمقدار الكرو وروى عليه نجاسة لم يتغير منه شيء على طهارة
 ولو تغير منه ولو قليلاً فنجس ولو ضرب باله محلكه صيد محلل فوقع في الماء ومات قبل ان يخرج
 فان لا الماء على الطهارة والصيد على المحل وان لم يكن فائلاً واحتمل ان يكون مؤنثه بالماء و
 المخرج فالصيد حرام والماء نجس وكذا لو وقع الذباب على نجاسة رطبة ثم سقط عن قريب على ماء

غير

فيلزم كونه اخرج النجاسة في الاول مع قليل من الماء كان الخرج نجاً والباقي طاهر ولو كان الماء ازيد من ذلك
 وتغير ازيد او قل منه بقى على مكانه ولو كان الماء نجساً او طاهراً الكون لا يتغير بالظاهر كان الجميع نجساً
 ولا نجس الا بالانغير باحد الاوصاف المتقدمة فلا كان من النجاسة كما مر جمع السوا في السطح او الانفا
 العرق والغيره فنجس الا نجس بالملاقات اذا امتزج معه ولا يكفي الاتصال بلفظ كان فدل من الكون
 بالملاقات فيلزم عدم الماء على النجاسة او كانت مما لا يمكن التفرقة كراس الابرة من الدم هذا كله في
 المراكذ والنجس في حكم القليل في قول النجاسة بالانفصال فلا بد ان كان نجساً **دالة** ماء الشرب وهو
 ما يبيع من الارض ولا يتعدى غالباً ويعد جمعه بئر او لا يكون الفناء ولا يصيب فيه ماء منها بل لا
 من الجاري والثاني من المراكذ فيختلف الكثرة عليها ولا نجس البئر الا بما نجس الكثرة لا القليل كما تروى
 كان الاصح الثاني ولكن يجب ان يخرج منها الماء بوقوع النجاسة وجرها حياً بان وهو شمس
 عشرتها اقلها نزع ماءها كما لو وقع نجاسة تغير باحد الاوصاف المتقدمة ولو طهرت بخرج ما ربح
 تغيره ولو زال التغير انفسه بقى على النجاسة ولو وقع النجاس والحجركل ما كان ما فيها بالاصالة
 ولا فرق فيما بين طليها وكثيرها الا في الخزائن في القطرة منها ثلاثين ولو الا ان نزع الجميع افضل
 الحق عدم الحين والنفاس بالاستحاضة ولو توالى البعير على الاحوط الاولى والعصا اذا نزل
 عرق الحين من الحرام وحق البعير الجلال والكلب والخنزير اذا خرجا حيين على الاحوط والبول والرو
 من غير ما كحل اللحم ولو كان انسانا لكان في بول غير الصبي والرجل وان كان نزع الجميع فيها اتم
 ولو نجس العين وفصله ودمه فوقع النجاسة والكافر ولو جرحا حيين وسائر النجاسات الغير المنصوص
 لغيرها شيء ولو جرحوا فوقع النجاسة ولو وقع النجاسة او كثره الماء تروى عليها اربعة
 رجال في يوم يوم الصوم اثنان اثنان ولو ابدل النجاسة بالثور او الجمل السريع في الترحج جازم
 لا بد ان هي الاسباب في شريح في العلف قبل الصبح بقليل فيحصل الفراغ بعد الغروب كذا لا يكفي الزمان
 بدل الزمان ولا الطفل ولا الخنزير ولا السوسم ولا النمل ولا اثنان على حق واحد مع اعادة
 التعمد ولا الليل بل اليوم ولا المفق منها ولا فرق في اليوم بين الطويل والقصير في المعاملات

كان

ولو كان وقوع النجاسة في اليوم الطويل فلا في العامل بين العاقل والفاقد ولو وقع اختلا في العلم من تكامل أو اشتغال بغيره في بعض اليوم أو نحوه عاره ويستعمل كل اثنين منهم للعمل معا وبين اذا لم يتحجج ابتلاء الدلو الى احد كما هو المتعارف عندنا ولو احتاج اليه في ذلك ثمانية نوح كملوت الفرس والبغل والمار والبقرة الاثنى عشر نوح سبعين دلو موت الانسان اذا كان مسلما مقم ذكرا وانثى صغيرا او كبيرا رابعها نوح سبعين دلو المدبر الكلب ومن طاهر العين اذا لم يكن دم الحيض او النفاس او الاستحاضة وفي انشاء الاكفائة بما بين الاثنين الى الاربعين حسن ولو وقع عددة الانسان اذا كانت رطبة او تفرقت في الثاني الاكفائة بالاربعين حسن لكن الاحوط الحسون خامها نوح اربعين دلو بول البيل وموت السور والاربع والعلك ابن اوى والكل يشبهه سادسها نوح ثلثين دلو لاء المطر اذا كان فيه بول وغائط ونحوه الكلب واحد سابعها نوح عشرة دلو للعد اليابسة والقليل من الدم ثمانية نوح سبع دلو موت الطير من الحمام الى الغمامة ولون الفأرة اذا انتفخ وانفخ ولعل الجرب او مجرد وقوعه في الماء ولو وقع الكلب فانما جاز وبول البقي اذا اكل ولم يبلغ ولون الحام ابرو اذا انتفخ ثاسعها نوح خمس دلو لو وقع جرب البيلجدة الجلالة بل مطلقا ولو لم تكن جلالة عاشورها نوح ثلث دلو للوزن هذا الذي والعقود الحية والفأرة اذا انتفخ ولم تنتفخ حادى عشرها نوح دلو لو وقع جلد الوز هذا الذي يفصل عنه في الحية وبول الرضيع فيما بين الاثنين ولون العصفور يشبهه والاحوط عدم ترك شئ مما روي في غير العلم الاول منها لا يكفي ان يزوج ثلث دلو فصا مذكرة واحدة بل القبرة العهود المتعارف هكذا ونوح جميع ما انتفخ في الدلاء بالة دفعة واحدة ويعبر في الدلو ما يتاخر مثل البقرة ولواض من فكه حكم ابتلاءه ولو اختلف البقر في النوح اعتبر في الاول ولو نوح من الدلو الاكبر ما يعبر من الاسفر حتى يعبر العكس ولا يعبر في النازع العد بل ولا الاسلام ولا الذبابة ولا الفصد بل لا فرق فيه بين الانسان والحيوان ويعبر في النازح

جميع الانام اخرج ما انتفي النوح قبله واستعملها واستعملها الا في نوح الجميع ما يكون فيه الاخراج ولو بين العلم ولو تعدل اسباب النوح ضد النوح ولو كانت ثمانية او اقل الماء بها ولا ينقص البقر قرب الدلو من النوح في الماء المحض الا ان يغيرها كلها بالنجاسة ولو شئت ان لا ينقص ولكن يجب ان لا يعلوها حتى يزرع مع ملو قرا البر او صلاية الارض وربع ان لا يكون كذلك **هذا** ماء الجاهل ولون القنوة والعيون التي لا يجري لا يكون ملو اذ ينقص ما يجري الكر من اركه ولا ينقص بالملاعات ثم ولو كان اقل من الكروم يخرج جميع النصول مع ما لو كان من رانه نحو الترسع بان ينقطع ويخرج فاصلة قليلة بل الاوى ولو شئت في انقطاع في حال وقوع النجاسة عليه حكم بالعدم كالزول في المهران بعد الانقطاع حكم بقاء الانقطاع وصحة خيل حكم الزاكرة وكذا ما لو مال اقل من موضع الملاعات بين النبع وكذا ما لو جرى في ربيع ولو كان كثير مقم ولون نعل يلبس ثمانية او نوح من يروي حكم ماء الاغار ماء الحام الصغار اذا اتصلت الكرو كما هو في حمامات العراق والحجاز في قول الظهير بعدم قبول النجاسة بالملاعات ولو تغير ماؤها من الكرو في المادة بعد الزوال لا فرق في ذلك بين الحمام وغيره وفي الماء المستنقع الاحوط الاحتياط مطلقا لا سيما في التغيير لا مع العلم بالمطهارة وان كان الاظهر عدم الفرق بينه وبين غيره من الماء الطرف حال النزول كما حار في حمام ولو لم يجرى الى الارض وكان الغنم قطعة ولا فرق فيما وصل اليه طاهرة وبالنفي الظهير لا يحتاج الى العيص وان كان الماء نجسا ونزل عليه الطرة الاحوط عدم باتل من الامتناع بان يغالط ويستول عليه ويخرج فيه الميزاب ولو انقطع الطرف وقع عليه نجس لو كان اقل من الكرو ولو شئت في انقطاعه في حال الدلاء حكم بالمطهارة ولو شئت في صدق الماء عليه حكم بالعدم ولا فرق في النزول بين الاستقامة والاعوجاج **هذا** الانسان ونوع ما حمله الطهارة والنجاسة فمن نجس العين نجس من طاهر العين طاهر وان كان غير اكل اللحم ارضي بولون ناكل النجاسة اذا كان موضع ملو افا غير طاهر نجاسة او من السوء ويحتمل من سواد اللون الكرو وترك سواد اللون والاستغنى من اهل الاسلام من لا يكون محكوما بالنجاسة **هذا** الاحتياط

المراد بالزول من الشرطين بالذات
حين نزل المطر عليه وطار
فان سمع نوح

على الدخول أو شفا أصلا أو يذنيه ولو غسل في فيه بطل **هذا** يجب غسل الحام ودخول يوم
 ولو كان الخارج من الحام جماعة قال تعالى الله عنكم كان المجابين إذا كانوا جماعة فقالوا لله الله
 يخرج في الجمع **رحمته** لا يدخل الحام ولا الماء ولا أن يغسل يده إذا أراد ولوا من الناطق الحمر
 وإن لا يدخله الأربع مع الأن ولا الأيسر مع الأيسر لا يدخل مع مخلو المعدة ولا مع الأكل
 أن لا يشرب في الماء البارد وإن لا يصبه على يده وإن لا ينام على أحد جانبيه ولا مستلقيا ولا
 يتكلم ولا يركب ولا يمشي مع الطين ونحوه مع طين الصوان لا يمسح رأسه وجهه
 بالأزرار وإن لا يدلن دبله بالحزن فإن لا يجلس إلا كان متوقفا **كتاب الصلاة** وفيه مقاصد
 أربع الأول في بقية العبادات عقبها مع **الفصل الثاني** في أحوالها وأعدادها **باب الصلاة**
 واجبة ومندوبة والواجبة يومية وجمعة وعيدية وإسائية وطوافية وعلوقية ومباركية
 لاستبجار والندف والعهد واليمين والعمل من الأربع فيندرج في الأولى أحوالها في الصلاة
 والندوة لليومية وغير اليومية موقوفة وغير موقوفة واليومية واجباتها خمس الظهر والعصر
 والعرب والصبح وفلة ففصلها حتى تصير واحدة وكل من الثالث الأول أربع ركعات في الحضر والثاني
 في السفر والخوف والعزلة ركعات ركعة والصبح ركعتان كذلك في الحضر سبع عشرة ركعة في السفر
 والفراد عشرة كذلك وفيهما معا تختلف باختلافهما ومنكروا كافر والوسطى منها أهل
 وهي الظهر لا يكره إلا ركعة العتمة على صلوة العشاء ولا إطلاق الفجر على ركعة الصبح والأولى ركعتان
 ونوافها في الحضر أربع وتكون ركعة ثمان منها قبل الظهر ثمان قبل العصر أربع بعد الظهر اثنتان
 من صلوات بعدان بركعة بعد العشاء فتتأخر الوتيرة ويجوز فيها القيام بل هو أفضل كافي غيرها
 وثمان صلوة الليل وثلاث الوتيرة مفصلة بالشفع والوترية على الإقامة وركعتان الفجر المندوبة
 إحدى وخمسون وخمسة في تلك الوتيرة وأربع ركعات ما بعد الظهر ركعتان ما بعد المغرب ركعة
 مدم فتكون الخمس أو تسعة ولا يفسد التعداد وإن بالبق ولا تتركه البعض ما زال إلا أن لا حول ولا
 ولو ندم الوتر أو أخر التقدم لم يجز في الأخير يصح قضاء والمجاهل كالحامد لو كان مفقدا لم تكن ركعاته

أقبل

على الدخول أو شفا أصلا أو يذنيه ولو غسل في فيه بطل **هذا** يجب غسل الحام ودخول يوم
 ولو كان الخارج من الحام جماعة قال تعالى الله عنكم كان المجابين إذا كانوا جماعة فقالوا لله الله
 يخرج في الجمع **رحمته** لا يدخل الحام ولا الماء ولا أن يغسل يده إذا أراد ولوا من الناطق الحمر
 وإن لا يدخله الأربع مع الأن ولا الأيسر مع الأيسر لا يدخل مع مخلو المعدة ولا مع الأكل
 أن لا يشرب في الماء البارد وإن لا يصبه على يده وإن لا ينام على أحد جانبيه ولا مستلقيا ولا
 يتكلم ولا يركب ولا يمشي مع الطين ونحوه مع طين الصوان لا يمسح رأسه وجهه
 بالأزرار وإن لا يدلن دبله بالحزن فإن لا يجلس إلا كان متوقفا **كتاب الصلاة** وفيه مقاصد
 أربع الأول في بقية العبادات عقبها مع **الفصل الثاني** في أحوالها وأعدادها **باب الصلاة**
 واجبة ومندوبة والواجبة يومية وجمعة وعيدية وإسائية وطوافية وعلوقية ومباركية
 لاستبجار والندف والعهد واليمين والعمل من الأربع فيندرج في الأولى أحوالها في الصلاة
 والندوة لليومية وغير اليومية موقوفة وغير موقوفة واليومية واجباتها خمس الظهر والعصر
 والعرب والصبح وفلة ففصلها حتى تصير واحدة وكل من الثالث الأول أربع ركعات في الحضر والثاني
 في السفر والخوف والعزلة ركعات ركعة والصبح ركعتان كذلك في الحضر سبع عشرة ركعة في السفر
 والفراد عشرة كذلك وفيهما معا تختلف باختلافهما ومنكروا كافر والوسطى منها أهل
 وهي الظهر لا يكره إلا ركعة العتمة على صلوة العشاء ولا إطلاق الفجر على ركعة الصبح والأولى ركعتان
 ونوافها في الحضر أربع وتكون ركعة ثمان منها قبل الظهر ثمان قبل العصر أربع بعد الظهر اثنتان
 من صلوات بعدان بركعة بعد العشاء فتتأخر الوتيرة ويجوز فيها القيام بل هو أفضل كافي غيرها
 وثمان صلوة الليل وثلاث الوتيرة مفصلة بالشفع والوترية على الإقامة وركعتان الفجر المندوبة
 إحدى وخمسون وخمسة في تلك الوتيرة وأربع ركعات ما بعد الظهر ركعتان ما بعد المغرب ركعة
 مدم فتكون الخمس أو تسعة ولا يفسد التعداد وإن بالبق ولا تتركه البعض ما زال إلا أن لا حول ولا
 ولو ندم الوتر أو أخر التقدم لم يجز في الأخير يصح قضاء والمجاهل كالحامد لو كان مفقدا لم تكن ركعاته

مكة

لا يخلو من قوة ولو نقص شي من ركعات الفريضة أو ثلثها عدا أو سهوا أو نسيانا أو جهلا أو كراهة
بطلت وغيره من أفعال الصلاة وما للظهر ثمان منها للظهر ثمان منها العصر والحدود الانفراد
التي فيها على ملائمة طاعتها والاشتغال بها من وقتها إلى الفريضة ولا سيما ما للمظهر **هداية**
نقط فوائد للمظهر في السفر والنفوس المحرومة وحده إذا كان الفريضة واقعا مع تعيين الأوقات
أو التغيير كما لو كان ماسيا في سفر أو صافرا بعد دخول الوقت ثم حضروا عكس وجهه أو ما هذا للفتنة
كان في أحد الأماكن الأربعين فلك فهو مخرج منها فلا ينقطع ولا ينقطع نافذة المغرب لليل والصبح
كذلك في النوافل الفريضة من الوقت وغيرها ولو لم يقع من النعم إلا بعد ضيق الوقت على وقتها من
الليل فامتنع على ذلك الوقت ولو قام من النوم ولم يلق على ذلك وقت بقاء وقت سبع صلوات
تامة أو قصر على ثلاث الفريضة أو تحضروا الفريضة دون ذلك ولو ظهر قبل الأمان بقاء الوقتات
العامية **بالحج** ولو ظهر بعد أن بالباب **هداية** فيحجب الدعاء على النوافل اليومية بل على كل ما يعلى
الطومات ويجوز أن ينكحها ثم يقيم عليها ويحصى في تركها إذا اغتم وسحب تركه الكلام في
التعقيب بين الفريضة نافلتها وبين نافلتها والاولى أن يدعوا في وقت الوتر أربعين مؤنة
كطلب الفريضة لم تكون من أسباب الاجابة ودفع الكدوة وكثرة الزينة فاما فوطيفة بالخصوص
فلم تقف بل واسر وان ذكره جماعة ولا بأس بما فعلهم وعليه لا يحجب تمام الطفل والفتنة و
المسوح والرواة وتؤكد في وقت الوتر أربعين مرة ويقول هذا ما أعلم أن يترك من النار
سبعاً ويحجب الاستغفار وان يقع يد اليسرى وبعد اليمنى والمدامته على الاستغفار
والمانعة أفضل من السجود وسورة اشعرته والوقوف اليه أو زيادة دي واستغفاره بجميع
وجرم وأسواق في امرى والوقوف اليه وسحبان يقطر الغفوة ثمانية مرة والوقوف بين الدعا
والاستغفار على النهج المذكور **هداية** يستحب الفريضة بعد صلاة الفجر على العين مستقبل القبلة
والاولى أن يصنع صلاة الامين على يده اليمنى ولو سبها فقد ما بعد الاخذ في الامانة وبعد الفريضة
تركها رخصة إذا صل الفريضة بعدها وكذا لو فلكها بعد الامانة وبعد الفريضة مع ان لم يطلع

يحل بعد ما تارة على ما سبقه على احتيا الفريضة أو من القيام والقعود والكلام والسماع
الامانة افضل من غيرها **هداية** الا ان كان المسلم في حال عداوة أو كراهة أو نسيان أو جهلا أو كراهة
بعده الله الوتر الذي لا ينقض كما لو احتجب بغيره من غير أن يكون من غير مقتضى الفريضة
أمنت بالله لو تركت على الله أن لا يتركها على الله ومن تركها على الله وهو حاسب أن الله لا يتركها
أمره فله جعل الله لكل شئ قدراً **هداية** فيم الله على الله ومن تركها على الله وهو حاسب أن الله لا يتركها
ما بين قد يعنى ذلك الحول القصاص **هداية** فيم الله على الله ومن تركها على الله وهو حاسب أن الله لا يتركها
وله استقالات ويجوز تقديمه على الزاوية والعكس الا ان الاول الثاني والاولى تركه الترتيب
نافذة الليل والفريضة **هداية** في وقت الفريضة **هداية** في وقت الفريضة **هداية** في وقت الفريضة
على حبان في وجهه منقورة في وقت الفريضة **هداية** في وقت الفريضة **هداية** في وقت الفريضة
وقد لا يجوز التقديس عنه وقت العبادة لا يجوز ان يكون اقصر الا في حال الضرورة كالحاجة
ويجوز الفساد في كل ما يقع الطفل احوال الوقت اضلت المرأة عن المحض والنفاس ولا بد من
الثابت في الانكشاف من فرق بين الحمار والظفر لا يجب العزم لو انقضى الوقت الا
ان الاسود والوجود هذا ولم يطرحه الفقه لعدم التمكن منه قبل انقضاء الوقت وهو ما يروى
او نحوها كالعالم به ولا ينقض تحجبه فيجوز عليه ان يركبها على حصى ولو ظهر بطلان طهه وانما
عليه اداة لا قضاء ولو لم يبق بالناحية تبديل نوعها الاختياري بالانوار او سرطها كذا في
ولو لم يبق التمكن من الاختياري شرطاً او شرطاً فيما بعد ادى الوقت فيصحب **هداية** اول
وقت فريضة الصبح طلوع الفجر الصادق وهو الضوء المشرق في الأفق وأخره طلوع الشمس واول وقت
فريضة الصبح طلوع الشمس والآخر اذا بقي لها المغرب مقدار اداة الواجب من فريضة العصر
اول وقت فريضة العصر بعد انقضاء مقدار اداة الواجب من فريضة الظهر وأخره الغروب وقصبة
المغرب من المغرب وهو ما كشفه تجاوز الحجرة المشرفة من قمة الرأس وأخره اذا بقي نصف الليل
مقدار اداة الواجب من فريضة المساء واول وقت فريضة المساء بعد اداة الواجب من فريضة الفجر

الهداية
مفسر

والشمس نصف الليل في ارضها من النهار والسطر لا يتصل بالوقت ولا ينفصل في وقت ولا ينفصل ويكون
 في السفر الثاني من النهار وهو نصف النهار من يوم الجمعة ثم الاحول فاحسب صلوة فيه الطلوع
 عند اداء الجمعة وكل ما احتسب في الصلاة فكل ما احتسب في الصلاة الا ان الاحول يوم الجمعة من غير
 منصرف وعند طلوع الشمس قبل وقتها الى العصر والظهر من اول وقتها الى العصر ثم في صلاة من اول
 وقتها الى ان تزدل الحرة الغربية وغيرها الى اخر الوقت وقت الاجتماع في الجميع ثم معرفة اعداد
 الاوقات ما يعبر به كل اعداد الاوقات في وجوه منها زيادة الطلوع بعد نصفه او بعده
 بعد ذلك ان الاول في البلاد التي يدور فيها على السيل فيكون من تمامه ما يعبر به في
 او يباين الاول او كان نقص عنه او كانت مبدية واما المتأخر فانه ان كان الشمس على رؤس
 وهو نصف النهار او كان في وقت من كل من الاستيعاب استعمال ذلك على التقديرين
 ان نصف النهار في سطح الاقوي او في وقت من كل من الاستيعاب استعمال ذلك على التقديرين
 او صحت فمعرفة انما هو الظل في جهة الشرق وهو في كل ارض الشمس طلوعه في جهة الشرق
 ويتوقف الاستعلام منه مضافا الى احوالها من جهة النصف النهار على سطح الارض بالذرة الحديثة
 او الاستعلام بغير ذلك يمكن استعمال مخرج الظل عند جهة الشرق في وقت من كل من الاستيعاب
 الامس في اكثر البلاد وهو النصف النهار اذا استقبل نقطة الجنوب على الجانب الايسر في الجنوب منها انما
 استقبل نقطة الشمال وهو على ان النصف النهار مع القبلة ومنها ارتفاع اصوات الدبكة وهو للعد
 اذا انما الظل في جهة ادا انما العلم كما يمكن ان يحصل في الكثرة **معرفة** للدوائر اليومية او كانت فاعلمت
 التأخر للصبح الفراع من ناطق الليل للطلوع الحرة الشرقية والاصل ان ياتي بها بعد الفجر الاول وهو الوقت
 القائم على الاقوي الشبهة بل في الشرحان وقبل الفجر الثاني والاحول ان لا يقدم على الاول ولا يخرى عن الثاني
 لو لم يتصل بالليل الى ان ياتي بها على الفجر الاول ولكن الاحول منه ما يجب ما اذا كان في جهات ريفية فاعلم
 من الليل فنام بعدها لم يتم ان ياتي بها بعد الفجر الثاني او يقضيها الاحول اصل ذلك في
 للظهر الاول وقد كان يبلغ الظل الزايد والحادث الى الفراع من اول الفراع وهو صبحا الشاخص والاحول

الظلال في الشاخص والظهر من اول وقتها الى ان يصير

ياق بها بعد صلاة الظهر وقبل العصر لا اداة ولا حصة ولا حصة من قبل الظهر بل في وقتها من اول وقتها
 بعد الفراع من الظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين اذ انما احول ايمن وهي اربعة اصباع الشاخص
 صلي في يوم الجمعة وكذا من ماطية الظهر والظهر في وقتها وقتها وقتها وقتها وقتها وقتها وقتها
 ان ينقص في القبلة وان كان لا ظهر القدم ولا بعد جواز تصد الاداة في وقتها ولكن الاحول لاكتفاء القبلة
 ولا يكفي فادراك الركعة الاولى الركوع بل الركعة الثانية او اول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين
 ولا يجوز تقديم النوافل عن اوقاتها بقصد التقديم الا في يوم الجمعة واول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين
 والاولى ان يتم صلوة الليل على ما يصليها من التسبيح بعد العشاء وما احتسب من اوقات التسبيح
 ولكن هذا في غير رمضان ولما فيه بقصد ما على ما لا يخلو من اوقات التسبيح بعد العشاء والليل في غير
 طلوع الفجر الثاني والاحول ان لا يؤخر شيئا منها عن الفجر الاول كان الاحول ان يلاحظ الانصاف في
 في غير ذلك من الساعات والاحول ان لا يؤخر شيئا منها عن الفجر الاول كان الاحول ان يلاحظ الانصاف في
 من الفجر الاول وانما في وقتها من اول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين
 وقتها كرامة القدم وكذا الفراع ولا يدارها فانها وان منحصر ذلك منها في وقتها والافعال السورة اصل
 من التقديم وانما في وقتها من اول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين
 تقديمها على صلوة الغزب والعشاء ولا يسه الاداة حتى بل ياتي بها بنية التقديم كما لا يجوز ان يترجى
 للطلوع الفجر وقبل الغزب لا اداة ولا حصة بل في وقتها من اول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين
 ولم يعلم فيها بل في وقتها من اول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين
 على الغزبة نفسها في الاحول لاكتفاء فيها بالغزبة وان كان لا ظهر جواز تصد الاداة وتحتج بالاحول من وقت
 الفصل في مواضع صلواتها من غير انما في مواضع الاصل في احوالها من غير انما في مواضع الاصل في احوالها
 يتم صلوة ما في صلوة الصبح لو اربع ركعات فانه من ماطية الليل حتى يتبين انما في مواضع الاصل في احوالها
 من اللذان الكبريات الامامية بل من بعض الصفات الكلية منها وتاخير صلوة الفجر بحيث يتم في الليل ما فيه
 فاعلم انما في وقتها من اول وقتها للظهر بعد ان يبلغ الظل الى اربعين

ولا فرق في ذلك بين الغاصب وغيره ولا مع خصوصية الصلوة الثالثة والخامسة والسادسة
الغاصب يعم بقية مع القيم ولو انتبه عليه لا يصح الصلوة فيه من الأرض من مقتضى ما يصح من
صحة عليه الأمية ان كان له عرفا وان انعكس انعكس ولا ينقل الصلوة تحت السقف المغصوب تحت
السطح المغصوب لأن يد من يملكه مضمومة كلا وبعضا من الحيوان الذي يملكه مغصوب
في الجمع الاحتياط والمادة أو القضاء بمحور الصلوة فيما كان محسبا لا يتعدى إليه ان يعتد بما يكون
معقولا ولا يشترط طهارة محل الجبهة من المسجد بل على ما اذا كان مقدرا ما يصلح للجمود من
والأحوال وما مات الطهارة في الجمع مكانا ومجدا ولو سجد على الخامة جاهد لها احتياطاً
بل القضاء الآن عدم وجوب الأول لا يخرج من رحمان كما ان عدم وجوب الثاني في مائة الف
ومثله النيان وإن سجد في خامة محل الجبهة يفي على الطهارة لو كان مسبواً والأصل في
ولا يجوز ان ينقل الركبا اذا كانت لوجهه ولا ما شيا اسفروا لحضروا لا فرق في ذلك بين اليومية
وغیرها بل من الواجب الأصلي والعارض ويجوز ان يوجب على نفسه بالنكس وشبهه ان ياتي
بالنكالة على ما تقدم عليه ولا الفرق في ذلك الاصل عدم الانكسار عليه ولا بين ان يمشي اليه
او وقف الا اذا اطمأن عدم حركتها فاذا انتزع والاصول الاحتياطية فيها ما يتعلق على حيوانين او شئ
او غيرهما فبما بين الهواء ما يمكن التحرك فيه والقيام بجميع الواجبات عليه هذا كله في حال
واما في الاصل فيلجوز ان يسلك ركبا وما شابه في السجدة وان استلزم الاختلال بالركبة لا الركبان
كلا وبضاً سواء كان خفوا او رذا او مطراً او وجلاً او غير ذلك فإني بما بين من الواجب في
غيره بما يقتضيه الاضطراب من الاماكن وغيره مما ياتي ولو تعذر الاستقبال او قصر سقط والدواف
الاضطرار على العسر والرجح لا بد لا يسهل التحلل عليه وسجود الصلوة في السفينة اختياراً وسجوداً كانت او
ساكنة اذا تمكن من واجباتها والاصول العزل في مال الاختيار واما النكالة فيجوز ما شيا والركاب
السيف اختياراً ولو لم يكن الاختلاف في المحرك الأول ان ياتي بالركوع والسجود مع الامكان وان الاشارة
والامارة كانياً لكن يفتي بأنه للسجود أكثر من الركوع والأصل ان يستقبل القبلة بالتحريم والاصول

مجموعه کتب و اوراق
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تألیف و تصحیح
مجلس شورای اسلامی
تألیف و تصحیح
مجلس شورای اسلامی

استحب ان ترفعى الرتبة بسبقه الرجل بل الصلوة اذ لم يتخفف الكنان والوقت طويلا مع بدو صحبت ان
لا يصلح بين الغائب والحاضر حقيقة او يرش عليها او يني عليها مسجدا لضع الحابل او يبدل اذ مع من
حواله الاربعه وان اندسه الانوار لم يبق له من الرتبة ما كان لكن الاخرى جاء الحكم بحالها
انقلت الاموات عنها فانه يرتفع به الحكم والعشر فيها في الحليل ما يكون ما يدا اعزها فلا يعفى ولا يفتى
الزراع مستوى الحنفية ولم يكن الصلح حك فكذلك السبب هناك ولا يكون ان يصل اذا كان في طرف القبلة
احدهم ولا حصة بل يستحب الصلوة خلف قومهم والآخر ولم يملكها بل لا يبعد حرمته ويستحب ان
الفرصة من حواف الكعبة ولو كان في غير ما عارض الباب على سطحها او في السجدة او ذات الصلوات
ووادى الشقرة وفي الشارع العظيم ولو لم يكن فيه ما يروى وكان في الصلوة ومفسدا هذا كله اذ لم يمنع الماء
في العام من غير من الماء في المسجد الا بطل في الاسواق في الاول عند الكعبة لا يستحب التوك في الماء
المسقى على الشارع ولا فيما يكون تحت ريشة تكافى مرابط الفرس في البعد والمخاض وفي ما من الابل الا
ان يخاف بل من ماء الصباغ ويستحب ان يتخلى على ما يصلح على الماء ويصل ولا فرق في استحباب التوك
في الواضع الا بعبءه بان يكون الحيوان في عليها ولا يتخفى فيها بالانفخ او لا يم الوحشي ولا السابك
عليها ولا ما يكون تحتها ولو لم يكن مسجدا انما يواضع هذه المواضع فلا غير الصلوة جهاد كانت اذ
صلوة الميت يستحب ان لا يصل في الحمام اذ لم يعلم هذا مطلقا وقوة وحسنه ومجانزه فلا يستحب تركها الا
يكونه فضلا عنها واما الومل بالنجاسة لم يخرج مع الطوبى وبله هذا المخرج ان مسجد عليه ولا يصلح في
بيت الجوس اذ فيه الشراب وفيه السكر بل فيه ماء وفيه الشراب لا فرق في السكرين ان يكون النجس
معدلا ولا الشراب ولا ولا بين القليل والكثير من المشهور وغيره ولا من طول مدة البقاء وقصرها
كل ذلك مع عدم الترتيب واما معها طرام ولا فرق في بيت الجوس بين ان يكون مملوكا له او لا ولا
بين ان يكون الخوص عليه ولا يستحب ان يرش الماء فيما يصل عليه منه ولا يشترط اخضا ولا يستحب ان لا
يصل في بيت فيه كلب غير كان او كبر او في جنبه عذبة يال بل بما لو كان فيه آباء فيه يقول بل الحلم
يكن فيه بول اذا عدلان يال غيره وقد وقع في عموم الحكم لبول الالفال وجان او صمها ثم وكفا

الرجل فينية العود لا اشكال في البقاء لكن بشرط عدم طول زمان الغائبة والابطال حقه و
 لا يستلزم مع حصول الجماعة واستانزام صلوة فريضة في الصف بل جند ينظر حقه ولعلم بطلان كانه
 لا اشكال في عدم بل تقدير عملهما واما على تقدير التطبيق فلو كان لصية العود من مدتها الاول
 واما روية لفرقة كظهر حديثا وصفت الاصل اشكال في الاصلها روية للفرقة عدم معارضة
 الغيرة وان كان للبقاء لا يخرج عن قوة واما الثاني فالعدم ظاهر ولا فرق حتى بين الاختيار والعدم
 وامانة ووعظ وعدم ولو شك في بطلان حقه اذا غاب في المكان ولا يصل لغيره البقاء فيتعرف
 له ولو كان لعدم جاز التعريف في الشك وجهان واذا علم بقاء حقه ولم يراه بالقيام فيه جاز
 القيام ولكن لا يصل بذلك حتى الاول ويجوز العمل على حقه واما في العكس فالافتقار لعدم روية
 لوجوب العمل اليه قبل تدمر ثم على هذا اصل اما على محل يحتاج للصواب او الاصل الثاني
 روية وعلى الاول يجوز وفيمن ولو بقي رجل يعلم بقاء حقه الاصول عدم التعريف بل الظاهر البقاء
 فلو سبق اثنان فصاعدا لم يكن في معنى الاجتماع فيجتمعان والا فان ذكر احداهما من دون الثاني
 جاز الاخر التمكن في ذلك فان ادا صلوة او عبادة اخرى امرامها او غيرها ولا فرق حتى في الصلوة بين
 الفرع والفعل والاختلاف واما الواحدا فيقدم من يريد الصلوة على غيره ومن يريد عبادة اخرى
 على من يريد عبادة على الاصول والشاهد المتقدم في الجميع كالمسألة **الشيخ الرابع** في لباس **عذر**
 يجب في العورة في الواجب من الصلوة ويشترط فيها عظم ولا فرق فيه بين الناظر الحرام وغيره
 العورة في الذكر انما هو النعل والدبر والبستان ولا يجب من غير العورة عظم ولو في الصلوة و
 الاصول سنة الاثنين وعما بين السنة والكبر على نصف الساق والمغبر من اللون والبشرة لا الظلم
 وان كان سنة ماحول وفي الاثنى جميع البدن الا الوجه والكفين والقدمين والاصابع والجميع الا
 مقدار الواجب من موضع التجرد من الجسد ويجب عليها سترة وسما ولا يستر غيرها استبرأها من
 والخشوع كالرجل وان كان الاصول ان يكون عليها اصل المرأة والسجود كالتخفي ويجوز للائمة الصبية
 ان لا تستوا شهما ولا فرق في الامة لكن ما للدية الكاتبة المشرفة والطلقة اذ لم توجد من

الكاتبة

الفرق بين
عمره

الكاتبة شيئا وام الولد والاخوة السق وان اعتقت الامة بين الصلوة واداسها ككثرة
 وعلت بربح بغيره ولو تكفرت بدين الفعل الكثرة او بعد وان ادركت وكثرة في الدين
 الامانة في الوقت والفتاة في غيره وفي سابقه السق وان لم تعلم به الا بعد ما حلت وان تعلم
 للصبي وعلم حقيق البعض كالكحل كان حكم المصضة حكم الحرمة والصبية ولو بلغت بين الصلوة وان
 كان بالحقيق بطلت وان كان بغيره ولم يبق من الوقت مقدار اداء الواجب من الفريضة ولو كثر
 بشرا بطلت المفقورة استصحابا منها فلا يجب السق وان كان اصولا وان تكفرت منه مقدار اداء كثر
 او ان يدوم الشرط المفقورة وجب استيفاء عظم ولزم تقدير السق ولا يجوزها ما كان غير
 وجوب السق في جميع ما سبق مع القدرة والتذكر والاطمين بشرط ولا يجب ولا فرق في عدم الله
 بين الانكشاف قبل الصلوة وفي الانشاء بفعل او غيره ولو لم يبق عذرا وجب بغيره وجوب
 الستة من الغير لا من نفسه ومن فوق الاطراف لامن تحت اذ لم يقف بل ما تكف من حودتين
 تحت واذا وقف على ما تكف من تحت بطلت وان لم يكن ناظرا ولم يقف على الثوب نحووة و
 الستة بغيره مع القدرة من المشقة ووقف الاشياء حتى يتساو بينه وبين مقدمان على الوصل ولا
 يجب الاكفافة بها مع القدرة على الثوب نحووة ويقدم على الوصل العنق والكتان والشعر الضيق
 معقولة وغير معقولة ونحوها ولو تمكن من ستر العورة بما ذكره من اوصاف لم يجب لامل
 الصلوة ويجب من الناظر الحرام اذ لم يتصور ومنه وجوب احتيا والمطل لاملها اذا كان ناظرا
 وفي جميع ما مر على قايما وكوع وسجود ولو لم يكن يقف على السطح اصيل قايما مع الامن من
 المطلع وما السامع معه ولا فرق في الناظر بين الجنب والجنب ولو جرد ونحوهم وفي
 وجه الكوع وسجود بالراس منع الامكان ومع عدمه يفي بامكان ومع عدمه واحد منهما وفي
 يرتبط الامانة من الامانة في الكوع ولا يجب النضارة في حال الامانة بالانزاع على وجه وضع
 المسألة السجدة ما يشد كما يضعها في العذر اذ لم يصير سببا لظهور العذر ويخرج موضع الجبهة
 ما يصح السجود عليه وهذا الوصل ما لا يصلح في غير الاصل في السجود ويضع يده على العود

مع وجوب الطلوع ذكرنا ان شئ وان سقرت بالفتن لا يحتاج الى اليد ولو صلى العار من غير
 اولا ركوع والسيوط بطلت ولو كان جاهلا او ناسيا ولا بد للعدى عقوبة فكان محفوظ من
 ولو بالركع اذا نظر الى المكن عليه نجاة وكذا بالسر ولو بعبادة او بوجهه ان لم يكن
 فيه اهانة او بالسر او نحوها ولو لم يكن له ما مع التمكن من بطلت صلوة والميت يجب ان لا يركب
 شئ من اهل بيته ولو ترك من غير القبلة او الدخول في القبلة او السجدة على الدخول
 يمكن الخوض من غير القبلة قد سئل عن تقديم ما خلف عورة السائل لا يجزى عن ركعتين فيها
 اذا اجتمع في السائل العور فان ولو ترك من السجدة بغير السجدة وجب ولكن اذا انشأ على القبلة
 ولو ترك من السجدة ولو ترك من السجدة بغير السجدة وجب ولو ترك من السجدة بغير السجدة
 ما ياتى بها وجب ولو ترك من السجدة بغير السجدة وجب ولو ترك من السجدة بغير السجدة
 مع صبي الوقت ولا سيما اذا لم يدرك ركعة في الوقت او كان في وقت الركعة فوجب سجدتها
 ونحوها ولو جعلا في اليد بحيث يصدق عليه السر بالثوب اذا اكتشف منها يد او كان في ثوب
 المثل يجب اذا لم يظهر عورته وان ظهرت عليه من غير موضع يده او يد غيره عليها كانت
 ولو كان يد اخرى ملبس بها وصنع عليها كالركع والركعة **مسألة** يجب طهارة الثوب والبدن
 في الواجب من الصلوة وسر طهارة الثوب والبدن في غيرهما وان كان مفسدا **مسألة** اذا كان
 بالحياسة فان علم بها بعد الفراغ وخرج الوقت فلا قضاء وكذا ان علم بها في الوقت وان علم بها في الوقت
 بطلت وجوب الاعادة وان علم بها مع صبي الوقت انما ولا اعادة عليه وان تسوا في ثوبها وتذكر
 بعد الفراغ اعادها في الوقت وقضاها في الخارج وكذا ان تذكر الاشياء وان لم يبق الوقت للاعادة
 انما ولا قضاء وان كان العور وان علم بالحياسة بعد الفراغ وسقط السبق والاشياء او الخلق
 او في الامرين منها فظاهر عدم وجوب الاعادة وكذا ان وقع عليه نجاسة في الاشياء ونزلت في
 به بعد ودم القروح والجروح معفو انما في الثوب والبدن عالم بطلان اصله ولو لم يكن في ثوبه
 شئ على النظير ويمكن من السجدة بالمالع من الثلث بخرقة او نحوها او من الدخول في القبلة

الفرق

الفرج او الجروح بفعل عصبه وكذا المتخص بها اذا كان الملوحة نادر هذا كله بالاشياء
 الى صاحبها فان لم يمس ذلك الثوب اخر فلا عفو وكذا الوشك في امرتها او من احداهما الى
 وانضم عرق من الدم في الثوب اذا كان أقل من الدرهم البغلي سعة لا وزنا ولا نظير في
 تحديده اخص الراسه والا حوط فيه نظرا لاجام او المحمية الجويزة او يتو ولا يبعد الحاشي
 الملبس بالثوب لكن الا حوط الاجتناب هذا كله ان لم يكن ثم حين او تقاس واستحيا
 بل لم تحس العين او غيره اكلوا اللحم في وجهه لا يخرج عن رجاء وان كان محتما اما ان
 فلا حوط ولا اشهر الاجتناب اذا كان المجموع بمقدار الدرهم وان نزل الدم العفو بغير
 او نحوه فالعفو بان وكذا الوفاق ما يابا ولم يبق غير الدم ولم يتجسس ما مع سبب لا في الثوب
 او البدن فلا حوط بل الاخرى عدم العفو لمن لا تاه ولم يزل صدقا سم الدم خذله
 العفو والاحوط الاجتناب وان شئت فان الدم من ذي النفس السائلة حكم بغيره
 وعدم وجوب الاجتناب لو شئت فان الدم من العفو او غيره حكم بالاول وعرف اسمها
 ما لا يتم الصلوة معها ولم يكن من اللابس او كان منه لم يكن في محله وكان عامر على
 والاحوط في الامور الاجتناب في مثلها تاء مطوية والمرية الصبي لو كان لها ثوب اصب
 غسل في كل يوم مرة من البول والاقوى لحاق الصبغة به وفي الحاق المرفق بالمرية و
 الولدين واكثر بالولد والثوبين بالثوب الواحد شكل والاحوط بل لا ظهر لعدم
 تحريم الفصل في اى وقت شئت من اليوم والاول غسل في اخره لتدبير اربع صلوات
 مع الطهارة او جنة النجاسة ولو لم يمكن الفصل من الفصل بائران يصلي على اياها
 تعين ولو منه البدن او نحوه مما يتصور به من التبرع صلى الله عليه ولا اعادة ولا قضاء ولو
 كان في ثوبه اصابها نجاسة واشتبه بالآخر ولم يمكن من التطهير لاس غير ما صلى فيها وشك
 الحكم فيها انما عليها اذا لم يبق له الى الصلوة المخرج الا ان لا يبق الوقت فلا يجب الا **مسألة**
 بشرط في السواجز انما الضرب بان يكون ملوكا عينا او مفعلة باجارة او مبيعة او تحس

او غيرها او ما زنا في القصر من الكلد او كبد او نحوها بغير اذن او نحوها للصلاة او
 اللبس من مملوئا او مضموا او بغير هذا الحال اذا اذ العلم بل اذ لم يتعارف المضايقه
 من المالك نوعا او مضافا او مضافا في القصر فيه ومنه من زنا الحرام ولا يجوز الصلاة في
 الثوب المصنوع لولم يكن ساترا بل باطله ولو لم يكن تصريفها الزبد من تصريفه في
 غيرها اذا كان مع الاختيار والعلم بالصبيته ولو لم يكن مكرها او من غير علم بها صحت
 وكذا الوضوء والجهل بالحكم مع التصرف صلوة باطله وبدون ذلك لو كان ما هذا
 بالحكم دون الفاسد او لما في الجاهل بالفساد فالاحوط الامارة والقضاء وانما سمي الحكم
 كالجاهل ولو تبين انه زنيها وتسامح في التحصيل بطلت صلوة ولو اعتقد ثوب الغيبة
 وصلى فيه فبطلت كصحت ولو انكس بطلت ويجوز ان يكون الثوب من النباتا كالقطن
 والكتان وغيرها ومن جلد ما كوى اللحم اذا كان مذك وان لم يبلغ ومن سوت شعره و
 ريشه وقبوره وان كان غير مذك وحرمته بعد الموت ولكن يجب غسل موضع الانتا
 اذا كان رطبا وجرمته بعد الموت لا في حيوته وان كان غسلا حذوا حذوا ومن بخر
 والسحاب بل ومن سجدها وان كان الاحوط ترك غير بخر في كفي في مونة الخمر
 صلتا لا سمعنا ولو عند الجمع في التذكية للمسلمين وان لم يسبق اليه الكافر عليه او
 بلدهم او قريتهم او سوتهم وان كان ذوا اليد مجهول الحال لولا تذكية بغيره بالتذكية او
 كان ممن يجوز استعمال جلد الميتة بالدباغة او غسل بغيره اهل الكتاب وانهم بعد الباطل
 من جلد الميتة او كان سلطانهم من غير اهل الاسلام ويكشف عن عدم التذكية اذا ائتمروا
 ذوا اليد بل او كان او كان سوق الكفار ولو بالقلبة او في بلادهم وقراعتهم ولا يكتفى باسمه
 بالتذكية ولو كان في بلاد الاسلام او سوتهم ولا القرى فيها وان كان في بلاد امة التذكية
 كان كان بجلد القرآن هذا كله اذا مع عدم العلم بعدم التذكية لاما لو علمه بالمدان عليه كما
 لو علمها ومنه بين حكم البلاء والفرق ولا يجب الغرض من التذكية ويجوز للرجل اللبس المحرم

اذا ائتمروا بما يجوز معه الصلاة ولو كان الخليل عشرين بل لا يصح بل لا يصح عليه
 المحرم ولو كان داخل طوط كل منها اربع اصابع او اكثر مع كون بعضها حراما وبعضها حلالا
 وغيرها ومثله ما لو خط على المحرم الصلاة مع الا برسيم بحيث يحصل معه شبه العلم
 ويجوز الصلاة في الخشب بالفرز والاحوط خلافه وتبطل بلبس الحرير المحض على الرجل ولو لم يكن
 ساترا بل حرم منكم ولو في غيرها ويجوز مع الضرورة في البرد او الرين المعالج به او الجاهل
 لا بعد الحاش ما يشرع من المحرم لا يجوز فيها الا يتم فيه الصلاة منه كالقنطرة والكتبة
 والجودين ونحوها ويجوز الجلبوس والركوب على الحرير والصلاة عليه وفي تكسرها
 منه او من الا برسيم وفي الثوب الكفوف بالحرير والاحوط ان لا يزيد على اربع اصابع مضمومة
 ومثله الملائك القنطرة والرداء التي كالمحرمات الجبال التي يقعد بها مفاسل الشياطين
 الذي يحاط به الثوب مما يوضع على جدران القصور ما يفتح منها او ممدودا ومثله ما يوضع
 على الصبابة والمندبل ولو كان كبرا يجوز لبس الحرير النساء منكم ولو في الصلاة والخصي والمسوح
 في غيرها فيها الاستناد بها للمرأة ولا يجوز على الولي تكون الاطفال بل ليس المحرم الاطفال ان
 صلواتهم في جلد الميتة لم يمكن الصلوة من غير الحرير ولم ينعوه عدم لبس حلالا ولو كان حلالا
 يكونه سري او فيه وصلى فيه صحت الاحوط الامارة او القضاء ويجوز لبس في حال القية
 والصلاة فيها وكذا لو ظهر من البرد او نحوه او كره عليه ولو شكت في كونها حلالا يجوز ان يصلي
 فيه ولا يجوز للرجل ان يلبس الذهب بل صلوة فيه باطلا وارجح ذلك وان كان حراما
 ذهب ولا يشرع به ولا يحرم ان يكون الذهب مع المصلي ولو كان غير مسكون الا ان كان
 الاستناب منكم ولا سيما في الامور اذا لم تحض النيران عند قلعة ومك الولد هنا في الحرير
 وكذا الخصي والمسوح ولا يحرم المرأة لبس والصلاة معه ويجوز الصلاة في جلد الميتة و
 نفس ولو دبح وكان غائر العين وما كوى اللحم ولم يكن ساترا للصورة حتى لا يفسد ما عليه
 لونه على الاحوط وان كان لا يفسد العلم ثم فيها لا يوكل محمد منكم ولم يتم فيه الصلاة مما

السفلى من الارض لا البنية الشريفة فلا يختلف القبلة بالهداها وانقلها الى محل اخر فلا
 فرق في الصلوة بين من كان على الجبل وبين من كان في سواد برية فلو كانت القبلة في سواد
 ولا يجوز التوجه الى مسجد في الصلوة مع ولو فرضه اختيارا على سطح الكعبة اذا بنى فيها
 فدامه في جميع الاحوال فكذلك في جوف الكعبة وتغير بين جميع المواضع اذا صلى فيها والاصح
 ترك الفريضة فيها ويجوز اختلاف الجهة بين الامام والمأموم فيها وفي الخارج مع المشاهدة و
 فيما يشبه القبلة مع ولا يقلد الا على صلوة واحدة وفيما قطعه لا يختلف اثنان فاما عدا في
 الاجتماع وان كان فيما بين العيين والبيادع والافتداء وان كان في غير الوام امد في سبيل
 وبان بعد خروج الوقت لاختلاف المأمومين ولم يعرف الام حجة تحت صلوة ولا يجب عليه القضاء
 ولم يعلم احد منهم حجة تحت صلوة الحج وكذا لو علموا ان صلوة واحد منهم مستندة
 عنهما ولم يعلموا **هذه** يعرف حجة القبلة بقواعد علم الحجة وهي محصلة للعلم بالجهة لا العن
 بالعين ولكن الاشكال في وجوب الرجوع اليها والاكراه لعدم كونها دليلا في حجة الفريضة
 والاصح نعم مع التمكن ويظهر بالبلد اما ان يكون مقاطع الكعبة او على الثاني فاما ان يكون
 مساويا لخط العرض او بالعكس ولا يباينها بينهما وعليه فاما ان يكون انقص منها
 وعننا او بالعكس او الطول ازيد من العرض انقص او بالعكس **فصل الاول** وهو سهل كان من تعيين
 اصعب لهذا ولكونه عادم الجهد ويتركاه يتوجه الى جهة شاء **وعلى الثاني** فان كان شمالا
 منها قبلت نقطة الجنوب وان كان جنوبا قبلت نقطة الشمال **وعلى الثالث** فاما ان يكون طول الزيد
 او انقص فالاول قبلت بين المغرب والشمال لا نقطة المغرب الثاني بين الشرق والشمال لا نقطة
 الشرق **وعلى الرابع** بين الشرق والشمال **وعلى الخامس** بين الجنوب والمغرب **وعلى السادس** بين المغرب
 والشمال **وعلى السابع** بين الجنوب والشرق **والخامس** الى البيان في الاول **الآن** في الثاني والثالث
 لا يحتاج الى الخط نصف النهار وقد عرفت في غيرها طرق اسهلها انما اذا كانت الشمس في
 انقضاء النهار وفي الدقيقة السابعة الاربعين من امانة الجوزة او الدقيقة السابعة والاربعين

الثالثة عشر من الثابتة والعشرين من السريان واخذ في ذلك العلم التعاقب بين طولها
 والبلد ويحسب كل خمسة عشر درجة اسامة وكل جزء اربع دقائق فيكون سامان العددين
 فاما البلد وبقية فيها فهو صدق ذلك الوقت بعد نصف النهار ان كان البلد شرقا وقبل ان
 كان غربا انقصت القبلة سمت الظل ما عتد في اقصاها اذا مضى من الزوال ثمانية عشر
 دقيقة في احد اليومين حاذت الشمس قبله ومنها الدائرة الهندية او الهندية وهما
 يوم بعد بقية الارض بما قبل اول بين اباجا او غيره دائرة ويصحب طرزا مقايضا
 مستديرا محمدا الراس محمدا يكون طول بحيث يدل على الخط ويخرج في صدق دخول الظل
 فيها قبل الزوال وخرج صحتها بعد فيعلم على وسط الدائرة والخرج على المحيط ثم ينصف القوس
 الخارجة بالعلامتين من اى جهة شاء الا انما اذا سادى القوسان سهل الامر ويخرج
 من المركز خطا الى المنتصف الى الطرف الاخر من المحيط بالاستقامة فهو خط نصف النهار و
 يخرج خطا اخر من المركز عمودا على الخط الاول وهو خط الشرق والمغرب ينقسم الدائرة الى
 اربعة اقسام متساوية قسم كل ربع يحتاج الى تسعين جزءا متساوية وليتخذ من نقطة
 الجنوب والشمال الفصل بين طول مكة والبلد الى الشرق ان كان طولها الزيد الى الغرب ان
 ان كان انقص من نقطة الشرق والغرب الى الجنوب ان كان منها انقص الى الشمال ان كان
 ان يزد يخرج من سمتي الاجزاء خطين يوازي احداهما خط نصف النهار والاخر خط الشرق **فصل**
 فيما كان غالب ابيض من المركز ونقطة التقاطع مستقيمة نافذ الى المحيط فهو خط سمت
 خطي بلدا انهما ان بعد تسعة اجزاء ونصف من نقطة الجنوب الى المغرب من نقطة المغرب اليها
 عشرة وخرج الخطين ثم خط سمت هذه صورة ومنها ان يضع احد الجزئين المائتين من
 منطقة البروج والامطر لا يخط وسط السماء في فتح عن البلد اذا كانت الشمس تحركت
 الجزء ويظهر موضع الرى من اجزاء الحجر ثم يدور العاكسون بقدر ما بين الطرفين الى المغرب
 ان يزد طولها الى الشرق ان نقصت انقصت من مظهر الارض فاعاد صدق خرج من

تلك المقطع تطل القياس في ذلك الوقت على سمت القبلة الا ان شيئا منها لا يتكفل
الاقسام فان الثاني انما يتكفل بما اختلف لولا وعرضا معا وغيره ما اختلف لولا فمفهوم الجمع
على الثاني واحد الاخرين كتابه ولكن الكل يقر بهن ولا سيما الثاني ولذا ينبغي ان يكون العمل
فيه في احد الاقصادين ولا سيما الصبي وفيما كان يحول الشمس اليها في نصف النهار لانه
اليوم وما يتبادل بين الفقهاء من الادارات ما يكون منها ما لا يابل مجع في وجهه ومع ذلك
فيها اختلاف ما في نفسها او باعتبار البلاد او الفصول واشتباها قد يطرأ الكلام فيها في
الشوارع ولا يصحح البناء لاهل العراق ولا يكون فيه احتياط **هذا** ما يستقبل القبلة
ينقسم الى واجب وعلم وصحبة مكروه بل والى الجاهل انما يمكن مع القرينة فيما يكون مستحبا
لاشرطا وبغيره محال سبقت مناق وشها الصلوة فيجب الاستقبال في جميع الفرائض ولو كان
وجوبها مانعا وشروطها في حال الاختيار لا تكن ولا فروع شرطية بين ان يكون قائما
او قاعدا وضطيقا لكن في الاخير يضيق مثل حاله القعدا كان في حال الاستلقاء وحاله
كأنه القاعد وما في الاضطرار فيسقط اول تكبير احدا ولو تمكن في البعض وجب ولو تعد
السابق واللاحق او بين اثنين احدهما مواجبة للقبلة دون الاخر تقدم الاول في حكم البعض
في الاخير كالقعدتين مع بعضهما في سجدة واحدة في الفواصل في حال الاستقرار فلا
واما في جرح حال الاستقرار فلا مقام اداء وقضاء سفر او حضوا وكذا اوجبه نعم يستحب في
تكبير الاحرام انما يمكن منه ولا سيما عدم تركه وكذا استحباب الاشياء اذا اداها او كوع والعبود
ويشترط في الفريضة العادة او القضية لحياتها او دنيا وفي صلوة الاحتياط ولو ظهر عدم الحاح
اليها وفيها اي الصبي والصبية من الفرائض وفي الاجزاء المنسية من الفريضة وفي سجدة
لا التلاوة والشكر وفي حال الاختصار و صلوة الميت مدفنه وفي الذبح ولا يجوز الا
في حال الخلط ويشترط علمه في الطواف في ركعة في الجاهل ودرج الفخامة والبصا في
الجلوس منهم وفي القضية بسجود الشكر والتلاوة **هذا** ما يجزئ في حال الصلوة الاستقبال

الى

الى القبلة المعلومه في مكان او بعيدا الا ان فلا يلا يعتبر العلم بالعين وفي الثاني بالجهة ولو
تمكن من العين بخلاف العادة ولولم يتمكن من العلم كاه الطن منكم ولا فرق بين قول العادل
والفاسق والكاثر مع الاضافة بل يقدم الثالث على الثاني والثاني على الاول لو اختلفا في
ولو صار بين الاماقتين حكم الاخرى ولو تعدد تحصيل الطن على عدة اوجبات مع صحة
الوقت ويصير فيها المقابلة بحيث يحصل في كل ثانية وفي الظهر والعشاءين يقدم بالبعد
على الاخر ولو لم يتبع الوقت للذبح اكفى بواحدة **الا** في الايمان بالمقدور فيها والفتح
العادة عليها الى ان لا يصح الا واحدة كفت تحببها في الجهة ولا يوجب ان يقضى الجاهل ولو
في الظهر والعشاءين مقدار صلواتين عليها او من جهة اخرى ولا يختص بالاصويين ولو
مقدار خمس صلوة اصبحت او سبع جعل النفس عليهما ولا يجوز التاخير من مقدار الادب
حتى لا يجوز التقديم عليه ولو صلى في حال الضيق عن الاربع او اقل استباه واكتشف
امادى الوقت ولا قضاء اذا اكتشف بعده وكذا لو كان في اليدين او اليسار ولو كان فيهما
وبين القبلة لم يجب عليه شيء ولو ظهر الاخران في اثناء الصلوة تحول اليها ان لم يبلغ الى
او اليسار وانما والا استأنف وان لم يبق مقدار ركعة او خرج الوقت تحول اليها وانما او
بقى مقدار ركعة استأنف في وجهه فوقع مع احتمال الاتمام ولو اكتشف بعد الفراغ ما يستحب
الامادة وبقى من الوقت مقدار ركعة لم الامادة مع احتمال العدم ولنا في كل الحان فيما
وكذا الجاهل الصبي والقصور واما المصغر كالعامة ولو كان اثنا عشر حقوا وحدا كانا
مواجهين او متدبرين على كل على القبلة مع سعة الوقت ولو كانا واحدا وان كان احدا
على جنب الاخر صلياً ولكن ان تعدد اختيار بين التقديم والتاخير والمصيبة وان اقررت
الاخير وكذا حكم الصوم والطهارة ولو اختلفا في العلم والطن والتخير في القبلة والجهة على
كل على مقتضى اعتقاده مع التعدد ومع الوحدة صرح بين مقتضى الاقصادين ولكن وفي
بعد جدا او حال يعرف الوحدة والتعدد بالنسبة من الغم فان ابتها معا فواحدة ولا

الداخل القضاء ثم لو كانت صلوة الأولى قضاء لم يسقط من الدخول سواء أداها القضاء أو الأمانة
ولا يقع في الأذان في الوقت المشترك ولا علم الداخل بأذنيه الأولى وثانيتها بل يدم العلم بها
لها لهما مع احتمال السقوط منهما ولا أن يكون يريد الجماعة ثانياً إلا أن الشاوازي يدل على عدم
ولا أن لا يدل على الفراق في وجه غير بعيد ولو دخل قبل إداها وان صلى سقط **هذا** بقدر
في صحة الأذان ولا اعتبار به العقل والاستسلام والاعتناء والموالات العرفية والقرينة
وللاشارة إلى أن قضاء الميت فلهية الأولى لا علم من فها شرط كما لا يمكن لو علم عدم القرينة
لم يوجب عليه فيما يأتي من الواضع في الاكتفاء به في الصلوة ولا فرق في شيء منها بين العبد
والسود والممل والاختيار والاضطرار ولو اضطرر بالموالات بطل بالقرينة التي به ولو دخل
في الجماعة إلا أن يتخلل فصل بين المولات فيستألفه وإخراج الحروف من مخارجها العرفية
الألف غير كما لو بدل الشين بالسين كبطل ما يحرم أخذ الأجرة على الأذان ويجوز الإتيان
من بيت المال إذا اقتضت الصلوة واحد ما جعل للموزنين ثوباً أو نذراً أو وقف لهم أو غيرها
ولو سكن في الأذان وفي فصل من فصوله بعد الدخول في الفصل الآخر أو في الأمانة ثم عيده
وسلك الأمانة ولا يشترط في الأذان العدالة ولا الحرمة **ويحسب** أن يكون المصوب له بالرفع
الصوت بصوت لا بد من حسن الصوت مسموعاً على كل مرتفع منظر قائماً مع القدرة ولا يشترط
شيء منها في مطلق الأذان ولا في الأمانة كما لا يستقر إلا الأخيرين منها في الأخيرة فأنها
شروط فلو نام في أثناءه الأذان والأمانة لم يطل الأولى إلا أن يتخلل ما ينافي الموالاة ويطل الثانية
لكن يجب إعادة في الأولى **ويحسب** يستقيم ما سبيل أبكاً أو جالساً إذا كان في أرض خزان
عن الصلوة كان يخاف على الوقوف والقيام **ويحسب** في الصوت في الأذان واستقبال القبلة فيه
ولا ينافي الشهادتين وفي الأمانة أكد ما ينافي الأذان باطله الوقوف على أواخر الفصول
فصل في الأمانة بأن يصورها فيها وأنها على أواخر الفصول ويكره فيها والإعراب فيها والخط
الاحتياط من تجزئ مع الوصل **ويحسب** لها كل ألف وهاء في الأذان بل الأفضل الأصح

الصلوة

الغلام يرفع على الشاهن على حرفه ويكره الكلام في أثناء الأمانة **ويحسب** ركعتي الأذان بل
يكره ويستحب تركه بينهما في صلوة الصبح **ويحسب** الفصل بينهما ركعتين أو سجدة أو جلوساً أو سكوناً
كلاماً أو كلمة الحمد لله أو سبحان الله ولا يصل أن يفصل في كل من الظهرين ركعتين من أذانها أو
في الصبح ما يندلج أو الأصل في الغروب أن يفصل بقعود **ويحسب** أن يقول في حال السجود ثلاث
سجدات **سبحان الله** أو **سبحان الله** في حال القعود **القول** **سبحان الله** ثلاثاً في كل ركعة أو ثلاثاً في كل ركعة
ثلاثاً في كل ركعة أو ثلاثاً في كل ركعة أو ثلاثاً في كل ركعة **القول** **سبحان الله** ثلاثاً في كل ركعة
لما بعد ركعة كان قارياً أو داعياً بل في الخلوة **ويحسب** بل يجعلها بالحوافرة ولا يستحب كبر في الصلوة
ولو حكامه **ويحسب** بطلت ولو كان جاهلاً بالحكم وقتها بعد النداء بقضاء الفصل لا فصل عما أتى
ولا فرق فيها بين الأذان قبل الصبح وغيره مما هو مشروع وفصلها والكراهة بل للحن في السجدة أو في
غيرها من السجدة مع اللب واذن من خذ الأجرة خلافاً من أن الحن والحن في السجدة والكراهة
الحكم للأذان نفسه ولو دخل في السجدة والموزن يؤذن حكمه ثم إن ما **ويحسب** **ويحسب** يصح شهادته
الموزن بعد راضة منها مصداقاً **إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله** **ويحسب** يصح
أذان الصبح يقول بين دعاء الله **أنا أشهد أن لا إله إلا الله وأني أشهد أن محمداً رسول الله** **ويحسب** يصح
وأما **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع** **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع** **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع**
أن يكون نوعه في هذا الحال **أنا أشهد أن لا إله إلا الله وأني أشهد أن محمداً رسول الله** **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع**
أن يقول عند قول الموزن حتى يخلص العمل **سبحان الله** **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع** **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع**
حكمية الأمانة ولو خرج من بعض أركان الأذان ولو جازى الموزن والعلم من القول **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع**
الباقية وجهه ولا يعتبر في ما كبرها ما بعد غيرها ويكره الكلام لصبر مصلح الصلوة بعد قول العزم
قامت الصلوة سواء كان في جماعة أو غيرها بل **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع** **ويحسب** **أن تقول على أركان التوابع**
بديها ويكره الألفاظ في حال الأذان إلى العيين والبيان بعدة أو وجه بعض الفصول وجعلها أو
لو سمع الموزن في محل واحد جاز أن يؤذن جميعاً دفعة واحدة أو يذبحها ولو كان المفرد ثم أداها جماعة

استصحابا او غير ذلك في الجملة ان يسمع الامام اذن من غير ما قامت اذنا فمما تقدم ولو كان سغيرا او من
 حواهل هذه الجماعة ولم يسمعها اولادها ولم يسمعها اهل المسجد او اهل الحلة بل يكتفي
 السماع للنفرة بكتانهم نعم يعتبر صحتها لا يكتفي بالتقدير في السماع ولو فسر المؤذن من الاذان
 شيئا اخره واجزاها لكن الاجزاء بالسماع وحده في غير اذان الجماعة لاجتماعه لا يوجب
 المأموم لو صلى مع الامام الغير المأموم ويقيم ولو ساقى صوت الصلوة اكثر من قبل فبطلت الصلوة له
 اخرا الاقامة ولو ترك الاذان والاقامة معا او احدهما عدل ودخل في الصلوة لم يرجع ولو تكلم
 سهوا رجع قبل الفراغ بل لو تكلم ولو دخل فيه بغير جهر ولو ترك الاقامة رجع قبل اتمام
 بل قبل الركوع ان لم يصب الوقت من الاستدراك بالانعام ولا حركه ترك الرجوع في الاصل بل
 يتم ولو احدث في أثناء الصلوة لم يبطلها ولكن يستحب الامارة ويستحب العلم لاهل الجماعة ان قالوا
 قد ماتت الصلوة ولا يشترط في اذان الجماعة طفاها سماع الامام الا اذا كان المؤذن من اهل الجماعة و
 تكلمه اشقا بالانعام بعد ان يقول المؤذن فقامت الصلوة بل ينبغي ان يفكر مؤمن من اهل الجماعة ان كان
 ظاهر العدالة ويصلي **الفصل الثاني** في افعال الصلوة واحكامها وفيه ثمانية **الفصل الاول** في النية
هذا النية قصد الفعل بغير تعيينه ان لم يتعين كماله الصبح وفرضه والتعبد في المعين اذ هو
 خلق الاسم عليه كلفه الصلوة مع التوجه في المأمور به من انه ظهر او غيب او غير ذلك او ساء
 او صحيح والعلم بان الواقع في هذا الحال واحدة منها قصد القرية بان يكون الداعي مل فاعل الوتران
 فلا حاجة الى قصد الوجوب الذنب توصيفا او نية ولا الاداء والقضاء ولا العقرب والامام الا انما
 يتوقف التعبد عليه كالوكان خيرا بغيره ولا سيما اذا كان احدها قضا ولا اخره قضا ولا غيرهما فاذ
 علم ان النية هي الداعية على الفعل المعين متقربا ولكن الاحوط اعتبار الجميع والقرية مراتب اذها
 الحوزة والجمع كعبادة الصلوة والابدية والاعمال غير فاضلا الا في الاحوط فلهذا الاولين ولا يتصور
 فيها التعلق بل يكره في الغرض اليومية وقتها اول العمل بفعل في الصلوة بان يكون شروعا في كونه
 الا فتاح معها يتبادر الى احوال العمل وهذا على التقدير الداعي وعلى تقدير الاختيار يعتبر استمررها

النية
 في الصلوة

سكا لافعله **هذا** النية في جميع الغرض والنوازل شرعا لا شرعا ما وليت كما بل شرعا مطلق
 لا على فبطل بدو الصلوة عدل وهو اوجهك باحكم او بالموضوع ولا يخلقه في قطع
 الحال والاستقبال ولا بالابتداء في البقاء والخروج اذا جمع قبل ان ياتي بفعل من
 الافعال واما اذا اتى به قبله بنية الجزئية فمحم ولو كان قرائة او ذكر هذا لو كان
 متغيرا واما لو علقه على امر محال ولو باعقاده دون الواقع لم تبطل وكذا لو علقه
 على امر يتحقق الحصول او محتمل في الزمان المتأخر ومثله لو عزم على الفعل الثاني
 كالحدث والكلام ولو اتى بفعل من افعال الصلوة بنية غيرهما فلو كان من المبدأ
 ولم يبلغ الى الكثرة المتأخرة لم تبطل مطلقا ولو كان عمدا ومستقلا في قصد غيرهما
 ولو بلغ الى الكثرة بطلت بغير الكثرة بالنسبة الى الجزئين الواقعين في طرف العدلا بالنسبة
 الى مجموع الصلوة كانه لو وقع بين كل جزئين منها فبطلت يكون المجموع ضا كثر لم يتعد ذلك
 من الواجبات ولم يكن من الاركان فلو اتى به سهوا بغير غيرهما لم يبطل ولكن لا يجب من الوتران فلو
 كان عمدا بغيره لم يات بسطوان به عدلا فاما ان يقصد الصلوة وغيرها او
 غيرها فاما متعلق الاول كان قرا او دوا او ذكر او تلاوة من ان يكون قصد الصلوة بحيث لو
 لم يقع فالصلوة صحيحة ولو كان العكس فكذلك الثاني وايضا ولو كان ساء او ربي ولا يكتفي بطلت
 وان اعاد صحته ولكن الاحوط الامانة ولو كان بغيرها فان كان قليلا لم يبطل وان كان كثيرا فاضا
 بطلت مع سوءه وان بانضمام قصد بغيرها او باستقلاله ولو كان الثاني ان كان قليلا راق بالمأمور
 صحته وان لم يات به لم يصح وان كان كثيرا فاضا بطلت معتم ولو كان بالمأمور به واما لو كان وكذا
 وكان بحيث لا قصد الصلوة لم يقع نعت ولو لم تكن كذا ابتغى على ان زيادة الركوع بدون قصد
 يبطل الاول وسياتي والاحوط في جميع سوا العدلا الامام والاعادة ولكن هذا اذا لم يكن ما يبطل
 ادبار الوساوس والام لا يفتت بطلت ولو قصد الزيادة في جميع الصلوة بطلت معتم بركن الركوع
 ولو قصد بعضها ذلك فلو كان واجبا ولا يكتفي بطلت معتم بركن الركوع يبطل ولو كان بغيره فاضا وكذا

ولو كان اضاهيا

في التندب لو حصل من الجموع فكل كثره لو كان تليدا ونحو الذكر والقران والدماء صحته في غير
 هذه الصور الاصول الامارة ولواحي بالذكر والدماء او القران بقصد النسبة ما لم
 يبطل ولو قصد في الغرضية التافهة سهوا او في الاداء القضاء او العكس في كل احدى نافذة مخصوصة
 في التندب لو حصل من الجموع فكل كثره لو كان تليدا ونحو الذكر والقران والدماء صحته في غير هذه الصور
 الاصول الامارة ولواحي بالذكر والدماء او القران بقصد النسبة ما لم يبطل ولو
 قصد في الغرضية التافهة سهوا او في الاداء القضاء او العكس في كل احدى نافذة مخصوصة
 اخرى اى في غرضية كانت لم تبطل ولو كان في ركعة او اكثر كما لو قصد في الاجزاء كل من سهوا
 بجهد الاولى بقصد الثانية او ركع في ركعة بقصد غيرها او قرأ في الاولى بقصد الثانية
 او ادى في ركعة بقصد غيرها او التشهد الاول بقصد الثاني او الفصول في الاولى بقصد الثانية
 او بالعكس في كل واحد بعد ذلك كله لم يبطل ولم يتعلق بشي ولم تذكر بين غرضية ترك اخرى
 سابقة عليها مؤداتين او مقصدين او مختلفتين مدلى الى السابقة وجوبا ولو اختلفا في
 في الجموع والاضافات ونحو حملها الامن الاداء الى القضاء فلا يجب عليها الاصل ولكن الاصول
 الا ان لا يسع الوقت غير الاداء فيتم وجوبا ويجوز العذر من الغرضية الى النافذة اذا وصل
 الامام والمأموم فيها وحشي في الفؤاد فيعدل الى النافذة اذا وصل الامام والمأموم ويصحها
 ركعتين وكذا يجوز العذر بها اذا نسي الامام سورة الجمعة في الجمعة وفي اخرى فيتمها
 نافذة وبسألفه ويجعل الحاق ظهر الجمعة بها وبعدل من الفصل الى اتمام وجوبا اذا قصد
 المسافر الاداء في صلاة الصلوة والشه والحق العكس في العكس ويجوز العذر من الانقياد الى
 الانفراد مطلقا والاصول عدم العذر بدون العذر وباقي واسع اخرى في واسع النوح
التميز الثاني في القيام هذا يجب القيام في الفرائض اليومية بل وفي غيرها اختيارا في حال تكبير
 الاصول فتتاح وما ينصل منها الركوع بمعنى ركوع من قيام وفي حال القراءة وبعد الركوع
 وفي الاولى ركن وهو جزء يبطل الصلوة بتركه مطلقا ولو سهوا او جهلا مطلقا او شربا في الصلاة

في حال التنية ويصح في حال المسدوات غير ما سبق مع الشبهة فيجوز ترك القيام
 وتندب بها لاجواز العمل بدون القيام ويعتبر فيه الاستقرار ولو شئ ان يقدم اوقا
 بحيث ينافيه في حال تكبير الاحرام او القراءة او ما ينصل من الركوع او بعده بطلت ولا
 يصح التقدم والناظر لحيانا ولكن يكف عن القراءة قبل ان لم يخرج عن الاستقرار غير ان
 يكف عن القراءة وفيه تطور وكذا الانتصاب غير ان يتحقق نصب فساد الظهر والاستقلال
 بان لا يعتمد على شيء لولاه وقع فلو اخل باحدهما بطلت مطلقا في الاول واذا كان من
 في الامر ولا ينافيه ان كان الراس مخرجا لا اعتناء ولا اعتناء من الميل الى احد الجانبين اذا
 الانتصاب بانامة الصلابة يجب القيام على الرجلين ولا يجوز ان يجدها بحيث يخرج من
 القيام ولو خرج من الاستقلال سقط ولو تمكن منه مع الاستناد لم ينقطع ولو خرج من
 لكن في مجموع الاحوال لا يفسد ما سقط المجموع لا البعض ولو تردد البعض من التقدم
 قدم المقدم ولو تردد بين القيام ومع الانتفاء عقار والاستقرار والقيام مع الاستقلال
 والشئ قدم الاول والاصول الجمع بينهما ولو تردد بين الانتفاء مع الاستقلال والانتصاب
 مع الاعتماد قدم الثاني ولو خرج من القيام قصد موضعه والميل في الجهر على ما لم يكن في
 وسعه ولو قام مع ذلك بطلت وهو مطلق في جميع مراتب الجهر ويكفي في الجهر العذر بغيره
 فعمله ونحوه زيادة مرضه كما او كفا ويجوز ثمة في كفي في الطن ولا يعتبر العلم بل يكفي مطلق
 الطن ولو امتد القول المكاف ولو خرج من القعود مستقلا استند ولو خرج من الانتصاب مستقلا
 ما يمكن ولو خرج من الوقوف مع الاستناد الى غير الجبهة بحاله اصطلاحا لكن يجب تقديم العين على السباد
 وتاخير الاستلقاء عنها ولو تمكن من الانقلى في كل حال في المعوق به وفي غيره اى بالادنى ولو
 تردد بين المقدم والمؤخر وجب تقديم المقدم ولو خرج عنها عن الاستقلال اعتمد ولو تمكن من ذلك
 سقط عنه ولو تردد بين المقدم والمؤخر قدم المقدم **مدلة** يستحب في حال القيام التسويع والوقت
 والسكون والنظر الى عمل التمجيد ومن غير تحديد في ارسال اليدين ووضعهما على تقديره في الصلاة

وهذه الكيفيات بأشهرها انما في سائر الكيفيات بشيء لا يملكه حال الانه وضعه
 اصابعه وليس قبلها من كنه العبد وبتداه بغيرها عند ابتداءه بالتكبير ويكون انما
 الوضع بالثناء التكبير بعده بشيء لا يملكه سمع الامام تكبيرة الاسرار للمؤمنين
 والاختلاف بغيرها واختلافهم بها بشيء لا يملكه من ان اذكارهم وان يتكروا خطه
 الله وكبره وان يصغر غيره في ماله التكبير والادارة من الاكبر الذين كل شيء ومن ان يوصف
 او من ان يتوهم وان يتشفع الصلوة بسبع تكبيرات بان يكبره لا ناخيل قول الله ان الله
للقول لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الضالين فما يحلين ذبحوا لله لا يغير الذوق الا انت يذكر
مرتين ويقول اشكركم وسعدتكم والحمد لله رب العالمين والله اعلم بما
لا تعلمون ان الله سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك
 من ان يقول سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك
 وما انما من المؤمنين انما القائلين وكلوا واشربوا ولا تسرفوا فان الله يكره
اليسراف وذلك ان من المسلمين وبعد ذلك لا استجاب لا استجاب لا استجاب لا استجاب
 ويحذر التكبر ان ولا يدع الله ان يقر رجاها جميع الصلوات ولا يخصص الفريضة بل يركبها
 وفي اول صلواته لا اله الا انت سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك سبحانك
القول الرابع في القرائة بشيء لا يملكه في كل ركعة من الفريضة اليومية شائبة او غيرها
 مطلقا لكن في الضمير حينا في اولها وتحذير في غيرها للامام والمخبر واما المأموم فيحذر على قرائتها
 في الاولين او احدهما الا ان يسمع الامام في صلواتها وهي شرعية الصلوة من الصلوة منها
 او تحذير او في صلواتها فلا يتبدل بقرآن خاصه اذا كان وجوها عنها او بقرآن مع غيرها
 ان كان تحذيرا فشرطها عليه لا مطلقا فلو اضل بها ولو جهر او بشدة او بتدليل او غيرها
 عملا مع القدرة بطلت فليس تكن بل شره واجبة الواجب عند عدمه في الشك ولو جهر بها
 فان تذكر بعد الدخول في الركوع فلا شيء عليه وان تذكر قبله في غيرها ولو تذكر بعد السجدة

انما

انما اجعلها وكذا الواعظ ان ما فيه ذكره انك او رابعة فتكون ان تذكر قبل
 الركوع ان بها وان تذكر بعده فلا شيء عليه ولو لم تذكر في صلوة الغريم يجب عليه
 وسئل الجهر والاختلاف بكونه في قرائتها بعد القرائة الدخول في الركوع لم يلقه كذا لو شك
 فيها بعد الدخول في السجدة او شك في آية منها او من السجدة بعد دخوله في السجدة والاعوذ
 فيه الرجوع وبغيره قرائتها العربية واللاتوان ولا اشكال في قرائة الشافع وابو حنيفة وابو حنيفة
 ما رويهم وحزوه والشافعي والاعوذ ترك قرائة السجدة وصوبه وحلف وكذا اجماع الجمهور
 من خارجها الطبيعية واللغات العربية واللاتوان من الايات والقرآن من الحروف والكلمات
 الجمل وغيرها وقرائة السجدة في اولها واول كل ركعة بها ولا يصح ما سبق عليها ولو كان مؤثرا
 او مضافا او ضمها على ما لو كان جزءا كلمة فاعادها وكذا امرات من كانا او سكانا انما الا
 والبيان في الدخول في السجدة ولو لم يلف الا حوزا من ان المدخل والاقام الصغير والمدخل في
 لكن في وجوبها وجوب غيرها اما هولاء من عند القرائة ان كان الظاهر عدم الوجوب الا انما
 في كل ركعة واحدة وما يجب بغيره العرب والاعوذ في الوصل بالسكون بل يحصل من ما وصف عليه
 وما بعد بقدر النفس ولو كان في ركعة اشكال في ايات الصفات الغيرة عند القرائة من الجهر
 والجهر والاستعلاء والاطباق ونحوها ليست بالاجبة الا ان يتوقف على بعض الحروف من بعضها
 عرفا واولي بالعدم في الجمع فهو القرائة من الاذكار ولو لم يقد على قرائة الفاتحة فلا وجوب
 او فلا فعل ولو تعدد او في الوقت وجب ان يأم ان يمكن ولو لم يمكن احتاطا بتأدية الاسر
 في القرائة ولو لم يمكن من القرآن ان يمكن ولا يقره من الفاتحة ما يقد عليه ولو لم يقد
 يجوز تكراره بتقدير الفاتحة ولو تعدد قرائة شيع منها فراء من القرآن ما تيسر ولو تعدد ذلك
 فلا حرج ان يعلل ويكره في جميع ذلك او هذا ما سبق في الطهر من المساوات في القامعين مساواتا
 المكثورة الا المكثورة لا المكثورة ولو كان المصلح احرص ان يمازجه ولا يجب عليه الا اتمام وفيه
 قرائتها عن ظهر القلب مع القدرة على الخطر رجاء ان احوطها ثم ويحرم قول امين في كل ركعة بل

ولا من الاجرة وغيره لو كان المستأجر مثله وان لم يخالف المأهل فيه انما انما المأهل
 واما المرأة فلا يجزئها بل تجزئ ان لم يعلم سماع الاجنبي بل مطلقا في وجهه هو الا ان
 الاحوط تركه حتى وانما الاختلاف في وجوبها في مواضعها احوط بل لا يصح عندها من وجوبها
 في وجوب الجهر الاختلاف بين الفصاة والافاء ولكن المأموه مع الامام العبد المرسوخ
 لما اختار ان يكون مثل حديث النفس مع الرضا السوي في اوطس ما وادعها اذا اخفقت
 مع غيره فاستد وجب له الاختلاف في كل وجهية ولو في وجهية واحدة واما الامام كالمفرد فيها
 بقي منها ويجوز ان يصلي احدى الجمع قرآنية الاخر جهدا او اختار ان يقرأ في صلاة واحدة
 وان لم يجز ان يجمع سورتين فربما ما لم يكن مانع خارجي داخلي وكان متوقفا او لم
 ان لا يقرأ في نفس سورة واحدة الاختلاف ان يجمع نفسه مع التوبة وعدم المانع مطلقا
 واعلامه ان لا يبلغ الى اقل الجهر لكن العادة فيه كما قل الجهر على العرف **هذا** يستحب الاستعاذه
 قبل الشروع في القراءة في الركعة الاولى من كل صلاة بل يستحب قبل القراءة ولو لم تكن في
 الصلوة ولا في غيرها في استصحابها بين الامام والمفرد واما المأموه فيها وحسب عليه القراءة **استحب**
 له والاحوط تركها ويستحب الاختلاف فيهما في كل وجهية ولو في وجهية واحدة والاحوط عدم التمسك
 عدم التمسك بينهما وهذا يعود الى الشيطان الرجيم يعود بايقه التجميع العليم من السبيل
 الرجيم ويستحب في الصلوة الاختلاف في الجهر بالسبيل سوا كما كانت في الفاتحة او السورة في الا
 اذ في غيرها اما اذا اؤتمرها والاحوط عدم التمسك في الاولى مطلقا واما المأموه حتى كان
 مع الامام لا يستحب له الجهر اذا فارقته فيها كان مسوقا جهرها وصححت الوقوف فيها من
 عند المرأة والرجال الاعراب والتمسك بالحرف بدون المساقفة وان يقول كذلك الله يفي لنا
 الاخر من التوحيد وان يقال الحمد ونعوذ عن حمد بعد قراءة من انهما وان يقول اسأل
 الجنة واعوذ بالله من النار ولا يقول تسليما اذا بلغ بياها الناس او اياها الكفا
 آموه وان يسكت بعد قراءة الفاتحة والشورة بعد اذ انفس وان يقرأ ثانيا بعد السورة

كذلك وان يجزئها القرآنية في صلوة الجمعة وان كان مأموه ما سبقه اذا فارق في العبد
 ظهر الجمعة مطلقا اما اذا اؤتمرها واصفرا او صافرا او لا تتركه وان يقرأ السورة في
 النافلة وان يجزئها في الليل في صلاة النوافل النهار وان يجزئها بصلوة العبد في الايات
 وان لا يجمع المأموه ان كانه الامام وان يجمع الامام ان كانه وفريقه في الجهر المأموه
 ما لم يبلغ الى العبد والمفرد ويخبر المفرد بين الجهر والاختلاف في غير القرآنية الا في التجمع و
 الضمير بعد الركوع يستحب للجهر فيها في كل الفنون والافضل ان يخالف في القرآنية في كل
 والنوحيد ولو اختار هذا التمسك لم يخلو عن دحمان وان يجزئها في صلاة الصبح
 احدى سورتين من سورة حم في صلاة العشاء من سورة حم الى سورة
 والضحى في الظهر والمغرب من سورة والضحى الى اخر القرآن انما شاء ولو قرأ في صلاة
 سورة حم الى زوم والفاشية والقصبة وشبهها في الظهر والعشاء يستحب اسم وتلقب
 والشمس والفاشية وشبهها في العصر والمغرب سورة التوحيد والفتح والزلزال والشمس
 كان مستحب ان يقرأ سورة الجمعة والاعلى في صلاة المغرب في صلاة الجمعة ولو
 قراء في الركعة الثانية من المغرب التوحيد في الثانية من العشاء اذا جاء الى المنا
 كان حسنا والافضل ويستحب ان يقرأ سورة الجمعة والتوحيد في صلاة صبح الجمعة
 وسورة الجمعة في المناضلين في صلاة ظهر وعصر والاحوط ان لا يقرأ الجمعة في الظهر
 في الجمعة في ان حكمها وان يقرأ هل في في الاولى من صلاة الصبح في الاثنين والجمعة
 الفاشية في الثانية منها وان يقرأ الواحدة والتوحيد في التوبة وان يقرأ في نوافل
 السور الفاضلة في نوافل الليل الطوال والافضل في الجميع الانتساب الى التوحيد ويستحب
 ان يقرأ في صلاة الليل في الركعتين الاولىين فيها في كل منهما التوحيد بل في مرة وفي الثانية
 منها من الطوال كالافاق والكهف والانبياة وحواميم ووسعها الوقت ويستحب ان يقرأ التوبة
 التوبتين في الاولى والاضرب في الثانية وان يقرأ المعوذتين والتوحيد في المسح والوتر

يكون اضربها الى الاسماية فان لا يتعدى في الركوع ولا يقاسم رخ بان يدخل ظهره ويخرج
 صدوره ولا يخرج بان يقب ظهره ويخطا طاء واسه ولا يطبق بان يحصل احد كعبه
 على الاخرى ثم يدخلها بين يديه ويكره القرائية **الفصل الخامس في السجود هذا**
 بحيث كل ركعة من الفرائض الوضوء بل مطلقا سجدا وان ولو كان في ركعة سقطت سجدا كان
 او سجدا او سجدا مستمرا فكذا لو زادها سجدا فان زاد في الركعة سقطت ركعة في ركعة
 وان كان الاظهر ركعة سمي السجود وعدم ابطال الزيادة في الجملة لا ينافي الركعة كان ان اخطا
 سجدا لا يقتضيها واقفا ترك السجدة الواحدة وهو ان يخطى سجدا ولو تذكر ذلك قبل الركوع ان
 سجدا وانما سجدا وشكها معا ولو تذكر في الركوع او بعد ركعة معا سقطت ولو تذكر في
 لم يطل ولكن وجب فيها سجدا بعد الصلوة وان يسجد بسجدة السهو وهذا في غير الاستبراء والاعتناء
 فان تذكر قبل التسليم الفرج ان بها فاما والشهد وان كان سجدا فاضاها ويجب تقديم التسليم
 على سجدة السهو واقفا ولو تكلم معا فان ذكر بعد سجدة سقطت والاضحية قولان والاحوط الاثبات
 بهما ثم اعادة التسليم ثم اعادة الصلوة وان كان في الركعة فغيرها قوة وحكم الشك
 فاما الشك في تكبيرة الاحرام اذا كان في الفعل والركعة وان كان في العدد ففيه على الاطلاق
 بدخل في الفعل الاثر ولو كان خصوصاً فلو شك بين الواحد والاثنين والثلاث فخرج الاول على
 الواحد وفي الثاني على الاثنين وان دخل لم يثبت لما شئت انه من الركعة التي كان فيها اومن
 الشبهة مطلقا بعد ان يركع ولو كان اثنين ولو كان في حال الجلو سلقه به ولو كان في حال
 القيام لم يثبت فاما الصلوة فاضاها ولو كان اثنين قد دلت بها وانها ولو تردد فيها بين
 التسليم والسجود مع الخيرة يابدها فيهما ويجب الاضحية ما يابدها في موضع جهته موضع فانه
 الاثر بدليل لينة مطلقا ولو كان ويجوز شك في الاضحية مع احتمال الاثر بها فاما الحجج
 عن شبهة السابعة فغير ذلك في سائر مواضع السجود ولا في الفرج المظلمة بينها والذكر
 في اللبنة على اربع اصابع مشددة مشهورة ولو وقعت الجهة على موضع ارفع من القدر

المذكور فبين جرحها الى الوضع المناسب فيها من وضعها عليها او تحتها على الارض
 السجود عليه تعيين الجرح والوضع في الوضوء الى السجود كما في الركوع والاعمال
 السجود برفع موضعه بما يمكن من الانحناء اليه وسجدا على ما يصح السجود عليه بان
 اسكن والا يقتضي اليه ولو لم يمكن اصله اساد وبأسه ولو لم يمكن اشار بغيره ولو لم يمكن اشار
 باصبعه او بجبهته بغيره ما يصح عليه ان اسكن والاحوط ان يكون الايام للسجود خضف
 مستم ولو لم يمكن من وضع بعض اعضائه السجود وجبة لو تردد بين الجهة وغيرها فقدم
 ولو تردد في غيرها بين الاقل والاكثر فقدم الاكثر ومع التساوي جحد ومالم يتمكن منه فلو
 غير ركعتيه وجب الرجوع الى بدله فلو كان باطن الكعبين رجح الى ظاهرهما او كان الاثنيان
 رجح الى الاثنيان رجح الى الاثنيان رجح الى الاثنيان رجح الى الاثنيان رجح الى الاثنيان
 وان لم يكن مستوحيا حذرة ووضع السالم على الارض وان كان مستوحيا فسدل احد
 الجنبين عليها وان فكن من الامن فاحوط فقدمه وان تعذر اوضع القدم عليها فلو كان
 من ان يبلغ الصلوات اليها من دون حاجب فقدمه ولا يكفي ان يبلغ الشعر ولو تعذر او عام
 فلو كان المنعك في جميع المرات لم يجز له ان يركع على الفرض او الشقة الشديدة
 التي لا يمكن من فعلها اعادة ويجوز في حال الاختيار على الارض الجهة والكعبين والركبتين
 واليمنى والرجلين ويجوز فيها للمسلم ان لا يركع الا على الارض او على الارض او على الارض او على الارض
 ولا فرق في الامتياز بين ظاهرهما واطرافهما والمكثف منها والاحوط الاضحية
 والثالث فيعين ان يكون ثقل المساجد على الارض وان يكفي بغيره الموضع وبغيره على
 الجهة الظاهرة ولو كانت بين اربعة المصنوع وجب الاجتناب عن الجميع وان يكون من بين
 الارض واليابس وان لم يكن ما كولا او لم يوسا اعادة حتى على الكنان والقطر ولو كان شيق
 ما كولا في حال غير ما كولا فلو جاز السجود على الثاني ولو كان مؤمرا والاحوط ان يركع
 ولا سيما الاخير ولو كان شيق يوكل في بعض البلاد دون اخره للسجود فخر في الجانب

فهاهنا الجاهل ومنع يد على نفسه ومنع صاعده والنظر بحره **ويصح** ان يضع الاما
 الشاهدين المأمورين وان لايه هو المطلق الا اذا رايه والنظر بحره من الجهر الاختار
 ان يطلع على الترميم في التمدد فيم الله ويا لله والحمد لله وحبلى لا يمتد فيه وبعد الشهادتين
 في التمدد الاول على الاسباب التمسك باليمين يترادف بين يدي الشاهد اشهد انك
 نعم الرب ان محمد نعم الرسول وبعد الصلوة على النبي الله وتقبل شفاعته واسئله
 واقنع رجاؤه ولو ان به في الثاني بعد الدعاء لم يكن به بأس بعد الله والشهادة
 الشهادتين بعد علم الرسول التحيات لله والصلوات الطاهرات الطاهرات والكرامات العبادات
 والواجبات السانقات الناعتات قدما عابداً ذلك وطهره فليس وصحى فلهذا واشهد ان لا
 اله الا الله وحده لا شريك له اشهد ان محمد عبده ورسوله كرسى بالحق شراً بين
 بين بقوله الشاعرية اشهد ان ربهم الرب وان محمد نعم الرسول اشهد ان الشاعرية
 لا ريب فيها وان الله يبعث من يشاء من رسله في الغور والحدود في هذا وان هذا الله
 للحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وعلى محمد وآله وسلم على محمد وعلى
 الرضا فاستسكن في البركة وتحت على التاجين وعلى الابرار انك جميل عظيم الله
 صل على محمد وآله وصحبه وسلم لا اله الا انت الذي سبقونا بالايمان ولا يصح في قلوبنا
 غيرك اللهم صل على محمد وآله وسلم صل على محمد وآله وسلم صل على محمد وآله وسلم
 عافين من الله والحمد لله صل على محمد وآله وسلم صل على محمد وآله وسلم صل على محمد وآله وسلم
 والحمد لله صل على محمد وآله وسلم صل على محمد وآله وسلم صل على محمد وآله وسلم
 من دون قصد الحسنة الغير القوية واستخار بركة الامام مع قصد قد سبق **مدنية**
 يجب التسليم في الغرائض ويكون منزه عن الجرح به وله صفات السلام علينا ومن عباد الله
 المشاهير السلام عليكم والاحوال ان يزيد عليه وترجمه الله بركته وكرامته وهما ستان والاحوال
 جميع من يستعين على الترتيب المذكور على هذا يخرج منها بالاولى **سبح** الثانية والامتنان

والشعر

والمنذور ان ياتيا بها الى القبلة ولكن يسبق المنذور بغيره من جهات الصلوة الى المي
 والامام يصح وجهه اليه طامعاً كذا ان لم يكن في سبيله اسطوان كان يستحب ان يسلم
 الى سبيله اخره وقوله لم يكن بالغائب اليه يصح وجهه بل لو لم يكن احد وسلم واستاذن
 كان حسناً ولو لم يخرج المأمور قبل السلام من الصلوة سميح باولها وصح تقدم رتبة
 اليه على السلام على نفسه للجمع الفصل في قصد المصالح بالسلام الدلالة بكنه من الغنم
 وغيرها والافس من الامنية وغيرهم ويريد الامام قصد المأمورين والمأمورين والافس
 الامام ومن لا يابى به ولكن في السلام الاول يدلون الامام باصل العيون على غير هذا
 التقدير انك لا تروى في السلام الاول فيقصد من عباد الله الصالحين مطلق الصلوة من الايمان
 والامانة والدلالة بالحق وغيرهم فلا شك ان يسبق التسليم في السواقل من يدي محمد وآله
 كل كنهين من تسليم المأمورين والوتر فيسلم في كنهين وعلوه الاعراب في هذا كسلوة الصلوة
 كنهية وترتيبها والاحوال تركها وان كان الاصل للحوادث التسليم باليمين التسليم للعلو والطا
 والعربية والحوادث اذ اذيرة عنده لا يجزئ في الزجر بغيره ولو شئت في احد التسليمان لم يرد
 فيما بعدها في هذا ولو رد من لم يقصد في احدى الحركتين قبل التسليم الاول لم يصحها
 من الصلوة ولو ان احدى ما يقصد الاول هو المخرج بل عاها ولو ان في ثابتهما قصد الا
 فان عدم اتيانه بالكل امرأه عن الجرح وان كان الاحوال عدم الاكتفاء بها بل عاها ولو ان
 بالامر في يسبق قبل السلام علينا السلام علينا النبي في تحية فيه بركته السلام على
 انبياء الله ورسله السلام على محمد وآله وسلم على محمد وآله وسلم على محمد وآله وسلم
 حاتم النبي لا يبعد **سابعة** تشمل على اختلاف احكام الرسل والاغنى والسبح والحق في
 القتل والتعذيب بصد في الشكر والدلالة **مدنية** حكم المزاوة في الصلوة حكم الرسل شرطاً وشرطاً
 وجوباً ونداء صلوة وحيدة الاما جمع بين ثابتهما ولا تفرج بينهما وتضم يديهما الى صدرها وح
 الركوع نضع يديهما فوق كتفها على خديها انك مال الهوى الى التحوير وتضم اعضاها وتبدا

منه
منه

لم يصل اعادة بعد الصلوة وكذا الوان فساد صلواتها وحسن بقصد صلواته اخرى كوصف
 مع اعتقاده فساد الصلوة ثم بان الصلوة تنفع واعاد على حرم ذلك باعتقاد الربحية وانما لو
 لو قصر واعتقد ان صلواتها او بالعكس فاجزأه الا ان يحسن التحسين بحدودها وقد ورد في الآثار
 ايضا الغاية مخصوصة كصحة الاربع فلم يجزه **مدلية** فيجب سجدة الشكر او سجدة
 واحدة بعد اداء الفريضة كما لو كان وجوبها عارضا وبعد النافلة للشكر بل النوف
 لا آخر الصلاة بل بعد النعابة بل فيذكرها وتذكر استقامتها ولو نزل السجدة والركعة
 والنوف لا صلاح البين وفيها تأكيد فضل خير والاحسن ان يجعلها خاصة التقى
 والاولى في الغرب ان يجمع بينه وبين اداءها بعد الفريضة وان كان التغيير بينهما مع
 الاول وجوبها وسحب الاطالة فيها ما استطاع وان قصر في اعادة على الاربع في حال
 السجود وان يلحق صلوة وطه على الارض فيضع جليدها ويذكرها او ارضاها على
 الارض او بينهما وبعدها وبعد الوامدة ان كان بها وان يقدم اليدين على اليسار وقت السجود
 واليمين والشدة هنا يصدق بوضع الجنبين واليمين غير رافع الرأس ويسحب الصدر وان
 يدعوى بالماثور ويحجزه ويذكره ولكن الاول اصل وائتة شكوا الله ثلثا وان يقول في
 سجدة الشكر بعد نصيب الحمد شكرا لله مائة مرة وبعد نصيب العسر صدق الله كذلك فيجب
 مائة مرة شكرا شكرا وعصوا عفو وان اراد اكثر من هذا يقول بعد وضع الجبهة على
 الارض اللهم في استغفرك واستغفرك لا تكفرك ولا تبتلي ولا تعذبك وجميع حليفك الله
 ربّي والاسلام بيني وبينك وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني
 وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني
 اتية الله فاستدرك ما الظاهر بقول الجزة الاخر ثلثا ولو اعاد الجمع كان اول اللهم
 استدرك ما عاين في قوله شكرا لا وليا فيك لظفرهم بعد ذلك وعقد هم ان تصل على عهد
 وعلى المستقلين من ال محمد اللهم اني استدرك العسر بعد العسر فيكون الجزة الاخر ثلثا

ولو اعاد الجمع كان اول فيضع يمين وجهه على الارض ويقول يا كافي من عصى
 الذاهب تصيق على الارض بما رخصت بما اريد من عصى وتصدق في ذلك ان من عصى عيا
 من كل محمد وعلى المستقلين من ال محمد فيضع يمين وجهه على الارض ويقول ثلثا يا ماله كل
 جبار يا ماله كل ذليل فلا عزرك بلغ جمهوري فيقول ثلثا يا حنان يا منان يا كافي الكعب
 العظام ويضع يمين وجهه على الارض ويقول مائة مرة شكرا شكرا لله فطلب حاجته و
 بعد صلوة الظهر او اذا وضع راسه على الجبهة بصوت عرين وتغنى ودعوة رب
 بليلاني وكوشيت وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني
 عصفك يديني وكوشيت لا نعمتي وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني
 عصفك وبيلي وكوشيت وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني
 لعفوني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني وعفوا عني
 الفعوا الفعوا فيضع يمين وجهه على الارض ويقول بصوت عرين يوتى اليك يا مني عرفت
 سورة وثقلت نفسي يا مني يا مني لا يفر الدون غيوك يا مولاي ثلثا فيضع يمين وجهه
 على الارض ويقول ثلثا اوفهم من آلاء وافقروا واشكوا واخرين قبر مع راسه ويحب
 ان يمسح موضع سجوده بعد دفع راسه فيضع بعد ذلك يده وجهه وصدرة ويحب
 ان يكون السجدة يمينه اليمنى والكبيرة بعد دفع راسه عن الجبهة ويسبحان بصوت عرين
 اليمن اذا انصرف من الصلوة **مدلية** سجدة القرآن في خمسة عشر موضعا عند المشعو
 وهي الاعراف والاربع والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود
 وهم تسلك في النعم والشفقة والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن
 وهي لا تترك في النعم والشفقة والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن والقرآن
 بالسجود ويجب السجود على الفاتحة والسمع بل على السمع مع الفاتحة فيجب من مرة واثاني
 عليهم في مواضعه فلا فرق بينهم كلاف في الحكم مطلقا بين الرجل والمرأة والحنثي والحنثي

والحكم هنا وجوبها واستصحابها بغيره واقعة كاذبة في السامع والمسمع بينا ان يكون القاري
 بالغيا او لم يسلم او لا ما نزل او يحسنه فانما يثبت له لو لم يسمع في السامع بينا ان يكون
 قاسدا بالخصوصية او لا عارفا بالانذار او لا اخر يحسن في السامع ايضا وان كان استقام
 صوت القاري حراما فوجبان لصوتها فم لا يكفي التعدي في الاسم ولا العلم بغيره بل يسمع
 بتعدد السجود وتعدد السبب لو كان للتعليم ولم يأت بالسجود ولو وجد السبب كان ركبا محمدا
 على الواسل وان تمكن ولا نزل ولو تعدد ذلك او ما ومثل الحكم في المباشرة والفرق بينهما
 ولو شذ في تحقق السبب كالأداة واستقاما او معا ما في حصوله او في الخارج منه او كمن المتكلم في
 او السبق او غيرها لم يجبه بغير السجود في مواضع يكون الصلوة فيها من غير كراهة ولا غير
 فيها المظاهر معكم ولا الاستقبال القبلة ولا مستورة العورة ولا خلوا البدن والمؤمن من الخبايا
 والاصول اشتراط وضع السجد السبعة لكن الاكشاف بالجهة لا يخلو عن قوة وكيفية موضع
 السجود مما يصح السجود عليه بل لا يظهر اشتراط عدم المنسوبة والمأكولية عادة ولا يوجبها
 الذكر ولكن يثبت الاول ان يقول سجدت لك يا رب تعالاي لا تشكركم من غير انذار
ولا مستكفا ولا مستغفرا بل انا جليل ما ليك مستغفرا لا يجب فيها التكرار في الاختراع
 ولا في الرفع لكن يصح في السجود ولعن بها تشهد ولا تسليم ويجوز لانيان بها في الغنائم اذا نكها
 ولو سها في غيرها استحب في كونه قضاء او اداء خلافا لانه لا حاشية الى اعتباره في الصلاة
 القاري من كفاية الغزاة بالاحسن ترك اعتباره الا ان الاول لا يخرج عن قوة ويشترط فيها النية
 والاخوة اعتبارا مقامهما مع الوضع والموى معا وان كان الاظهر الاول نعم على القول بالذبح
 قبل الغزاة **المسألة الثانية** في بقية الصلوات وفيه ما في **الشيخ الاول** في صلوات الجمعة وغيرها
 وانما هي **مسألة ثانية** يجب صلوة الجمعة على كل بالغ عاقل ذكر حر عاقل مسلم من العمى والبرص المجنون
 وما يوجب العسر الجرح في التكليف بها لكن لا تصح ضمها اذا جمعوها في الصلاة سيما في الغنائم كالإمام
 والابان وغيرها فلا تجب عليه الصلوة لو كان ميذا ولا على الجنون في حال جنونه ولا على المذمة ولا على

الفرق

الفرق

الجنون ولا على المسوخ ولا على الملوك ولو كان مكانا ارى من ما كذا يشبه شيئا ومن الايام مع
 الولد ويوم الجمعة وتختلف معناه ولا على المسافر الذي يحرم عليه العتد بل المكان متغيرا بين
 والافان ولا على الاخرى الذي يمتنع ولو لم يكن حضورها شائنا ولا على المصلح اذا حضر من حضوره
 عليه بحيث لا يشترط تحمله عادة بل يمتنع ولا على من لا يمكن من الحضور او يتصور بالظن نحوه ولكن
 يختلف الحكم فيما بينهم من لا يجب عليه ولا تصح منه ولا تنقذ به كالحج من يمتنع من تصح منه خاصة
 كالصبي المميز ومنهم من يجب عليه ولا تصح منه ولا تنقذ به كالكافر نحوه ومنهم من لا يجب عليه ولا تنقذ
 به ولكن تصح منه كالأداة والمسافر والمعد على قول من يطوره ولا سيما في الاستبراء ومنهم من تنقذ
 به وتصح منه وهو جرحهم واول دفعها الزيادة من صيرورة الظل كل شيء مثله عند الشهور
 الاصول المبادرة الى فعلها اذا تحقق الزوال فتشرك في وجوبها الجماعة ابتداء وتكون الامام حيا
 بالغيا مؤمنا مادام على الايمان بالخطبة ظاهر الموقف بان لا يكون خلافا ثابتا وانما
 الامن سالما من البدن والبرص والجد الشرج والاعرجية ممنوعا مع الحلية اليه ولم يكن
 مقصودا تركه لم يغير ولا يحوط في وجه اعتبار الحرير وعدم العمى وعدم المسافة ويشترط حضوره
 خير الامام يكونون بالغين عاقلين من الاثنى عشرية غير صبيان بالقرصين والاصول في وجوبه
 الحرير بعدم كونه مراهقا وكونه سبعة ولا جرحه الجمعة عن الظاهر الا بالخطبة قبل الصلاة
 اتيانها بالجماعة وان لا يصح جمعة اخرى يكون فيها انقل من فرضه والمداد في الجهد على الجهد لا على
 البذل ولا على الخطبة ولا على السجد ولو لم يضر أهل الجماعة اماما او اماما او اماما او بعضا في الغرض طلبت
 ولا يكون نية على نفس او غير من او غير من جعل في نفسه او غيره من المؤمنين ونحوها فكل
 الامامها بطلت والنية تنقذ في الامام بعد الاعتقاد من المؤمنين وكلهم واحد لها ولو كان
 على غيرها لم يطل ولو كانت على الامام خاصة بطلت صلوة الجميع مع علم المؤمنين بها ابتداء وانما
 واما اوقات على الجميع بالطلاق في الجميع ظهر ومع جميع ما مر في ان الوجوب الجهن حضور الامام
 به والظاهر عند الحضور بالسلطان العادل وانما الخاص لا يشترط ذلك في التغيير بل في كفاية

وجود من قلده الفقيه مع عدالته وعدم حدوث ضرر على فعلها والاجراء المصحح بينهما
وبين الظاهرية القريبة مع تقديم الاول وهو ركعتان كالصحيح الا ان في الاول منها ما هو
اضيق من الركوع كان قنوتها الثانية بعده والاسود ان لا يركع للجهنم فيها وان كان الاظهر
بتركه من الاول في الاول والثاني في الثانية **قوله** العقل هنا هو لنا في النكاح
وهو غيرة بلزوم العلم بالدينيات مع سلامة اللوحس وعدم المانع وقصوره بدين
الامان هنا هو الاعتقاد بالاصول على وجه يحجب من الاشياء حشرية ويحقق باضافتها
العدل والامانة على الاصول الثلاثة التي بها يتحقق الاسلام **قوله** العدل والامانة
طائفة تنبع على ملازمة القنوس بترك الكفاية التي ارادته عليها التنازل والعدل في
الاصول على الصفا والمودة ويكنى في معرفتها الظن ومن اشياء الشيوع والاشياء التي هي
حسن الظاهر لا بد من ظهور المعاصي خاصة بان يكون سائرا في جميع حيوسها هذا للصلوة للحن
بالواجبة عليهم من حيث موافقتهم بمحذور جماعة المسلمين فان لا يتخلف عن جاعتهم من مصالح
الامن ملة فانما سئل عنه في قيل من جعلته ما اوامار اياته الاخير اموالها بل صلواته
متعاهدا لوقاتها في مصالحها والمدار على العلم بحسن الظاهر ولو حصل من غير كفى ما امرات
ضائعات المودة بترك ما لا ينبغي ان يسلطه بحسب عادة اهل زمانه ومكانه لا يدل على فائده
طبعه وتنشاع ضمه وقصوره ولا يندرج فيها ارتكاب الكفرات ومخالفة المحرمات من دون
اصل وقوله السبعيات ان يوزن بالظواهر ولا يكون صلواته دنية وضعة مكروهة ولا
فرق في اعتبارها بين الجمعة وغيرها **قوله** ان الشرايط المصلحة في الفرع ان يترك الاصل
فكذلك من احدهما الى الاخرى كالوكانتا في سفيكتين او اذكتين ففارقا لم تسد ولو كانتا في اقل
الحد ثم تبادلا فيهما والفرع في ذلك ما يبالى في الليل اربعة الا في اربع بذر اربع البدن والحد في
الاختلاف في الفرع باثنين وثلاثين اصبا او اربعة عشر في خلاف الحكم في جميع النسخ ولا يغيرها
الاصل واستراط العدد والجماعة والامام والامام في الفرع خلاف البلوغ والتميز والعقل

فانها

انها فتمت البداية الى النهاية والوقت مثلي اغالبا واما الاشارة في الابداء في وجهه **قوله**
يجب تقديم الطهين على الصلوة ولا غيرها بطلت وجوب الجهر في حالها من الصلوات الخمس في البدن
واللباس ويجب في المكان واللباس ما يجب فيهما في الصلوة وكذا سائر شرائط الصلوة غير الشك
ما شئت من دخول الوقت ولو قضا او احديهما او غيرها قبل الوقت بطلت عند كان او سواها
تمكن من العلم ولم يتمكن الا انه لو لم يكن في الاخير مدخله وقت انما انما انكشف الخلق استدل حجة ما مضى
منها قويا ولو لم يزل بعد الفراغ لم يخرج وجوب القيام في حالها الا مع العجز والاحتياط لا امام وشروط
ايتم وكذا حكم الاستقرار والانتصاب في عدم التقاطع الغاص من دون ضرورة كان حاله فاصلة
بالطه وكذا الصلوة من المانع على الحافة ويجب ان يقال كل منهما على حد ذاته والصلوة على راسه والصلوة
الاكفائة باطل المحدث والصلوة في رايه الشاة على الله ويجب الوضوء والوضوء بالقنوس ولا يصح
فيهما الغف معين ويكنى اقوال الله والطهارة وامثالها وقرءة سورة خفيفة في الاولى وفيها على الا
بالانوار والتميز فيها اقلية لا خمسة بل تكن الطويلة والاصول ان يضيف في الاصل الشهادة على الله
نياسة ويجوز للوس فيهما خفيفة والاولى ان يكون بقدر سورة الاحزاب ويجب في الثانية مضامنا
الى امر الصلوة على اتمك المسلمين صلوات الله عليهم والاستغفار والوضوء والوضوء في تحريم الاما
النكاح في اثناء الطهية وكذا على الامام ومن يجوز بعد الفراغ منها وقبل القيام الى الصلوة ويجب على
المامونين الاصفاة الى الخطبة وعلى الامام المومنين بها بعد الجمعة **قوله** ويجب للامام ان يصعد
على المنبر ويسلم على المامونين اوله ايصعد اذا توجه اليهم قبل ان يجلس فيصليهم كتابه ورواه الشيخان
ان يقولوا اليه وكذا للامام وان يجلس حتى يفرغ الموقف وان يرفع صفا وشاة ويقروى به صفا
او عدل ولا اعتبار على الصا والقوس على السيف وغيرها وان يكون بليغا بمعنى ان يكون في راسه
كله فيصيح مطا في مقتضى الحال المامونين من تخوضهم من مذاب الله ولا غيرهم الى ابد من غير طر
واجمال وان يكون مواجبا على نيل الفرائض والسنن اذ قالها ومع الفضيلة والعلامة والعلامة والعلامة
والسلامة حتى يتفرع من ذلك في القلوب بحيث يتنبه الخلق برؤية احوالهم قبل ان يشرع في الكلام بحم

الميعاد السفر بعد الزمان وقبل الصلوة اذا كان وجوبها اختياريا وان لم ينهها والاحوط ان لا يتخلل وان يتخلل
 العقود بدو وضع الميعاد بطلان لو كان بين الصلوة ودخل الوقت لم يحرم كذا لو كان وجوبها
هـ في بعض الفنون الاول منها كل من الفرج كما مر بعد بل يستحب ان لا يتخلل الا ان
 وترك صلواته على المصلين زيادة الله صلى الله عليه وسلم على محمد صلى الله عليه وسلم به الله صلى الله عليه وسلم على محمد صلى الله عليه وسلم
 به الله صلى الله عليه وسلم على محمد صلى الله عليه وسلم لا يرفع فلو رآه بعد اذ قد انما
 وقفا انما من ذلك ثم انما انت القاب والاسباب الى الشئ الى السجد المجمع على كل
 وغيره وان يدعو بما ايا في غير الصلوة في حال التفتيح المخرج الى الجمعة وان يعلم انما غيره وجب
 ان يستأخر عن التسليم ويحتمل تحضره اليه في حال التكليم وبعد الفراغ من التسليم
 وبالله وعلى شئ يحق اليه التحقيد وان يفتش به يد يقول هذا امر كما مر وان يفتش اذ غيره
 وشعره بله مطلق يكون في حال المصلي الى المصلي مع السكينة والوقار بل يفتش في تمام اليوم وان
 يتعلل الطيب وان ليس له حجة وان ليس احسن شيئا بل يفتش في حال استطاع وان يصلي على محمد
 وآل محمد كثيرا في الصلاة فيصليها في صلاة الايام وان يقرأ سورة الرحمن بعد صلوة الصبح
 وان يقول بعد كل واحد من اية فابن الآء فكما تكذب ان لا يتزوج من الاثني وثلاثين كذا
 بعد الفجر قراءة سورة الاخلاص ما ترة والصلوة على محمد صلوات الله عليه وسلم كذا
 والاستغفار كل سنة وسورة التوبة وهو الكهف والقافا وارمن وكذا سورة الاعراف والمؤمنان
 وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم واما حال هذا اليوم من قراءته السورة والادعية كثيرة والعمل في الصبح
 وغيره من كتب الشيعة حسن وكذا ما ذكره من الادعية والتسبيح والذكر والاباء والائمة
 والمشهور يستحب ان يصلي صلاة الظهر في المسجد الاكبر ويذكر كثر الدعاء في هذا اليوم ويصلي
 في اخره وان يصلي صلاة بدنية وهو ثلثة ارباع المشا الله من الذهب واليا ان يكون
 مسكوا وان يصلي صلاة في ليلة الجمعة في ليلة الجمعة وان يصلي صلاة في ليلة الجمعة وان يصلي صلاة في ليلة الجمعة
 من الهداية قبل الظهر وان ياخذ شيئا من اليوم والتمتع بالصلوات في السجدة من يسير ان لا يضع قدم

على الصفوف الا ان يبغى الطريق ولا يقيم احد من محل الصلوة والاحوط ان لا يتخلل وان يتخلل
 بعشرين وكثرة زيادة على سائر الايام باربع وفي بعض الاخبار زيادة ركعتين بعد العصر على اخر
 الاكثر اربع عشرة قبل العصر على كل حسن ولا فرق في هذا بين كون من يصلي الجمعة او لا يتخلل
 عدم سقوطها من المسافر اذ لا سيما الاربع الركعة والاضطرار فقدم تمامها على ان يتخلل في غيرها
 بان يصلي ثلثتها بركة وستة منها عند ارتفاع الشمس ستا بعده قريبا الى الزوال ركعتين
 عند الزوال متصلين به ويجوز ان ياتي بالمجموع في مجلس واحد قبل الزوال وبعده وان يفتي فيها
 ركعتين وباقي بعد الزوال قبل الجمعة وان ياتي بستة حال ارتفاع النهار بستة قبل الزوال
 غير ركعتين وان زالت الشمس بستة قبل الجمعة قبل العصر تؤخر مع الاخير بان يصلي ستا في ارتفاع
 الشمس ستا في نصف النهار واربعا بعد الظهر بان يصلي ستا قبل الزوال ركعتين عنده واربعا
 بعد الظهر ركعتين في غير ذلك مما هو مخصوص ويستحب ان لا يسافر بعد طلوع الفجر قبل الزوال واربعا
 فلا ينبغي صلاة **النافع الثاني** في صلوة العيدين **هـ** في صلوة العيدين ويستحب
 بشرائط اليوم والجمعة الا ان الوقت هنا ما بين طلوع الشمس والزوال بل بشرط وجود الامام او نائبه
 الخامس هنا اشكال في عدم الجب للصور حال الخطبة لاستماعها والخطبة ان كان الخطبة الاثني
 للامام ان يترك في خطبة الفطر ما يتعلق بالفطرة من الشرائع والفتا والوقت في خطبة الاضحية وتعلق
 بالاضحية ويحل للخطيبين بعد الصلوة فلو قدها واحدا بها بطل المقدم وصرم الفعل يتم ولو لم يصلي
 والخطبة يوم تغرب بعد الضحى والصلوة العيدين يحضر للصلوة للجمعة ولو لم يكن صلوة بعد الاضحية
 ان لا يتحرك ولا سيما ان كان مترا حيا ولو دخل الشرائط سقط الوجوب لكن يستحب ان يقرأ سورة
 بان حكم الصلوة في زمان النبوة وفي شرا بعد الفرس مع فتح بين الصلوات اشكال في الاضحية العيدين وان
 كان لا يحيط نعم ولا يجان على من لا يجيب عليها الجوف ولكن مستحبان مثل المسافر والعبدة والاشغال
 على الاولى والاصول عدم حضور غير العاشر منهن فتكون لها وان كانا الظاهر ان غير من شلتن وكهات
 مطلقا ولم يتحقق شرائط وجوبها وكان من غير من كفيين مع الصلوة الصبح الا انه يعتبر في السجدة

الاول بكبريى تكبيرات بعد كل منها فتكون ثم تكبير في الثانية بعد السجدة او بعد كل منها
تكون في الكبريات والقنوتات وان خرج وقتها لم يات بها فلا تصلاها الحديث ان نزار في الاولى
والثانية في القنوتات او بالعكس او في الاول يتبع اسم ربك في الثاني والثالث والاولى اكد
وان حجج الامام والتفسير في القراءة ويؤتى الصلوة الى ارتفاع الشمس ويحجب بياض النهار في
عيد الفطر بعد الاطوار واخراج التركوة **هذا** في تحجيلية الفطر والاضحى بالدماء والصلوة
والاضحى بها في غير ذلك ولقد توفىها مسجدنا الفضل بن محمد على الارض ويصل عليها وان لا
ينقل المذبح في المسجد بل يصل عليه من الطين وان شئت الى الصحابة من لم يركب ويرجع من اخره وان
يفطروا الفطر بالماء قبل الفرج في الاضحى بعد الصلوة مما يقع به لا يتركه الحسينية في اعراسهم
لن يبعدوا لعله كما ينبغي يستحب الجمع بعد الصلوة بما مع سكونه وقتا ولذا اذا اذبح المذبح يقول
اللهم من هبنا وبغنا طاعتك واستعملنا في الخلق رجاء وفداء وطلبنا اليك رجاء ونلت
لوانك فلا تخيب الهم وجاني من غيب طاعتك ولا تقصص آياتي في ايامك اليوم بعد ما لم تكن
ولا شفاء مخلوق رجوة ولكن انشدت مقرا بالاساءة لا تحزن ولا تغضب فاستجاب الله لاني ان يعطيني
مستطلي في قنوتي بحسبي ولا تزدني حيوفا ولا تافيا يا عظيم يا عظيم يا عظيم ارجو الله العظيم
استلكت يا عظيم ان تغفر لي العظيم لا اله الا انت اللهم صل على محمد بن عبد الله في يومه هذا
اليوم الذي شرته وعلقت وتعلق فيه من جميع دنوبي خطاياي وزدني بفضل انك انت الله
وتستحيين بدعوتي فتوفها بالماء او هو افضل لكن غشفت الاخبار والكل حسن والارزاق اليك
اللهم اهل الكبرياء والعلية واهل الجور والجور واهل العفو والرحمة واهل القنوت والمغفرة
استلكت من هذا اليوم الذي جعلته للكلين عيدا ومقدرا من عروا ويزيد ان تصلي على محمد بن
محمد وان تدعيني في كل ضراة فاصلي عليه عدا ولا عدا ان يخرجني من كل سوء اخرت من هذا
والعقد من كل سوء عليه وعليهم السلام اللهم اني استلكت من هذا فاستلكت ببرهانك الصالح
واخوتك من استعان من هذا انك المخلصون وظاهم بعفهم وجوب اللهم اهل الكبرياء والعلية

واهل

واهل العز الجور من اهل العزة والكلون واهل الجور والرحمة واهل العفو والاعاف
هذا اليوم الذي جعلته وشرفته وجعلته للمسلمين عيدا ومقدرا لله عليه السلام
وكذا ومن هذا ان تصلي على محمد بن عبد الله وتعد لنا وللؤمنين والمؤمنات وتصل اليك
مقتة خطاؤهم وخطاياهم وان كان ضعيفا الا ان فيه احتياطا ويحجب من
عبد العبد لو كان جملة وينفع الخلقين وان يقول المودع والصلوة لنا وقتا قبل الشيا
اليها وبعد في عيد غير بعيد فلو قال الصلوة بما بعد بقصد التوضيف ثم يقول ان بعد
الاعلام بحضور اهل الجاهل ثم يحرم على من يحجب ان يكون في عيد الفطر بعد اربع ركعات والصلوة
المعركة العيد ما صلاها صلوة العبد في الاضحى بعد خمس عشر صلوات والصلوة المعركة للعيد
في غيرها واكثرها ان لا يتركه وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله تالله اكبر الله اكبر
ولله الحمد الله اكبر على ما هدانا واقتا في الثاني قالوا ان يقول بامزيد الله اكبر
ما ذكر في امهية الامام والعلية على ما ابدوا ويحجب ان لا يخرج الا الامام الميراث
مخرج ما به وان لا يصلي فانه في يوم العيد بل صلوة وبعدها الى الزوال الى المدينة فتمت
ركعتان في عيد الفطر قبل الفرج الى الصلوة ويجوز ان يساوي قبل طلوع الفجر كذا بعد ان لا يحجب
الصلوة والا ان رجعت عليه فلا يجوز بل لا يجوز مشهور ان احد الصلوة الا انه
لا غيره به وهذا على تقدير الوجوب الا فلا شك في عدم استحبابه يساوي بعد طلوع الفجر
وقبل طلوع الشمس ان كان في بلد يصلي في الاضحية كما لو قضاها في بلد اخر في مكة والمكة
انهم خرج تركه **الفصل الثالث** في صلوة الايات في كل بلد واسماها غيرها **هذا** في صلوة
الايات على الرسل والراة والنفسي والسوح يحسب الشمس او خسوف القمر صلواتها ولو اقل قليلا منه
ويتركه الا في مكة ولو قليلا ولم يحجب منها احد ويأخذ شديدة الحرارة والظلمة الشديدة والبرد
والبرد الغير الشاذين وغيرها ما يحجب عنك الناس منها في الكسوفين من اول الاضحية اخرها
لكن الاضحية ان لا يضرها ولا يحوط ان يضرها الاضحية والاولى ان لا يضرها الشرح والاضحية

2

الصلاة والاربعان تدلوا على ان الله تعالى انما جعلها من ايمان من بعد الله كان حليما غفورا وايضا
 يقول بحسب الصلاة ان تقع على الارض من الابدان ان تقع بالناس في وقت الصلوة والاربعان
 بعد الصلوة ويقول يا من يتكلم في القنوت والاربعان في الزواجر ان الله تعالى انما جعلها
 من ايمان من بعد الله كان حليما غفورا وايضا من يتكلم في القنوت ان تقع على الارض من الابدان
 كما يحسن يقول الحمد لله الذي جعل من يتكلم في القنوت والاربعان في الزواجر ان الله تعالى انما جعلها
 انما جعلها من بعد الله كان حليما غفورا وايضا من يتكلم في القنوت ان تقع على الارض من الابدان
 على كل شيء تدين ويدين ان يتكلم في القنوت والاربعان في الزواجر ان الله تعالى انما جعلها
 ان يقول يصلي الاربع والخمس والجمعة وانما جعلها من بعد الله كان حليما غفورا وايضا من يتكلم في القنوت
 في يوم الجمعة ويوسلو الى الله بالدعاء وتذهب عنهم **هذه** الواجبات في وقت
 الفريضة حاضرة وجب تقديم المنيق عنهما ولو تيقنا انهم الحاضرة ولو تيقنا انهم الحاضرة
 تقديم الحاضرة ولو تيقنا في وقت الحاضرة مع سعة ولم يعلم سبق الاية وسعها الحاضرة
 الاية ولو دخل في صلوة اية قبل سبق فريضة حاضرة وخاف بعد تحولها فيها موافقها
 وان بالحاضرة وان صلوة الاية بعدها من موضع القطع والاحول الا تمام **الشيخ**
الرازي في صلوة الطواف وما يجب بالانجام **هذه** صلوة الطواف ركعتان متحدة
 بشرائط اليومية ويجب بعد الطواف الواجب ويجب بعد المستحب والكلام في انما جعلها
 الاخر **هذه** يجب الصلوة بالاستسقاء والليت وشك الصوم وزيارة النبي **الائمة**
 وفي تدافع القرآن وفي زيارة المرء المرء في الصلوة لا استكمال اما المرء المرء في الصلوة
 والاحول الواجب من المؤبد والمؤبد مع الحافظة من الاجتناب وان كان في الزواجر **شك**
 ومن اسباب الانزام التذوق بشرائط الصلوة اللازمة به بشرائط اليومية بزيادة ما عمن
 الزمان والامكان او حصة مشقة معينة ان ينظر صلوة معينة باحد الوجوه المذكورة فلا بد
 الصلوة والاطلاق فلا يصح فيه مكانا فاصلا لانها لا تاكل ذلك ولو تعلقنا في كونه وكيفية

او سجدة واحدة بطلاء العين بها نالهاضين مطلق او مكانا للعرض بتفصيله كذا وما لم
يكن كذلك فالاول عدم الاندفاع عليه وعلى قدره فالاحول على الاظهر يوم النافعة لا
ان يتعلق السجدة بالسجدة كالكون في الحمام وضوء فلا ينعقد ولو يتعلق بالسجدة بها ما او مكانا
وحدا للسجدة حيث الان يكون كليا وان بها فلو كان السجدة مكانا او زمانا في بيت
الافضل لا فرق فيه بين الزمان والمكان ولو عين سورة معينة او قوتا معينان تعيين
مخالفة وجب الاعادة ولو لم عين الركعة احرار الركعتان واكثر في الواحدة اشكال في
على غير هذا الفرع هنا كثيرة الا انها قليل ما يدها ويصح في الفرضية والنافعة ولكن
الهيئة والعدد والوقت في الوقت والعدد واليمين كالسجدة في المرو وتفصيل اشكالها
كفصل الاسباب فانظر **الفصل الخامس** في المرو من الصلوة المندوبة **هذا** يستحب للمارغ
العاقل اللطال من الحيض والنفس الفارة على احدى الطاهرين الاخيار في الاضطراب
في كل يوم ولبعض المرو لا يبع وتكون ركعة في كل يوم في الفاضل وان كان الفصل الانسان
بها مع السورة وتوزعها واستقامتها **هذا** يستحب ان يصلي في شهر رمضان ثلاثين ركعة
كل ركعتين بسلام عشرتها في اوله وعشرتها في وسطه وعشرتها في اخره بقر في كل ركعة بعد
الكتاب التوحيد ثلاثا والحمد بثلثين في كل ركعة من الثانية ورفع يديه الى السماء ودعا
بالانوار ثم سجع بها وصلاة **هذا** استحب ان يصلي من كل ركعتين من الاخرة ورفع يديه الى السماء ودعا بالانوار
ثم سجع بها وصلاة **هذا** يستحب التفصيل بين العائنين والاحول ان لا يصلي
بينهما وبين الغريب فافلتها اكثر مما ان الاحول تركها اذا ساد كضيقها ركعتان بقر في الاول بعد
النافعة في القول ان ذهب عن صاحبنا قلن ان تعد عليه فادفع في الظلال ان كان في
ان سجدت ابي كسرتين الظالمين فاستحبنا له ويصنعه من الغيم وكذلك تسجي المؤمنين و
في الثانية بعدها وحده فمما يبع العبد لا يعلمها الا هو وصلى ما في القرب والعمرة فاقطع من
لا يعلمها ولا تحية في الظل الا من لا يربى ولا يربى الا بالانوار في كتابه في اخرج من العزاية وضع يده

وقال الله اني انشأكم بناتي انفس التي لا تبليها انسان تصلي على محمد ولا غيره وان
تصلي على كذا وكذا ويقول اللهم انت قلت يحيى والفاروق على طابتي فليكن حاجتي يا شفيق
محمد والحمد لله عليه وسلم السلام لما نصبت الى مسئلة الله سبحانه فخطبه الله فاسئل
طوا في ركعتين من نافعة المغرب على هذا الوجه كان احول ولا ضارا لها ولو كان **هذا**
يستحب في بعض الامور ويصلح ان يصلي بقر في احد يمينه على هو الله احد الفرة
وفي الاخر مرة ثم يسال حاجته في كل ركعة ان يتوضا فيلحق في السجدة ويصلي ركعتين
فيتم ركوعهما وسجودهما ثم يسال الله سبحانه ويصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسئل حاجته
ويصلي ركعتين ثم سجدة لله ويصلي عليه ويذكر من الاية ثم يدعو بما يحب او يصلي ركعتين
على محمد وآل محمد ويسئل حاجته وله كيفيات اخر في الكافي لا بأس بها ولا فرق فيها بين الليل
والنهار ويصح ان يصلي ركعتين في البيت ثم يركع ركعة واحدة وتصل ركعتين باذانك
اللهم انك هبت على اهل بيتك شيئا اللهم اني استوجهك بشيئا ناعرا به ودين ظلم ان يتوضا
ويصلي ركعتين ويطلب ركوعهما وسجودهما فاذا سلم قال اللهم اني دخلت في قصر الضمير و
وضع ضد بعد التسليم على الارض فقال انقاه حتى ينقطع النفس ثم قال يا من اهدت ما اذالك
وعمود فابقي القول فاخت ان تفلان ابن ظالم انما اركتني به فاحصل على منك بذلك ولا تجعل
في جعلك نصيبا واقر في الاخرين اكثر من جاع ان يتوضا ويصلي ركعتين ثم يقول يا رب
جائني فاطعن في سجدتي وسجدة النعملة وضع النعملة ان يصلي ركعتين بقر في الاول الحمد والتوحيد
وفي الثانية الحمد والتوحيد ويؤتي ركوع الاول وسجودها الحمد لله الذي استجاب لي ما في قلبي من
هذا يستحب صلوة الاستسقاء لطلب السقيا من الله سبحانه وفي حال نقصان مياه البقعة
والانهار والابار وقلة الامطار وانواعها مع ذلك مع الرخص جماعة ولا بأس ولكن بشرط في كل
ان يكون له وسيل في الزمان ما شاء لها فلم يعارض الا باذني صانع ولم يكن بها حارة ولا
ماؤها ولم يشرع في الصلوة وكذا حموم نقصان الفلكة فلو اخرج من ارضهم في بلد عظيم مع عدم

بين المباح والمكروه في العمل مع الناس في كل ما كان فيه مصلحة للنفس والدين والخلق
وللاضطرار في كل ما كان فيه مصلحة للنفس والدين والخلق في كل ما كان فيه مصلحة
من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
فلا تتركوا العمل به في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
او اذا فرغ من الصلاة في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
السلام في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
واحدة واحدة الى ثلاث فان الجميع اصل في نفسه وان كان لا يتصل بغيره فان كان متصلا
تفرجها الى خمس ان لم يتم قبل ذلك فاسم احداهما يعمل بالآخر مع احتمال ان يخرج الخامسة في كل
صلاة واحدة الى ثلاث ان لم يتم في النفس وان خرجت الوضوء بافضل من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
ياصل فاحسن من عكس ومن ان يخرج بقية الصلاة في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
ولو استخاروا لم يجدوا بعد تغيير ولا استخاروا في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
منه ولا يحرم مخالفته وقد ظهر في من غرضها ما لا يصح القيام ذكرها حيثما كان الضرب في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
بمواظبته من العبادات فضلها ما لا يحصى من بعض الامور وما يربط بعض الوسائل وبالجملة ذلك
من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
وكتبت بركة في الاصل بعد الفاتحة اية الكوسى في الثانية صلها سورة الفاتحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وابعث نوابها الى قبري فلا بد من العمل به في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
تدافع من عباد الله اربعين لم تقبله على صلا الله عليه وآله وراى اربعين مؤمنا اذا دعوا اليه
فان دعوا له حتى اجابهم ولذا عنيوا هذا العدد وان لم يدين كما لو نقل الى امد المشاهدة
ينبغي ان ينظر الذين لا يصل بقصد الخصوصية **هذا** يتحقق في يوم اول الشهر وكذا في يوم بعد
الفاتحة في الاصل سورة التوحيد ثلاث مرة وفي الثانية سورة الفاتحة في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
عليه والظاهر ان يصح الاثنان بها في تمام اليوم ويجب ان يقول بعد الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم

في ذلك

من دأبه في الامر من الاعلى الله تعالى يعلم مستورها وسوءها على كل من كان فيها من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
الرحيم وان يستأن الله بغير ذلك لا كاسف له الا هو وان يؤخذ بخبره ولا يفتل به في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
وهو الحق والرحيم يستعمل الله بغير ذلك غير سبأ ما شاء الله لا قوة الا بالله حسبي الله ونعم الوكيل
وان هو امر الى الله ان الله يصبر بالعباد الا لا انت سبحانك ان كنت من الظالمين وقد انزلت
الى من خيره فلو ان الله في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
وما كان الا في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
من الركوع في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
انهم لا يفرق بينهما بين الواجبين الصلوة في ذكر الركوع والجمود ويقيم الذكر عليها فاذا فرغ منها
ولا تقتصر بالجملة بل ياتي بها في كل يوم يساء وكذا في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
ببعضها في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
الفاتحة سورة التوحيد ما يبرره في الثانية صلها سورة التوحيد في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
اللبس في الاضربين ولا تفرق في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
يا في بركة خير اديته **هذا** يتحقق في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
سأله بل يدعيها لو اراد وهو تحية المسجد ويجري فيها الفريضة والنافع الخصوص من بركة بها
رحمان ترك الصلوة في المسجد **هذا** في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة
العصاة والفضيلة **هذا** لا يجوز قطع الصلوة اجبا او محجورا اذا خاض الضرر كاحد هذه الاثبات
ابقا وما من السارق او قتل حية تجاها على نفسه للفرار منهم من قبل الامام
ولا احد هذا او سهوا او بوجوب الوضوء والغسل والتم بطول كذا الوضوء فيها او كون
مطلبا فاحد فلا فرق بين الاحياء والاضطرار الامام من البطون والسنن والسنن الخاصة
وغيرهم وكذا يبطلها مطلقا او لا يجوز ترك الفعل الكثير الى الحي صورتها ولكن لو وقع سهوا لم
يبطلها والدار في الغلة والكره على العزيم في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة

في كل ما كان فيه مصلحة من الله العزيم الحكيم لئلا يكون في ذلك من ضلالتهم بل في كل ما كان فيه مصلحة

بالعدم وان كان الاحوط عدم الانبائ واما سهو او نسي من غير شك من غير التقليل
 الفعل والى والدعاء بالبر غوث والاشارة باليد والراس واخذ التمسوه من الارض ووضعها
 على راسه وتعدا الركعات بالحصني والتصفيق وضرب اليد بالحد والاداء سلام والقبض في الخلع
 والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح والتمسح
 الا ان التمسح احوط ولو وضع في فيه سكره لان يدويه يدخل في حلقه لم يسطر وكذا لو وضع
 لعمه قبل الدخول فيها او دخلها في حلقه بعده واول اكله الا يقرب من انسان حرز الغذاء وسلكه
 شره الجاه في الوزن اداء الصوم ويكون عطشا او خفافا وحول الغراء لم يفتق منه هذا كثير
 لم يمتنع اليه بل لو احتاج الى خطوة او خطوتين او خطوان نكس لم يصرف ولا فرق في الصوم بين التمسح
 والسكوت وهذا كله اذا كان عامدا انما لو لم يكن عامدا فلا يطل عليها معكم ولو بلغ الى الكثرة واما
 لو بلغ الى حد يحويه صورها مطلق معكم والكلام بطلها بحرفين واكثر وعرفتمهم للعنف على
 بل على وجه لا يمتنع من قوه عمل كان او جهلا اذ لم يكن قرايا ولا دعاء ولا ذكر او في الكون او في
 عدم الإبطال والاحوط الامارة واما النسيان فلا يقدح الا انه يجب عليه سجدة السهو ^ح
 بل انظر فيهم تلك العريش منهم مصلحتين انهم لكن الحرف الواحد المصل اذا كان من دون قرينة مفهومة
 لغيره بطلوا والاحوط الاخبار اذا كان معه قرينة مفهومة لم لا يطلها التصفح ويحوز التقية
 والاعلام بالذكور والقران والادعاء مثل يا موسى يا خلع فعليك او اطلوها بسلام اصبر انا
 واني مدعا او يستنطق منه وقول المأموم وضرب المأموم وغيره لا يفتق بصلواتك اذا جهل في محل الا ان
 وقوه مؤلفه ^ح من ان اصله في غير محله والامنين والفتاوة كالكلوم لو تولد منهم ما مران ولا يجد
 جوابا اذا كان من خوف الله ولو جازا ما صد بالسلام وجب الجواب حين معكم ولو كان السلام ^ح
 او على الفاظ الذكورية والافوسية ولم يقصد به القرآن او لم يقصد به ضم قصده الى قصد التقية
 ولا يسطر لو اصاب من لا يكون مفصودا او سلك فيها ووجه من لم يسلم اليه ولو سهوا ولو كان ^ح
 عليه ان يدين من يدين فوجهم بكتابي وعجوبه فوري ولو يجب فورا ما صيدا او ساهبا اليكم ^ح

فلا تفتأ

فلا تفتأ ولا آفة ولكن لا ينافي انما كل كلمة ويحتمل ان لم يطل انما فيها عرفا بل يقصد الصلوة
 لو ان به ولا احوط في غيرها عدم ترك الجواب عنه وان كان الاظهر عدم التزم ويجب استماع الجواب
 تصديقا وتقديرا واذا حصل ما ينافيه كما في الاسم وكثرة الاسماء ولا فرق في وجوب الرد بين ان
 يستطرحه او لا كما لا فرق بين سلام عليكم وسلام عليكم وسلام عليكم وسلام عليكم وسلام عليكم
 عليكم والسلام عليكم بل لو قبل السلام او سلاما لم يعد الجواب ولكن الاحوط في
 الصلوة الامارة ولو قبل سلامي عليكم او سلام الله عليكم وجب لئلا يسلم على فلان ^ح
 لما لم يعرف او سكتا او سلام من او من الجواب يدين عن نفسه او نحوه ولو حصل بين تسليم وجهه
 بكلام اشكون لم يوجب الجواب واما في المعون كسلامة اليك او سلام اليك او ساما اليك فلا
 عدم الوجوب الا احوط في غير الصلوة عدم ترك الجواب بسلام صحيح ولا يجوز الرد فيها ولو ردتها ^ح
 الا احوط الامارة ولو لم يرد ولو سلم جماعة اسلمهم في الصلوة فلم يجبه احد وجب الرد على المصلي والا
 الا احوط على سقط ويجوز الجواب قبل ان تمام الجواب بعدة لا يجوز مطلقا ولو لم يكن بها الا بقصد الرد
 فيجوز معكم بل في غيرها بقصد الجواب لا يوجب فيها غير ذلك والاصل في السلام فلا يفتق في سلام عليكم
 عليكم السلام والاحوط التوافق في التبع والافراد والتعريف والتكبير ولو لم يجبه فيها لم يطل ولكن الا احوط
 الا تمام والاعادة وما من الاحكام في الصلوة مع غيرها الا انتم الذائل بل الاحوط فيه وان يقال
 السلام عليكم السلام مع الواو او بعده وان كانا لا يفتق جواز الرد بسلام عليكم وغيره من سائر الصلوة
 المتقدمة وان سلم عليكم فالا احوط بل الاظهر الرد في غيرها وفيها الواو او ما رها ولو كان التسليم وحده
 الجواب في سائر اسلما واما رد وكذا في الجواب بل وكذا في الجواب لم يجبه به سبق ولو سلم جماعة الى احدكم
 جوابا فاصد ذلك العكس فيهما والجمع وصدنا فوا مؤدبين في الكفاية ولو دعا جوا قبل الا تمام كان
 الكل واجبا اذا لم يمتنع بعضها قبل بعض في الا يجب تمام الباقي ولا فرق فيها بين المصلي وغيره ولو سلك احد
 في الدخول للبرج حتى لم يعدم كان ما كان خارجا عن جماعة سلم عليهم بخلاف لو كان داخلهم
 وخولوا بما بهم الا ان يقوم قرينة على خلافه وكذا لو سلك في تمام الاخر الجواب وسلك في الاخير

مع عدم البيان الآخر للعلل في الوضوء بالعلم الى اخره بالعكس يجب عليها الجواب لا
يحصل للجواب لترتيبها ولو كان كل من التسليم والجواب الاخر جليلا على الجواب في حصول
التحيز ولو سلم احد الفارق كما هو متفق عليه من ولاة الجدار وجب الوضوء كذا في الجواب ولو
في حال التسليم التسليم كالحضة او الحمام او السراج هذا كله مع العلم بالتسليم والتسليم واما
شك اولي به فلم يجب بل يحرم قصد كماله او كماله التسليم او كماله التسليم او كماله التسليم
ويستحب الايمان في التسليم كما يستحب اصله ولو كان التسليم عليه نائما او نائما او نائما او نائما
او جديا فلا يمنع العامل في التسليم عليه والامر جليلا في غير العربية ولو
بها وجب الجواب عنها كما يجب لو سلم عند القيام في حلة شاة وان لا يخل به وتقدم على الكلام
فما طهر المؤمن الواضحة في الجمع فيه وبادر الواكب على الواكب على الركب البقل على الركب الجاد
واركب الفرس على ركاب البقل والشاة القائم على التماسي والصفى على الكبر والامل ولو كان
جماعة على الاكثر ولا يكره العكس لا يجب الرد على المؤمن بالاحسن جيا وعلى عزة المساوي
بكره التسليم على المرأة الشابة اذا كان من غير الحرام ولا يكره على غيرها وجب الجواب عن الجميع
عليها الجواب على الاجنبى والاحوط ان لا يسلم الاجنبى على الاجنبى وان كان الاظهر الجواب الامع
خوف الفتنة ويجوز في حال الضرورة الاستدانة بالتسليم على اليهودى والنصارى ولو لم يكونوا من
اهل التمسك وكذا على سائر الكفار والتسليم على الجاهل اذا احتاج اليه ولو استدعا بالتسليم احتاد
بعد التزكوا وجوامع عليكم او عليك مع الواو وبلغت سلام الارض من الاشارة وتقدم
وكذا رد على سلم عليه ان يلمظ وكذا في جوابه وكذا الوضوء على الاصم الا اذا شاد ومدة يحصل
الافهام والاصح الجواب كذا في جواب الاصم فيجب عليها بل يجمع بينهما بل يجمع بينهما بل يجمع بينهما
التمسك لو كان في سجدة او في التسليم والتسليم سهوا فلا يبطلها ولو وقع في امره تسهفه من دون
احياء وبطلت الاحوط الاجتناب من التكلم اذا لم يكن له صوت ويبطلها التكلم المكتب بالظاهر
معدم الفرق في سائر الامور الدينية ككلمة الله والامانة ولو صدق منه فهو المبطول وان كان الا

الامانة

الامانة وشكها ما لو وقع منه طعن الانتباه او ما لو كان منصرفا الله سبحانه في افضل الاعمال
ولا فرق بين ما كان من الصوت جريه في غير ما كان من صوت الله سبحانه في امر الاحوط الاجتناب منها
وان كان ابطلا ما كان مع الصوت منه لا اشكال فيه لطلابه لا يبعد عما فيه ولا يبطلها التكلم
على اللحن والحياء منه ولكن الاحوط الاجتناب عن كل ما يبطلها التمسك بالامور الدينية وكذا لو لم يكن من صوت الله
سبحانه ولا من الدينونة وما يجب لا يتقبل ما يحد الا يبطلها الاستدانة من العبد من كل اللحن
جميع البدن منها مطلقا ولو لم يستند بها وكذا الانحراف عن القبلة بوجهه اذا بلغ الى الاستدانة
والا يبطلها ولو استدانة سهوا ولو بالوضوء لا يوجب الامانة كما هو الاظهر كالجملان في
مر بعض احكامه كمنه من السطوات **هداية** من الادب ان لا يحدث نفسه ولا يكون في
شيء غير الصلوة ولا يجلس لمجته عليه راسه ولا يقبل اختيارا ولا اختيارا لا يقبل ولا يقبل ولا
يعمل فيها والبول والغائط والريح يلعب بحضرة قلبه وان لا يقع الظاهره وتجره من ذلك الطريق
مقنن وكوفي غير الركوع وان لا يجمع شعر راسه في سطره خصوصا اذا اراد عليه التسليم والسمع
ان لا ينكح بحرف مفضل وان لا يترك ولو بمقدار خطوة الا ان اسد يبرح ما لصف ارجل الجماعة
ان لا يلمس عجزه او يوجهه اذ لم يبلغ الى هذا الاطلاق وان لا يفرغ من الصلوة حتى يقارب بركه
ولا يستعمل غيره ولا ينظر الى احبة المرأة ولا يكره تعداد الركعت بالصبي تحول القائم من اصبع اليه
امروى في صحيح الصلوة على السجود والادان عطف هو انقوس اذا سمعه والتسليم كركعة واكثر
الاكفائة بوجهه الله وتغيرت تلك ولو شكت في صدق النافي منه حكم بالعدم ولو صدق منه
شيء وازد في ان كان من منافيات الفضيلة او الصحة حكم بالاول **التميز الثاني** واحكام التمسك
والشد **عقد** بطل الصلوة لو زيد فيها ركعة او ازيد بمقنن ولو كان من سهو وجلس بقدر التسليم
ولو كان الزيادة قبل الركوع جلس في سجدة سلم ولو ترك ركعة او اكثر سهوا وجب الاتمام والحصول
ما بين الصلوة والاصد منه سهوا واما بعد ما فيها مقنن كالحديث **هداية** يجب سجدة
السهو على من تكلم سهوا مع القن بالخرج من الصلوة او لم سجدة او تسليما او لا تسليما في كل ركعة

حال القيام قبل استنفاذه او بعد منكم عدم القيام ويجلس على الاربع وبعد الاتمام بان
 قايما ثم اربعين من السجدة للسهو والقيام احتياطا ولو كان في حال الركوع او بعد منكم سجدة
 الاولى وفي ثنائها وقبلها او بعدها وقبل الثانية لو غاف عنها او بعد الفراغ عن الذكر وقبل رفع
 اليأس عنها حتى يفرغ الاتمام **السابعة** الشك بين الثلث والفرغ حال القيام بهدم القيام
 ويجلس فيرجع الى الشك بين الاثنين والاربع وقد حكمه ثم سجدة واحدة السهو **السابعة**
 الشك بين الثلث والاربع والفرغ القيام بهدم القيام فيرجع الشك بين الاثنين والثلث
 والاربع وقد سبق حكمه ثم سجدة واحدة السهو **الثامن** الشك بين الخمس والستين
 حال القيام بهدم القيام ويجلس فيرجع الى الشك بين الاربع والخمس فيسجد فيسجد ثم يسجد
 السهو وجوبا ثمانية لكونه من الشك بين الاربع والخمس فبدأ بغير زيادة القيام **الاول**
 الاعادة بعد اتمه الاول بل في غير الاول من غير الاطراف من الصور لانه هذا كله
 كان الشك بين الصلوة واما لو كان بعد الفراغ فلا عورة به بل لا انظر منكم سواء تفرد
 بالزيادة او الفقه او الاحتياط حتى الاتمام انما يتصل ما يسهلها معكم والاعادة في غير ذلك ولو
 كان كبر الشك وشك فيها لم يلقف منكم وتوقف عند الثانية او الثالثة او الاولى والى الثانية
 قبل اكتمالها ولو كان قبل تمامها ونحو ذلك لا استلزم البطالة فبني على العدد
 وكذا لو علم ان شكك من بلين ليقط معهما السهو وانما قصدا في هذا كله اذا كان الشك
 مالهكم والاحتياط معكم الكثرة ولو لم يوسد بعد ذلك ثم شك فيما يترب عليه من
 ندائنا وسجودكم يرجع منكم حتى تدرك ثلثا بالسراية فيه فلا حكم له ويرجع في عرفة
 الكثرة الى العرف بل لا يخطئ مع حاله قال الناس ان عرف من حاله الكثرة بني عليها
 شك في كبر الشك في حكم بالعدم ولو تحقق الكثرة بالنسبة الى فعل مخصوص خص به ولم يسر
 الى غيره ولا عورة بشك كل من الامام والمأموم مع ضبط الاخر على او طائفة يرجع اليه هذا
 لو لم يحصل من العلم واليقين والا فالعبرة بعمله ولو لم يركع ما لو كان امدها مالا ولا اثر لينا

بالاخر

بالامر يرجع اليك الى العلم ولو كان كل عالما بشيء او طائفة به ولم يرجع امدها الى امر على كل
 باعتبارها ولو شك ان تجد شكها على اعتقاده وان اختلف ما كان يرجع امدها الى الامر
 مرجع والاصد للمأموم الانفراد وعمل كل شخص في نفسه لا غيره باقتضاها وغيره العباد ولو كان على
 الا اذا انفرد رجبا او منه قول بعض مأمومين لاحراز الاختلاف وكذا للامام وطريق الاعلام الا
 والامارات والقرائن فلو انما او زكوا او رعاة او غيرها ولو شك في فضل الصلوة فان كان بعد
 خروج الوقت لم يلتفت منكم وان كان في الوقت فلا يخلو انما ان يكون واحدة كالصحيح او متعددة كما
 يظهر من الفقهين فان شك في الواحدة او المتعددة او الثانية منها ان بها وان شك في الاولى
 بعد الدخول في الثانية او الفراغ منها فلا عورة به كذا في الزاوية الزاوية الزاوية الزاوية
 عليها او العكس انما اعتد الشك باحد بعد او كثر جهول لم يفرق عليها حكم في غير جهول وهو لو شك في
 او نقص في شك بعد الدخول في شك اخر طلت له اية فالا فلو لا الايمان به ولا فوضو كونه السهو
 في الشك لا كبر الشك في السهو في شكنا وسهول يلتفت فيخرج الوسايل فيصير مقتضى
 اليقين على تحذير العيص اذا اراد الصلوة ويقول بسم الله يا الله وتوكل على الله عودا بالله في السهو
 من الشيطان الرجيم فانه يدبر والشيطان **هذا** يجب صلوة الاحتياط وكيفية ان يتوكل على الله
 ولا يجنبها التلطف كغيرها بل لا يجوز هذا ولا يصح الوجوب ان كان الاحوال اضارده فيكون من الشك
 احتياطا فيركع فيسجد فيقوم وما في ركعة اخرى يركع بركعة الاحتياط فمما يجب عليه في شك
 لو كان ركعتين من جلوس الا انه لم يركع بها حالها حاله بالسكنا وكذا لو كان ركعة الاولى الشك
 والتمس متصلا بها حالها حاله بالسكنا حاله بالسكنا وكذا لو كان ركعة الا ان الشك والتمس متصلا
 بها ولا نية لها كما في سورة فيها ولا اذن ولا اقامة ولا مؤن في غيرهما ما يجزئ في الصلوة من الشك
 والمواضع ويجزي الايمان بها قبل صدورها ما يلفظ الصلوة ولو تركها واعاد الفريضة لم يجزه ولو تركه
 قبل الشروع فيها عدم المباشرة اليها لم يجز صلواتها الا بغيره ولو تركه كونه الفراغ منها ولو تركه التفات
 قبل الشروع في الفريضة ان لم يأت بها ما يلفظها منكم ولا يخلو الاحتياط عددا وفيما لو تركه

بعده ولم يكن الاحتياط مؤثرا كالوكان ركعتان من قيام فليحذر من خلوس والتقصان ركعة احتياط
 بالاعادة وان كان الاحتياط به وجبه والاحتياط اعادة في الجمع مع العلم بالتقصان اذ لم يكن الاحتياط
 اوفى الاثناء ولو لم يكن شدة في التوافقة والتخالفه صححت فرضه ولو شك في حال التسليم وعنده
 فانه هل كان من الغرضية او من سلوة الاحتياط على الاول وكذا لو شك في حال اثناء
 ونحوه **النتيجة الثالث** في استقام الفضة **هذا** يجب قضاء الفرائض على من اذله وضى على نفسه
 او اكثر او تركها مع اجتماع تركها او اصابها بالثوم او غيرها او لم يجد الماء للوضوء وكان مكانه
 مطلقا ولم يكن بفعله الاصلوة للجمعة والعريدين كالمروءة ما وقع منها في ايام غفلة النبي
 من اصل السنة ولو كان يحكموا بركه كالغالي ولا كالحالف ما كان في ايام السفر والفتور او
 الاغاة او الكفر الاصل والخصم انما استوعب تمام الوقت فلا يجب قضاءها وان لم يستوعب
 بل اذله صدق الواجب منها من الوقت ابتداء او انتهاء وجبه ولو اذله مقدار ركعة من اقله
 من وقت الاعتدال التقدير وجبه وتكون اداء ولو تركها وجبه قضاء صلوة الكسوف
 وللحرف مع استيعاب الركعة كما لم يتركها فهو اول يعلم به ولو لم يعلم بالاية مع عدم الاستيعاب
 لان يخرج الوقت يجب قضاءها ولو علم بها في وقتها وجبه القضاء مع ولو تركها فهو اول
 سأل الا بان الاحتياط بل الله الوجوب ولو لم يعلم بها في وقتها بل الاحتياط مع تركها مطلقا والاستيعاب
 الزلزلة ولكن في كونها قضاء ككتابها فانها لا يخرج من قوة ولو كانت المرأة في وقت الكسوف
 والسجود ما فيها او نساء ثم ظهر لم يجب قضاؤها ولو مع الاستيعاب مثلها للجنون الا فان
 بعده ولو لم يكن الاحتياط في قضاءها وتكمن من الاجابة منها ومن الطهارة ولو غيرها وحيل بان قضاء
 موكد قضاء النوافل الرتبة ويجوز حصول النكاح على عدم بقاءه ولو لم يعلم بقائه ولو لم يعلم بقائه ولو لم يعلم بقائه
 الفضة ولم يقرب امرأة لكل ركعة ان تصدق صدقة ولو شق عليه تصدق به من اربع ركعات
 ولو خرج عنه تصدق بجميع النوافل الدليل وجميع نوافل النصارى فكذلك لكن الصلوة اصلها
 القضاء للرعي لكن لا يتركها ولا يظهر استيعابها في نوافل الديك الفان **هذا** يجب

في الفضة التي يتب كذا في سلوة اليومية لعل له ولو لم يعلم له يجب له لو ما لفته سهوا لم يبعده
 والاحتياط تقديم الفضة على الطهارة ولا سيما اذا اشدت اركان من اليوم الطهارة خصوصا مع
 بل الاشتغال بها بقدر التمكن منها ما لم يتفق وقت الطهارة الا ان الاطراف جواز العكس مطلقا بل
 ولو تركها بعد الطهارة ولو لم يكن من نسيانها احتياطيا ما لا يفسد الا انما لا يفسد بها وتغير احوال الاداء لا
 ومنه الفتور في الاثره ممكنة الا رجعة وحال الاداء لا الوجوب ولو كان منه فريضة غير معلومة
 من الخسوف والخسوف يصعب ومغريه بل مع عاقبة فريضة الجهر والاحتياط ولو كان في السفر ان يقرأ
 وثلاثة مائة مرة والاحتياط ان يقرأ عليها في الاول باعني اخر يربس في الثاني ثلاث مائة
 اخرى ولو كان منه فريضة غير معينة زيادة من الدخيل احتياط بان يقضى ذلك الى ان يلحق بالعدم
 ولا يجوز التفتل في وقت قضاء فريضة **النتيجة الرابع** في الطهارة **هذا** يستحب الطهارة في الطهارة
 اليومية مقصورة وقائمة اداء وقضاء وجبه اليومية من العبدية والاشية ولو علم له التندب في
 وتؤكد في اليومية في جوارها في سلوة الاحتياط اشكال وان كان في غير المكان الاحتياط تركها
 وشكها ما يجب على الولي الميت من الفضة وما يوجب على من يتبعه بعد الموت كالعادة احتياطيا لا
 يجب الا في الجمعة والعبدية مع اجتماع شرائطها وصلوة من فعله تصحح ولا يشترط بقدر عليه في وقت
 ولو تركها ما لفته او الاثر بعد التسبب ولو لم يقدر عليه اصلا وجبه عليه ما يمكن ولكن الاحتياط مع
 الفريضة من ما لا يمكن وقد يجب بالندب وشبهه ولا يجوز في النوافل منكم ولو في صلوة العبدية الذي استناب
 ويستحب وكذا ان يذلل في جماعة العامة ولو كان يجب الفريضة ولو لم يقدر على السجدة اكثر من الطهارة
 لو لم يقدر عليها اسقط الاحتياط والاعادة ولا يقطع عنه الطهارة في الجهر يقرأ الاحتياط ولو لم يقدر ما
 يربس فيها من الاحتياط اكثر مما يربس ولو لم يقدر عليه العكس لو تمكن من قضاء بقية ولو تركه من الغفلة
 قدم الاول ولو فرغ من القرائت قبل الامام سجد فمعه او عطل اذ في الاشتغال على الشاء والحمد الى
 ان يفرغ من القرائت سأل الله وانما ما يعتقد الجماعة اثنان مطلقا ولو كانا اقرئين الواحد على الآخر
 ولكن الاحتياط عدم الاكتفاء بالانفراد ولو لم يكن الاحتياط في حال الامامة فلا ينافيها للجنون

يتقدم المأموم على الإمام ويجوز العزائم من مقامه ويجب متابعتها للمأموم في الأضلاع والركعات
من دون غيرها لا يتقدم عليه بل ياترعه على الأحوال ويجوز التقدم عليه في الأضلاع الأخرى
تكريرا الأضلاع بعين الناحية والأحوط الأطول بل الأحوط أن يشرع فيه بعد انقائه كان
الأحوط اعتبار العلم في كفاية الظن مطلقا ومعه لا يخرج عن قوة ولا سيما إذا قلنا العلم أو
ولو كبر قبل الإمام بطلت صلواته ولو كان خطأ أو سهوا ولو كبر الإمام ولو كبر قبله المأموم عدل
إلى الانفراد ولا يخرج الضمافي الأزار ويجوز اختلاف الضمافي ذكر الركوع في السجود بالصغرى والكبرى
وفي الفتوى ولو هو المأموم إلى الركوع والسجود قبل الإمام سهوا أو خطأ أو نسي راسه عن ركوعه
رجع إن لم يلحق الإمام به وإن نسي فلا شيء عليه ولم يرجع إذا أعادها السجدة الأولى ولو نسي المأموم
الناحية في الركوع ولم يقنه إلا بعد دفع الرأس الإمام من ركوعه ولو نسي في السجود ولو نسي التسليم
سهوا وكان مسبوقا وتذكر إذا أراد الإمام الركوع جلس في سجدة وقام ونحوه وإن كان بعد ركوعه
الإمام يفسخ وجوب الركعة في الأولين من مقامه عن المأموم ويجوز له ركوعه في الأولى إذا نسي
الأحوط الفراق بل يحرم في الأولى للبراءة ويجب عليه الأضلاع إلا أن لا يسمع صوت الإمام ولا يسمعه
فيجب ترك الركعة ولا فرق في جميع الصور وإن كان غير الإمام أولا بل يسيء كلاهما ولا يفسد
كلهما وإن كان الإمام مرضيا وأما لو لم يكن فلا يقطع صحيح عليه كما مر من الشرايط استكمال الأضلاع
الانتهاء فلا يجوز مفارقة المأموم عن الإمام مع بقاء العدة بل إذا انقضى السلام زالت العدة
المبادة فإنه يجوز تمام عتد الانفراد وأما مع العدة كان ناسرا عنه بالركعة أو كان مسبوقا يجب
عليه التسليم وذكر أن في الركوع تخلفه عن غير عتد أو مع عتد الانفراد في ركعة من الأضلاع إلا أن
تركه لا يفسد العدة ولو عتد الانفراد كان قبل ركعة الأولى وجب عليه الثانية وإن كان بعد ركعة
الأمامة ولو كان أحدهما كان في الثانية من عمل الغلظة وصحها مواظفة صلواتها هيكلة كنية
فلا يجوز الإقادة في اليوم مرة بصلوة الميت والعبد والأبوان والعكس ويجوز مع اختلاف عدد
الركعات الوقوف والصفح جوارق الغلظة في التسليم بالعكس والتفعل كقتل الصبي المبالغ فيه

صلى عن لم يصل والعكس في الاضحية والامتناء في العيد من مع عدم اجتماع الزيادة في صلوة الاضحية
 وكل واحدة من البوابة بالاضحية اداء او قضاء ويجوز اداء العشرة بالمعكس والعكس بالعشر
 اذا لم يقف فيها العشرة الاضحية تركها فيها ويترك في الجماعة وتصلحها من ادراك الامام قبل الركوع
 للامتناء وحسب كفته من صلواته وكذا لو ادرك الركوع بل او ادرك ركعتها او على جميع النقص
 كبر تكبيرة واحدة للامتناء والثاني للركوع ولو كان ركوعه او ركعتها او ركعتها او ركعتها او ركعتها
 بالاول ولو ادرك الامام في الركوع وحشي النوازل لم يبلغ الى العصف فما كان في ركعتين لم يركع ركعتين
 الركوع او بعده والاول ان لا يتخطى ما يجوز سجدة وان طار الاول ولا فرق فيه بين ان يكون العصف
 حال الدخول في الركعة او بعده ولكن لا يجوز عدم الدخول على الاول ولا بين ان يكون في حال
 الركعة ولو كان المأموم ما جوسا عن ادراك ركعتها او ركعتها او ركعتها او ركعتها او ركعتها او ركعتها
 اول الصلوة حاضر ثم خرج قبل ما حضري الركعة والصلوات يا فيها بعد تسليم الامام ولو ادرك
 الامام في الاضحية والاضحية في اولها والاول وجوبه ولو لم يتمكن من الاضحية في السورة
 بالاضحية لا يجزئ في السورة في الاضحية ولو لم يتمكن من تمام الاضحية تركها وتابعه ولو لم يتمكن
 ونفذ كما ذكره الامام في السورة في الثانية سقط عنه الركعة ولم يقف شجرة بعض النافذة
 والاول للمأموم والاراد ان ينجو في الاضحية ان يكون ذلك عند تكبير الركوع او قبله مع علمه ان
 من تمام النافذة بل الاول خاصة في غير ما يجزئ الجماعة في الركعة ولو لم يتمكن من الركعة
 فرائض من الصلوة فسق الامام او كفره او عدم طهارته او عدم نية لم تبطل وكذا لو كان في ثلثتها
 الا انه يرجع الى الاضحية في الركعة ولو كان قبل الشروع فيها لم يجز الاضحية ولو احتج في ذلك ثم صلى
 فبان خلافه ولو كان في الركعة في الاضحية او في الركعة او في الركعة او في الركعة او في الركعة او في الركعة
 بالاطلة عند الاضحية لم يصح الاضحية به ولو كان الاختلاف فيها يفتق بصح الصلوة او غيره
مسألة يشترط في ركعة الامام ان كان واحدا او ركعتا او ركعتا او ركعتا او ركعتا او ركعتا او ركعتا
 ان كان ان يدور امرأة واحدة او اكثر والمراة ان كانت واحدة تقف عن ركعة او ركعتا او ركعتا او ركعتا

مع الطفل امدا او اكثر ينفذ الطفل او الاطفال معه اهل بيته وان كانا فاحيدان كان الامام اولا
 وقيل لئلا يتردد من ينفذ من دون نافر وكذا لو كان الامام والمأمومين غلاة الا ان الامام حتى يتم ركعتيه
 عليهم ويصلون متوحدون في ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه
 بخلاف ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه ثم يركعون في ركعتيه
 يجب مع شيء صحيح سجودا لموضع القبلة ويقعون ايديهم على عورتهم اذا كان من الموضع عليها ويكفون
 بالقبلة ويستحب ان يقف في الصف الاول من اهل المزة الكاملة في العلم والعمل والعقل وفي الثاني كان
 انقص منهم وهكذا الى آخر الصفوف في صلوة الميت فصل الصفوف الاضحية وبين كل صف اثنين من بيوت
 ويخرج صفوة الصفوف وان يامر الامام بها وسد الفرج ويترقب بين الصبيان في الصفوف وان كان في الصف
 رده الا ان يكون في الصفوف من السوان يقف حتى يحاذي الامام عقيبها ولا يقوم المأموم الا في الصف
 الصلوة **مسألة** الصلوة صاعدا او امودا او اسفل تنزيلا من دخل جماعة اقاموها جماعة او
 ظهر ان اقاموا في ركعة او اقاموا في ركعة او اقاموا في ركعة او اقاموا في ركعة او اقاموا في ركعة او اقاموا في ركعة
 او على الجميع ان يقرأ وان دخل في النافذة ثم اتبعوا الجماعة وقيل في ركعة او اقاموا في ركعة او اقاموا في ركعة
 ان اقاموا من قبل التسليم وسلم ويستحب ان يسمع الامام اذ كان المأموم خصوصا الشهادتين في التشهد ان
 يثابت التكبيرات الاضحية على التكبير الاحرام وان يجهر بها وان لا يسمع المأموم شيئا من اذكاره ولا قرائته
 الامام وان قرأ الفاتحة والسورة في الجهر او اذا سمع صوت الامام ولا يهتف كما ذكرنا في سماعه في الاضحية
 حاله ان يركع الامام ولو زاد التكبير في الصلوة على عدد واحد كان سيرا ومن سبغ اذ فرغ من القرائة ولم يركع
 وان يقول الحمد لله رب العالمين اذ فرغ الامام من الفاتحة وان يشاركه الامام المأموم في الدنيا وان اقام
 مأثورا ولو كان مأثورا لم يصل المأمومين سئل الله سبحانه وتعالى فان يفتي الصلوة بما يباين حال
 اضعفهم الا ان يعلم ان جميعهم يخون الظالم فيقول ان يفتي بغيره في الركعة ان احسن احوال الزاد
 ويحجب عن ذلك ان لا يقيم من سجدته حتى يخرج من طهره في الركعة وان لا يقف فيها في الركعة في الركعة
 عند نيلها ويقتل في الركعة لا يقيم الساجدة والساكن خصوصاً في الركعة وان كان في الركعة لا يصح

ولا الختم الموقوف ولا الاصح في العترة الا ان يتوجه الى القبل ولا العبد الغافل ولا العبد المطلق
 الا ان كان قادرا على القيام وان لا يبدل في النافذة بعد الشروع في الاقامة والذين اكدوا من بقا العترة
 الصلوة ولزم به انما الامور الركوع استحب ان يكون في اربع الايام والذين بين وان لا يصيبها من صلواته
 استلزامه بصلواته بعد القيام ولو ادرك في حال الشك في ركوعه لم يلزم له ان يسلم الا ان لم يتكلم ثم قام وان لم يركع
 ولو تكلم في الامام والمأموم مسبوقة ما يصح في الشك في ركوعه لا يصح في الامام ولا يكون المأموم تشهدا لكن يستحب
 القيام في حال الجلوس من عتبة الامام والشهادة ما في تشهدته في خطبه تشهد عليه بالامام وان كان
 الامام او اقرى عليه استناب المأمومون اذ لم يكن فيهم ثم الصلوة عليهم ولو حدث للامام حدث
 او مرض او فرقة فيصحبه من يفيده ولو لم يعين استحب كذلك ان يعينه المأمومون ولكن يستحب ان لا
 يكون من كان حاضرا في الركعة الاولى والذين في الثاني من كان منهم اولاد او انا من احد اعلم ان
 صلوة المأمومين على من تشهد له انما اشار بيده الى القبل والشمال لان يسلوهم فيقوم ويقيم صلواته
 ولزم تسليم الاقام السابق ان يتم ركعتيه في المأمومين ويستحب ان لا يقدم احد على جالسته وان كان
 بالسلطة على المنفذة ولا على راس الجسد ولا على الحاشية ولا على الازفة ولا على الاخرة ولا على الازمة
 ولا على الاسن ولا على الاصبع وجها ولا على الاثر في ثيابه ولا الاصل في نفسه ولا على الاصبع والا تفتح يده
 من بين المراتب تقدم على ما بعدها وتقدم على الجميع من كان اميرا عن قبل الامام لكن ان اثنى هو رتبة
 المنفذ رتبة الجسد برفع الوجبة والامام ثم تقدم على القبل والخط في تفسير اكثر ما رتبته لان نكته
 القابلة صعبا من التعرض **باب في الفضة والامام وصلوة الفوف** **مطلب** يجب في السفر الصلوة
 او ركعتين الا في غيرهما في الركعتين المأمومين وكذلك ما فان منها في السفر لا تصرف في النوازل والبراءة ولا
 في الغزاة في القبل اربعة ركعات في الغزاة في الركعتين المأمومين ولا في فسادها المأمومين للصلاة ولو وضع الفضة لم يصح
 كان ملأها لهم ولو كان جاهلا صحته لا يصح له اعادة ولا الغشاة ومنه ولو كان مفسدا في الفضل والفا التام
 فيصير في الوقت بعد المارح ولو كان جاهلا بجاهل او جاهلا بجاهل او جاهلا بجاهل او جاهلا بجاهل او جاهلا بجاهل
 مطلقا وكذا في الركعتين المأمومين بطلت ولو حضر في غير الصلاة في صلاة للسارح يستحب جهالة نوازل

الخطبة

الخطبة لو سافر في الزوال عنهم ولاق بالخطبة **مطلب** يشترط في وجوب الخطبة ان يكون لها السابعة فان
 كان اقل من السابعة فليس فيها صلاة او صبر يوم وبما خص به من اهل الفناء والغوا من العترة
 فيها ان يكون سبها دهايا او هذا او بعده فلا يصح ما يابا احدى يوم او ليلة او الفصح منها مع
 اتصال السبب عنها والخطبة لا تجزئ الا في يومين فلو كانت اقل لم يخلل لم تصح في اليوم والا في النوازل
 وفي السبب مع كونه على التمتع للتمتع في يومين باليوم اذا كان في غاية الطول والعصر منها
 يكون سنة الشهر تقريبا او ساعة او اقل من ذلك اذا كانت حادثة في ما لا يمكن الشئ فيها الا ان
 او نحوه ولا بالسرايا كان فيها حادثة مسبوقة من سبب ساعة ولو شئ في يوم واخر في نحو
 وقيل العصر في حبس الفضة كالوشية بعد العصر ثم الجميع ولو شئ في الساعة مستندة لغيره او مراد
 مستقلا لكن مما اذا البلد لم يزل بل مرة لم يصح وكذا لو فسد في مكان او بعدة او ما اذ في في
 في الساعة بين الدار والجمعة في السفر في بين الرحلة والبطولة الا ان يقول يجب لا يصدق السفر في الساعة
 كالوشية في شهرين ومنه ما لو وجع الى قريب من بلده اذا لم يبلغ الجبل ان يرضى في يوم في قري
 ومرارع لا يكون فيها الساعة في مكة مدبرة ولم يروا ما من عشرة في واحد منها الا ان الامور
 في زيادة الفضة وكذا لو شئ في يوم واحد في ثلثة فليس مع ثلث مرات ان كان البلد في مكان
 بقدر الساعة والافضل فلو شئ من الاول تصورها مطلقا ولو كان مفسودا والقرار من الامام
 ومن ان في امها والدار في اعضاء الساعة ليسوا بالبلدان من غير الغار لكنها بالثبته الى البلاد
 الكعامة والفرقة المارح واما بالثبته الى البلاد والعهدة والغير الشائعة كامن ان يخل
 اعتبارا من الجاهل والمقدار والنفار من البلدان والنفالي لا يخرج عن رجاء مع خالصة
 الاحياء لا يتركه وان علم عددا من المساء لم يركع الفضة وان لم يعلم لم يركع الفضة
 بين الفضة والامام وعلى تقديره هل يكفر قول العاقلين او العدول والسمع الظن في الامور ويحصل
 العلم والجمع عليها ولو شئ في حصول الساعة لم يتركه بل يخرج عنه ثم ولو اختلف جماعة
 في بولونه وقدرها عمل كل على عقده والاصح تركه الجماعة بلا ترجيح من قوله **باب** اصد

المسافة قصد ما زاد ان يبلغ ان قصد ان يمشي عليها بالعلم بذلك في اخره لكونه
 بقصر من حتى ان كان المسافة تلو قصد ما قصدت ذلك اوله يمكن كالمخرج الى المسافة
 من بعد قصد ما كان نحوها او يملك الا ان والغريم لم يقصر بل قطع سائما بعدة نعم لو اراد الا
 وكان استداره قصد ما اذكر يقصر وجوبا ولو كان لم يقصر وسلك ما لو اراد بعد ما قصد
 مسافة او اكره او اقل قصد في الاولين دون الاخير الا ان يريد الرجوع بعد المسافة او اقل ولكن
 يكون الذهاب والاياب معا بعد المسافة او لا في الاول يقصر في الرجوع وفي الاخير في ذهابه ايضا
 بالجمع بينهما ولا فرق في التقدير ما كان اصلها او تبعا او لم يقصر بها بعد ولا في وجوبه
 نحوهم بل وان كان مكرها بخلاف ما لو لم يقصر فيها كما لو لم يطلع على قصد التوجه او لم يطلع الى
 اعتقاده علم المسافة كالمسافة للملوك السبع والاربع الفلوق وغير ذلك وانما لم يقطع طريقه
 ينتج في الاشارة الى طرقها ما لم يبلغ الى مسافة لم يقصر فيها لم يقصر حيث لو اراد الصلوة وكذا
 لو اطلع على مسافة في اثناء الطريق لم يقصر وكذا لو علم بالزمان قبل المسافة من اولها لم يقصر في هذا
 الشخص بل يكفي لو قصد احد الملوك بطريقها مسطرة وقصرت حتى بلغ الى احد التوقفات ثم يقصر
ثالثا استمر حكم القصد بان لا يقصره بما ينافيه فلو اراد العود قبل المبلغ مما يكفي في
 المسافة او ورد في الذهاب تقصير ما لو وجب اذا لم يدخل او سعى علم يقصر فلو خرج
 المسافة حصل له انقطاع الوقت وقصره على سفره فان لم يخرج الى اربع عزم وان خرج الى
 والى ما زاد قصد الا ان يزعم على اقامة مسطرة او اكره او تردد الى اثنين فوما ولو قصد ثمانية فخرج
 ثم بدا له ان يقصر فاما بعد انقضاء اربعة واربعه اخرى قصروا الا حوط فيها الجمع فلهذا الوقت
 في الاول دون الصلوة فيه وان سبب الانعام قصاره **بعضا** ان لا يجمع مع قصد المسافة
 العزم في اثنائها على اقامة عزم الزمان ولا يعزى له فلهذا الاشارة فلو خرج على احد هاتين في مكان
 يتفرق له ولحقه الدار فيه على الصدق العزم بان يقدر وقتا لم يكن له فيه ملل ولا تنزل ولا
 وكان له اخرج ويجوز ان يكون ولو لم يقصر فلهذا ويكون في زمان لم يقصر به الدار ان يقصر

في

او يخرج منه وما خرج الوقت في مله بل قصد الاستمرار ولا يلحقه العلم ونحوه وان طاف في
 سنوات عديدة لم يوجب الانعام او زعمه بل قصد الاقامة ونحوه مما يوجب الانعام وان
 كان عابدا يقصد تلك المدة ويعتبر في الوطن القليلة فلو وقف على فوط في سائما ثم عدل
 عنه الى اخر لم يتم فيه محرو ووجهه قبل بين العزم فيه ان كان له فيه ملل او سلك في مسكن فيه
 سنة اشهر متوالية الا حوط ان يتم فيه في الوطن نادرة بالاسالة فلهذا في السبع كافي الزمان
 والملك واما ملها وفيه فلو لم يكن ان كان فيها مسافة او اكره في الطريق حاصلة ولا يتم مطلقا ولو
 كان فيها سيرة او اياه في يوم واحد في يديها **خامسا** ان لا يكون من كان بينه معه كالمسافر
 وكثير من القابل او كان السفر عليه شقلا سواء صدق اسم خاص كالمكاري والجمال والقطار
 البرية الملوحة وصاحب الصنعة والفارة التي يمد في البلاد والغري من هو مضمون او لا فرق بين
 ان يكون زاعما او اكره ولو سافر صاحب العمل في غير عمله كالزائر المكاري وجمع قصر كذا لو سلك على
 المكاري لم يترك بحيث خرجت عن العادة في وجوبه والاحوط الانعام انهم يدخل في حكمهم
 في السفر الثالث لو اشد السفر عليه في الثاني يحتاج بالجمع بين القصر والانعام ويقطع حكم الانعام وانما
 عشرة ايام في محل سوا كان في وقت سفره بالاحوط ولو كان ببلد النية الا كان في
 وقت سفره ويعود الى انعام في السفر الثالث بل الثاني والاحوط فيه الجمع ويقصر في الاول في حكم العشرة
 للمقومة العشرة بعد التردد في ثلثين يوما وان كواما فاما اقامة العشرة كالمسافر فان كان
 علم ان يرد ولو خرج احدا مسافرا في سيرة ثلثة اسفار متوالية من غير ان يحصل له مله لم يتم
 ولو خرج على عشرة ايام من غير ان يكون ذلك في قصده ولم يصله جهلا لم يبدل حكم الانعام بالقصر
 ولو خرج باقامة عشرة في محل ثم بدا له ان يقصر في السفر بعد ان صلى فريضة باعية وعزم عليه وله
 سبيلان فيهما فري عدم العود الى القصر ولو كانت الصلوة سبع الغشاء الا انه قصر الزمانا ولو عكس جهلا
 اعاده وقصد اقامة خمسة ايام لا يؤثر في تبديل حكم السفر وقم ولكن الاحوط ان يتم صلوة في الغداة
 ايضا **سادسا** ان لا يكون سفره حراما ولا فري فان حرمه البعض الكل لكن يجمع كل كذا لا يبين حرمه

وحيث ان الثاني قد اقام بعد العارضة ثم ناض الصف الاول فقدم الامر للجهاهم **فصل** في معرفة الثانية
بعد عارضة العارضة او لا يخرجهم السابغون ثم جلسوا جميعا لم يتم ذلك **فصل** في معرفة الثانية
والعاقبة وهي صلوة صلاة الخوف وهي حيث لا يمكن من الحضان السابقة فالواجب المكن ما يشاء
والا كما وجد مع الامكان ولو على غير وجه اخر وانه كان تغذو فان تغذوا وما براسه فان تغذوا
او ما جئ به فان تغذوا بعينه وجعل السجدة الخشوع من الركوع **فصل** في استقبال الله تعالى العبد في
تكرار الاحرام فان حصر سطره هذا بطريق كل ضطره اخر او سافر منه المريض مع تغذوا الا حال
ولما ايامه لا احوال ان من كل كنهه النسيج الامير على التزيين المعروف مع النية والتكرار التمشيد
والقيلوم **فصل** في معرفة الثالثة الاثيرة على التزيين المعروف مع النية والتكرار التمشيد والقيلوم
بمقتضى قوله الثالثة الاثيرة على التزيين النية ولكن الاول اقوى وهو فصل اثنى عشر حواس الخوف في اثنى
عشر من احوال الاضطرار وما كان لا يعصى في الامن اما الاثيرة فظاهرة ظاهرا فلما انما من
الضلع عن الذي احتيا **فصل** في احكام الحيا وتقبل على الحيا **فصل** في معرفة النية
طلب العافية من الله سبحانه والشكر عليه في حال حصوله وحسن الظن به سبحانه **فصل** في معرفة الاستعداد
للوفى في جميع الاحوال ولو في حال العجز من الواجب وان خطر به الازوال العجز والبرزخ في اكثر
الاحوال ان جاس نفسه في كل ساعة لعدم رجاء الوصول الى اخره فينبذ لونه ما في عنده
فقط فيه سواء كان من الادب والسنن او الواجبات او ان كان الطهارة فتكون في كل حال في رتبة
من النظام ونحوها من الواجبات وغيرها من المعاني ان يحيط بها الى الوفاء **فصل** في معرفة ما يعجز
من غيره وهو امر على منه في الدنيا فيه في ذلك خصوصا في المرض ولا سيما اذا كان في رتبة الحيا
اللازمة التي لو ساءح فيها ويرى العذاب من الله سبحانه ويحصل انفسه الخزان والمبارك بقدر علم
الوارث وهو العاقبة وقت النوم ان ينام الى العيلة ويحيى كنهه بنظر الله وانه يكون معذرة به
في جميع الاحوال يتكرر بانه العجز ويكن في حال المرض منه خصوصا في تلك الايام **فصل** في معرفة ما لا يتكرر
لاهل العادة من مرضه ولكن اذا كان ضده ان طلب الدعا ليس تكرار خصوصا اذا ذكر ما حاله

ويعطى الإمام في قرأته بعد ما يتم من خلفه يتوقف عن الوقوف أصحابهم ويصل الأخرى فيدخل
الإمام فيكبرون ثم يكمل الإمام بهم **ويجحد** يقوم من خلفه فيصل كغيره أخرى ويصل الإمام **فصله**
ينسل بهم الإمام ويغير الإمام في الثلاثة من أن يصل الأولى ركعة والأخرى الأصغرين أو العكس أو
أحدهما وصل أو انتحاج الركعة الأولى إلى الأخرى بل في الإجماع ما كانت الألف ركعة فقد اتفقت
على أنها في عدم جواز مفارقة المأموم للإمام بدون النية إلا بعد فصلان **الثانية** صحيح **للإمام**
أن يخرج بالسلم يقولون فراوى أو يقول إن سلم عليهم منه ياقون في الإتمام وفي فراق الإمام
أن يخرج ركعة واشتغلا بالقرآن أو لغيره في تلك الركعة **والغريب** مطلقا ولا تعبيرا وفي الفرقين يكمل
ويجحد على الفرقين أحد الصلح ولو ترك الصلح منهم لم يطل صلواتهم وكذا لو كان نجا ولو منع
لم يخرج الضرورة ولا يجزئ خبرها إلى آخر الوقت إلا أنه لا يحل ولو ضاق الوقت عن الإتمام وانكسر
الخوف بالاعتجال لا يقتضي الحوان أن يتم ذلك **فصل** في السوا أو عدل ثم ظهر خلاصته ما كان منيع
عن الضم أو أن كان الوقت باقيا ثم لو استند للجلد إلى الله التقدير يصح ولو أنشأ الصلاة
ثم ولو عرف الخوف فيه قصر إن لم يتجاوز حمله وإن تجاوز فهو حرام **ولو** زال الخوف فبقي الوقت ما ع
الفرقة من ركعة منها ولم يكن صلى بها ولو خرج أو حي من مطلق من ركعة ولما إن بها صلاها فقرأ والآخر
في الخوف على إيراد الصلوة فلو أمكن الإتمام كذلك بدون الخوف وجب له البدء وإن كان الآخر
الضيق لو دهم العدو في أثناء الفرقة ولم يستطع الرجوع أو يقول صلواتهم جماعة إن استكن
والآخرى مع سعة الوقت فطيفة **بالحج** **وإذا** صلوة بطن الضل وهو إن كان صلواته
ويجزمهم الأخرى ثم يسلم بهم ثم يمشوا إلى موقف أصحابهم ثم يصلي بالثانية فيكون الأولى فرضا
الأخرى نفلا وهما إن تجاوزان في الأمن والخوف فلا **يستر** لمان في الحقيقة إلا باجتماعهم لأن يعرف بها
فلا يجوز أن في الاختيار أخذ السلاح في الأولى مع منعهم واجب **وإذا** ان جاز تأمل
جماعة الأولى اختيارا وانظر إلى عدم كونه من العدول فبذلك ولا ينفذ للجمعة كذلك **وإذا**
صلوة العشا وان يصغوا حين يخرج الإمام بهم جميعا ويركع بهم فإذا سجده بعد الصلوة

من الطرفين اول من القرب من امة خاصة واما اهل الاختيار في الاولوية من كنهية من طرفي
والاولى من الاصحاب اذا كان خبرا بالبعيد فقط ولا يتبع احتمال اولوية واحدة ولو كان ما كان لكل
اولى وكذا لو كان يجوزنا او ما يباين او مفضل بعد هذا ان الاول بطل كذا الحكم في الصلوة وغيره ولو اذ
بعد الفراغ لم يحجز بها فاسد ولو كان ذلك غير جازة كالتكبير والتدخين كان عاصيا في فعله ولم يخرج
الى الاعادة بل بها يحرم ويستحق كفارة الضل ان يكون الفاسل اشياء غير اولى في الاضرار
فيصور الاكفارة بتفصيل المخالف بل اليهود والنصارى ولكن يؤمر الاثنان بفصل بينهما بل
الفصل والاحوط في الجمع يحمل المؤمن البتة بل في الاول الاختيار في الجمع بين نية في
الفاسل وان زال العذر بعد التكبير في الاحوط الاعادة في الجمع بل في الجمع من رجحان
وان لم يرض الكافر بالتفصيل ما زاد اجابته فيسقط اجمعهما في الذكر في الذكر والاولوية في
الزوج والزوج والاولى اذا كان ثلث سنين فادون والبعيد كذلك ويجوز عدم الفاسل ولكن
الاحوط في الفصل بعد المائل في كل من الزوجة والزوج ان يكون مضطرا ومن ولاة الحار
لا فرق في الزوجة بين المدخولة وغيرها والحر والامتنع الدائمة والتمتع بل المطلقة الطلاق
الرجعي اذا ما استقبلت العدة وان تزوجت فان كان الفرج بعد الفسود من الحرام
هنا من حرم تكاثره بغيره بفساد ورضاع او مصاهرة ولله ارفق تحديد الثلث على الحكم
لا الدخول في تعاقبها الوفاة لا التفصيل في حوزة تفصيل الرجل الصبي الى ست سنين
وجه فيه اشكال والاعتناء لا فرق فيه بين معلوم الذكر بغيره والاوثيرة والفتى في المسح
وان كان للاخيرين ازيد من ثلث فليس لها ارضا معها ورضاها وان قصدا فلا يجب ارضا
عدم الاستلاع فيبين الذكر بغيره والاوثيرة بعد ذلك حكم الفتى المصاهرة كخمس من الرضا
او الفساة ويجوز للول تفصيل ما يربته بالاحوط التزويج وان كان للوازم غير مبيد ولو فصل
والحام سقط الفصل بل التيمم اياه ولا يشترط طهارة الفصل وممن لا يكره فيصنع تفصيل
والفاحش والفساة والمساكنة معكم والماسر لليت قبل ذلك ويجوز تفصيل المؤمن من دون

مطلبا

مطلبا ولو كان قريبا من اهل الكفر بل ما الخالف في العلم لا يخرج من رجحان كل حكم البتة فله
فيها الصم الصدر والصدرة خاصة فيجوز تفصيله الى تكفيله والصلوة عليه وحكم القلب في
وعبه لا يخرج من قوة والاحوط في الكفن القطع الثلث مع احتمال ما يقتضيه حال الاتصال يكون
قارة واما ما بين اثنين واكثر في ذلك او الفرج ويجوز التكبير والتكفين والتفصيل قطعا فيها
اذا انفصل عن الميت بل الاحوط اذا انفصل عن الحي اياه والظن بلاحق ويجوز تفصيل السقط اذا كان
للمرءة انفسا من اهل التكفير والاحوط في السقط ولا سلمه على ما كان لثمنها فكأنه يدين العلم
ولكن كل وقت في الاول صحبا وفي الثاني اختيارا ولو شك في كون سبي من الانسان ادم جنة
اجب سبي سبي ولو شك في كون سبي الحرم او الحلال حكم بالحيث ولا يجوز تفصيل من سبي في عارضة
وقعت دون النسي او الامام او ابايها منصوصا بل يظهر في مطلق الجوارح في هذا
اذا كان الخلف في الذكر ولا خلاف في هذا الحادثة وما روي في الشبهة بين الرجل والمرأة الصغير
والكبير والقول بالعدة السقطه اصله ولا يمان ان يكون جوارحا او نكاحا ولا يجب تفصيل من
وجبه في الحرم القصاص او غيرها سواء فصل ما وجد للميت بالهالك ارض قبل قتل قتل بعد لا
يسبغ بغيره تفصيل وكذا لا يجب تفصيل الكافر بل لا يجوز ولو كان قريبا بل لا اذن فيه وكذا لا يكره
ممن ولا يسل عليه ويجوز ازالة الخطاء عن الميت بل الفصل في سببه من النكاح الحرم
يجوز تفصيل الميت المسد ويعد به الكافر ويعد به الماء الطلق الثاني من الطلقات ولا فرق ان يكون
اليت حيا او ميتا او نكاحا ويكره في السد والكافر في التفصيل بالطلقات من اهلها بحيث
عليها ما عدا ماء السد والكافر لا بد من ان يذبحا ويصنعا ويقرح كل اداة ولكن ليس كما لا يخرج الماء
من الاطلاق ويستحق كل اتصال القرابة من الاعضاء لا اجزاء ما لا يشترط الاطلاق من الاعضاء
لا امر بها الا في فصل الجارية اذا كان تركيا ويجوز ازالة سبي في الجميع والحق والاحوط في الذكر
الكفيرة فيها كما يابن في تركها في الاصل الى تركها في المقدم علوم يتوهم في جرحه في تركها في
ان كان الفصل واما ما اذا كان ان كان اذ لم يكن في الجميع فربما في التفصيل في سببها في المقدم

لا واحد ولو لم يكن احد من الخمرى الاول وجوبا والثاني لعداها ولو لم يكن كل عضو واحد من غيرهما في كل عند الشروع في حله ولو كانت شاملا لاصلا وكما انها او يعبر في منها امتارة النسبة ولا يعبر في نسبة
 وحال نسبة الشياخ وتقطع العمل كافي الوضوء وغيره ولو لم يتصل بالاء الا الفصل لصدقين او لم يكن
 لتصلين عين الاولان والاحول ان يضاف بل لا المتصل بالقيم وان كان المتصل واحد منهم كان وان كان
 متعلقا بالاحول كما المتعلق الواحد الجامع وان كان الاصل كناية لا غير ولا يمتنع في الاصل قبل الذي وجب الاتيان
 بالمرور ولو صدق المتعلقان مطلقا ولو صدق بعض الاضداد وجب على بعضه ان يضاف الى الباقي ولو كان
 من المتعلق بعد الاضداد والذين لم يجب الاخراج ولا الامارة بل من لم يكن متعلقا في اماره او حيا لا يمتنع
 خاف على النسبة المتصلة ان يتفرق حله او حله او غيرها من الاحول وصدق القيمة بعد الفصل وان كان
 الواحد توبا وتتركب في الحاضر من غير ان يمتنع في الاحول او غيرها اذا اجتمع حب وحدان بالصدق الاصغر
 وسبب في الامارة بكون واحد منهم ويكون مشتركا بينهم او لا يمتنع في الاصل الاول فليس النسبة بينهم غير
 كان لو اريد من استباح الى الطهارة بعد ذلك وان لم يكن لم يجب ان يمتنع في الاصل او في الماء الطهارة
 والاعلاق وعدم اتصالها بالانسان غسل بالانسان او بالامرأة المتوضئة في السدر والكاثر من الماء
 اباحت له ان يمتنع في احد الاضداد او غيرها منها وتذكر بعد الدخول في حله او غيرها او غسل اخر او في الحظ
 او التكفين في يده ما بعد ولو شك في احد ما بعد الدخول في اخره او بعد الدخول في اخره او غيرها او في حله او غيرها
 والاضداد احسن ولو شك في الفصل الاضداد وجوز في حال التكفين وما بعده لم يمتنع ولو لم يكن في حله او غيرها
 سبق منها الى اخرها في يده ما بعده هذا العلم بكنى كثر الشك والافلاحة في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك
 بالاسكول **هذا** في موضع اليد على لوح من خشب نحو مدان نزع على الفصل مع انحصار
 موضع رجله عن موضع راسه وان توجهه اليه الفصل كمال الاحتياط والاحول عدم ترك مع
 القدر وان يمتنع في الطول والافلاحة في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك
 ويجوز الى اليد او غيرها في يده ما بعده وفي الفصل من نفسه مخطئ النظر او كونه اعمى او كونه الميت
 مخطئ في النظر الى اليد او غيرها في يده ما بعده وان يمتنع في الفصل بغيره بل مطلقا من غير

ان تكفي وان يقول انقلب الميت الفصل **هذا** في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك
 منه وتخرجت بينهما ففوتك ففوتك وان يقول في حال التكفين **هذا** في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك
 في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 انما يجوز اذا جازى به البالغ الرشيد من الوارث وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 في الثاني بالكاثر من الماء الثالث بامه الغراخ وكذا التكفين في غسل الراس والوجه باليد في غسل اعضاء
 التكفين في الثاني بالكاثر من الماء الثالث بامه الغراخ وكذا التكفين في غسل الراس والوجه باليد في غسل اعضاء
 في يدك تركه ولو احدث بالسمع ومطلقا بغير اعادة التكفين وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 ان لا يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 وصلح ما من في حله او حله او غيرها من الاحول وصدق القيمة بعد الفصل وان كان
 الرضى بعد الغراخ من التكفين وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 الفصل **هذا** في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك
هذا في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك في كثر الشك
 ان يكون من الكفين الى نصف الساق في الثاني ان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 والاضداد بالاحول في الاول ان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 ان لا يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 منهم الغالب مع عدم انذار الحجر عليه من الصغار وغيرهم او الحاضر منهم مع عدم رضاه كان
 في الايدي على ما يحاط الى ان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 اكثر من يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده او اجاب اليه في نفسه وان يمتنع في يده ما بعده
 سبق في التكفين لكن الاحول ان يكون هنا ما يكفي في شئ الكل على كل من ثلثة وعليها ما يكفي

التكفين

من التكفين

ما يكون هناك في تلك الحالة فكذلك على التقديرين يتغير هاهنا ^{الثالثة}
 لانه لا وجه للتصريح ان يكون على الاثر والقيس والقياس على اللغاة فيكون المسمى
 والقيس في قوله واللغاة في قوله والاصح بل الاصح ان يكون كل واحد من اللغاة ^{والاصح}
 التكثير بالجلد مع كون تركه وما كوال اللحم على الاصح تركه ثوب فيجوز من الشعر والجلد وان كان
 من اكل اللحم ولو كان من غير ما كوال اللحم لم يخرج من المعروف من الاصل بالعضو ولا بالخص
 ولا بالجزء ^{والاصح} لا فرق فيه بين الرجل والمرأة والمسوح والخفي ولا بينه وبين هذه التكثير النية
 ولا الفاعل ^{والاصح} فيخرج هذه الآية على الواجب وكذا على ما في الواجب وان كان العمل مستغنا
 لتكليف مطلقا الا في الضل والصلوة فوقع بآراء الآية والتكثير بعد التعليل مع القدرة
 الاولى بوطئ فان الاولانية قد عرفت فيجب بعد التعليل ^{والاصح} وهو ان يمسح صابغة السبعة
 بالكاثر ولو عده على لم يخرج لا فرق فيه بين الرجل والمرأة والخفي والمسوح والصغير والكبير
 ولو كان معكفا او معتدا بعهدة الوفاة ويكتفي بمقدار المسح ولو لم يند على الكاثر ومن
 بدونه وجوبه في غير الحرم ^{والاصح} فلهذا يقر بالجلد من الكاثر ويخرج اليد في العيط والتعليل
 فلهذا يقر على ان يمسح المسح وجبة ^{والاصح} فيكم استراطة النية في الفاعل والآخرة كما في التكثير ^{والاصح}
 فيجب على التكثير للصل المسمى والتوضا ان ادا التكثير لو لم يبق التحيل في امر الميت مثل
 يد من التكثير والثالث اضل او ضلها الى الرقيق وضل عليه الى كتيبه وان يرد للرجل بل
 المرأة اقيم خبره خبره جواز غير مطلق بالذهب والحرير ولو لم تكن جريز ومراء كفى مطلق الجريز
 هو منسوبة بين من الضل او الكاثر من خطه كما ان العربية منسوبة الى العرب هو موضع من بين
 او ما بين الواو وكلاهما جوه في هذا الوقت ولو كانا كانا جلهما فافترى على كل تقدير
 لعدم لونهما فافترى اخرى كان وجبا ^{والاصح} فيجوز بآراء خبره يكون طولها ثلثة اذ لم يرد وصف الذراع
 اليد للتوسط وعرفنا سوا الى شبه ونصف الشبر المتوسط وشدها شديدا من الضمير الى
 ينهي الى الرجلين والاولى ان يشق لها عونا قليلا ويشكها الى وسطه ويصل الى ان يتخذ

بين وجبه بعد ان موضع قل كثير على الضل والوجه بل يضاف من يخرج شيئا من دبره او ضل الضل
 فيه حتى يخرج من غير جرد تحت ما يشد ويده كثير ويصل من العين حقويه ويغديره شديدا
 بغير طاسة الى ان ينهي ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 ويصل من العين على اليسار واليسار على العين ويدها على صدره واليدان على صدره
 عرضا على صدره العامة لا على صدره من اية شاة ولا من اية شاة ولا من اية شاة ولا من اية شاة
 على ظهرها واليدان فيها على ثيابها ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 تحت الجبهة من غير وعاء تدبده ويصل به بغيره فاصل من تحت وعاء تدبده بغيره فاصل من تحت وعاء تدبده
 بالحن فلهذا يمسح من الخشوع على صدره ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 لا يخلط الكاثر بغيره من العطر الا الذبيرة والاصح تركه بغيره نظرا للاختلاف في ماله والاول
 الشك في زمان التعليل بها يخرج في كافه الخيط ما يصدق به مناه ولا في الاصل من نصفه ^{والاصح}
 غيره ^{والاصح} فلهذا يمسح من الخشوع على صدره ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 والشك في هذا الضمير بلان مبر في ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 الكفن ^{والاصح} فلهذا يمسح من الخشوع على صدره ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 من زيادة ان تحذروا رسول الله والافراد بالامانة باسم آياتهم بل لو زاد القرآن بعضها او ازلها وما يمتثلون
 الكبر والصغر وضربها كان حسا وان يكتب التوبة للبيد بان يحصل التوبة صلا مع الماتة طم
 نيا التراب الماتة وان لم يتغير الا سبع فان لا يكتب السوار والجرع او يلهها واللغاة والغير والعامة
 كلها للكتابة حسن وان ^{والاصح} فيجوز بآراء العامة للرجل والتعليل لها بان ياتى سطحا ويصل من العين
 والخفي والمسوح وان تكونا التفتين من الضل وان لم يتغير من السور وان لم يتغير من الماتة في العما
 وان لم يتغير من كل بحر اخره مقدارها مقدار عظم الذراع فلو كان فلو كان فلو كان فلو كان فلو كان فلو كان
 وان لم يتغير مقدار الشبر وان لم يتغير مقدارها ومع اصابع وان بدو لا بعد لئلا ان الحكم بالمتغير في
 حال الاختيار والعدا في الذراع الشبر على الغالب لا على البت فلو انظر بالفتن ووضعا لم يكن برك

أو مؤثرا أو مجزأ سالما فلا يفتي خالف من ذلك الحق ولا جوا ولا حجة الم يكن عليه صلوة
 وفقكم الميثاق وجوب الصلوة صلوة وجميع عظامه على العضو التام على الأصح وأن كان على
 الوجوب أقوى وتجب كفايته ولكن يشترط فيها الإيمان والفضل كالتيمم والمضيق الوجوب كما
 البلوغ يصح من الطفل الموزن لا يفتي بصلته من المكثفين تكليفهم الظاهر إلا إذا طوعوا
 وسمع صلوة كل من الصلوة والراوة والخفق والسجود والركوع المعد على المائل وجبهه ولا يركع
 بالصلوة أو في التنكيل أو الأول يفتي أصل الصلوة في خصوص الجماعة ولو لم يأت بالصلوة أحد
 إلى الجماعة لم يصد هو لفت مع قائله لها فان كان بعد شري فلا يصد ولا يرد
 يصل عليه بأذن الولي وهو بآيته بنفسه يصل في الأصح ولا يفتي بصد إلا مع موافقة
 ويرجع إلى الحاكم في هذه الجماعة أن كان فالأذن العدول ولو أوصى الميت إلى أحد الصلوة
 لم يجز منه إلا أن ياتيه الولي أن كان الأصح الأصح ولا يصد الولي إلا إذا اجتمع في الجماعة
 حتى العدة لا يجوز تقديمه خصوصا إذا كان أهل بيته يصد ولم يكن الجماعة طاعة
 ويجب تقديم الجماعة ولا يفتي في المأمومين الأذن إذا أذن للأمام ولو في بلدان الصلوة
 يجب الإزالة عنه سلفا الاسم **مداينة** يجب فيها النيابة بأن يقصد الفعل العين طاعة
 وتبرأ إليه ولا يقصد فيها عين التعزية ولا قصد الوصية إلا أن يتوقف التعزية عليه **وغيره** الميت
 ولو بالاشارة والاستدانة العينية وقصد الاختداء ولو أمم وعاد إلى الإمام كافر الجميع كذا
 يجب القيام واستقبال القبلة مع الامكان ووضع رأس الميت على بين الصلبي في غير المأموم
 سئل لو عكس ولا فرق بين العادم والناسي والجاهل ويشترط أن يكون الميت متلفيا فلا يركع
 أبدا المكان ولا اللباس ولا كونه من غير ملد ما كوال اللحم لا سنة العورة ولا الطهارة من الميت
 والمحدثين ولكن الأحكام ما كان ما يعبر في الصلوة إلا الأخرى وأما مستحبة فيجوز أن يأن
 بجامع الجماعة طائفة والحض والنفس يجوز التيمم مع العدة على الطهارة الاختيارية ولا
 ولا يصد فيها الغزاة ولا التسليم ولا يصد ماء الاستئصال ولا التقود ولا التلألت

بل يتبعه حملها في العيون من القوة ملاصقة بالبدن الذي هو موضع تبليغ وفي البصار كذلك لكن فوق
العين ولو كان نقيّة وضعها حيث يمكن ولو سها وتترك بعد الدفن غيرها في القبر ويترك فيها ان يكون
خضرة ويحفظ حتى يجعل بعد الدفن في القبر ان يحاط الكفن بخطه وان لا يبله بالريق وان لا يعلّق عليه
وان لا يسلل كما هذا اذا جعل قبص كذلك وانما الوتر في قبصه فلا يبعد الحكم وان لا يخرج بالعود وغيره
وان يحيط الميت بطيخة يأخذها والغبرة **هذا** الكفن الواجب يخرج من مسائل الذكر وقد كان من ذلك
الاكفن الرقيق الذي على الزوج وان كانت عليه ولا فرق فيها بين الصغرة والكبرة والمذخولة وغيرها
وقد وجوب وتنتسأ براهونها الشكال فالعدم منع والاجاب احسن للمعدة رويته في حكم الزوجة
ولو ما تاق وقت العلم يخرج الكفن ولا فرق من مال الزوج ولو ما كان بعد ما لم يسلط ولو اوصت بكنها
اخرج من الثلث لو كان واجبا على الزوج ولا يفرق في ذلك غيرها من وجباتها فمالم يملك سواء كان متجكلا
مشروعيا او مطلقا ينفق منه ثمن وام ولد وان انفق منه شيء ببعض عليها والمدا في الاخراج في الجوز
والوطنة المتوسط حسب الميت ولو لم يكن الزوج والوطنة بين عليه ايجبه على سائر المسلمين
بل للكفن كالايجبه غيرها على سائر المسلمين ثم يجزي مجزئتين القبر من الركنه ولو خرج من الميت
نحاسة فلا نجد غسل مطلقا ولا يند غسله ومك ولو كان الخارج من احد المسلمين
وفي الاثاء ولا يتوسأ ولو اصاب كنه قبل وضعه في القبر غسله لو كان بعده فمرا ثم يمكن
غسله ولو قد بها غفلة وجب غسله ان لم يتعرا وتعتد الاستطاعة لو كان في القبر **الحكم**
الواجب في ملوثة الميت هذا يجب الصلوة المستطاعة على المؤمن والوعنة ولا فرق بين الشهيد
المقتول القصاص ومن قتل نفسه والمذبح الماخذ والاعف وغيرهم من ارباب الكبار وكذا يجب
الغسل فعال النجاسة بل وفي غيرها ولا يخرج على الكافر الا بتركها وبالاصل ضما او جريا او كان
نجس على بعض فمهم كالتواص بالكن كايا في يلبس بالمسلم ليقدره والاسلام بل والذكر في كذا
فيها سلم يصلح للدفن ومن ومن يدين بل والمسلمين ميتا واطفالهم وحياتهم اذا تولدوا من
مؤمن او مؤمنة ويجب على قائلهم اذا انقضت عليه ست سنين حرقا كان او عبدا متدركا كان

[illegible]

فالجواز المهر **بشبه** جميع الاقارب في المهر مقبولة واحدة وان لا يحل على الصغر ولا يستند اليه
ولا ينش عليه ولو فرض ميتا فوضع واراد هو وغيره بعد ذلك ان يدفن فيه اخرجهم ولو
حضر اشياء لم يخل جرمه من حرمة **هذا** يحرم دفن الكافر في مقبرة المسلمين ودفن الصوفي
الجلد وما يجوز اذا صار والدون فيه مما وادى اخوة الدين فيه سواء كان الارض فيها
لوميا او ملكا الا في مقبرة المسلمين لا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين ولا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين
فقد قال الشافعي ان دفن الكافر في مقبرة المسلمين لا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين ولا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين
فلا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين ولا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين ولا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين
لا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين ولا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين ولا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين
لو ادن المال دون دفن ولو اعمد على اخيه لم يرد على الدفن ووجع فله احياها لا يجوز الدفن في حجر
القلم والمدرسة وغيره يعرف ان الاما من حجره واما الشياح عليه عاين من الاما من الفاصلة فلا
يحرم حجر الكرامة عليه لوقوع النزاع ويحرم شق القبر على غير الارض الا ما فيها من اجزاء ما في
الروضة والاحوط تركه على الوقوع ويحجب القبر من ان يطلب التمسك من اهل المدينة باسناد الكرامة
الى الله سبحانه وعنده ملكه وكذلك ما عدله سبحانه على الصبر من الاجر لمن يدعو له في حجره قبل
الدفن بعده والاشهر اكد ان اموال اهل المدينة ويحجب قبره الى ثلاثة ايام واعلم ان اهلها
يضا ولا يسهل من الجيران وان لا ياكل جندهم هذا اذا كان الاكل شاعرا عندهم ولو لم يعلم حاله وان صار
باعتنا تسليمهم واحكامهم وامثالها فالقلم عدم رجحان القول ويستحق ان يوصى بالائمة **هذا**
بشبه جارية اهل الشورى ويؤكد في يوم السبت والاشياخ والفقهاء يقولون في زمانهم ان التمسك على
اهل القديار من المسلمين والوفاء بينهم الله المستقيم من مشاير المشايخ واما انما فيكم لا يخفى
ان يقر الامة الاكبر فيقول الله سبحانه انما اهل المدينة من مشاير المشايخ واما انما فيكم لا يخفى
سبع مرات وان يقع يد على القبر من القرائة وان يستقبل القبلة ثم يضع يده عليه فيقولها **هذا**
الركعة وفيه مقصدان **المقصد الاول** في ركعة المال فيفديها في **المنهج الاول** في تركها

وليس

في القبر
من اجزاء

مسألة
في القبر
من اجزاء

وما يتفق به **هذا** بشرط ان يكون مالكا للشباب بالغان فلا امرام من
التصرف فلا يجب على غير المالك فلا تركه على من اوصى له شئ قبل وفاته الوصي ولا على
الدين في مال الغير ولا على المسلم اليه في شئ السلم ولا على المشتري في صبيح الصنف ولا
على البايع في ثمنه ولا على المتهمة الموهوب على النص بل اركوة على الدين والسلم والشرى
والبايع والواهب اذا تحقق شرطها ومنه انقصا للقول فكذا لو اشرك في نصابه وان يدين من غيره
اشين واكثر اذ لم يملك احد منهم نصابا وسلك ما الوعوض فيه وطوبى وكان فيه نصابا وجوز
ما به ثم النصاب ولو شئت في كونه مقدار النصاب جبا النص ولا على الجبون ولا على الطفل
حتى لو كانا متفقين على مال تجارة الطفل اذا اشترى له الولي وفي ملائمة واسباب اشكال لا فرق
بين البنون الذين هم والشرى ولو وقع الشك في البلوغ والعقل اذا كان صبورا بالعد
حكم بصدقه لا على المملوك ولو قلنا بملكه حكم ولا فرق بين الفتن والديرة والكتائب للشرى
والطلق اذ لم يؤد من شرطه شيئا وبين احد من اذ كان حيا او ميتا او ام ولد ولو
اتفق من المملوك شئ وجب عليه فيما حصل في سهمه ولا على الا يملك المالك من القدر
فيه في تمام القول فيما عداه في القول وفي وقت التعلق بغيره فان **فصل** من المالك ان
او اكثر او سرق او حيد ونحوه في قول فلا تركه فيه على الفاسد لا على السارق ولا على البايع
بل لا على المالك حتى يسقط عليه ويضيق عليه القول وكذلك لا يشترط فيه القول اذا كان في
بدو الصلاح في يد ادمهم ولكن **الاحوط** عدم الترك من المالك حتى يملك هذا كله اذا لم يتمكن
من تحصيل الصلاح او لم يتمكن بسهولة ولو تصرف المالك بشرط ان يكون الباقي جفت بقدر الصلاح
فحجب على **الاحوط** بل لا يفي عدم ولا سيما اذا تعلق الاستعلاء من بعض صلته ما ساردا وعلى
معصية او التمسك به لوقوعه في الجور والهم وكذا لا يجب اذا عمن من يبعه من دون تصرف
العين وسلك ما لو تصرف في ثمنه القول الصدقة في النصاب ثم يقع الاشكال انما المولى
على ما لم يحصل بعد من ان ذلك مانع من التصرف قبل انكشاف الواقع في حصول الشرط

ومن عدمه وان كان للثاني قوة ^{والأولى} والأصول وكذا لا يجب أن ينقل البذر إلى الأرض ولكن كان محققا
ولم يعلم به حتى بعد ذلك وكذا الحكم لو ارض بفضة عيال الله أكثر من المصاب لم يعلم بزيادة
فيها وكان غاليا وبقي بقدر المصاب وأما بل فيبقى بل في الحبل بخلاف ما إذا كان ماضيا فوجب
والأصول اعتبار التمكن من التصرف في الوجوب وعدم التمكن في عدمه ولا يجب في الوصف ولا في
مال المعقود حسونا كان أو غير حيوان ولا فرق بين الوصف العام والخاص والقبض ولا فيما إذا فرض
إذا كان الثاني من قبل المستقر بل لو كان من قبل المفرض ولو كان قصده الفراء من الزكاة
زكاة المفرض على المستقر لا على المفرض لأن يوردها بوعا والأصول اعتبار الأول وإن كان
فيه بعد بغير أن يشترط المستقر الزكاة على المفرض في من عند لا من لكن بل إن شاء الله تعالى
لا يحصل إلا بالأداء ولو لم يصح له بغيره ومنه لا يعتقد إلا ما وقع الدين ثم بان محققا
فالأحكام الواضحة لا الاعتناء وتحتل على الكافر لا تضع منه بالإسلام سقط ولو كان
الزكوي موجودا **هذه** الآية تجب الزكاة في الذهب والفضة والنعيم والأبل والبقر والحمل والشيء
والزبيب في غير ذلك في ثلثها بكل كونه ماضيا أو في الثلث الأول انقضاء الحول ويحقق بدلول
النهر الثاني عشره لكن الوجوب لا يستقر بل يكون معتقدا لا على احتمال قوة الأصول الاستقراء
وهو من المنة الماضية لا الآتية ولو لم يصح المصاب في تمام الحول بقى الفراء لم يجب له الوفاء ثم
اشتراه أو عاوضه ولو قبل أو ما من بعض ثم استوفى آخره لا فرق في عدم تمام الحول بين الفراء
وغيره لكن على الأول يجب الزكاة فيه بل عدم ثلثها أصول ويشتد في كل من الأولين أن يكون
مسكوكا بصفة المعامله معكم ولو كان مسكوكا بصفة الكفر أو القديعة أو غير ذلك لم يجب له
بتأخير أو كان فيه غلط فلا يجب غير المسكوك ذهب كان أو فضة طليا أو أبا ولو كان استعارة
حراما أو كان لا يستحقها في الأخير بوجه أو مصنوعا منه ولو وقعت المعاملة بدو لا فرق
فيها بين الفراء من الزكاة وعدمه وبين من يكون كذا لا ينفق تمام الحول وبعضه وفي الثالث
فإنما مع الخامس أن يكون كل صائفة في تمام الحول لا معلومة فوالله ما يدعيها على صدق كذا ثم فما

على ذلك

ولا اشكال فيما إذا غلب العلف على السوم أو ساداه والاشكال فيما إذا غلب السوم أو غلب
في أقل قليل ومع صدق السائبة في العرف عليها **الاشكال** ولكن لا اشكال في صدق السوم
على التقديريين في تمام الحول ولا يشترط أن مدار العرف ليس على مطلق القلب **الاشكال** إنما
هو في الضمان في أقل قليل والأحكام واضحة وكلم يخرج إلى الصواب في غير من أن يكون أو
أنه إذا كان العلف والعرف والخرمان ولذا يجب أن يخرج من السوم وينصف صدق العلوقه باطلا
يكون معلوكا سواء كان بقا أو مضافا أو كان باطلا في الصواب المعلوم ما يوزع المعقودات ولو لم
يكن ملان المالين بغير من دون عدد أو عوض ومنه ما إذا استوفى شيئا فالله في ذلك
له وسئل الوصي في صيرم فريضة الجبال والبواقي سوا كان مال الله لا تمام مال الله العرف ولا
اعطى هذه لئلا لا يتخلل في الواساتجوار ضاوسيفت كثره على كمالها والظاهر على المقي
المباح شيئا فإنه لا يخرج من السوم وبالعلة مع صدق العلوقه والسائبة أو معلوكا **الاشكال**
لو كان في صدق السوم لا يجب زكاة هذا في غير الضمان أما بما في الاعتبار بما لا يتحققا
كانت معلومة حكمها فكما أنها كانت سائبة فكذلك والمدار في حول الضمان من حين وضعها
ويشتد في الرابع والخامس أن لا يكونا حواصل انتهى وإن كانت سائبة لا فرق في العمل بين الحرث
والزكوي والزرع وإدارة الرعي وغيرها ولا بين أن يبيعها المالك على العلف وغيره ولا بين ما كان إن شاء
وغيره فأنه المدار على صدق العرف ثم لا يبيع حواصل منه تمام الحول ولا يشترط في ذلك البيع
عرفا بغير حلال في الحول مائة أو حواصل ولو سكن في صدق الحالة لم يجب فيه الزكاة ويشترط في
الزكاة الأخيرة أن يملكها المالك قبل وقت الوجوب بالزراعة أو العرف أو المساقاة أو الشرع أو الحصة
أو الصلح أو العرف ونحوها فلو اشتغل البعده فالزكاة على الشامل ولا يجب الزكاة إلا بعد وضع
خروج السلطان معكم وسائر إجراءات الزكاة ولو كانا بعد فعلق الوجوب كالزكوي واجرة غير ذلك
والعامل في الفداء ونفقة غيره مما يتوقف عليه الزكاة من الاستدانة إلى التصفية
الليس والأصول عدم إخراج غير خارج السلطان من أصل الفداء ومنها اجرة الأرض وإن كانت

ولم يواظبوا على ما كانوا يفعلون من الصدقة في مال الله
الزكاة ونحوها ولو كان النقص من غير ما كان من غير ما كان
ومن غيره من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
عليها ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
من الفداء في الصدقة على ما كان من غير ما كان من غير ما كان
المساكين في غير الزكاة في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
يقصد لها ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
بعد تمام العمل في كل واحد من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
الكبار ونحوها ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
بعد ذلك في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
كان الاصول اعتبارية في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
الوجوب في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
اختلفت في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
وجوب الزكاة عليه ولو لم يكن له غيره ولو اختلف ما كان من غير ما كان
واحد في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
المجموع نصا بالاكراه في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
يكون في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
ولو اختلف في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
مدنية يستحب الزكاة في كل ما كان من غير ما كان من غير ما كان
والسهم بل السلب والعلم في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
يوجد في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان

وذكر

وكذا يستحب في مال التجارة وهو ما ينقل اليه بغيره ما كان من غير ما كان
وما ينقل اليه بغيره ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
والعقود في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
النقد الغالب فيها ولو لم يكن غاليا كان من غير ما كان من غير ما كان
حسب ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
عنده وجه وجبه للرجحان في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
ومال عليه في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
زكاة التجارة في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
دور السحب في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
واما ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
زكاة الواجب في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
كان جريا اياها او لا وفي غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
نقدية يستحب في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
الزكاة وما يجب في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
عليه وجب في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
والمدن طلاق وبيع بالعراق وطلاق وبيع بالعراق وطلاق وبيع بالعراق
وطلاق وبيع بالعراق وطلاق وبيع بالعراق وطلاق وبيع بالعراق
نصف المثل الشرعي ونصفه المثل العصري في غير ما كان من غير ما كان
العصري في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان
النفقة شرعية وبيع في غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان من غير ما كان

صبرها ربعه فالجوع مائة واربعة وثمانون مثقالا ومائتان وخمسة وسبعون مثقالا
هو الميزان الشاهي بعد المعدل ستة عشر عباسيا المتداولة في اصفهان مائة وثلاثة واربعون
مثقالا واربعة عشر مثقالا ونصف مثقالا وثلاثون مثقالا والميزان في بغداد مائة
عباسيات ونصف للمعدل والخرج منها في الغلات عشرة بعد البلوغ الى النصاب ان لم يتوقف
سقيها على الميزان الاول بغيره وان توقف عليها فخصف العشر وان اختلفت فان شأوا فثلثة
ارباع العشر وان غلب احداهما تبعه الاخر في الثاني بين التبرع والعدل الا بغيره كالاشكال في
الاضحية اذا اجتمع عدلها وثمانون مثقالا او اقل من ثمانون مثقالا في الوسط او وسط ولا سيما مع
الاشكال من الثالث ولكن الاضحية حسن ولو شئت في زيادة احداهما على الاخر كفي اخراج ثلثة
ارباع العشر الا حوزا العشر ولو شئت فان مائة التبرع او ما احتاج الى الالة كفي نصف العشر
ولو سقى صغر زاعف من التبرع بعضها من التبرع كل يكمل ولو اختلفت نصابا لم يزد في الزكاة
لجودة جازل اخراج زكوة من الردي والافضل اخراج من الاجود وبعد ذلك التخصيص افضل وقد
تعلق الوصوفى الغلات بصلح الاسم والظاهر حصوله بانفعاد الحب في القريتين صبرهما
حصرا ما ويدر او كذا من الزكاة في الاوليين عن التخصيص في الاخرين عن الزبيدي والتمريدي
عند ضمن والتاخير لهما التهاجيز الزكاة تعلق بالعين مطلقا ولو في مال التجارة والبيع
النصر في قبل الزمان وتعلق الزكاة بما لا يملكه من الاجرام من الاصل ولو زاد
الدين على اصل الزكاة تقدم الزكاة في الغلات والذهب والفضة جازل اخراجها عن القيمة اقل
وفي النعم والبقرة والابل على الاخر **مداينة** لكل من الذهب والفضة نصابان فالاول من الاول
عشرون دينارا وهو عشرون مثقالا شرعيا وخمسة عشر مثقالا صبريا والثاني من الاخر
دينا وهو اربعة مثاقيل شرعية وثلثة صبرية والخرج من الاول نصف دينار وهو نصف
المثقال الشرعي وربع من المثقال الصبري ومن الثاني عشر دينارا والاول من الثاني مائتا
درهم وهما مائة واربعون مثقالا شرعيا ومائة وخمسة مثاقيل صبرية والثاني مائة واربعون

درهما وهو ثمانية عشر مثقالا شرعيا واربعة عشر مثقالا صبريا وذلك بقية بعد الاول
ولان يبلغ من الكثرة ما يبلغ ومثله الثاني في الذهب والخرج من الاول خمسة دراهم وثلثة
شاقيل شرعية ونصف مثقالا صبريا ومن الثاني درهم وهو نصف مثقال
شرعي وخمسة ونصف مثقالا صبريا وربع عشرة والضايط من الذهب والفضة ربع العشر
بعد البلوغ الى النصاب ولكن كل هذا قد يزيد في الاخراج وما لم يبلغ الى نصابيهما الاول
او يكونان من نصابيهما لا يجزى بهما شيئا وما كان معشوشا اعتبر بلوغه القاصر عند النصاب
والعشوش لا يكون في معشوش القاصر الا اذا شتمل على قدره ولو اختلفت كل منهما اعتبر في كل فصل
ولو علم بلوغ الصافي من المعشوش والخلوط بمقدار الضارب لو علم قدره وجب اخراج الزكاة عن
القاصر او المعشوش بعد يقين اخراج الواجب **مداينة** يعلم ان اخراج من القاصر او المعشوش بما
يليق برائنة القيمة به كان حسنا والاعتين الاستعلام لها ومثله ما لو اشتبه اشغال المعشوش
والخلوط على النصاب في حكم القدين في النصاب والمعد والخرج والنفارة ومنازع المستغلات
مداينة للابل اثني عشر مثقالا وما لم يبلغ الى النصاب لم يكن فيه شيء وكذا فيما بين النصابين
وكذا الكرم في ما بين الاجناس الزكوية ان تعدد نصابها لم يبعدد فاما يبلغ ليس فيه شيء
مداينة انما يبلغ انما اخراج الزكاة من اي شيء كان ولو كان قليلا جدا فالنصاب الاول الخامس
كل خمس من الابل وفي كل فيها اشارة والسادس ستة عشر مثقالا وفيها بنت خماس وهو ما زاد
في الثالثة والثامن ستة واربعون وفيها حقة وهي ما شئت في النابعة والتاسع
اصدق وستون وفيها حقة وهي ما دخلت في الخامسة والعاشر ستة وسبعون وفيها
بنتا بلون والحادى عشر ثمانون وفيها حقتان والثاني عشر مائة واربعة
وعشرون وفي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنتا بلون ولو كان الاستيعاب اشد
اكثر فعين اخباره ولو جرت عليه بنت خماس ولم يكن عنده اجزاء ابن بلون ولو لم
يكن عنده تخيير بين شراء ايتها مائة وان كان الاصول شرآه بنت خماس ولو لم يكن

ما وجب عليه من الأبل وعنده دون غيرها من دفع معاشات أو غير من هذا يكون عتقاً
صريحاً ونفساً مسكوكاً ولو كان عند مولى من أهل البيت من هذا أو غير من هذا
لو لم يكن ما انتدبه مسامياً أو يزيد مما دونه ولا يجري مثل ذلك في العتق ولا الأبل في غير ذلك
بلا يجري إلا ما وجب عليه أو قسمة **هداية** للغير تصاناً أو لهما الثلثون وتأتيها الأربعة
وبعدها يخرج أحداً أو يمسأه أن ما كان أحداً كما أنه وعشرين فإن لم يكن مقرباً
ما يكون الاستيعاب في كل ثلثين تبع حوله وتبعه في كل أربعين سنة وهو ما
في الثالثة من العتق حسب نصيبها الأربعون وفيها شاة وثانيتها مائة واحد وعشرين وفيها
شاة ثان وثانها مائة واحدة وفيها ثلث شاة وثانيتها ربعها ثلثاً مائة واحدة وفيها
أربع شاة وخامسها ربعها ثلثاً وفيها ثلث مائة واحدة وبعد العتق
للاكل عمل الضارب ما يعطى من العتق للزوجة لو كان مغراً قبل أن يكون ثنياً وهو ما روي في الثاني
ولو كان ثانياً قبل أن يكون جرمياً وهو ما روي حوله ولو كان مريضاً أو مريضاً لم يجز
ولو نحر الوجه فيها إلا أن يكون الجميع كك **هداية** في كل حقيق من العتق كرم الأصل من العتق
فتقال نصف صيرفي من الذهب المسكوك ولو كان بيزراً يكون فيه ثلثة أرباع الثقال
الصيرفي المسكوك من **النجى الثالث** في بيان مصادرها وكيفياتها **هداية** أرباباً من هذا
ثمانية أقطارها الفقراء والمساكين والثاني أسود ما من الأول لا يكون فيه حدود
بشدتها وإنما يكون في مثل الذر والعهد والعين والوقف والوصية والتوزيع عليهم
والضابط في هذا الزكاة وأعطائها أن لا يملك مونساً ومعتقاً في حوله أصلاً بالفضل
بالقوة من الأموال التي أعدها للونتها وأضاعتها أو فاء مستقلة أو كسباً في مجاله أو غيرها
الضابط في أخذ الزكاة وأعطائها أن لا يملك صاحبها سبباً للزكاة بما لا حصل منها قوة
من بعض عجزه عن غير ما لا يمكنه أن كان الأكفأ فيها الواجب ومقدمه كتحصيل
ومعقباته بما لا أخذ منها كما جاز أعطائها الدوائ كان له من مملوك يفتقر إليها ويلحق

علا

منه

بما لا يمنع من أن لها ومنه الكتب العلية إذا احتاج إليها بل هو احتياج اليدين من الفقر
والفقر في الألات اللازمة بحاله فكذلك لو كان له رأس مال بما لا يكفي لمضاهة ولما
لو اكتفت به فلا يجوز له أخذها ولا إعطائها له ومشكلة ما لو كان له من هذا أو ضعة تكفيه
ولو اتقى الفقر وصدة وكذا يعلم أن تبع ولو كان مجهول الحال كان قوله سهوماً ولو أمكن
تحصيل العلم أن كان قويا أو ميسوراً على أصل مال يدين نفسه إلا أن لا يحيط استعلاء الحال
مطلقاً ولا سيما في الأميين تحصيل الظن الغالب بل لا حول فيهما الأكفأ بالبيئة وكذا
منه في الأخير أن نصيب عليه الخلفه لو كان عديم نصراً لأخذ له نصيب من ماله أو ثانياً أو
ماله أو وكلاً ولو علم الأخذ كونه وكوة واحدة حرم ويجوز الرجوع إليه مع بل يجب العلم بكن
العين باقية فإن بقي العين رجع إليها وإذا لم يبق المثل في المثل والقيمة في القيمة بل لا يبقا
مع تعذره ولو لم يعلم فإن لم يعلم كونه تصدق فله الرجوع مع بقاء العين وإن علم ذلك فلا
له وإن كان جازماً بالناس مع بقائها ولا يجب إعلام القيمة بكونه وكوة بل لا يستحب ولا سيما إذا
صار أمانة لا يستحب تركه **والثاني** العاملون وهم من عبثوا الأند الزكاة من الناس ومجهاو
ضلعها وحسابها وكذا ثباتها وملها ونحوها ولو كانوا أخصاء ولا فرق بين الحضور والغيبة **وهي**
المؤلفة لهم وهم جماعة من الكفار يؤلف عليهم للهدى والظاهر بقاء حكمها إلى حضور الإمام
وأما في عصر الإمام الغيبة فلا مرة في تحقيقها بعد عدم وجوب البسط وكثرة تصرف المؤمنين
وفيها تارة الشدة عليهم **وقامها** العبد إذا كان تحت الشدة والشقة والأذية منه ومولاه
بل مطلقاً فخير من منها فيبقى إذا لم يوجد سائر الأصناف الدار في صدق الشدة على العبد
وكذا يجوز استئجار الكاتب إذا عجز عن أداء مال الكتابة كلاً أو جزءاً أو قسماً
في هذا القسم حين دفع الثمن لا وقت أجرة صيغة العتق لكن يقرب الاستدانة للحصول العتق
وصفقه ويدينها لا يفتق ويتران يعطى صبراً كاتبة إلى العبد ولو بدون إذن المولى ولا يجوز
مطلقاً وإن لم يذن العبد ولو لواه إلى المولى فخر العبد عن الوفاء لم يكن له الاستئجار ولا العلم

يفعل كذلك ولو كانت فلم يكن له وارث ودرهه باب الزكوة **وسايرها** الغادسون وهم من كان
 لهم دين وعجز عن الاداء وان كان له دين سنة بان يكون لوصيه اخيه عجز عنها والاحوط
 تقدير الدين ثم اعطاه من سهم الفقراء وان كان الاقرب جواز اعطائه منه قبل الاعطاء
 الاداء انما يصرفه في العسية ولا فرق بين موت الدين وجيائه فلا بد ان يكون المولى الذي
 اقره ولا بين اطلاق الدين وعدمه **وسايرها** سبيل الله وهو مطلق للزكاة كقول
 القائلين والاداس مضافا ومانعة الحاج ولا يرد والفرق في التوزيع بشرط ان لا يتكفوا
 منها ولهم يكونوا اقراء واعضاء من غير جها **واماها** اشارة السبل وهم من كانوا اخصاء في
 بلدهم فقراء في بلد الاخذ ان لم يكن سهمهم للعسية علم فتكونوا من المستفيدين ولا يصح ما كان لهم
 في بلدهم ويشترط في جميع الاصناف كونهم في عسرية مستقيم ولو قصد التسعيف من اهل البلدان
 وغيرهم الا الرابع مطلقا والسابع في الجملة فلا يجوز الاعطاء للكاثر ولا للسلم في الحقيقة ^{المستصف}
 من اهل البلدان بل الاحوط كونه عادلا وان كان عدم اختياره غير بعيد وهذا غير الثالث **واما**
 فيه فيعتبر لا اشكال كانه لا اشكال في عدم اختياره في الرابع على تقدير الاستدراك ويجوز
 اعطاء اطفال المؤمنين منها وان كان اباؤهم مساقا وحياء ولا يجوز ذلك لا اطفال المؤمنين
 وان كان اباؤهم عدولا ولا اطفال الكفار ولا يتصرف في اطفال المؤمنين ان يطلق على ان اباؤهم
 كانوا معزومين اصولا حتى يتبين بالبرهان انهم في عسرية بل ان اباؤهم لم يكنوا **واما** ان
 الاعتبار بطريق القرعة بم الطعام لم باعطاءها الا لولايتهم على تقدير عدم اعطائها
 الى عادل على تقدير ثبوتهم بجواز ان يعطى لها ان يعقد عليه ان يعرفه وان كان فاسدا
 بل يجوز ان يطبق الفضل اذا علم انه يصرفها فيما الاولى مدخا فيه بل لو كان ظاهره ذلك كفى
 والاحتياط بالاكفائه بالولى العادل وقت النية في غير الاول من الاعطاء كما ان فيه معنى
 الاكل ويشترط في الاخذ انهما لا يكون هاشيا ان يكون المعطى هاشيا اولى بكتبه الشخص على
 الاول فتجوز بين الاخذ منها ومن الشخص الثاني افضل وعلى الثاني يجوز الاخذ من الزكوة بقدر الكفا

وكي

ولكن الاحوط الاجتناب من فوق مقدار الضرورة ولو اخذها او دفعها جاز قبل الاتمام لم يرد
 هذا الثاني وان كان احوط والاشهر اخضا من الحرمة على اولادها ثم والاحوط ان لا يعطى الا
 الطالب ان الاحوط لهذا الاجتناب في جواز اولادها ثم في هذه الاحصاء ولا بد ان طالب
 وهو لاء في اولاد على ق وجعده يحصل ومن اولادها ثم العباس وجاز ان يعطى ولا
 فرق في الذكوة بين المال والقطرة ويجوز اخذهم كاعطائهم من سائر الصدقات العاجلة
 من المنفعة وشبهها وكذا ان كان الاحوط خلافه اما الصدقات المنفعة فلا
 اشكال في الجواز بها وفيه ثلث ايضا لا يكون من وجب عليه نفقة كالا بلام
 والاولاد والزوجة والمملوك ويجوز ان تعطى الزوجة كفقرا زوجها وان صرفه في حقها
 ويجوز اعطائها من وجب له نفق عليه ويجوز اخذها منه ومن غيرها فان كان امير النفقة
 الواجبة كانه كان للرايدين من قبل الكفاية بحسب الزاوية على هذا اذا اراد ان يعطى
 من سهم الفقراء طبقا لوارثان يعطى من سهم الغادسين والاداس من سهم الرقاب
 لتخصيص قسمة او من سهم سبيل الله لاسعاد الطاعين الحج وغيره او من سهم سبيل
 سفال الرايدين على نفقة الضرورين سهم العاملين للعالة مجاز لو كان الامد من وجب نفقة
 على من يقدر على انفاذ وانفق لم يجز له قبول الزكوة من غير النفق خصوصا للزوجة اذا
 كان لها زوج كذلك فلما لم ينفق فهو الاخذ من غير اشكال ولو تمكن من اخذ النفقة على الكفاية
 الشرعي كان يمكن من نفقته ولا يجوز اعطاء المرأة النادرة مطلقا وان لم يشترط العدل
 وكذا المرأة المعقودة لم يمكن ويجوز اعطائها النفقة ونفقة غيره وكذا الاقارب التي
 لم يجز لباقيهم ولو كانوا عيال بل اعطائهم افضل ولا فرق في جواز الاعطاء بالاجتناب
 كونه عالا وغيره **هذه** من يولي اخذها المالك او وكيله او الامام ان العامل من
 قبله او من قبل العهد العامل بل يجوز ان يوليها الى العهد العادل في حال العسية
 خصوصا في الاموال الظاهرة كالغلات والاعناق ويشترط فيها النية بمعنى الاداء بها

الزكوة على الكفاية لا تصح عند نقص المال ليللة الصلوة سقطت عند جلاء مالها انما
 كذا لو بلغ الطفل او افاق الجنون او استغنى العفيف او ملك الملوك او ولد له الولد ويستحب فيه
 النية ويكون في الغزير والفقير يوم يتعين وتزاد الوجوب **احول هدية** يجب الزكوة لنفسه
 ولغيره اذا كان له اختياره لا بالاكراه مطلقا سواء كان بالغ او غير بالغ مملوكا او حرا كافرا او
 مسلما اتكنا للضيف ويكفي في الوجوب حصول الضيافة في اجرة من شهرين فصاعدا بحيث اذا طلع
 الهلال سقط عليه الاسم عرفا ولم يأكل من غذائه شيئا ولا حوطا ان لا يكتفى للضيف ببل
 بوزنها بنصف مثله اذا سقط الصلوة عرفا فلا احتياط ويشترط ان لا يكون الضيافة بالاكراه ولو
 كان المضيف فقيرا لا يتقدم على ادائها ولو بالاقراض وهو واجب على المضيف كونه ثلث كان خيا او
 لو اداه ولو بالاقراض وهو سقط عند تولد يورده مع الوجوب عليه لم يعد سقوط بل هو
 الظاهر لو ملك مملوكا او ولد له مولود قبل الغزير من اليوم الاخر لو تبديل وجب تركه عليه
 لو كان بعد الغزير بالقبول قبل صلوة الصلوة لم يجب عليه ان يتخفف لو كان بعد الصلوة سقطت
 راسا وكل من وجب تركه على غيره سقطت عنه لو كان خيا والاحول في المضيف مع العتيق ان يطعمها
 ايضا كما لو كان الرزق فقيرا والوصية بوسر وانفق عليها بمسقة سقطت منها وان كان الموقوف
 يوردها حينئذ الا ان لا يتقدم على اكلها ولو بالاقراض وهو خفيف على الزمته بغير نفسها وانما لو
 كان انفاقها من مالها فوجب عليها ولو كان انفاقها من غيره وجبت عليه وكذلك حكم غيرها من وجب
 عليها انفاقا كالا بة الا ان اذا كان خيا لا يفرض او لنفسه او للملوك فان لم يكن خيا لا للملوك ولا لغيره
 والاحول للملوك اذ اجهاد ان كان كوكوبا اشكال ان كان خيا لا لغير الملوك وجبت عليه ولا فرق
 في تعلق وجوب الزكوة بين المصور والغير **الصلوة** في جنب تركه العطرة وقلة ما وقت اخرها
 ومصرفها **هداية** جنبها ثلث الغالب للانسان من التلقة والشعيرة والفرع المزيح واللبان النعس
 والعدس وغيرها ما لا تقل اخرجها من الفرز والريش او ثلث الغالب في البلدة رعاة التزيح حسن
 ولو كان ينفع للفقير واستحب تبارده ولو ادبرها من جنب ثم بان نقصا من المقدار وجب انما

فيكون

ويخرج القيمة عن الحيوان الاجناس بل ارجح لو كان انفع بالقيمة سواء كان فاقد القنوت القنا
 ام لا والاولى اخراج القيمة من الغنم وان كان الاكله عدم الفرق بينه وبين الذهب بل
 والخاص بل وغيرهما من الاجناس على المشهور والاحول الاكفائة بالاولين والمعتبر في القيمة
 وقت الاخراج لا وقت تعلق الوجوب بل في الاصل لا التولن والاحول عدم اخراج بعض ما
 يكون من القنوت الغالب اذا كان على من الاخر بالقيمة وهو يلزم يجب عليه الزكوة لو ليس
 المتقدمة اخراج كل من جنب ولا يجوز اخراج من جنبين لو اصد لا بالقيمة ان جوز ياره
 الدار في القيمة على السوفى والقند الفرج لكل احد الصاع من كل جنب عند تقديره انما
هداية يجب الزكوة بالغزير من يوم اخر الشهر في جوان تقديرها الى اول الشهر بخمسة ولا
 من وجوب الاطمان يغنيها في ليلة الصلوة ولا تصل والاحول ان يورطها الى ما قبل الزوال
 والاحول بل الاخرى عدم جوازها تاخرها طمحا فانه من صلوة الصلوة سواء اداها الى
 الوقت واخره وذلك اخر وقتها وان اخرجها عن عينه من وقت اخرها والاحول ان يتصدق به
 القيمة والاداء لو كان الوقت باقيا والنفقة لو كان لها قضاء والا كان تصدقا ولو اخرها
 عن الصلوة فان فسادها فوقيتها بان الا ان يكون الطهور صديرا مع الوقت ولو عين صديرا
 بالافراز عن ماله وجب اداها وان سرح الوقت ولو لم يتمكن من اداها الى الغزير بعد ذلك وكان
 تستقر القيمة بغيرها فغيرها ولو اخرها من غير ذلك لم يجوز عزها وان لم يوجد المستحق **هداية**
 مصرفها مصرف المالة والا طمان تصيرها في غير القرارة ولا يجوز ان يعطى الفقير اقل من زكوة ولو
 الامع كزرة القزاق بحيث لا يصل الى كل زكوة وليس يجوز اقل منه ويجوز ان يعطى الفقير حتى
 ينقذ الاول تقديم ثوبه على غيرها لو كان في الاصل بها وجوبه على غيره ثوبه واصل العلم والفضل
 على غيره فلا يجوز ان يعطيه غيره الا في حشره وان لم يوجد المولى وسكن الاحتكام بالاول والفقير
 وانما اقل العدل لثمن غيره وعدم كونه الفقير هاشيا الا ان يكون العلم هاشيا او عدم كونه هاشيا
 تنقعه عليه هاشيا في المالة وكذا حكم النخل من بلد الى اخره الا ان يورثه فيه كذا في الاصل

منه
المنع
منه

في عدم الغيبة ان يؤيد بها الفقهاء للجامع لشرائط الفتوى المأمون ولما كان من غير ما ينشأ عنها
من بعد ان شكك **كتاب الحس** وفيه منها **الكتاب الاول** بما يتعلق بالحس ونزاعه **مسألة**
يعلق الحس في صبغة اشياء **الحس** غنائم وادوية وعلم نحوها العسكرو كانت غير متقولة
اذا حصلت اليها ومعهم ما من الامام به بل ولهم يكن كذلك اذا كان في مال الغيبة او كان في حوزة الغائب
وان تمكن من اذن الامام كمال الحضور والحري للفتوة على الاسلام فالظاهر اختصاص المال بالامام
يلحق به ما في من الحرب او يخرج من ايديهم بالحملة والشهيرة والفقهاء يخرج على الامام وتوكلها
لحس في الحرب **بابها** المعادن منقطة او غير منقطة حتى يلحق والكبريت والاحوط الحاق بلين النسل
ومجرى الحس والقيمة والقيمة بها وان كان الظاهر عدم جريان حكمها عليها لكن يتعلق بها من باب
الارباح **بابها** الكون والكون هو المال الذي تحت الارض لا في الارض ولا في الارض ولا في الارض ولا في الارض
او غير في بلادها ولا في بلاد الاسلام او في الارض العوات والاعوام او كان في بلاد الاسلام
لا يخرج من ان يوصف في اللوات وطريقه لا مال لها او ماله ماله على غير تقدير الاخير يخرج في الحس
والباقي اوجده ولو كان عليه اثر الاسلام او ما على الاخير ولو كان ماله في الارض غير الواحد ولو لم
ان من كان ماله الفير والكاله طلبة اربعة اقسامه واصلها لا يرب الحس ولو لم يبلد في
الاخير بالمالكين والاراضي ولو ادعى ملكية ما عطاها اليه بدون مطالبة بنية وامارة متعده
كان او اعدا ولو فاه منه وجع الى ما بقية وكذا نكره كان حكمه حكم سابقه وكذا الحكم في سائر المالكين
بابها ما يخرج من الحرب العوس واللولو والرجان واقام ما لا يخرج به فيدخل في الارباح ومنافع المكة
والعباد وجب بالنفس فكما مثاله وان وجد بلونه وجب فيه الحس لكن لا يرب فيه الضباب
بابها ارباح التجارة والاعانة والصناعة وغيرها من انواع الاكتساب منها ما يزيد على اذخولها
محتاج اليه من المأكول وغيره ويخرج من الارباح ولو كان قليلا من الاكتساب الاستطباب والاحتطاب
والاستقاش والاستقاء واجزاء الاموال كالزنجبين والكركمين والككة وقيل في الاطفال في الدنيا
والشقق والاستيحاء ولو في العبادات وغيرها وليس منه الميراث والهبه والهدية والصدقات وممن

الطلع

كتاب الحس

الطلع والحس والاكوة والصدقة المستدبة وما يقتل بالوصية والانتقاط وغناؤه
والصيد الذي يدخل بنفسه الى داره فلا يكون في شئ منها الحس نعم يخرج في غناه البيع
وغناه ما خرج منه الحس متصلا كان او منفصلا وكذا لا يجب فيها زياره على القيمة السوية
او العيون او الربح ان حصل بدون قصد الاكتساب كالمواشيز او ارضي للزراعة لا يبيع او
للقتل لا للمنفعة وحصل منها منفعة او انتقل اليه شئ بالديار وحصل فيه زيادة
بدون اطلاعه متصلا او منفصلا او ترتب عليه منفعة ولو اخذ جنبا من الاجناس
الزكوية كالنقدين والافنام الثلاثة بالحس وكان نصا او معنى عليه القول وجب عليه
الزكوة لا للحس **بابها** ارض زراعة اشترى بها الذي من السلم ولو انتقلت اليه بالهبه و
نحوها لم يتعلق بها الحس ويتعلق بالحس بيعها وكذا ما يتعلق بالحس لا يبيتها ولا يجوز بيعها
على احطاة المنفعة نعم يجوز لها ان يخرج الفضة في البيع ولا سيما اذا كان من غير النقد
ونحوه واخرج الفضة من النقدين ونحوها او من بعضها ولو كان الذي جاء به على الحس
لم يكن له الضاد ولو سقط الحس بطل بل الاقوى بطلان البيع ولا يسط الحس ببيعته
مسلم ولا بالاقالة البيع ولا باسلا مبعده ولا فرق بين الارض المقنونة حقوة لوجوزها
بيعها ولو بتبعية الاثار وغيرها **بابها** الحلال الحلال بالحرام على الاظهر الاشتهر الاحط
بابها يشترط في الاول منها ان لا يكون مقصودا من مسلم او معاهد وفي الثاني اخراج الحس
لفصيله وبلوغه لا خمسة عشر رقعا اصريا من الذهب او مقدار قيمتها على راي وثلاثة
ارباع النقال منه او قيمتها على اخر والا حوط الاقرب لعدم ولو حصل من المعادن شئ
فلم يقصد به الاكتساب زيارته لم يتعلق بها زياره الحس ولو اذاه منه ونقص فتمت زيارته
ماضي عنده ليس عليه شئ وفي الثالث اخراج المصروف لكن لو حذر او نحوها فليكن كالمخرج
ما هو فيه وبلوغه مقدار الضاد وهو اول نصاب النقد في الزكوة منهما وفي غيرها يخرج
في اعتبار ايهما شاء وما زاد عليه يحس في الحس فليلا كان او كثيرا او اختلف فيه غيرها

حال الاختلاف الرابع وضع مؤنة العوض واخراج به وان تعلق بالخس بدونه من
 باب الادب مع ويظهر الثمرة فيما يختلفان بالنصاب وهو قيمة دينار وهو ثلثه اذ يباع
 المثال الصبي من الذهب مع الاشتراك بين النصاب في نصيب كل واحد منهم وفي الخامس
 ان يفضل من مؤنة نفسه وعياله الواجب الثقة وغيرهم بالانقضاء فلو زادوا
 حرمت عليه والا حوط عدم وضع الاخير ويعدل في المؤنة قيمة الملوكة ويحويان الزكوة
 والطرف والكتب للباس والسكن والفراش وغيرها ما يحتاج اليه منهم ولو لم يشترها والا حوط
 الاقصاد على ما اشتراه مع كون الجميع لائقة بحاله ولا يجب في اخر حوله اخراج الخس منها في
 اشغالها ومنها مؤنة الضيافة والائتلاف والصدقات والخيرات واسفاد الطاعات من الزيات
 والنج السجدة لا يعتبر فيها الاقصاد والا في اخراجها من السفر منها ما زاد على الطام تهرأ وجران
 التجارة والزراعة في حوله وتقيم راس المال الى احصاء اليه والا حوط اخراج الخس منه
 ما يلزم من الكفاية والندد وشبهه مؤنة الحج الواجب او ما يتم به الاستطاعة ان حصلت
 في عام ولو لم يتمكن من السفر فيه وجب فيه الخس بخلافه والاخوه من دون ذلك والديون
 كالخمران فكذا ما كان من السابق ولم يقد على اداها فله ان يوفد عليه ما يرضيه وان
 خرج المال عن يده فشكله ما لو اخرج الحج بعد استقراره في ذمته وخرج المال عن يده ولو
 تمكن من اخراج المؤنة من الادب مع وغيرها كالارث ونحوه تعين الاخير على الا حوط الاخر
 المتبرع للحول العمري الكامل ولا يكفي الطعن في الثاني عشر والمبدء الشروع في الاكتساب لا يقطع
 الرجوع وان كان مراعاة الاحياط احسن ولا يعتبر في هذا القسم النصاب بل في غيره الا
 فيما ذكرنا اعتبارا ولا انقضاء الحول فيه فلا في غيره نعم يجوز تأخير الخس في الادب مع الى اخر
 بل يكون حوط بخلاف ما يراى الاقسام فان الوجوب فيها موزون في السابع المجل بالمال الذي يقدر
 الحرام فلو علمه او حبه به الى المال فلا فرق فيما كان المختلط من كسبه او ميراثه بل من العلة
 والحد في مال المال بعد اخراج ولم يرض بغير الضمان وجان بل يخلو ان اغفرها العلة

والجواب

واحوطها نعم ولو لم يعلم المالك علم المقدار فصدق به بعد الياس الى الفقرة مطلقا
 ما شئ من كانوا اوجبه المالك ولو كان بمقدار الخس والاول ان يتولى الفقيه وان
 كان الاظهر عدم اللزوم ومنهم من جعل هذا اذا شهدوا برد المطام ومنهم من جعله اذا
 شهدوا بردها الا انهم ولا ثمرة في الاختلاف الا في مثل الوصية والوصف ولو علم المالك
 ولم يعلم المقدار وجب دفع الزكاة مع احتمال الاكل وعلى هذا التقدير يلزم الصلح الاجبار
 ولو لم يعلم المالك اية ولم يرض المديون لا يجب **الحج الثاني** في كيفية التعمير ومعرفة
 وشرايطه ونحوها **قوله** يقسم الخس ستة اقسام ثلثة للثمن وهي سهم الله وسهم من يتولى
 وسهم من القربى وهو بعد الامام ثم القائم مقامه ومن في عصره فاعلم ان صاحبنا ومولى
 العدة وثلثة للايمان والمساكين وابن السبيل وفي بعض الاخبار دلالة على اختصاص
 القسم الخامس بالامام والاظهر عدم الفرق **قوله** يشترط في صحة النية كافي الزكوة من
 المالك او الوكيل الا ان الذي في الارض التي يشترى من المسلم ويجعل لزوم النية هناك
 من الحاكم او الاستدعاء او عدمه وسائر الاحكام كافي الزكوة من المالك او الوكيل ويجب
 التعيين ان كان متعلدا في ذمة من سهم الامام وسائر الاصناف والاظهر عدم التعيين في
 الثاني ولو عينه واقبضه الى القيد او البتة لم يجز العديل مما نوى اليه غيره ويشترط في غير
 الامام من الاصناف كونهم اشق عشرية ولا يشترط العدالة في غير الايمان ويشترط كونهم من
 اولادها ثم ولو لم يكونوا من اولاد علي ابن ابي طالب فلا يكفي كونهم من اولاد غيره وكذا
 يشترط انسابهم اليه من جهة الاب سرهما فلا يكفي انسابهم اليه من جهة الام ولا من الزنا
 بخلاف ولد الشهوة في شجره اعطاه منه ولا يشترط في ثبوت نسبهم اليه البينة ونحوها
 بل يكفي ادعاء النسب خصوصاً مع ظن صدقه فاقول جماعة من الاواخر لكن هذا اذا
 لم يكن متهماً ومع ذلك الاحتياط مرغوب فيه ولا يجوز مع ادعاء ذلك اعطاه من الزكوة
 ويشترط في ابن السبيل احتياجه بل الاخذ لا غيره كافي الزكوة الاظهر الا حوط اعتبار الفقر

في اليمين ولا يجب اعطائه كل سهم من سهام غير الامام الثلاثة وان زيد بل يكفي اعطائه
 الى اربعة احوال بسط سهامهم الى اربابها الا ان لا يظهر عدم الوجوب بل يكفي اعطائه
 الجميع الى اربعة منهم ولا يجوز اعطاء نفر آخر السادات والائتام زيادة على ثلثه من سهام
 كما لا يجوز اعطائه ابن السبيل ان زيد من حاجته والعبرة في حول الفقير وقت الاعطائه ولا
 فرق في وجوب الفسخ بين حضور الامام به وغيبته ولا فرق بين سهم الامام به وسهم غيره
 ويجوز اعطائه المال لنفسه سهم غير الامام به ولا يجوز التصرف فيما يخص به حال حضوره
 الا باذنه ولا بأس بالتصرف حال غيبته في خصوص المنافع ولو صرفت بالحوار الى السبيل
 والمساكين ولو صرفت بما يخص به من الارض للمساكين ولو صرفت بما يشترى من الغنمة المأخوذة
 من اهل الحرب او شراء متعلق للفن من لا يخص الا اذا نفي فخص فيه ويجب اعطائه سهمه من
 الى الاضافات الثلاثة من باب ثمة اخراجهم ولا ينسحب الى الجهاد العادل والاحول تقديم
 الاصل بل يورث الى غيره وغيره ويكفي ادماءه مع الامكان وجبت عادته ولو لم يكن موثوقا
 اليه ولا خطه الى ان يصل الحربه ما يقول بعض مدعي المؤمنين لم يزل المال لنفسه
خامسة في سائر الصدقات لا يجب صدقة يخرجها تقدم الا بالنذر او العهد او العيال او
 الكفارة اذا وجبت في اموالهم ولكن يستحب ترك الصدقة بقدر الطاقة وحال الشخص
 في العيش وبسطه بالادخار والعقل وجواز التصرف في ماله والقرينة بالاجابة القبول لو
 فعله والعرض باذن المالك لا يشترط في اخذ الصدقة لا يجوز الرجوع فيه بعد التصرف الا
 فيه المضاعف الا ان يكون معها بترك المواساة او يكون قصده متابعة الغير واما في الواجب
 فالأفضل الاعلان ويستحب الابتداء به قبل التناول واخاذه عن الفقير عجا بلا غلة
 يعوض له مثله ويستحب الاكثار منه في وقت الحاجة وفي شهر رمضان وعلى الاغنياء لا يجام
 ايتامهم وعلى نفقها ثم وخصوصا العلويين منهم ويستحب التصديق في اهل اليوم وعلى الليل
 ويوم الجمعة في شهر رمضان وسببه خصوصا للربيع وامره بل امر غيره للفقير بالدعاء له ^{بصدق}

بذل

بذل ما هو محبوب عنده واختيار ما هو المصطفى في اموالهم ان يبا عدو رسول الله
 الى الصدقة ويستحب تقبيل المصدق به بعد الصدقة وتقبيلها مصدق الى الفقير بعد الاعطائه
 اليه ويجوز التصديق بالودي من المال كثره مسوسه من الصدقات الا كثره الصدقة
 بالماء خصوصا اذا كان باو داو الا كثره جواز التصديق بل رجحانه الى الذي خصوصا اذا كان
 قريبا وكذا حكم غير الشبهة من سائر اصناف اهل الاسلام ولا يجوز اخذ الزكاة لغيرها ثم الا
 في الضرورة او من كان منهم ولا يجرم عليهم الصدقات غير الزكاة من الصدقات والكفارات
 ونحوها الا ان احوالهم تزل الاخذ والاعطاء معا وان كان الجواز اقوى فلما لا يذهب خلافه
 اشكال في الجواز مطلقا **كتاب المحرم** وهو لغة مطلق الاسان لا الاسان الخاص ولا القيا
 بل على كل وشهها اسان خاص في زمان خاص على وجه خاص باق بانه لا يكتفي بالفسخ
 عليه وشهه ثابتة اجتماعا بالاجماع الامم في وجهه وشههت على فضيلة لو انزمت
 فقلعه للمؤمنين السهوئية وتضعيفه للقوى الجوانية وتقوية للقوى المكنية
 بتصفية النفس عن الشوائب الروحية فبقربها الى المعارف الحقة التي بها كمال البصيرة
 وتذكيره لاهوال القيمة ومعارضة على الضغاة والعزلة وتصحيحه للمراج بالحيمة و
 واغنا عن العاجلة والادوية ومنعه عن الاستلاء الهيج للآخره الحامل على النوا
 والكسالة والبعد عن العبادات والعدجات الرفيعة ولولا فيه الا الانقضاء من خضض
 البهيمية الى ندوة الشبه بالمبادئ العالية لكن فضلا ومنقبة على ان الاثبات
 متظافرة بل متواترة فربما عد فيها بعد الشيطان كما بين المشرق والمغرب وسودا
 وجهه وما ينفي عليه الاسلام وجهه من النار ونكحة للايمان وفي على عبادته وان
 كان على فراشه لم يغيب مسلما ونوم عبادته وصحة نفسه شجاعة وعلمه وقبلا و
 وعانه مستجابا وان للصائم فرحين فرحة عند الاطوار وفرحة عند افاء ربه وان
 العبد يصوم تقربا الى الله سبحانه وتعالى بل في الجنة وان يعجز له يصوم يوم وان الله

ملا يكره موكلين بالدماء للصائمين ان المؤمن اذا صام شهر رمضان استباحا اوجب الله
سبع خصال يذوق الحرام من حبه ويقرب من رحمة ربه ويكفر خطيئة ابيه آدم
وهو ان الله عليه سكران الموت ويأمنه من جوع يوم القيمة وعطشه ويعطيه الله
البرائة من النار ويطعم من طيبات الجنة وانما من صائم يحضر قوما باكلون الاصنام
وكانت صلوة المكة عليه وان من صام الله يوم في شدة الحر فاصابه ثلما وكل الله
به الف ملك يسبحون وجهه ويشركونه حتى اذا اظفر واجب قال الله سبحانه والحيات
ودعك ملائكتي تشهدوا لي قد غفرت ذنبي القوم لي انا ابري له ولا تخش
وجوه ثم ينقسم الى واجب من ذنوب محرم ومكروه ولكل اقسام ثانی ومطالب في مناجي
الشيخ الاول في شرائطه ولو احسن **هذا** في شرائط وجوب البلوغ والعقل والخلو من
النقص والنقاس والسفر الوجوب المقصر في الصلوة ومن المرض وجميع المضار التي تحيق منها على
نفس او عرض محرمين او من طلب شي يجب خطره او شقة لا تتحل عادة ومن الاعفاء القابل
على العقل من يدعيها ان لا يكون مريضة قلبه اللين ولا شيخا ولا شيخا ولا عطلا
وان لا يكون باعنا على ضعف يمنع من مقادير هذه طالع القتل او هلك عرضة او قتل
او هلك عرض محرمين ونحو ذلك وان لا يكون ما فاض من تحصيل صفة في ان لا يناف
على نفسه من جوع او عطش او نحوها والكل شرط في دخول بعضها فيما مر من عدم اشتراط
غيره ولما في حقه فحسنت دعوا جميع ما مر في البلوغ والاسلام والايان واخذ احكامه
بالاستنباط او من الفقيه الا ما يتسرف في الاحتياط او العلم او الضرورة كوجوب صوم شهر
رمضان فم لو كان غافلا وانما يتصرف فيم عليه القضاء هذا في غير الصوم المحرم
واما فيه فيكون العلم بعدم الحرمة والفتل بالاستصحاب وان كان من الاموات وكذا
وان لا يكون ما فاض عنه كالعبدين وضوضا في شهر رمضان لا يوقفه في المنذور وان
لا يكون ذمته مفعولا بقضاء شهر رمضان بل يفرق في وجهه في غير الاجارة بل يطلق

الفتل والاحوال الاطلاق وكذا اذن المالك والزوج من ولو كان غافلا من عدم وضع الوالد
فيما يقصر فيه الشان ان يكون الحبل مقسعا فبما يحصل فيه ما يراو عنه كل كلفه
فيما يقصر فيه من اربع شهرين فما لا يسلم له شهر يوم بطل من يدعي ان لا يكون باعنا على فتلي
حدود الشريعة كقتل النفس ونحوه وفيه نظر فلا يجب ولا يصح بلون شق مما من شرائط الوجوب
سوى البلوغ فان الصغير والصبي اذا كانا ميتين فلا يصح كون صومهما شرعا لا موقفا والعلم
بالصحة على الثاني لا وجه له ويؤي الدليل الوجوب بمعنى الملا بدلية ولا الواجب على التكليف ولا
اسد لها مع اولوية التدب ولا الوجوب لقوى التدب جائز نعم لا بأس باستحباب صورة الوجوب
الثابت على المكلفين ولا يبرن المحن ولا المحن ولا يصح من التام مع سبق النية ان لا يستوي
نوم النهار واما في التسويع مع سبقها فيصح وان لم يصدق عليه الانسان خصوصها
وكذا في المعنى عليه على قول منطوقه ولا فرق فيه بين التسويع غيره وقوله المحن هذا
كله مع سبق النية واما مع عدمه فلا يصح شرط واما التام في النساء فلا يصح منها واما التام
فلا يتوقف صحه صومها على غير الفسل والظاهر توقفها على الفسل التام والليل الماني ولو كثر
وفصلت الغيرة بين الفسل اما لو اختلفت قبل الغيرة الظاهر عدم الفسل واما غسل اللينة
المستقبل فالظاهر عدم الاشترط لانه وان كان الاصول عارضا وكذا لو رأت الدم بعد بلوغه يصح
او الظاهر والعلم بشرطه في صحة الصوم الفسل لغو الصلوة ولو تركت الفسل في الثاني لم يطل صومها
ولو ان الليل بعد ان الاول لم يترك الصلوة بطل صومها ولا يشترط تقديم غسل صلوة الفجر على
الفجر ولا فرق في الشرطية بين الكثرة والوسطه واما الوضوء في الاستحاضة العقلية فليس شرط
واما الريس وما في معناه فيصح من لم يضره دابة والمقبور في الضرر العلم والظن بل الاستحاضة
المساوي في وجهه وقوى والمرجع في الظن الى ما يحصل له من امارات وتجربة او قول من يثق
يفيد الظن ولو كان كافرا ولو تكلف لم يجز شره ويجب عليه القضاء واما المسافر فلا يصح منه
الا ان يترك في بدل الهدى الثمانية عشر في بدل البدن لمن افاض من عرفات قبل الغيرة وما

والنفس في صفة من مطلق الشدب على كراهة في وجه لا يخفى عن قوة الان
ثلاثة ايام في المدينة للعامة لكن الاصول تركت الا الثلاثة فلو صام احد العديتين له
يجزى به ويجب عليه القضاء الا اذا فرغ من الجهل بالحكم وفي الحاق الناس به وجه لا يحد
ولو تذكر في الاشياء انظر الى علم الجاهل الحكم اجالا او لم يعلم كون شيء سفاهة **مدية** تحقيق
البالوغ خمس عشرة سنة في الذكر وبلوغ سنين ثلاث في الانثى يخرج من الحكم من الذكر
والانثى في النكاح او البقرة في الجماع والاستبراء او غيرها ولو لم يكن يخرج من الجماع او استمنى لم يكف
ولم يجب الامتنان وبنايات الشعر الخشن على العانة من دون معالجة لا الضعيف منه
وهذا كان بين الذكر والانثى ولا يكونا اذ اذ بين المسبق بغير الحيض والحمل وليدان
عليه ولو علم بالبالوغ من انايات الشعر الخشن في كثير من الاعضاء كالصدر والافئ
والابطين والاذن وغيرها كفى ولا فلا نعم يكفي للحيضة والشارب اذا لم يكن اناياتها
العانة وفي احكام اخضر الشارب اشكاله المسوح كالذكر واما الحيض المشكك فلا
يسمى بلوغا الا اذا حصل بسبب يقضي على التفتد بين كمن خارج من الرحمين وقد
بيان غيره من التبرأط فلا صاحبة الى الامارة **مدية** تفتد للماضي والنساء ولو كان
عدها في جزء من النهار جدا او ضمه لا يجب على الطفل اذا بلغ والكافر اذا اسلم في
اشاء النهار لكن يستحب على الاول انما اذا بلغ بغير البطلان ولم يفتد بل الاصول لم يدر
مطلقا للكافر اذا دخل في الاسلام قبل الزوال لم يفتد بل يفتد بغيره المجنون والمعنى عليه اذا
المجنون والاعفاء في اشاء النهار واما المدين والمساخر فان برئ من ذنبه وضره قبل الزوال
انظر في الصوم والبرم لم يجب عليها الصوم ولم يبع بل يستحب عليها الاساءة عن الفطرات ولو
يفطر او حب عليها الا ان تمام الصوم ولو لمها العذر او فطر المدين مطلقا ولو قبل العزوب ولما
المساخر في فطران يخرج قبل الزوال نعم وان لم يبت بنية السفر لا يفطران يخرج بعده ولكن لا
ان لا يافر قبل الزوال الا ان يبيت بنية ومع عدمه ليل الليل انما له قضاء ويفطر

الشيخ

الشيخ والشيخ اذا عجز عن الصوم وكذا في العطاش ولا فرق في حواذ افطارهم بين
التعذر والتعذر لكن يجب اكلهم ان يصدق من كل يوم بمد من طعام ويستحب
ان يكون مدين وللمدين الصاع وقد عرفت فكلها والاولان يكون خبطة والآخر
مخصوص بالتعذر في الثالث مخصوص بالياس من البرء والمداد في الياس على حكم اهل
الفرقة واما اذا رجا الزوال فلا يجب التصديق ان لم يحصل بعده لكن الاصول عموم الحكم في الجميع
ولا يجب الصدقة منع التعذر في القضاء على الاولين قط ولو سهل بعد عليها الصوم لكن
الاصول ح القضاء واما الثالث فان حصل البرء في اشاء الرضاعتين وجب فلا فلا ويجزى
لان ينجلي من الماء **والاصول** الاكفاء بقدر وضع الضرر وكذا يجب الافطار الحاصل المفردة
المنع القليل للدين سواء خافنا على ولدها او نفسه ما من العطش والجوع وقد بان من كل
يوم بمد من الطعام لو خافنا على الضرر على الولد لا على انفسها ويجب لقضاء عليها بعد الزوال
المفردة **والافرق** في حصول الخوف على الولد بين الجوع والعطش وما يترتب عليها من الضرر
لا بد للحكم على من جهة حصول الضرر بسبب تغير الدين بالصوم ولا في الولد بين العليل والمك
والشبهة ولا في المنة بين الام والمساخرة والمتبرعة نعم يعتبر الضرر فلو استفتت بان
قامت غيرها مقامها من دون حصول ضرر على الطفل لم يجز الافطار ويجب الفتد في مال الكف
كما يجب عليها الافطار لو نكحت الضرر بتركه وانما لا يرتفع الا اذا عجزها وقضاء الجماعة لم يجز
الفتد في غير شهر رمضان اذا عين صوم **الشيخ الثاني** في ماهية وكيفية واحكامه **مدية**
اوله في طلوع الفجر الثاني ويستثنى من الجماع فيسلك عن قبل ذلك انما يتبع الزمان له ولا
غسل في حكمة الاستبراء واخره في فرب الشمس ويصنع بها بالحرمة الشرقية الى ان يفتد
عن وقت الواس ويعتد في النية ويمكن تصديق معين مقبرا الى الله سبحانه ولا يحتاج الى الخلق
ولا المشي من شخصاته في الوجود ولا الى صفة الاما يحتاج تعيين الفعل بسبب التكلف
وشرطها هنا انها من شرطها في الصلوة ونحوها وتركها مبطل عدا الا في مثل يوم الشان

الشيخ
الشيخ

اذا علم بعده كونه من شهر رمضان فيكفي في شهر رمضان ان ينوي ان يصوم من
 الامور الائمة قربة الى الله تعالى بقصد الوجوب والتعيين ان علم انه من شهر رمضان ولم يعلم
 وصام بنية غيره وعلم بعده انه منه كفاه وسقط القضاء ومثله الى هذا الحكم وفي
 عدم القامبة الى التعيين مع العلم به النذر المعين والعهود المعين والاستيعاب واما
 الكفاية والتأكد بالطلاق والصوم المتعدد فتحتاج الى التعيين ووقت النية الدليل
 وان كان اخر جزء منه ويكفيه اذا كان لسبق اول طلوع الصبح الداعي على الامساك
 المحصور في الزمان المحصور ولم يكن له قصد الثاني فلا يلزم عليه السعي في تحصيل اول
 الغيرة واختار الصوم في مقدار الغيرة تركها عند الاثر بدليل الصبح لصحة صوم يوم
 عليه القضاء دون الكفارة وكذا يبطل لو صدق الليل لم يقصر قبله ولو ان جهدها بما
 قبل الصبح يبطل الصوم ولا يحتاج الى تجديد النية ولو كان جماعا هذا كله في الواجب
 المعين ك شهر رمضان والنذر المعين في حال الاختيار واما في الاضطرار كان لا يعلم كون
 اليوم اول شهر رمضان واليوم اليوم الذي قد ان يصوم او ينوي ان يصوم ينوي ان
 باقى الى الزوال ويحيط به من علم بالوجوب او تذكره ان ينوي فله الا بطل صومه واما في
 الواجب المعين من قضاء شهر رمضان والنذر المطلق المتعدد في غير الاستيعاب فيجب على
 الى الزوال ان يات بالناسي ويصح صومه ويصفوون فقها واما في نفي النية مع العلم
 الى ان يبقى الى الغد شيئا فيكفي ان ينوي شهر رمضان قبل دخوله يوم او اكثر من ان
 ينوي في اوله ما ذكره في نية كل ليلة ليوم واحد والاحوط الجمع بينهما ولا ينعقد في شهر
 رمضان صوم غيره لاني السفر ولا في الحضر ولا الواجب اصل الشرح ولا الواجب بالنذر في غيره
 ولا المتدبر لكن لو جعل دخوله يوم الشك ونسي كفاه عنه كما انه لو وقع في النذر المعين
 غير جهل ادرهوا سقط عنه وهو يطرد في كل نذر معين وفي حكم العهود المعين وعلى
 تقدير السهو والجهل لا فرق في الاجزاء والاستقامتين الواجب المتعدد على حال لا يكفي

ما قال

ما قال من النوى ويصح يوم الاثنين من شعبان ان ينعرض الشك في انه من
 منه او من شهر رمضان لاخبار النعنين او شهادة لا يثبت بها التوبة بل يصح ولو لم
 سببه ولو نوى يوم الشك من شهر رمضان لم ينعقد وكذا لو نوى بنية ما ولو بان
 كونه من شهر رمضان مع عدم نية الصوم فلو كان قبل الزوال ولم يات بمفطر جديد
 واخره عن شهر رمضان ولو كان بعده وجب الامساك والقضاء ولو نوى في غيب
 عنه في اليوم اقام فيه او نوى الصوم فيه مع صومه وكذا لو نوى مفطر في الاحوال
 ولم يقصر هذا اذا نوى الاضطرار واخرج عنه في ناسي الحاد انا لو نوى الخروج او قصد
 الرواية بجزء منه يبطل ولو بلغ الطفل قبل الزوال بما لا يبطل به صومه صدر بنية
 اجزاء عنه بطل منه ولو بلغ بعده فانه لم يجزئه مطلقا ولم يجب عليه القضاء **هذه اية**
 يجب الامساك للصوم عن امور **الطعام** **انها** الاكل والشرب وكل منهما مفطر بفساده
 وموجب للقضاء والكفارة ومقتضى لو كان المأكول والمشروب غير معادين كالقوارير
 الحصى وعصاة الاشجار او اطلاق الاكل والشرب غير منصرف الى كثره لانه لو لم يكن
 من الشرع في الغم ويبلغ بقايا الطعام الغداء بين الانسان من المأكول واخرجه بعد
 البلع ولكن لو ابتلعها سهوا لم يضر وان قصرت في الخلل الا ان الاحوط عدم تركه وان اخطأ
 في القضاء ولو طلع البحر وفيه طعام لفظه ولو ابتلعه كان كغيره ولا يبطله ابتلاع الرق
 وان جمع في فيه ولكن الاسود تركه او تصف يلعن او طعم من نفسه او من شيء اخر الى ان يركب
 شيء فيه وشد بلع الطعام والنعامة مع احتمال القضاء والكفارة به بلكفارة التبع وهو
 اسود ولو اخرج كل منها من الفم او اخرج بنفسه ولو كان متصلا بالداخل ثم ابتلعه يبطله
 بخلافه لو كان متصلا فيه ولو كان متصلا بالخارج ومثله ريق الغير لو كان من بطنه
 الصغيرة او امرأة ولا يضر مع الطعام لوضع العطش وغيره ومثله مضغ الطعام للطفل ونفق
 الثور وطلت اللبان ونحوه ونفق ملح الطعام وامثالها لم يدخله في حكمه عند الاحوط

عشره افعال

هذه اية

والأولى ترك الأضحية للجمع من غير ضرورة وتكون مثل شيء منها في حلقه بعد اختياره لم يطل
 ولأنه يمكن لغرض صحيح ولكن الأضحية ترك الأضحية للصائم المتصوم ولو لم يكن للوضوء بل كان
 للبدن ولكن الأضحية ترك في الوضوء ويكره الباطنة والكرار فيه ويجب أن يرمى المتصوفة
 بصاحبه ثلاثا ولو تمضمض ورمى الماء في حلقه فان كان يطلو عليه الفضة والكفارة
 والأمان كان في الوضوء للصلاة الواجبة فليس عليه شيء وكذا لو كان للملأع أو انكر
 الفاسد ويطوى بها كان بعد الأكل وأما لو كان في الوضوء للملأع فيجب الفضة وكذا
 لو كان غشا ولغو أو لكره أو ما الاستغناء فهاهنا وضل إلى أن في الحلق فليس عليه شيء
 بل لم يثبت إسناده ويحيى السؤال ولو هو ويرى بل يستحب ثم ولكن إذا استاك طليا
 السواك بعد آخر أصلي الفم لم يدخل ماؤه إلى الحلق ولا يطل به الصوم ويجوز أن يدخل
 الدواء في حلقه وإن دخل في حلقه ولا يطل به الصوم فكذا لو أدى جرحه وقرحه
 بما وصل إلى جوفه أو امر غيره بطله الرمح في جوفه وفعله هو يفسد أو أدخل شيئا
 في جوفه بالتعويل **الثالث** التلحاح وهو مسدود وموجب للقضاء والكفارة منكم ولو
 كان في اللب واللفعل ولو كان رجلا في وجهه قوى لم يترك ذلك في فرج الميت مطلقا
 ولو كانت على الأخرى هذا كله مع عدم الإنزال وإمامنا مع فلا كلام أصلا هذا في غير الأضحية
 الخنثى وإمامنا في غير الإنزال خروج من فرجها أو أن في الوسط فيحقق الحائض الحائض
 باعتبار الذب لو صادت موطوءة فيه وقتلنا وجوب الفسل لذلك منكم كما هو الأقوى
 فأما في الفسل إذا اجتمع السبب فرجها أصلا وانما الأول واستلم في النوم لم يفسد
 كما لا يفسد باستبراءه ولو حررت فيه إلى الحرة لم يكن جسده لم يلزم مضغها من الفسد
 ولو دخل فرجه في قبل أو دبر في النوم لم يفسد كما لو استلمه أو ضربه زنا أو أن لم يفسد
 فإن خالفوا فاضله في ثقبه الموضع أو لم يكن قبل ولا دبر أو ضربه زنا أو غير ذلك
 في الفرج أو أزال ذلك مثل الفم في فرج من معلق به الصوم **والجرح** من الرجل من فرج المرأة

بجور

لم يوجب الأضحية ولا في بين دخول الذكركم فلو كان **بجور** الكذب على أحد من حوله
 الأمانة ثم باقى لغة وهو مفسد وموجب للقضاء والكفارة ولو كان زنا أو زنا أو
 لكن يترك عليه الحكم إذا علم كونه كذا أو سبب له أحد من حوله خلاف ما لو لم يبق ذلك
 فأن لا يترك عليه الأحكام المتعلقة ولا في سبب كما إلى أحد من حوله من لا قابلية
 له أو وجد أنه في بعض كتب الأموات أو خوف ذلك فاشك وكذا لو فعل بجرحي ويجرح من
 دون نسبه إلى أحد منهم إلا أن الظاهر في الأخير عدم الإضحية كما بعد ذلك في الأولى المضمضة
 ما لو أضر من أحد من الجرحين أنه حكم بذلك بكذا وكان مخالفا للواقع بل لو اعتقد نفسه
 بكونه خلاف الواقع والأحوط الحاق قاطبة بهم وإن كان الظاهر خلاف ذلك الكذب على غيره
 يوجب الفساد ولا القضاء ولا الكفارة وإن كان على سائر الأبداء والأوصياء جميعا أو
 اشتد أو لو كذب بقبه أو قصد الخزل أو أضر نفسه أو غير موجد خطاب إلى أحد من حوله
 حوارة أو مثله لم يفسد مثله سائر المعاصي والحوارات ولو استقى بها **والدواء** الأضحية
 في الماء بما يمس بها وهو كسوايفه ضد القضاء والكفارة ويحصل بانعاسه بل إنعاس
 رأسه فيه ولو كان يده بل يثبتها وشعر رأسه خارجا عنه فلا بأس بانعاسه الماء على ذلك
 ولو مع الكثرة كما لا بأس بانعاسه في الدهن واللبس أو غيرها من المائيات لا فرق بين قلعة
 الماء وكثرة ولا بين الاستدانة واستدانة فلو وصل سهوا ولم يبادر بالخروج فسد
 لا بين استدانة واحدة واستدانة واحدة ولا بين انعاسه بضة واحدة وبغيره إلا أن لا يجمع بين
 آخره بضة واحدة ولا حوت فلا فساد ودو الرأسين لا يطل صوم من أحدهما ولو لم يكن
 أحدهما زائدا ولا **الدواء** على الأصل فلا بأس بأدخال الزائد ولو ألقى بضة في الماء وأما
 أنه لا يفسد رأسه فبعدم فساده ولو ألقى سائها عن الصوم بقصد الفسل لم يطل صوم
 ولو لم يعلم عيبه المكان والماء أوهما معا إلا أن غسله في ناسد بل لو تذكر تحت الماء و
 قصد الفسل وتبين ما إلى الأضحية الوضع لم يفسد وكذا لو قلنا بجواز الفسل أو ناسا

مكشونا أو

لكن فيه نظر وكذا لو كان جاحلا غير مقصرا بان يكون غافلا عن حرمة الارتماس وعن
تحصيل اشياء لا تفصلها **واما** لو كان مقصرا بان يكون جاهلا بالحكم وعالم بوجود الفصل
ولو اصابه الكفاية مع الفصل مع عدم العلم بالتحريم من حيث هو لان الفساد لا
ان قلنا بعدم جواز اجتماع الامر والنهي بل بان قلنا بالجواز كما هو بقاء في الأصول فحين
لاخلو من محذور الاحتياط ظاهره مشكلة الفصل في حال الاستقراء لا يصدق الربيع مع
علا ولو لم يكن ذلك فحينئذ لا يصدق الربيع مع فصل هذا كله اذا كان الاصل حراما واما لو كان جائزا فلا يصدق الفصل
مسألة افعال العباد الى الخلق وحده يخرج القاء الحجر وهو موجب للقضاء والكفارة
اذا كان بايصاله وتسليمه على فعل يورث الوصول كالقيام في موضع العباد مع عدم خطه
عنه لا فرق فيه بين اللطال كالذيق والحرام كالنزع والوردية ويتعين الخط عن الوصول
والا يصدق ولو لم يجره دخول او مدخل من غير شعور او احتياط لم يصدق وكذا الوشك في وجوب
العباد او خرج مع غفلة وبصاحته وان صادف بهيمة الطين وان ابتلع مع ذلك ناسه
ولا يثبت فلفظ بل يكفي احساسه وهل يكفي دخول في الفتق كالم قبل ثم وهو احوط وان
كان الاصل العدم والحق في الدخان والبخار في وجهه وهو لو لم يقر بالتحليل في العباد
وتحريمه اما مطلقا او في وجهه مع عدم القول بالفصل بل للبيعة القاطعة بالانزاع في ترك
الغليان والشطب من اهل الاسلام وحسنه سلب الاستم عدم على حد القطع **مسألة** التي
وهو موجب للقضاء ان وقع عدا ولا احتياط دون الكفارة وان كان وجوبا احوط فلو خرج
من غير احتياط وليس عليه شيء وان وقع منه بطريق الضرورة فلا اسم عليه لكن عليه القضاء والبداء
في التي على صدق الاسم عنها فليس من خروج التوبة وجب الفرج والخط ونحوها ولو خرج
العداء او الماء الى الخلق ورجع لم يجر ولو دخل في قضاء الفم حرم ادعاءه ولو ابتعد وجب
عليه القضاء والكفارة ولو ادخل المصوب في جوفه لئلا يطلب للالتصيقه فمأذون
لم يقبله لم يفسد وكذا لو قام ولم يصدق عليه التي ولو طلب للالتصيقه فمأذون

فان قيل لو كان الجاهل غير مقصرا بان يكون غافلا عن حرمة الارتماس وعن تحصيل اشياء لا تفصلها واما لو كان مقصرا بان يكون جاهلا بالحكم وعالم بوجود الفصل ولو اصابه الكفاية مع الفصل مع عدم العلم بالتحريم من حيث هو لان الفساد لا ان قلنا بعدم جواز اجتماع الامر والنهي بل بان قلنا بالجواز كما هو بقاء في الأصول فحين لاخلو من محذور الاحتياط ظاهره مشكلة الفصل في حال الاستقراء لا يصدق الربيع مع علا ولو لم يكن ذلك فحينئذ لا يصدق الربيع مع فصل هذا كله اذا كان الاصل حراما واما لو كان جائزا فلا يصدق الفصل **مسألة** افعال العباد الى الخلق وحده يخرج القاء الحجر وهو موجب للقضاء والكفارة اذا كان بايصاله وتسليمه على فعل يورث الوصول كالقيام في موضع العباد مع عدم خطه عنه لا فرق فيه بين اللطال كالذيق والحرام كالنزع والوردية ويتعين الخط عن الوصول والاصح لو لم يجره دخول او مدخل من غير شعور او احتياط لم يصدق وكذا الوشك في وجوب العباد او خرج مع غفلة وبصاحته وان صادف بهيمة الطين وان ابتلع مع ذلك ناسه ولا يثبت فلفظ بل يكفي احساسه وهل يكفي دخول في الفتق كالم قبل ثم وهو احوط وان كان الاصل العدم والحق في الدخان والبخار في وجهه وهو لو لم يقر بالتحليل في العباد وتحريمه اما مطلقا او في وجهه مع عدم القول بالفصل بل للبيعة القاطعة بالانزاع في ترك الغليان والشطب من اهل الاسلام وحسنه سلب الاستم عدم على حد القطع **مسألة** التي وهو موجب للقضاء ان وقع عدا ولا احتياط دون الكفارة وان كان وجوبا احوط فلو خرج من غير احتياط وليس عليه شيء وان وقع منه بطريق الضرورة فلا اسم عليه لكن عليه القضاء والبداء في التي على صدق الاسم عنها فليس من خروج التوبة وجب الفرج والخط ونحوها ولو خرج العداء او الماء الى الخلق ورجع لم يجر ولو دخل في قضاء الفم حرم ادعاءه ولو ابتعد وجب عليه القضاء والكفارة ولو ادخل المصوب في جوفه لئلا يطلب للالتصيقه فمأذون لم يقبله لم يفسد وكذا لو قام ولم يصدق عليه التي ولو طلب للالتصيقه فمأذون

بقاء عين المصوب وجب بل عالم بعد عنها **فانها** الاستثناء وهو طلب الاستثناء
بغير جماع حكم سواء كان بالبداء والملازمة او بالملازمة والقلة او نحوها وهو
موجب للقضاء والكفارة ومشكلة ما يوجب الانزال عادة ولو لم يقصد به ذلك ولو
لم يقصد بفعل انزال التي لم يخرج لم يقصد به الا انه فعل حراما ولو نظر وقصد به الانزال
او كان عادة ذلك خرج التي وجب القضاء والكفارة معكم ولو كان الى جلاله ولا
لم يجب عليه شيء ومشكلة الاستماع بصوت المرأة وكلامها او تحيل للجماع ونحوها اذا
عادوا عنها الخروج التي وليس من الاستبراء بالمسحاة لا بالبول للمقضي ناسا ولا لغيره
ككتلة اللحم بالخبث في الليل اذا ترك فيه ولو عدا **فانها** الاحتقان بالماء مع ما
ليس احتقانا به عن من دون ضرورة وهو حرام موجب للقضاء والكفارة بل انما هو مكروه
واما الاحتقان بالجماد فلا يكون حراما ولا موجبا للقضاء والكفارة بل انما هو مكروه
لكن الاحوط الاجابة بكتظير الدهن في الاذن الا ان كونه مغلظا ضعيفا فلو احقن بالجماد
فصاحبه ايضا كان مكرا حكم الجماد كذا العكس ولو شك في الميعان كان كالتيمم **مسألة**
البقاء على الجارية عدا حتى يطلق الحجر او يتقوى مقدار تمام الفصل ثم ولو حصل الاحتلام وهو
موجب لآخر من سائره وهو يجرى في سائر شهر رمضان وقضاؤه في جميع الاقسام حتى
المندوب مثله البقاء على الحيض والنفاس والاستحاضة وقد تفصيل لكن الظاهر
تربى القضاء عليها لا الكفارة كان الاصل احتصاصها بصوم شهر رمضان لا غير لكن الاصل
عدم البقاء عليها على الجارية في جميع اقسام الصوم حتى المندوب اما غسل السنن والكل
عدم وجوبه ومثل البقاء على الجارية يوم الحب يقصد عدم الفصل والوردية او بدله
نية الفصل الى الصباح او الى ما لا يبع الفصل فيه واما لو كان نائما فلا شيء عليه
ولو نام بعد النوم السبوق على الجارية وجب القضاء خاصة ولو كان عارضا على الفصل
ولا يجرم هاتان التوسلتان الا ان الاحوط ترك الثانية **ويجب** القضاء والكفارة في الثانية

مطلقات وان كان عازما على الفسل واتا لو كان غافلا عن الغاية من الفسل لم يلزم
 التمسك بالليل للصوم فالأظهر عدم الكفارة بل القضاء ولو لم يتمكن احد من تقدم على
 الفسل وجب التمسك على الاقوى والاحوط بل البقاء عليه الى الصبح بترك النوم او اذا
 وان كان في لزوم البقاء اشكال فيشكل وجوب القضاء واشكل منه وجوب الكفارة بل
 لم يظهر لزوم شيء منها فمثل ما اذا حدث باصفر غيره ولو اوجب ثانيا اعاده **هذا**
 كل ما من البطلان انما يبطل اذا صدر من الصائم عن علة اختيار فلو صدر نسيانا لم يبطل
 ولا فرق فيه بين الواجب المستحب والاداء والقضاء والعين وغير العين
 وان علم انه صائم ونسي كون شيء مفطرا في به فاشكال في كفاية القضاء ونحوه
 ولو صدر منه مفطر من دون قصد او نسيه كالووض في حلقه بقا او غابا لم يمكن
 من الاصره او نسيه لم يبطل وكذا لو جوف حلقه شيء او ضرب حتى ان مفطرا من بعد اكله
 وقصد لو خونه على الضرب على نفسه او على المارة او اخوانه الدينية مما لا يليق
 بحاله العمل عليه ويشهد القرآن بان لم يفطر ففطره واكثر بطل وفي وجوب القضاء
 اشكال الا ان الاظهر الوجوب في حكمه للفقهاء من الفاضلين وبهما وجب الاتصال
 في بقية ولو شك في ان الصوم شيئا يبطل الصوم وكان محجها لم يقدر على فطره او
 مقلدا لم يتغير له الوصل الى الفقهاء وجب الاجتناب ان كان في وجوب القضاء
 كان ان عدم الكفارة ظاهر من الحكم لو شك انه حين ارتكبه ذلك الفعل هل كان عالما
 بان يفطر او كان شاكرا ولم يقدر على الاجتهاد او على تحريمه او اما الجاهل فلو كان مقصرا فلا
 اشكال في بطلان صومه بل الظاهر بطلان القضاء بل يتعلق الكفارة محتمل وان كان
 الاقوى العدم واما غير المقصود فليس عليه الكفارة بل في وجوب القضاء اشكال لا يبعد
 العدم ولو اكل او شرب او جامع سهوا فليكن بطلا في العمل وانظر ان كان جاهلا **هذا**
 لا يجب القضاء الا في شهر رمضان والنذر المعين واما غيره من الواجب كقضاء شهر رمضان

او النذر المعين

الغير ^{الغير}
 او النذر المعين وان وجب فيه بدل يوم لكن ليس قضاء بل ان كان هو الواجب الاول
 والكفارة قصبة شهر رمضان والنذر المعين وصوم الاحتكاك وان وجب به
 خلافه في قضاء شهر رمضان على الاقوى فيسقط قضاء الايام الثلاثة الا في
 كل شهر **هذا** يجوز من المفطرات ما وجب القضاء منها الصور قبل اعيان الفجر
 مع القدوة عليه سواء قل بالقضاء او شك فيه فانه يجوز على التقديرين حتى
 على الفجر كالامل والشرب والجماع الا ان يعلم ان لم يقم مقدار الفسل فانه لا يجوز الا ان
 يكون لكن لو لم يعد ذلك انما في شيء منها بعد الصبح او كان في حكمه وجب عليه
 القضاء مع القدوة على الامانة ولو نقص عن الفجر والامانة بقضاء الليل لم يقدر عليه
 كالزكوة يجوز ما بان بعد ذلك انما كان في الصبح ليجب القضاء وعلى التقديرين الكفارة
 والاعمال اختصا في الحكم بالصحة على تقدير النقص بشهر رمضان والواجب المعين كان صور
 الفساد اعم من الواجب غير الواجب المعين وغير المعين ونحوها الاعتقاد على كل من اضر
 بقضاء الليل والامانة وعلى سبيل المفطر ولو بعد ذلك انما كان في الصبح وقدر في الفجر
 بين العمل والراه والعدل والفاقد على العدلين الا اذا حصل من قولها العلم او قصصه
 في ترك القضاء عليه ومنها ما لا يضر احد بالصوم وهو يظن كذا او اضره ولو في المفطر ^{او بعد}
 ذلك كون ذلك في الصبح فوجب القضاء لا الكفارة ولو كان الزوال العدل او العدلين لكن
 الاحوط الاجتناب على التقديرين الاخيرين وخصوصا الاخير ولا فرق في ذلك بين الشخص
 قبل ذلك بنفسه ولا في سماعه او من يدعيه وقت الاطالة ونظيره ونحوها وفطره ^{مؤكد}
 على الاحوط وان كان فليزوم القضاء اشكال بل الاظهر عدم الوجوب في قضاءه بخلافه
 الوقت المعين اذا انكشف بعد خلاصه الاخر بان كان مع المانع من تفصيل العلم في
 العلم او الجسب فلا قضاء اذا انما خبره الظن وان كان مع الظن من العلم لم يجر الاعتقاد عليه
 بل تقدير الاعتقاد بوجوب القضاء والكفارة **هذا** لا يجوز الاطالة في الصوم الواجب المعين

مطلقا بل قد يراد ايضا وجوب الكفارة في بعضها كصوم شهر رمضان وان كان العيب ^{شبه}
 ويجوز الانطافا في غير العين قبل الزوال سواء كان قضاء شهر رمضان او غيره والقضاء من نفسه
 او غيره من العيب على وجه التبرع او الفعل او الولاية والاستيقار وجبت عدم الانطاف بعد
 الزوال في شهر رمضان لان الصوم المستحب اذا عني بالاطعام ويحرم في قضاء شهر رمضان
 الا ان يكون اجيرا بل يترك من العيب ^{مما} فيجوز الا ان الاحوط تركه ولو تصيق وقت القضاء ^{بما}
 دخول شهر رمضان قبل الزوال بالوجه تعيين الانعام مقام ولا عليه الكفارة ان ابطأ قبل
 الزوال والاحوط للحاق قضاء النذر بقضاء شهر رمضان في هذه الاطراف بعد الزوال يعلق
 الكفارة وان كان الاطراف لعدم يتكرر الكفارة بتكررها ويجوز ان يقع في ايام متعددة و
 لو لم يرد السابقة ولو تكررت في ايام واحدة لم يكررها ولو كان سببها من اجناس مختلفة او الجماع
 او غيرها او اداها في الوسط لكن الاحوط التكرار في الجماع بل عظم ولو ادى بما وجب الكفارة وشره
 ما يبطل الصوم به كالغيض والمرش لم يفسد الكفارة ولو انظر في اخر شهر رمضان ثم بان كونه جدا
 يجب عليه شي ولو اكره الفرج وجبت على الجماع وكانا كائنا من وجب عليه كذا وان لا فرق بين
 اللامنة والظن ولو ما قصه وجب ككفارة ولا يلحق بالركوة الجارية والوفية النائية والاشية
 فيحمل الواجب الكفارة كالا يلحق الزوجة بالزوج لو اكرهه ولا الاخير اذا اكره الفرج والوفية على
 الواحدة او الاخرى ولا الزوج للساخر اذا اكره زوجته الصائمة وان لم يخر اكرهها بل الكفارة
 فيها اسلا ولو انظر في شهر رمضان عمدا ما يبطله بالقرينة من الدين كالاكل والشرب واعتقد
 صليت كان تركه او جبت عليه بخلاف ما لو لم يكن منها فانه لا يصير موجبا لكفره ولو لم يكن احد الوتر
 مسلما قبل تنبؤ له اعتقد العسيان وجبت عليه وكذا لو اعدا نيا وجبت عليه في الثالثة
هـ ^{هذه} من السنن بل من اهمها اشتغال الجوارح في الطاعات ومحاظتها من التنبهات سيما
 ان يتوجه القبلة في وقت الاطراف والنظر الى الهلال ويكره خصوصا على الهلال في رفع يديه ونحوها
 اليد ويقول بقل ورب العالمين اللهم اهمل علينا يا ارحم الراحمين والامان والسكينة

والاسلام

والاسلام والمساومة الى تحت ^{يقول} ترضى الله بارتكافها هذا واذا فاقه و
 عوفه وامر من غناه وشره وبلاؤه ونقته وان ايضا بعد دفع اليد والتوجه الى القبلة
 اللهم اهمل علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والعافية المحللة والوفاء الواسع
 ودفع الانتقام القهلا وشرنا صياحه وقيامه وقوله القران في اللههم سئل ان الله
 ما ورسلى امية وان يقول انها الخلق الطيع العاقل السميع المتردد في تلك التدبير الخبير
 في منازل القديرات من فوق تلك الظلم واضاءة بكن البهم وجعلك اية من ايات سلطانك
 وامتنانك بالزهادة والنفقان والعلو والافول والازالة والكسوف في كل ذلك انت اطلع
 والما اوتدق صريع سبحانه واحسن ما تدبره من ما صنع في ملكه وجعلك الله هلال
 شهر محاد من الامور ما دت جعلك الله هلال امن من التنبهات اللهم اجعلنا اهل امن
 طلع عليه واركن من نظره اليه وصلى الله على محمد واله واصلي كذا وكذا يا ارحم الراحمين
 ويستحب ايضا بعد وقية الهلال ان يتحرك من مكانه ويقول اللهم اني اسئلك خير هذا الشهر
 ونحوه وفوقه وبركته وطهره وقته واسئلك خيرا فيه وخيرا بعده واعوذ
 بك من شره فيه وشر ما بعده اللهم ادخل علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام
 والبركة والتقوى والتقوى المحبة ترضى ايضا ان يدعى باسم آية الالهة الماثورة ومنها
 ما في الصلوة الجارية وما اوجه العاقبة وان كان رجوعه ضعيفا جدا وهو المحدث الذي
 خلقه وخلقه وقد زنا لا تجعل مواقيت الناس اللهم اهمل علينا اهلا واصبارا ^{الله}
 ادخل علينا بالسلامة والاسلام واليقين والايمان والبر والتقوى والتقوى المحبة
 ومن السنن الصلوة وتوكل في الواجب العين وفي شهر رمضان كذا وكذا الماء واكثر فضل السنن
 او التمر والماء او الزبد والماء وكل اقرب الى الفرج اصله ينجي من صلوة الغرض على
 والافيا انظر جماعة او اذ عطف فيه ويكفي في الاطراف والظن بديل الشك ويستحب الاطراف
 بالرب في غير وقتها بالتمسك والامان والافول والازالة والافول والافول والافول

الخطبة أو الشهادتين أو الحلو أو الأخير **كذلك** ويستحب أن يقول بعد الإفطار اللهم لك صفنا
وعلى من فعل الإفطار أقتله منا ذهب الظأ وأبنت العروق وبقي الأجر ويستحب أن يقول
عند اللقمة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم بأوسع المغفرة اغفر لي وإن قال بسم الله بأوسع
المغفرة اغفر لي بحسن أبيه ويستحب أن يقرأ سورة الفاتحة وقت الإفطار والصورة
بجانب الأضحية في شهر رمضان خصوصاً في العشر الأخرى تلاوة القرآن والتسبيح والتجليل
وكونه الذكر والاستغفار والصلوة على النبي **كثيراً** في الليل والنهار بعد الاستسقاء
والصدقة كثيراً والإحسان على الإخوان ومعونتهم إلى الإفطار معه وإحياء ليالي الوتر
منه والتعطى في يوم الصوم في أوله والقبول في من السنين فضيلة الإفطار في الصوم
الستين إذا دعي للطعام سواء كان الداعي المدعو جليلاً أو امرأة في أول النهار أو امرأة
شأناً على الداعي الخافضة ولا هيأ الطعام للصائم أو لغيره بل يستفاد من الأضحية كتابته
محرمة طلب الإفطار أو الإفطار بغيره يذبحها ويؤكلها على جميع المقادير بشرط في الفضيلة
أن يكون الداعي مؤمناً أو مؤمنة أو عبداً أو مملوكاً أو كافراً أو كافرة أو كافراً
السرى في قلبه لا يخرج الأكل الأفضل أن لا يظهر الصوم وعلى تقدير الإفطار والأفضل الإفطار
ولو علم أن مقصود الداعي إلى الطعام محرمة فإذرة الفضل نحوه عن نفسه لم يستحب بل
محرم في بعض الصور كالوعلم عدم الرضا ويكفي في وجع القول للجهل بالحال هذا كله باعتبار
حال المدعو وأما الداعي فالظاهر استحباب الدعوة لغيره إلى الأضحية إلى الأثر للغير مع الاستحباب
على الطعام إلا أن ليس من باب الإفطار **هذا** بكونه فضلاً عما رتب الاستمتاع من الناس
بتقبله وملاصقة لآل بيته عدم الأثر لوجوه شتى ولو كان هو أو أمه أو أخته أو
شهوته فلا كراهة وكذا بكونه ما بيعت على الضعف من الأضحية كدخول الحمام وواجب الدم بالجماع
أو النساء وغيرها وكل التوب على البدن وأما قبل البدن وملاصقة عليه فليس بركه فادعو
أثره بغيره لا كراهة ولا بركة للرجل الملبوس في الماء والكون مبدى يوم الصوم وبكره المرأة إذا كان

قبلها في الماء والجلوس أكثر من الخمر تركها أو طعمها القسوة ولا فرق فيه بين البكر والبنت
وفي الحلق الخشن بالماء أو بلعير الشك منها بل الخشن الموح وهو منطوع الذكوى بها والفتنة
وجهه وجهه ولا يكره الجلوس في الماء لمن سلب بوضئه أو وضئه بركه أنشاد السوفى
شهر رمضان ليلة أو فداً إلا ما يكون حياً ولا سيما ما كان في شأن أهل البيت وكذا إذا
كفأ لو كان لم يطعم بلغ إلى الحلق بل الأحسن تركه مطلقاً حتى لا يفسد الظاهر كراهة طبع
وإن كان في كحل المسك أو الصبر أو الكراهة أشد بركه السعوط ذلك يعتمد على الحلق ولكن
الأحور تركه مطلقاً ويستحب ترك التكلم باللغو والعصب واستماعه بل يستحب للصائم أن
جميع حوائج عاين عنه وكذا استنشام الوجهان وترك العنبر أكثر من الأحسن تركه
وأخيراً المسك والزعفران بل لائحة كل خضرة لها وأخيراً طيبته وأقاسير الدوايح الطيبة
فلا يكره بل يستحب استعمالها وكذا السفر إلى الضربة كالحج والعمرة وحفظ المال والنفوس والغير
أو بعد ذلك أو غير من يوم من شهر رمضان ولا يكره في يومها إلا أن تركه فيه أحسن ولا يكره
الإفطار بسبب استقبال المؤمن وتشجيعه لزيادة النبي والآئمة **هذا** بغيره
شهر رمضان بأمواله **هذا** الرقية فلو أنه أصد وجب عليه الصوم بربوته ولو لم يره فخرج
كان خيراً عاد ولم يشهد عند الحاكم ولم يقبل شهادته عنده ولو أنظر وجب عليه القضاء أو
الكفارة كما أنه لو عام أول السؤال ثم ويستحب طلب الحلال وإن كان لا حول له عدم تركه ولو كان
الحلال في أحد من البلاد والنقار به التي تختلف على العواصم والعراق بغداد ولم يرفعه وجب
الصوم على الجميع ولو كانت متباعدة كغندار وخراسان والجهاد والعراق فكل من سكن حكمه حلال
العبد بل كل شهر كذلك ولو سافر من بلد إلى بلد لم يلزمه بل لا يلزمه بغيره بعدهما البعد
لنوم متباعدة الثاني بل هو لو كان أيضاً **هذا** معنى ثلثين من شعبان فوجب الصوم بعده و
شبه السؤال بل كل شهر **هذا** شهادة العدلين لو كانوا موافقين في الشهادة أو ضعف
الحلال وشهدوا الرقية ولا يتوقف قبولها على حكم الحاكم بل يقبل شهادتها وإن وشهداها الحاكم

لعدم معرفته علمها او بسبب الاشتباه في امرها فلو اختلفا في الشهادة كان قول
احدهما كافيا فغيره في طرفي الحوسب او كان ضعيفا والاخر يقول كان مستقيما ولو
في طرفي الشمال او كان قويا لم يقبل شهادته بخلافه لو قال احدهما رايته قبل
الغروب والاخر بعده لم يناف القول ولو شهد احدهما بان شواه اول شعبان في ليلة
الستة والاخر بانه اول شهر رمضان في ليلة الاثنين لم يقبل ولو قال الشاهد
انا اعلم ان هذا اليوم اول الشهر لم يقبل الا ان يعلم السامع ان مستنده ما يمكن الا
عليه ولو شهد اثنان على ان اثنين شهدا بالوقت لم يقبل ولا فرق في قول شهادة
العدلين بين وجود المانع في الهواء وعدمه بين ان يكونا من خارج البلد او داخله
والواقع الشيعاء بان يقولوا رايانا الهلال ولا اشكال في الكفاية مع حصول العلم
على تقدير العكس قوي فلو لمع حصول الظن المتأخر للعلم ولكن الاحتمال ما يمكن حسن
ومسلك الحكم بالبينه بل ولو كان يعلمه وغيره ولكن في عموم فتوزه حتى في حكم خبر
ولو كان افضل واوسع اشكال لعدم مقام شبه هذا كذا اذا حكم به اما خبر يشوب
عنده فلا يمكن كما لو كان الحاكم غير جامع لشرائط القوي ولا يجب الاستهلال في ليلة
الثلاثين من شعبان ولا من رمضان ولو حكم به الحكم بل ولو كان بصدقه ولا الضمير اذا
سمع بالوقت وان كان احوط **هذا** لا يعتبر ما يفيد الظن ولم يعم حجة على اعتبار كبر
عدل واحد وخبر النساء وان اتفق معهن الرجل بل ولو بلغ صد الشيعاء ان لم يفد العلم
فم لو افاده كفى ولقد قل سواة كان المراد به حسابا لا مجرد ادب بالجم او غيره والعدد
بأي شيء فمر سواء كان بعد شعبان ناقصا ابتداء ورمضان تاما كذلك وبعد
شهر تاما وشهر ناقصا مطلقا او بعد تسعة وخمسين من هلال جبال الشهر
او بعد كل شهر ثلثين يوما او غيرها ويصوب بقرينة الشق دليل الاول بعد الشق
لثاني وهو قول راس الشخص الثالث والتطوق بان يظهر التور في جرم القرية بوالد

لليل الثاني والوقت قبل الزوال لان يكون علامته كونه في الليل الماضي وجعل ناس
شهور رمضان الماضي اول للمضي لو مضى تمام القول بالعلم والشهور على هذا التقدير
عد الشهور جميعا ثلثين ثلثين قضاء القمر في ليلتين لكونه علامته لان يكون بعدها
اول الشهور **هذا** لو كان اصدا سيرا او حوسبا او شهود عليه شهر رمضان
ولم يتمكن من العلم وجب عليه العمل بظنه فيصوم شهر اظنه شهر رمضان وان لم
يكن له ظن يتمكن منه تعيين تحصيله فان بان موافقته للواقع واستمر الاشياء
استراة وان ظهر كونه قبله وجب القضاء وان لم يدر بل بعد وجب الاداء وان اقتضى
بعضه وجب الاداء فيما بقي منه والقضاء فيما اقتضى ومسلكه والواقع مع يوم حرم
فيه الصوم والاحتياط لزم الاجتهاد بعد الفراغ من الصوم في تحصيل العلم بالواقعة او اليقين
والخلافة وان كان الظاهر عدم اللوم والاحول في اليقينة ان لا يعين الاداء ولا القضاء وان
كان الظاهر حوزة الاداء وعلى تقدير الوقوع فيما بعد شهر رمضان يخرج من القضاء و
الاحول للحاق الايام المكوبة بشهر رمضان في وجوب الكفارة في افساد صومها ويخرج
تتابعها واتمامها ثلثين لزم به الهلال واحكام العبد بصلوة الفطرة ولزم له بظهر وجهه
غير لوم التسابع واتمامها ثلثين لزم به الهلال ولم يمكن له تحصيل الظن في تعيين الزمان
تخفيف الاختيار وتعين مراعاة الفاسد بين شهر رمضان **المرجع الثاني** في سائر الايام
الصوم غير ما من شهر رمضان ويات في حمله من صوم الاعتكاف والكفارة وبذل الهدى
والنفقة ونحوه **هذا** فيصحب الصوم في غير ما من صوم وانواع كثيرة فيها ما يجب
موكدا وهو صوم ثلثة ايام من كل شهر وهو الغنيس الاول من العشر الاولى والاربعة الايام
من العشر الوسط والغنيس الاخر من العشر الاخر ونحوه فاما مطلقا ولا سيما اذا كانت
العلة فان استحياء الكفارة بعد في التاكيد ما لو فات بسبب السفر وبعد في ما لو فات
بسبب المرض ولو خرج من الصوم استحب الصدق من كل يوم يدين لعام او يدين منها صوم

ايام البيوت من كل شهر وفي الثالث عشر والاربع عشر والخامس عشر ومنها يوم الغدير
وفى الخامس عشر من ذي الحجة وشهدا حوالا من وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة ومنها
مولد ابي ابيهم الحليل وهو اول ذي الحجة ومنها يوم اول ذي الحجة الى التاسع منها يوم
الغدير وهو الثامن من ذي الحجة ومنها يوم مولد النبي وهو السابع عشر من ربيع الاول
ومنها يوم التاسع والعشرين من ذي القعدة ومنها يوم المبعث وهو السابع والعشرون من
ومنها يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة ومنها يوم النوروز وهو يوم انتقال
النفس الى القبر ومنها يوم العاشوراء على وجه التحريف لا الفصل والترك والاولى انفاذ بعد
العشر بيا عشرين من الماء ويصير يد على هذا الوجه ومنها يوم عرفه يوم ثامن الضعف
من الدعاء كما ان كفا يوم يكن اشياء في الهلال فان تحقق اكبر ومنها الخميس ليلة نيف
او جمعتين ومنها رجب شعبان وثلاثة ايام من رجب اربعة او ثمانية او خمسة عشر
واليوم الاول من شعبان ويومان وثلاثة ايام منه وثلاثة من اخره ومنها يوم النازب
وهو الاساك من الفطران في بعض اليوم تشبه بالصادقين وهو سبعة مواضع ساموية
على اهل اربل عزم على قصد الامامة او الكوفة بعد الزوال او قبل وقت الفطر الزبوان يوم
الحائض والنساء او طهرت في اثناء النهار والكافر ان اسلم والطفل ان بلغ والحبيبان ان زال
حنونه والغني على ان افاق الا الصبي والكافران بلغ الاول زوال كذا الثاني قبل الزوال
لم يفطرنا لاسوة لهما عدم الترك ولا يجب الصوم السبب الشرع ولكن يوكدا تمامه بل بلغ الى
نصف النهار **هذا** ذكر الصوم في يوم عرفة ان اودى الضعف عن الدعاء كما ان كفا ذكر
في روية الهلال يوم المنور في السفر وجلا يخ من قوة ولكن الاحوال الترك وهو في
ما استثناه وصوم الضيف بعد انفا الضيف على قول فكن لا يجد للزوجة الا ان ذلك في
الصوم لا تمامه كما لو كان سائما ودخل على الضيف فمكث الصوم الواجب الواسع وذكر يوم الولد
بعد ان زوال والد عند الشهور والاحوال تركه الا ان الاقوى افضلية الولد الا اذا منع عنه

حرام وذكر الصوم لمن رعى الحال العام في قوله الا لله استعاضة ذكر الا كراهة فعله **هذا**
يحرر صيام العبد والزوج بعد ان المولى والزوج ويوم الفطر والاضحى واما الفطر
لن كما بين في هذا في عشر الثاني عشر والثالث عشر والاوان منها لمن كان في غير يوم
عليه شهر رمضان وقت السفر الا ما استثناه وكذا صيام المريض مع الضرر على او طفا كذا
على الاحوال بل في وجبه في صيام هذا المعصية وصيام الصائم في صيام الوصال سواء فسر ان
يصوم يومين متتابعين واكثر في فصل في اشياءها بالافطار او يصوم اليوم مع ارضاء شئ من
الليل ومنه تفسير بان يصل صائمه بحونه بالنية او غيرها وانها ان يدخل فيه بالنية
ولا يدخل فيه **الترتيب الرابع** في الصائمين من وصاياه **هذا** بشرط وجوب القضاء
البلوغ والعقل والاسلام والامان فلا قضاء على الصبي لو كان ميؤا على الحنونة مطلقا
لو كان دون ذهاب العقل واختياره وان كان الاحوال في الاخير القضاء ان كان حال حنونه كالمثل
الغني عليه مطلقا وان لم يستوجب الصوم ولم يوفى الليل كان بطلان اختياره وان كان الاحوال
في الاخير القضاء وكذا لا يجب القضاء على الكافر الاصل لا مطلقا الا ان يدرك كل من تقدم له
الفجر مع الشرايط اذما الكافر في النساء يجب عليهما القضاء وكذا على من نام في تمام النهار
ولم يتوب قبل من نسي الصوم ويجب عليه من ترك الصوم مع الوجوب عليه عدم القيام غيره مما
وعلى من غفل عن الجنبه وصلى عليه ايام او تمام الشهر ان غفل عن الجنبه او الغسل او من
ان الليل قبل الصوم فاشكال في احوال القضاء وان كان العدم اقوى في الاحوال فان لم يفرغ
الناس الجنبه في شهر رمضان القضاء ان ضمت الفصل كان الاكراه العدم وهذا الحان في شهر
الناس الجنبه في شهر رمضان القضاء صوم النذر العين رمضان وكذا يجب القضاء على المذنبين
كان الاكراه عدم قول فطره الفطر من هذا الظاهر وعن الباين وامامه في الاقوى القول في وجوب
القضاء ولا يجب عليه الفطر على ما تفرق في الاسلام الحكم بغيرهم كالتواضع والعلماء لا يمانون
منهم وانما ادب في امرهم وان مع على مرتبنا **هذا** لا يجب القضاء فورا ولكن يجب التسامح

فيه ولا الترتيب بين أنواع الواجب كالتفاد أو الكفارة والنذر ولا فرق بين نوع واحد
 ككفارة واحدة ونذر واحد إلا باعتبار كالأوصاف وقت القضاء أو كان النذر مضافاً إلى
 المستحب فلا يصح من كان في ذمته واجب إلا أن لا يقدر عليه فيجوز كصوم يوم أو أيام لمن كان
 عليه كفارة كبيرة ولو فات صوم رمضان كله أو بعضاً من وجب انقضاء فلو فات قبل
 الظهور للبره وجب القضاء وكذا لو استمر القضاء المرض إلى شهر رمضان القبيل لكن يفيد
 من كل يوم بمكان طعام فلا ينكره العذر بالتأخير وبعد عدة التركة لو استمر إلى ثلاث
 وعشرات ثلاثين فيبقى من رمضان مع عدة ويكره ما سبق ويجوز وقاؤه في القضاء
 ورمضان القبيل بأن لا يعزم على القضاء أو عزم في سعة الوقت بعد الفسق عزم على التركة
 من دون عدة وجب القضاء والكفارة من كل يوم بعد من طعام إلا أن يجدد للمرض
 بعد انقضاء ما رجع غيره للقضاء وكان ما نذر عليه فلا يجب الكفارة والأحوط الوجوب
 مطلقاً ولو ترك من دونها ومن لا فرق في نذر الكفارة بين المرض وغيره من سائر الأوقات
 إذا تفاور وأخر القضاء من شهر رمضان القبيل وكذا سقوط القضاء ولو نذر الكفارة إذا
 العذر باليه والأحوط عدم سقوط القضاء ولو نذر من نذر الصوم إلى رمضان القبيل وكان
 قادراً عليه بغيره ما وجب القضاء بغيره بعده ولا كفارة عليه وعمل هذه الكفارة السكين
 وقد عرفت أنه في الزكوة ويجوز إعطاء أزيد من كفارة يوم مسكين واحد لكن لا يجوز أن يعطيه
 أقل من كفارة يوم ولو أجزء وأخر القضاء إلى موطن مع قدرته عليه وجب قضاءه على الولي
 بل يجب عليه كل حلوة وصوم استقر في ذمته بتركه بسبب العذر سواء كان العذر مرضاً
 أو سفر أو الصوم من رمضان وغيره والولي هنا هو الولد الأكبر بمعنى أن لا يكون أكبر منه ولو
 كانت بنته الأكبر لم يجب عليها القضاء ولا يشترط حضوره ولو غاب حين وفاء الأب لم يكن
 مؤثراً بطلان أو غائباً ولم يطلق عليه إلا بعد سنتين مثلاً وجب عليه القضاء ولو كان له
 إيمان أحدهما أكبر والأخر أصغر لكل الزمان بالغ والأول غير بالغ وجب على الثاني ولو كان أكبر

صحة

متعددة مقداراً في السن سواء في الوجوب أو القدر في الغائب كمن في كفارة بين
 اثنين وجب عليهما كفاية ولو كان الولي قوامين وقرب زمان وضعها أحل الحكم
 بقضاءهما في السن والحكم بأكثرية الموضوع نائياً وعكسه لكن الأخير لا يحلونه
 ولو لم يكن له ولي أو كان وترك منه الصلوة والصوم من دون عدة وبسبب المسامحة
 في أحد السائل ولو لم يكن مقصوداً بغيرها ولم يوصى لم يجب على الورثة القضاء ولا الاستيفاء
 من تركته بل لا مطلق العبادات البدنية الخاصة ولو أوصى أخرج من الثلث إلا أن يضي
 الورثة من الأصل وأما الواجبات المالية كالدين والزكوة والفقير ولو كانت شريطة
 بتعلقها بالدين كالبيع أو وصية فأخرجت من أصل التركة إلا أن يصير بأخرها من الثلث
 كأنه لو لم يوص بها أخرجت من الأصل ولو أوصى بأخراج الواجب البدني وجب الواجب من
 الثلث بتمام الأول على الثاني ولو عكسه للوصية في الترتيب إذا لم يوف بالجمع وبعد ذلك
 أي الباقي مراً ولو فات الولي قبل أن يورث القضاء لم يجب عليه القضاء ولا على
 سائر الورثة الأول كما لو كان حياً ولم يات به وانكر عن فعله لم يجب عليهم بطله لو كان في
 اليد حلوة أو صوم بالاستيفاء فأنه لم يجب على الوطان باقي به ولو ألقى أحد ما يتعلق
 بهذه الولي بغيرها سقط عنه ويجوز للولي استيفاءه ولا سيما إذا كان صدقة العمل
 منه مسكناً ويجوز استيفاء بعض الأولياء مسمى الآخر كما يجوز استيفاءها الآخر ولو كان
 متعدياً أو اشتغل للجمع بالعمل في زمان واحد ولو أوصى استيفاء العبادات من ماله أو
 أن يعطها أحد من أولياءه بغيره أو اجتمع قبلوها سقط الوجوب ولم يات به الولي
 والأخيراً المحسن لتركه ولا فرق في وجوب القضاء على الولي بين اشتغال نفسه بالقضاء
 لنفسه أو لغيره بالاستيفاء وعلمه بل يجب عليه الأتيان بالجمع والأخيار في مراعات
 الترتيب وجوب القضاء للأب ظاهر والأحوط الحاق الأم به ولكن في الوجوب كمال وقد
 لا يخرج من محبان ولو لم يكن له ولي سقط عن سائر الورثة والفقير وجوب التصديق

على هذا التقدير من تركه الميت بدل كل يوم مدين طعام وهو احد في الجملة وكذا
الشهور ان لو وجب عليه شهران متتابعان الى اولى شهر تصدق عن الاخر من تركه
ولا فرق بينهم في الشهرين بين الوجبة العينية كالنقد والخياري ككفارة شهر رمضان
والظاهر على مقتضى اختصاص الحكم بالشهرين ولو زاد عنهما لم يثبت **كتاب الامساك** وهو
الذي في مكان خاص في زمان خاص في شهر في الصوم ونية الفريضة وفضل كثير خصوصا
في الشهر الاخر من شهر رمضان وفي الاصل صحته بتدريجها بالنقد وشبهه وبمضى يومين
وقيه منها ان **الفتح الاول** في شرائطه **هذا** بشرط في المالية وقد سبق بحثها و
كفاية الفريضة فيها مع غير الشرائط فلا يصح بدونها ولا يعتبر الوجه بنفسه ولا الاداء ولا
القضاء كالا حابة الى التجديد للدخول في اليوم الثالث ومقتضى عقاب اول الموعود
الاحوط ان يقام للعزوب ويجده مقادير اول الموعود في اليوم الثالث ومقتضى عقاب اول الموعود
لم يثبت **هذا** بشرط في الصوم فلا يصح بدونه ولا في زمان لا يصح فيه الصوم كالعزوب
ولا يصح منه كالماتن والقضاء ولا بشرط ايضا للاعتكاف مطلقا ولا وجبا بنفسه او
بنقد وشبهه معناه اولا بل يكفي في صوم انتقذ لاجل او متعذرا او مطلقا منها
من رمضان او غيره ولو عذر لم يصح ما من مضداته ولو في كل قليل من الزمان ضد
الاعتكاف **هذا** بشرط ان لا يكون زمانه اقل من ثلثة الايام تام فلا يصح في اقل منها
اقلها اذا كان مكسورا بل يعين ان يزيد عليها مقدرة شعاعا وشرطا في اوله واخره ما لم
يصحوا لهما نصير بالاشارة فلو نذر ثلثة ايام واكثر وجب الوفاء به ولو اطلق وجب ثلثة
ايام وكذا لو وجب عليه قضاء يوم من الاعتكاف وجب عليه ثلثة ايام ولو شرع فيه متعذرا
كان او وجبا مطلقا غير ما في البقاء والفرق الى يومين وجب في اليوم الثالث انما هو
انتهى وشرط يومين بعده وجب السادس وهكذا الحكم في كل نذر لا يصح الدخول فيه قبل
العديد يوم او يومين ولو نذر اعتكاف ثلثة ايام بلا ليل لم يصح ومنه نذر يوم بلا نذر ليل

نذر سنة ايام والحق ان يجب فيه التتابع بل جاز التقريبي بين الثلثة الاولى والثالثة
الثانية بل جاز التقريبي بين الايام الثلثة مطلقا لو لم يتبع التوالى بان ياتي يوم او يومين
منها في ضمن ثلثة ولو شرط التتابع لفظا او معنى كان يجعل النذر والعشر الاخر من رمضان
او كليهما وجب بل لو نذر يوما مطلقا وجبا اكل ثلثة **هذا** بشرط ان يكون في الجسد
وجلا كان او اواءه فلا يصح في غيره والظاهر في الاحوط اختصاصه بجسد مطلقا لا بما هو عليه
والظاهر في الاحوط اختصاصه بجسد مكمل للمدينة وجامع الكوفة والبصرة ومستوى قاع
البحر في تعلق الاعتكاف فلا يختص بقعة لو حش ملو سده فيها بل في الطلوس في كل يوم في بقعة
الا ان الاحياط اولى **هذا** بشرط ان يكون مأقدا من المولى ان كان عليه ولاية للغير
تفريضا كالمملوك والزوجة والابن الخامس بان يوجر نفسه على وجه يتا في الاعتكاف بخلاف
ما لو لم يكن كذلك كان يوجر نفسه للصلاة او الصوم او التلاوة ولو اذن المولى جاز له المنع قبل
الشرع وبعد ما لم يرض يومين في الاعتكاف بالنقد بل الواجب لو كان مطلقا واقا في الوا
العين فلم يجز منه بعده سواء كان قبل الشرع او بعده ولو سلم المملوك اياما مع المولى
جاز له الاعتكاف في ايامه ولو لم ياذنه ولو اذن المملوك في اثناء الاعتكاف لم يفسد عليه الاتمام
اذا مضى يومان او وجب بالنقد ونحوه ولا يجب هذا اذا كان شرعه واذن المولى واقا لو
كان بدونه فباطل ولا يجب عليه الاتمام مطلقا من الاول ولا يكفي ان يبعد الدخول **هذا**
بشرط عدم اللبس في الجسد الا ان يتم اعتكافه ولو مروح اختيارا ولو في زمان قليل يخلو الا
اذا كان لغيره كتحصيل المأكول او الشراب وقضاء الحاجة من البول والغائط او الغسل الا اذا
ادام يتمكن منه في المسجد وغير ذلك من الضرر بان يحفظ نفسه ومومن وطاعة تكون من قليل
قضاء حاجة الاخوان وعيادة المريض والتسبيح المومن وحضور جنازة لاصل التسبيح والصلاة
والدعوى ونحوها وانامة الشهادة او فعلها سواء كان معيا عليه ولا اذا لم يتمكن منه بل دون
الخروج ولو خرج لاجل شئ مما لم يجز للطلوس والشئ تحت الظل بل طلق الطلوس الا اذا اضطر

ولا اداء الصلوة خارج المسجد الامع حتى ينفق الوقت فيخرج ما كان على هذا اذا لم يجد
وهذا في غير مكة وما فيها فهو من الصلوة منكم الا يخرج بعد ولا ادراكا من يد من الغيرة
فلو تكامل في رجب بطل ولو احتاج الى الخروج الى الغلاة او داره ولم يقربها ان احتار
اخرجهما وكما لو كان دارا او مسجدا من لا الطول في الخارج بحيث يخرج عن كونه مكانا في
الشرع ويكون ما حيا الصورة فيه ولو فعله كذا بطل ولو اكد احد الخروج من المسجد او
احتكا به وخرج لم ينالها اذا كان بحيث يخرج عن كونه مكانا في رجب اهل الشرع ولو لم يجمع بعد
دفع الاكراه والنسيان من بعد فصل بطل ولا يقدح في صحة خروج بعض البدن عن المسجد
الصعود الى سطح **الثاني** في الاحكام واللواس **هذا** يحرم على المعتكف ما يحرم على الصائم
ويشترط في صحة ايضا لو كان اعتكافا واجبا او كان في اليوم الثالث في المنزلة بل بشرط في الثاني
مكة ويحرم عليه التمتع من النساء تقبيل او لسا او باعا او لوفى الذبح الليل والنهار واستعمال
المنجس من الماء ما لم يكن ان كانت له شامة او احوط تركه مطلقا والاستبراء مطلقا ولو جاز
فوجهه او عارضة او الجدة او البع والشراء بل مطلقا الجارة كالصالح ولا جارة في حال
قوى وهو الاحوط ولو ان يعقد حرم عليه صبي وان كان ملوا ولا فرق في المعتكف بين اشتراط النسخ
فيه وعدمه بطل الاعتكاف في قارة النساء منكم والاحوط احتياطه على الحرص والاستئذان
بامور الدنيا وان كان الاظهر عدم الحرمة فيها على ليس الخط اذا اراد الشعر واكمل العبد وعقد النكاح
والتي هي في امور العاشق او تكايب البهائم بل لا مسة النساء بل في الشهوة والتقبيل على
الشفة ولا كلام والنظر اليهن شهوة لكن الاولى لاقتدار على قهر الشهوة فامر العاشق بتركه
وامر **هذا** يحسب المعتكف ان بشرط مع الله سبحانه بالخروج عن الاعتكاف منكم ولو لم يرض
لرماد في خروج الشرع اذا اراد ولو بدلت العبد وعمل في المنزلة وقت الشرع لا بعد
يومين وفي المنزلة وقت المنزلة لا من الشرع فيلزم ان كان في المنزلة منكم ويحتمل جواز الاشتراط في
المنزلة بغير عارض ولو اطلق بطل الشرع والمنزلة معا ولو شرع الخروج جاز سواء كان في المنزلة

ولو بعد

ولو كان بعد يومين اوفى الواجب ولو كان معينا ومناجيا على تقدير الاشتراط لا يجب
القضاء في المنزلة بطل ولا في الواجب المعين واقام في المطلق منه فوجب الاستبراء
ان شرط التتابع وان لم بشرط فان في ثلثة او ازيد لم ينع على ما في بدوان بالثبات
ولو لم يات ثلثة وجب الاستبراء ولو لم بشرط الخروج وجب الاستبراء ان لم يات ثلثة
او ازيد سواء بشرط التتابع او لا كان الواجب معينا او لا ولو في ثلثة او ازيد وجب
الاستبراء ايضا مطلقا سواء كان معينا او مطلقا ان شرط التتابع ولو لم بشرط التتابع
استأنف في المعين على الاستبراء والظاهر في المطلق ان ما فاته لا بشرط فيه التتابع لكن
ان كان الباقي اقل من ثلثة اتمه ثلثة ولا فرق في تركهم القضاء والاستبراء في جميع
بين ان يكون في الخروج عن محل الاعتكاف معتكفا او معتكفا **هذا** لو ما اعتكف كان في
منه اعتكافا واجبا بلزم على الولي قضاءه ان تمكن منه وركب على الاظهر واقام المنزلة
فلا قضاء له بل لا خلاف في وجب الكفارة على المعتكف الجماع مطلقا ليل او نهار في الزوال
او اللدنية وكذا يجب مع في كل ما وجب الزوال في فعل الفطرات كالاكل والشراب في غير
لكن لو وقع الجماع في اثناء الصوم وجب كفارة ان لا اعتكاف في الصوم ولو وقع في الصوم الليل
وجب كفارة واحدة للاعتكاف ولو وجب الاعتكاف في النذر المعين وشبهه وجب كفارة
اخرى لذلك وكذا قضاء شهر رمضان بعد الزوال اما غير الجماع من الضدان كان حيا
للكفارة في الصوم موجبا هنا اليه واما الحرمان التي ليست مفقودة للصوم كالبيع والشراء
واستعمال الطيب لمعة فليست موجبة ليقوع سوى الخروج العيصان واما الخروج من محل
الاعتكاف في اليوم الثالث فليس فيه غير القضاء والعصيان الا ان يكون في المنزلة وشبهه
فيلزم حكمة واما الخروج في الواجب المعين بالندوة وشبهه فيكون موجبا للكفارة وكفارة
مخالفة الندوة وشبهه مع قضاء الاعتكاف ولو كان في اليوم الاول وكفارة الاعتكاف
كفارة شهر رمضان لا كفارة الكفارة ولو اكره المعتكف امره المعتكف على الجماع وجب عليه دفع

كفارت ولو ارتد المعتكف بن اعتكافه بطل اعتكافه وجب خروجه من الجحد
كتاب الحج وهو الحائض المعهودة ثاق كالعرة وفيه منافع **كتاب الحج** يشتمل
على امور **كتاب الحج** لايجب الحج والعرة الامرة باسل الشريعة الامرة وهو فيها عوزي
ولا فرق في الوجوب بين العورة باعتبار السنوات فلا يجب الخروج مع الطائفة
الاولى اذ ان كل حرج طائفة اخرى فلا حول عدم التأخير عن الاول فلو حدث
مانع بعد ذلك من خروجه لاستقر الوجوب عليه كمن ترك عدا ولكن لا عورة عليه
ولا يجب كل منهما بالنقد وشبهه بالاسناد والاستحباب ولعمري يجب على الذوق
عند ويكره الوجوب فيها بذكر السبب يستحب في غيرها ويشترط الاحرام للدخول
مكة من خارج الحرم مع عدم العذر وعدم تكرار الدخول في غير الملوك واما ما يجرى
بدونه ولا يجوز الدخول فيها بل في الحرم الامع الاحرام بالحج والعرة الا ان يكون نصا
او مطلقا او احرم بالعرة قبل انقضاء شهر رمضان ويخرج في اخر الشهر ودخل في اوله
استحبابا لعدم الدخول بغير الاحرام فالمدعى ان الشهر على الملوك ان يخرج في اوله والاصل
الثلاثين والظاهر عدم كفاية الاحرام بالحج ان وقع في اثناءه كان الظاهر في احكامه
من الاحكام الى الحرم لا ابتداء بالاحرام وان كان اعتبارا له احوط **كتاب الحج**
لن اذ اجمع وتطلع العلام في بيته ودين اواب معاملة الا واصل حتى كل ذوق حاله
واجبا يوم الخروج يصلح للسفر والرفق الصالح وان يحسن كلامه واخلطه من ياديه
على ما كان في الحرم ان يطعم على نفق سفره وغيره وان يوسع عليهم وان يفتح سفره
كما يستحب ان اذا السفر الوصية والفعل وان يقول عند التسلية بسم الله والله اعلم ولا
ولا فواء لا بالله وعلى ملكه رسول الله صلى الله عليه واله والفقهاء الذين عن الله
صلوات الله عليهم اجتمعوا في الله به فليخرج به صديقه ونوقه في يومه اللهم اجله
في فواء وطلوه واغزو واشفاء من كل داء وقاهة وسوء مما آفاد احدكم وطهر

وحواري وعطاي يدي حتى وشعر يدي حتى وعطاي وعطاي وما اقلت الا
منى اللهم اجله لي شامدا يوم حاجتي وقبري وقبلي انك تارتى العالمين انك
على كل نوع فديروني وسحبهم اذا ارادوا الخروج ان يقول اللهم اني استوصيت نفسي
وما لي من دين ولا ديني وما لي من دين ولا ديني وما لي من دين ولا ديني وما لي من دين ولا ديني
اذا جمع عيال في بيت الله اني استوصيت نفسي وما لي من دين ولا ديني وما لي من دين ولا ديني
الشاهد ما والعاث اللهم احفظنا واخلفنا عا لانا اللهم احفظنا في حوائك اللهم
لا تسلبنا نعمتك ولا تغربنا ما بنا من عافيتك وصلواتك والاسدياب منة سبحانك
بصلي اربع ركعات يسلم من في بيته ويقرب في كل ركعة الحمد والتوحيد ويقول
بعد الصلوة اللهم لك انقرض من البيت فاجعلهم خليفتي في اهل ومال وسحب
يكون معك السفر عصا من يوزر برؤا ان يقول في وقت خروجه معها ولما توجه لها
مدني قال عيسى ربي ان يهديني سواء السبيل لما قد رآه مذنب قد عدل على امره
من الناس يسقون ووجد من دونهم امراة تلهو بالان قال فاحطكها فانما لا يفي
حتى يصعد الرهامة وابونا شيخ كبير يسقي لها ماء فولى الى الظل فقال ربنا انزلت
الى من خير يقدر فعاثه احد فعاثه مسيحا على استحياء قالت اني قد دعوت لغيرك
اجرماسقت لنا فلما جاءه ففقد قلبه القصص قال لا تخف نجوت من انوم الظالمين
فالت اخذ بها يا ابنت استأجره ان خير من ان تاتوا القوي الاميين قال اني لا بد
ان اتكلمت احدك ابنتي فهاين علي ان تاخرني بما في حج فان امرت حوائك حذرك وما ارد
انا شوق عليك سحدر ان شاء الله من الضالين قال ذلك ديني ودينك ايها المسلمين
فصبرت فلا عدوان علي والله علي ما نقول وكل بل يستحب مصاحبة العضا في السفر
ويحب الصحبة لمن يخرج الى السفر ان يلدو شيئا من العار يستحب حذرك وان يفت
على ابيه اذ اراد السفر محاربا للمسلمين فوجد المديونة فافتر الكفار لما منه

واذا صعد نذرة البحر يقول بسم الله واذا ورد منسرا يقول اللهم انزلني منزلا باركا
 وانت خير المزلين بل يصحب ذلك فاودد من لاقى الخضر واصلى كعبتين بسورتين
 من السور القصار يقول اللهم ادرنا خير هذه النعمة واعود بك من شرها
 اللهم اجعل قلبي خلوفا هذا صلوفا واوسطه فلا حاد وحره فاجا واذا ورد
 بلدا واقره يستحب ان يقول اذاه الله الى استسلك خبرها واعود بك من
 شرها اللهم جتينا الى اهلها وجتبا في اهلها اليها واذا اذاد ان يدخل
 من المنزل يحب ان يصلي ركعتين ويطلب من الله الحفظ والحراسة ويقول السلام
 على ملائكة الحافظين السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يمشي ويبرك
 واذا خرج من المنزل يقول بسم الله استأذن الله فلو كنت على الله فاشاء الله لا حول
 ولا قوة الا بالله ولا فر في فيه بين الحضر السفر ويصحب في السفر كونه المخرج في غير ما
 الله عنه وكتمان امرين كان معه بعده غادتهم واذا قرب من المنزل قل من وابنه
 علفها على اكمل واذا اراد النزول احتار من بقاء الارض احسنها الواد والنها توبه
 واكثرها عسبا واذا نزل عن الطريق يادى يا صالح ويا صالح اشدوا الى الكثر
 برحمتك الله ويكوه النزول في وسط الطريق والطريقا وفي بطون الادوية بل يكره الدلو
 في الادوية مع سواء كان في اخر الليل او غيره واذا نزل في مكان يخاف من السبع لم يصب
 ان يقول شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيد الخيرة هو
 على كل شيء قدير اللهم اني اعوذ بك من شر كل سبع **الشاة** اذا اوردت الحج فخرته
 فليكن لله من قبل غزلك من كل ما غل وحجاب حاجبه فوضاه وركب كلها الى خالفك
 وتوكل على بي جمع ما بلغك من حركات وسكناتك وسلم انفسا تزد وسكره فقلده وركب
 الدنيا والراصة والخلق واخرج من حقوقي تروك من جهة المخلوقين ولا تقعد على ارك
 واصلتك واصحابك وتوكل وشيا بك وما لك تخافه الصبي ذلك عدو او بالامان

من ادعى رضى الله واعتمد على شئ سواه صبر عليه عدله وبالاعمال ان لم يكن
ولا حيلة ولا احد الا بجملة الله ويعوقه واستعداد من لا يرجو الرجوع و
احسن الصبر رابع اوقات رضى الله وسنن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وما
عليك من ادب الا خال الصبر والشكر والشفقة والسجدة والارواح على يوم الاخرة
ثم اغفل بآية التوبة العاصية من الذنوب ليس كسوة الصدقة الصفاء والخضوع والتسوع
واجر من كل شيء يملك من كذاهه ويحسد عن طاعة وليت معنى اجابة صافية طاعة
لكية لله عز وجل في دعوتك لمستهسكا بالعروة الوثقى وطف بقلبك مع المليك
حول العرب كلوا فلن مع المسلمين يغسل حول البيت وهو له من هو الا وهو ربا
من حولك وقولك واخرج من غفلتك ولا تترك تجر حولك الى من لا تنس ما لا يحل لك
ولا تنسها واعرف الخطايا بعرفات صدق محمدك عند الله بصدقه ونصرتك الى الله
واقفه بمنزلة واصعد برصك الى الملاء الاعلى بصعودك الى الجبل واخرج من حجر الحق
والطبع عند الفضة وادم الشهوات والنساسة والدنانير والذمى عند رضى الجار
واصلح العيوب القاهرة والباكنة بجلى شعرك وارسل في امان الله كفته وسره وكن
من متابعه مرادك بدخول الحرم ومن البيت تحفظا العظيم صاحب معرفته بحال الله وسلكا
واسلم الحجر رضى بسمته وحسوعا العروة ورجع ما سواه بطواف الوداع وصفرك
وسرك للقاء الله يوم نلقاه بوقوفك على الصفا وكن ذامرة من اعتقيا عند العروة
واسقم على سرى بجمل هذا وبقائه عهدك الذي عاهدت به مع ربك واوجبه له
الى يوم القيمة واعلم بان الله يتم لم يقض للحج ولم يخصص من جميع الطائفة الا جماعة الى نفسه
بقوله عز وجل وقد صلى على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا رشح نبيه صلى
عليه وآله سنة في خلال المناسك على ترتيبها الاشرع لا الاستعداد واسأله التوبة
والعبور والعبث والقيمة فصل بيان السابقة من الدخول في الجملتها ودخول النادر

اعلمها

اعلمها يا هدى مناسك الحج من افعال اخرها الاولى الابواب واولها الركن من فضيلة
الحج وعقباتها وكذا لا يحصى **الزجر الاول** في شرائط الحج والعروة واسماها **هداية**
يشترط في وجوب الحج امور **الاول** البلوغ فلا يجزى على الطفل ولو كان ذا مال اما الرجوع اذا كان
ويبلغ قبل الوقوف بعرفة والمسلمه واي سائر الافعال تضع عنه واخره من حجة الاسلام
وصح من العبيد والصبيبة ان لم يكونا عيرين وان يجعلها الولي محررين ومنهما المحزون عند
المشهور ولكن لا شئ منهما من حجة الاسلام والولى هذا الاربعة الجود من لم يرد الام والوصى فها
والامور الغير الاولى من تركه التقية فيه **الثاني** العقل فالمجنون اذا لم يقض حجة اسلام لم يغيب
بافعال الحج يجب عليه اذا وافق قبل الوقوف بعرفة والشرع واي بالاق وقد كان عاقلة اعتكده
حكم الطفل عند المشهور لكن ضعف مستندهم **الثالث** الحرية فلا يجب على المملوك ولو كان
ولم يجرى من حجة الاسلام ولو استطاع بعد الانفاق وجب
امارة الا ان يتحقق قبل اصد التوفيق فيجوز تركه من تمامه **الرابع** صحة البدن حيث
لا يشق عليه السفر مشقة شديدة ولو تمكن من دفعها بالركوب على وجه لا يلزمه
فلا تعين **الخامس** امن السرب بنفسا وبصعابا فلا يلزم ما من من شئ منها ولو بنا
لم يجب الا ان يتمكن من قطع المسافة الكثرة من دون نقص او باعطاء الهدى **السادس**
بقاء الوقت الى ان يصل الى مكة واي بافعال الحج من دون مشقة شديدة والا
سقط في ذلك العام **السابع** الاستطاعة بان يقدر على مؤنة الذهاب والاياب
من الذواب والحزم وسائر ما يحتاج اليه في السفر من المأكل والمشرب والملبس والاولاد
الاخوان وغير ذلك على نفقة عياله الواجب انفاقهم من وقت الخروج الى الرجوع
الى مكانه وعلى قضاء ديونهم ومنها مهر الزوج قبله فلا شئ لهم يجب ولا
بيع القام ولا المسكن ولا الاثواب الا ائتمه بحاله وكذا صلى النساء ولا حيوان تكعبه
ولا كتب العلمية الحناج اليها ولا اسباب دينه كان ولو لم يكن لردار وشق عليه عدم

اتباعها مشقة شديدة أو ضرورة وضع ثمة عليه واستزاده بعد ذلك
 بلا حظ الاستطاعة ومثله النكاح لو اذصر في اله فيه فلا يجوز الا مع التصريح
 في تركه او الشقة الشديدة فيه والا فربما استلزم قضاء مالي او معة او حرفة به
 يحصل مؤنة ومونة حال الواجب انفاقهم بعد الرجوع ولا يشرع الحر للزنا مع
 السلافة بعد ذلك وان توقفت عليه فيشرط وجوده فلو لم يتمكن منه ولو لم احره لم
 يجب عليها الحج ولو بدل له احد ما يحتاج اليه في السفر ما يوصف عليه الاستطاعة
 وانما سألوه من بعد عليه ولو بعد العهد ولو اذصر فيه اصل الحج وارسله خارجا
 عن حجة الاسلام ولو اذصر اذ كان يوجب الا اجدام يوجب قوله ولو شره في الحج
 ويشترط في حجه **والا** ما يشترط في الوجوب لا البلوغ فان الحج من الطفل البز
 صحيح ولا يجب كافر **الثاني والثالث** الاسلام ولايمان وفلقد قدم ما يورد منهما في الصلوة
 ولكن لو اسلم الكافر من الزا استطاع قبل الاسلام او قبل وقت الحج يجب عليه ما لو
 عليها فوجب اما التحالف فلو حج يجب عليه لا عار الا ان يحل يكن من اذ كان لا يجب
 والدار في الزك على المذهب الحق في الشك على جهة التحالف لا فرق في التحالف
 بين الحكم بكمه وبقية **الرابع** من اذاد الحج المندوب لا بد ان لا يكون في ذمته شيء
 ولو كان واجبا لا استطاع او بالانعام من قبل نفسه لحيضه والحوادث المذكورين كان
 في ذمته مطلق الواجب لو نفذ الحج في العام الا في واستأجر نفسه فكان لم يضر اصل **الثاني**
 الاذن للملوك ولو ثبت بالحرية كالدبر والبعض والزوج في الحج المستحب واقا في الواجب
 فلا يعتبر بل يضر التحالف **السادس** الاجتهاد او التقليد في حكم الحج حجة او شرعا
 لم يكن ضروريا كحج الاسلام بل عليها فان لا يجب حجة تقليد لا اجتهاد وهو مطرد
 في جميع العبادات كالحج والصوم فلو قاسم ولم يأخذ احكاما من يجب الاجتهاد لم يستجد
 وان باضاده ولو ارجع الكتب الاموات لم يضره الا ان لا يكون مقصودا بغيره بعد ذلك

تقليد

لتقليده للامتنان واجتهاده فلا يجب الامادة **السابع** النية كالحج في الصلوة وغيرها
الثامن الاختيار على الاحوط وان كان الظاهر العدم فلا يجب الحج على من قد شرطا
 من شره بل لا يصح من قد شرطا من شره بل لا يصح على من ليس منه شرع لهم
 او مدوا ويستند عند ان يستقر في ذمته قبل حصول العذر بل فلو لم يستقر في ذمته
 لا حج عن قوة واما لو لم يشر فلا يجب بل يستحب لو ليس بعد ذلك وجبا عادة الا
 ولو ازال العذر وجب عليه الحج ولو حج بشقة شديدة لم يخرج عن حجة الاسلام ولا يجب
 اعاده الحج بالبدل ولو حج نياجه عن الغير لم استطاع وجب عليه حجة الاسلام ولو كان
 احد بعد الاحرام ودخل الحرم ويحتمل منه كذا عن النور عنه لو كان نائبا ولا يسلط للزنا
 ومن في مكان يستدعيه الاجرة عن تركه الاجر لو اذصر تمام الاجرة واما العلم بأخذه
 اخذه وفي حكم ما لو لم يوافق الطريق قبل الدخول في الحرم وجبان يؤدى عنه
 لو كان حجة الاسلام لنفسه ولو كان غيره فلو لم يوافق في الحرم وجبان يؤدى عنه
 مطالبة الاجرة فان كانت الاجرة على نفس العبد وما قبل الاحرام يستحق شيئا
 وان مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم استحق مهلا للنية ما في ذمته ما وقع عليه
 الامارة وان اجره واخلاق ولا فرقة بينهما حكم الاول وان كان بينهما مؤنة
 تتبع كما ان في البلاد البعيدة على ما فعل ليس بناؤه على الاستيلاء على نفس العبد
 بل الذهاب داخل طعنا ولا يكفي الحج المندوب عن حجة الاسلام لو كان مطلقا
 بعيدا به اطلاقا يكفي حجة الاسلام عن المندوب على الظاهر الاحوط وهذا اذا نفذ
 الحج واخلاق ولم يقيد بحجة الاسلام وغيرها ولو قيد بحجة الاسلام لم يجب غيرها
 وبتركه فوجب كفارة المندوب كما يلزم العيان بخالف حجة الاسلام ولا يجب حصول الا
 الا ان يكون داخل في مذكوره ولو قيد بغير حجة الاسلام وجب عليه ضمان اذا استطاع
 وان فيه بغير عام الاستطاعة وكذا لو لم يستطع ولكن حصل استطاعة قبل اداء الحج

المستند وفي جميع الصور جتهد في حجة الاسلام الا ان لم يستطع في حال الندرة
 قبل ندرة عام الاستطاعة في تقديم الندرة في كل وقت وجب حجة الاسلام ولم يستطع
 وجب عليه الحج بشرط القدرة ولا يشترط الاستطاعة الشرعية والعرة كالحج في السفر
 وجوبا وحجة الا في اعتبار بقائه الوقت الادراك الحج فانه يحتاج في العرة فان العرة اذا
 لا تختلف بالنسبة الى الفاعل بل يجوز في جميع ايام السنة واضلها وجب ويحق العرة
 فيه بالاهل واليه وان اختلف في غيره ولا يشترط في وجوبها معها القدرة على الاخرى
 غير حصة للتمتع بها وانما هي اقرب حصة وجوبها على الاستطاعة لها والحج فلو اصرم في الحج
 وانما في مكة لان ذلك الحج كان عرفة واحدة وان لم ينو فيها التمتع ويجوز خرجه بعد ذلك
 بالجرة الاحتمالية ولو وصل ولو لم يزل في يوم التروية وان كان المولى ان لا يترك
 الحج ولو اصرم في غيرها لم يخرجها ويحب كذا العرة ولا اشكال في تحديده بالنسبة لاستقامته
 به مع كون بعضها أصحاً وتأكد في السنة ولقد بدى في كل عشرة وجبه والا وهو كذا كذا
مسألة العرة تنقسم الى المفردة والتمتع بها كما ان الحج ينقسم الى تمتع وقران وافراد
 الاول افضل ويقدم فيه العرة عليه ويؤتى به ويجزئ عن العرة الواجبة ويجب عليه
 من بعده سائر من مكة فست عشرة فرسخا وهو ثمانية وعشرون ميلا ولا يجوز له العدة
 من مكة الاخير من الامع الضميمة كما يأتي ويحب الثاني والثالث على من كان من اهل مكة او
 كان بعده اقل فانه لا يجوز لهم العدول الى التمتع الامع الا بشرط ان يكونوا من اهل مكة
 فيها في الحج الواجب وانما في المستحب في غيرها وان كان التمتع اضل اتم وكذا الحكم في مكة
 اذا لم يكن احدها وكذا ان كان له من مكة او غيرها في مكة والآخر في غيرها
 ستة عشر فرسخا او اكثر وما زاد منه فله اما لو غلب احدها فمكة يتبعه الا ان يقيم في
 مكة سنتين وان لم يكن فيها منزلا فلو لم يقصد الوطن فيها فيكون في مكة اهلا لا تمتع
 له ولو اقام في غيرها ازيد من سنتين ولو ذهب الى غيرها من البلد والعبادة وانما فيها

سنتين

سنتين ويشترط في جميع اقسامها في شهر الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة
 وكذا الحكم في عمره التمتع واما العرة في غيره فلا يشترط فيها ذلك ويشترط تقديم العرة
 في التمتع وانما هو في الافراد والقران وكذا يشترط الايمان بالحج والعرة في سنة واحدة
 في الاول وهذا لا يخبر به لكن الاحوط مراعاة في الاخير وكذا يشترط ان يحرم حج التمتع في
 اضل مكة اذا كان ناسيا او جاهلا فبينا انما يمكن منه فلو بعثنا من مكة
 في وجبه قوى ولا فرق بين ان يحرم في غير مكة او لا ويشترط في غير حج التمتع مطالعة
 او حمان المواقيت الاية ويصرف حج القران من الافراد بسياق الهدى وعدمه في
 الاحرام فصل الاول قران وعلى الثاني افراد ولا يجوز للتمتع التخرج من مكة بالاختيار
 ان يحرم بالحج مع احتمال الكراهة انما ينافى الوقوف بعرفة لكن الاقوى المحرم عليه
 تخرج بدون الاحرام ويصح بعد انقضاء شهر جدد العرة وتمتع بها في اقلها العرة الاولى
 الى طواف النساء وجب بقاء الاحباط الا ان الاقوى العدم ومن روى علة التمتع في مكة
 وضاق الوقت عن اتمامها عدل الى الافراد ويحق الضيق بان يخاف فوت الوقوف الاختيار
 في عرفان فكذا حكم العطين والنساء ما اذا منع عنه جماع اتمام اتمامها وانشاء الاحرام
 بالحج بسبب ضيق الوقت من استطاعها الظاهر والمعاد في الضيق على ما هو معتاد من العرة
 الى حج الافراد ولو بان عذرهما بعد انقضاء اشواصح معتقدا على اليهودي لا بدان تأتيا بالحق
 ومآثر الناسك بتقصيان ما يقع من طوافها بعد الظهر ولو اتينا الطواف بدون الضيق
 قضتها بعده ويجوز لمن رأى حج الافراد اذا اضل مكة ان يعدل الى التمتع اذا لم يتبعين
 عليه الافراد لكن ان بقي بعد الطواف في السعي يتعدى الى الافراد فله انما او كان في غيرها
 لم يصير بالعدول لا يجوز العدول من القران ولو لم يتبعين عليه القران قبل الاحرام ولا فرق
 في جواز العدول بين ما اذا اوار من الاقوى **الحج الثاني** في افعال الحج والعرة وما
 يتعلق بها **مسألة** افعال الحج الاحرام والوقوفان ونزول من الزوى والذبح والعلق بها

او النقص والطواف فكفاه والسعي وطواف النساء وكفاه والنقص والعلق هذا في الفدية
واما المنع بها فليس فيها طواف النساء وفيه مطالب **المطلب الاول** في الاحرام **عند**
ميتات اهل العاقب العقيق واصله اوله وهو المعروف بالسلمح واقر بالعارف
بعده واصله من ذات عرق غمرة وهي وسط الوادي والاخرى ان اخوه ذات العرق
وفصلتها بعدها والاخرى عدم التاخير اليها الا مع الضرورة والقيضة واحكامه
عدم ان يخرج من السلمح وميتات اهل المدينة من يسير من طريقها ذو الصلابة والاول
بل الاظهر عدم جواز الاحرام في غير صيد النجوة وهو واضح على بعد فسخ فريضة
المدينة في طريق الديار الطريق ان ذهبوا الى مكة وقربا الى المدينة وسبعة فميت
يسير على ولو ارادوا الاحرام وكان خبيا او حائضا او نساء احرم عابرا ولا يجوز ان يتوقفوا
فيه وان تجاوزوا منه فبقايتهم المحقة وهي مخصوصة بحال الضرورة وهي ميتات
اهل الشام والمغرب للصغار اختيارا وميتات اهل اليمن بيلم وميتات اهل الطائف
قربا للنازلين من منزلهما الى مكة من الميتات منزلة وكذا اهل مكة اذا ارادوا
الحج وان ارادوا العمرة فادى الحل وكذا كل من ارادها من مكة ولو لم يكن من اهلها او
الميتات يحج المنع مكة وكل من حج من ميتات او اعتمر وجب الاحرام منه ولو لم يكن من اهلها
وفي الاطفال الاحرام قبل الافضل ان يحرم وهم من الميتات وجوز جماعة لا يجزى الى النجف
ويكفي في معرفته المواقيت قول الناس والاعراب بل حج من طريق لا يبلغ الى ميتات فان
كان عند النجوة فليحرم منه وان لم يكن كذلك وكان الميتات الذي اقر منه ولو لم يكن
مكة فكيفه كان لو كان الاقرب الى الطريق بعد من مكة لم يعد فريضة اليه ولكن لا
يها بل مطلق العبور من احد المواقيت والدار في الحارات التي وان لم يجاز احداهما فالأحرار
ان يحرم من اقرب المواقيت الى مكة ويجزى في ارض الحل وكذا قبل الجدة في النجف بل
عدم وقوعه بحسب الظاهر في السير من البلاد العرفية ولا يجوز الاحرام لا الحاج ولا المعتمر

قبل البلوغ الى المواقيت ولا بعد العا وبعثها النجاء الا اذا اراد العمرة المرفوعة
وحسب خشي فوتهما فقدم عنها او نذر القديم والاحياء في مكة هذا النذر كان
الاحرام تجديد السنة والميتات في الاول ولو ترك الاحرام فيه عدا او سهوا او جهلا
رجع اليه ولا فرق في العمل بين الحكم والميتات فيجوز للباسي والمجاهد ومن لم يرد الغسل
او عجز عن مراعاة حقها ونقصه وتعذر الرجوع عليه لم يحرم من خارج الحرم حيثما كان ذلك
وحل منه ولم يمكنه الخروج جازا لاحرام منه وان امكنه العود الى ميتات من المواقيت
وجب ان يترك الاحرام عدا ولم يقدر على العود اليه فديته **مداينة** يستحب قبل الاحرام
امور منها ان يفرغ معدن الراس والحصى من ارجاء الحج جمعها كان او غيره من اول ذي القعدة
وتنقذ حلق الرأس وهذا الشارب ونحوه وكذا تنظيف البدن ولا الذئبة بالشويرة
لا سيما العانة ولا يطيب بين الحلق والقلع والشويرة ولكن الاخير افضل منه او لا
افضل من الثاني ويستحب اخذ الشارب وتقليم الاظفار والاستباض وغسل الاحرام ولو نام
بعده او احدهما او اكل ما يحرم على الحر من لبس او شمله استحب اعادته فلا يعدل عنه فذلك
يحرم عليه ولو لم يظفاره بعد الغسل صلى بالماء ولا يستحب اعادته الغسل ويجوز تركه
على الميتات ان يشق فعدان الماء ويستحب الاعادة ان دخله وكذا ان غسل في اليوم واخر
الاحرام الى الليل والعكس للثاين والقضاء فعدان وتحقق ان بالقطر ويستحب ان
وتنقذ راسه وسطحه ما يخرج من غير الصلوة ويستحب الاحرام الحج المنع في يوم التروية وان
يكون عقب الصلوة والاخرى عدم تركه والاصل ان يكون عقب الفريضة الظهر والاصل
ان يكون بعد فريضة الظهر وان لم يتغير بعد فريضة من الفرائض اليومية الادائية وان كان
بعد قضاء الفرائض او صلوة الايات فحسن ايضا وان لم تنفق فريضة صلى ستة ركعات
تسليدا داخرا بعدها وان كان في وقت فريضة استحب ان يستكثرت صلى الفريضة
بعدها فاحرم ولو اذني بالانزع استحب ان يركع ركعتين كان حائضا وان كان التست

عدم تضييق شئ فيه ويستحب ان يؤخر العمل بالنكاح الى ان يحصل اليأس ان ذهب
 غير طهر في المدينة فان ذهب من غير طهر فيها فالى اتمام وان احرى من مكة فالى الرقعة و
 ان يضيف على النكاح الواحدة ان العدة للنفقة والمثل للثمن بعد النكاح الثاني وكذا
 بعد اتمامها اليك في العاريج لبيك لبيك داعيا الى اتمام النكاح لبيك غفارا والنفقة
 لبيك لبيك اصل النكاح لبيك لبيك والاكوار لبيك لبيك وهو ارفع
 اليك لبيك لبيك لا كرم لبيك ويستحب الاجماع بالنكاح في كراهي اكثر الاوقات
 بعد الاستطاعة خصوصاً في العاريج وخصوصاً بعد كل صلوة واجبة وصلاة بنية طهارة
 فهو من عبادة الذي ركبه واستطاع في الطريق لا يحد ولا يستحب للنفقة الاجتهاد بالنكاح
 وحصل قطع النسبة للحاج في كل يوم عرفة والعمرة بعبدة التمتع اذ لا يكون مكة ولا يحرم
 وللعمرة بالعمرة المفردة دخول الحرم على الاحوط ان كان حراماً من احد المواقيت فمكة
 الكعبة ان كان من الحرم ويستحب ان يحرم في سائر الاقطار والاضلاع البيضاء **هداية**
 يكره الاحرام في الثوب الاسود بل المشهور كراهة الاحرام في غير الابيض يكره الاحرام
 في الثوب الوسخ والعلم وهو ما ينجس مختلف اللون او جعل بعد النجس كمن والكراهة
 في الاول اكد ويكره التلبس في جوارح من يدعوه بل يقول في جوابه يا سعد ودخول الثياب
 وتذلك الحسد فيه بل تذلكه منكم ولو في غير الثياب بل في ذلك الدليل منكم حسن ولو في
 غير ذلك ولا يكره من ذلك حسد ما لم يدعه ولم يقلع شعره والسؤال اذ لم يدعه
هداية يحرم في الاحرام او **الاول** الاسطيد ولو باربعه والاشارة والدلالة
 للصياد كتاباً او لفظاً او غيرها من طرق الدلالة فخلق النار عليه ان يكون في حجر
 او اكل ولو صاده الصل بدق امر المحرم او اعانته او اشارته او اذنيه الطريق ولو في الحرم
 عند ذوقه الصيد بما قطع الدلول عليه ولم يرد اطلاقاً على ما يحرم كالأطعم من يربط
 الصيد عليه ولم ينفع له لونه واسنانه ولم يحرم وكذا لو لم يكن احد من بني الصيد ولا

عليه ويشترط في حرمه الصيد ان يكون من حيوان البر وهو هنا ما لا يفسد ولا يضر في
 الماء ولو كان بعضه في الماء والحيوان الحيوان في البر والصيد في البحر اصطياد الحيوان
 المائي في حال الاحرام ويحرم صيد الفأول والبط وسائر ما يبيض في البر ولا فرق في
 الحيوان البري والبحري بين ما حرم محمد وما لا يحرم الا ما استثني من الاول وان يكون حياً
 في الاصل لا افساً وصاد وحياً ولو كان افساً افساً ويحرم صيده كالوكان عكسه
 حرم منه ما تقدم وكذا يحرم بعض ما حرم صيده وفروص قبل الجراد واكل ولو صاد الحرم حيواناً
 لم يملكه ويجب اخراجه ويحرم اكل لحمه عليه وان صاد غيره وعاد بحرم الحرم لحمه الحرم و
 والصل بل يكون ميتة على الاقوى كالبقرة كاهو قول آخر والفرقة تظهر في الذئب وشبهه
الثاني الجماع يقتل النساء بالشهوة وليس من كل بل النظر اليهن على الاسود وان كان
 الاظهر عدم حرمة والى عند النظر ان يريد نكاحها ولو كان مع الشهوة وكذا النظر الى جارية
 يريد اشرافها ويحرم العقد على النساء منكم ولو كان لغيره فمضوا ولا لغيره ودكل اخره ولو
 عقده لغيرها كان باطلاً وكذا يحرم ان يتخذ مملوكاً كان للصل او اقامته الشهادة على
 وقوع العقد فلا يحرم ولا سيما اذا ترتب على عدمها فاسد وان علم حرمة العقد محرمة
 المراجعة مؤبداً وان كان ما ههنا لم تحرم مؤبداً ويجوز فراقه النساء بالطلاق وغيره و
 الرجوع في الطلاق مطلقاً ولو وقع في الاحرام ويجوز شراء الحادية ولو بقصد ان يبايعها
 بعد الاحرام بل لو اراد ان يبايعها في حال الاحرام لم يفسد البيع بل الاظهر عدم حرمة
 انهم **الثالث** الاستمناء باق وجبه يتفق **الرابع** استعمال الطب بالاكل
 وبالاغلاط بالثوب والبدن ونحوها لكن يعتبر ان يكون رغبة طيبة ومعتقاً في ذلك
 الخطير كالسنة والغير والزعفران واللوز بل الكافور والعود ولو كد الصبر فيها و
 في الاربعية الاول اكد ويجوز لبس ثوب يطبخ عليه العطر ومثل حتى يذهب الرائحة ويشد بها
 اذا ذهب رائحة يطول المدة او بالهواء ويحرم شم الزعفران ويجوز شراء انواع العطر

النظر اليها

واكل ما وية الطعام كاللحون والفاصلة ونحوها وثم الحناء ولو اضطر الى اكل ما فيه
قبض على الفضة حتى لا يثمن ونحوه ومنه شحم الغنم والسمك والغير ونحوها مما يرد ذلك بالكعبة فكل
خلوتهما هو عطر مركب من الزعفران وغيره كان يعطو به الكعبة فيصور شحم او وصول الى
نوب الاحرام على الاقوى الحاق زعفران الكعبة به وهو ما يرد ذلك بها ويجوز ثمن ما في سوق
الصفاء والروحة من الروائح الطبية **الخامس** قبض الانسان الواحدة المنفعة **السادس**
الا دهان بعد الاسوام ولوم يكن له داء طيبة بل غيره الا دهان قبله اذا كان له داء طيبة
طيبة بقيت ما جده ويجوز اكل الدهن ان لم يكن له داء طيبة اخيرا واستعماله
في حال الاضطرار **السابع** الاكحال بالسواد ولوم يكن له داء طيبة وكذا الاكحال بما يكون
له داء طيبة وان كان الاكحال اجناسا من طعام يكن اسود ولا له داء طيبة ويجوز
الاكحال بما يكون كان له داء طيبة قد نكست منه وبالدود **الثامن** النظر الى المرأة
للمرسل والمرأة ولوم يقصد الزينة **التاسع** اخراج الدم من البدن بالصد او نحو ما ذكره
او بالسواك فلما لو اضطر اليه فلا يضرك **العاشر** تعليم الاطفال بعضا اكله ولو تعلموا من الصبح
بل الاصبع الزائدة اخيرا ولو انكره واذا فاءه جاز ان لا يترك جاز ان في حال الضيقة منكم
الحادي عشر ازالة الشعر ولو قبله اخيرا بالجار والعلق والنف والسوا وغيرها من
او تحتها غيرها او يجوز في حال الضرورة كان يكون لدفع القمل اذا توقف عليها او للجماع
مع نوصها عليها اذا احتاج اليها ونحوها ولا يجوز للحرم ازالة الشعر من الحرمة **الثاني**
عشر لبس الخيط للرجال ولو كان خياطه فليكن على الاصول الا في حال الضرورة وكذا ما
يشبهه كالذئع واللبادة والمطوأة والعرفان عند العجم اذ لم يكن له اذاد وجاز بل يجوز
منه والا ذولا حولها واما النساء فيجوز لهن لبس الاقطارين وهما ما كان يعلان للا بدوي
والاجل ولا حول اجناسا منهن ومنه ولكن لبس الضلالة لا اشكال ان هو نوب بل لبس
اللاس للامانة عن دم الحيف وشهها من ريل **الثالث عشر** لبس ما استوتله القدم كالمحور

والخف للرجال ويجوز لبس ما يستر بعضه كالخفين ويجوز لبس الرجلين غير اللباس
ولو كان باللبوس ويجوز للنساء لبس ما يستر ظهر القدم منكم كما يجوز للرجال لبس ما
تمام ظهر القدم في حال الضربة والاحوط فيها ان يشق لغيره والاحوط ايها ان يقطع
ساقه بحيث يظهر الكعب وهو النسب الواقع في ظهر القدم ويشق من جانب الطول ما يكون
في طرف ظهر القدم **الاج عشر** التحتم بقصد الرية وما يستدل الاستحباب فيجوز
الفاصل عشر تغطية الرأس للرجال ما وشيخ تكون كالنوب والطين والحاء والذرة
او يجعل على رأسه ولا فرق في الحرمة بين تمام الرأس وبعضه والرأس هنا من شيت
الشعر والاحوط بل الاقرب ان لا يغطي اذنيه ولو كان الهواء باردا فاضافي حكم الرأس
ويجوز تغطية الرأس بيده وبعض اعضاءه كما يجوز ان يضع عصا القربة هكذا العصا
التي تشد بالصداع ويجوز تغطية وجهه وان يضع راسه على الخدة ولو غطى راسه
سهو ارجب لقائه عن رأسه اذا تذكر والاحوط ان يجعله التلبية بعد اللقاء منه
بل يجوز لا يقع وجوبه من وجهه في حكم التغطية الا راس ويجوز غسل رأسه بالماء
عليه واما المرأة فيجوز تغطية رأسها بماء عليه ولا يجوز تغطية وجهها ولو
كان بالمرحوة ولكن يجوز لها القاء السناع او الثوب من رأسها الى طرفيها والاحوط
ان يجعل السناع على رجليها يضرب على وجهها كان يمنعها بيدها منه او يضع من الخشب ما
يمنعه عنه وان كان الظاهر عدم وجوبه **الثاني عشر** الاستظلال بالأيدي للرجل
سائر في حال الركوع بحيث يكون ذلك الشيء فوق رأسه على حبة كالحجاب والختار
فلا يجوز ان يجلس في محل او كنيسة او عمارية مظلة واقفا اضطر او ادراجا او اذا لا
فيجوز كما يجوز للنساء والاطفال منكم ويجوز الاستظلال في حال الركوع بالأيدي على
رأسه كان ينصب ثوبه على طرف الشمس يجوز استناره منها بعض اعضاءه ولو كان
مضطرا او امرأة كان لكل حكمه **الثاني عشر** لبس السلاخ والاق الحوب بدق الفرة

مؤلفہ

وغير ما تقول

نورا ونجى وحيا وعطاي وعرفى وتعدى دماى ومدلى وعزى نورا
اعظم نورا واب يوم القاء انك على كل شئ قدير **ويجب ان يقول قبل ان يلقى**
لما هبت النفس ان تعبد لله في عودك من الغربة من شئت الامور من شئت
ما يحدث بالليل والنهار **اسمى** فلما مستجيرا بغيرك واسمى خوف مستجيرا بامانك
واسمى بغيرك **اسمى** وجهى القافى مستجيرا بوجهك الباقي باخبر من قبل
وبالاجود من اعلى ملكى برحمتك واليسر ما قبلت واصرف عنى سر جميع خلقك **ويجب**
ان يقول بعد عود النفس **الله لا تعبد الا الله** من هذا الموقف وان يقرب ابدأ
ما اقبلت في اليوم **مفعلا** مستجيرا الى مرحوما معفورا الى افضل ما يقرب
اليوم اصدى وفلك وجامح بينك الحرم واجعلنى اليوم من اكرم وفلك عظيم
افضل ما اعطيت احدنا من غير البركة والرحمة والوسوان والعفة وبالدلى فيما
ارجع اليه من اهل وبالى او قليل او كثير ونا ولا لحظ وبالحيلة الادوية كثره ولا يناسب
ذكرها نرا وة على اذكر ذلك هنا وارحم من الاعداء ان لا ينسوف جانا وينادى اسمنا **ويجب**
الطلب الثالث في الوقوف بالشعر **مدنية** بحسب القية كما ترى من غيرها وان يكون
الوقوف بعد طلوع الفجر من يوم العبد الى طلوع الشمس للحنا ومن طلوع الشمس الى الزوال
للمسقط لكن لا يجب الاسماء بل يكون المستحق وان كان الاسماء احوال بل الاحوال ان يصف
البعد وقوف الليل الى الصبح بل وجوب لا يخرج من قوله ولا يشترط في الوقوف الطهارة بل لو كان
جسدا لم يضر وجد الشعر ما بين المائتين والتمائة الى وادى محترمة وجود الارتفاع الى الليل
مع الزحام والكثرة ويقو للكان وبعيد تلك الاحوال وتكره وجود الامانة من عرفات
والشعر قبل الفجر للساء وفي حال الضرورة لغوى الا عذار ولو افاض مع العلم والعد
من لم يجز له ذلك وجب عليه لباء ولم يطل محبة ولو عرف عرفات **مدنية** يستحب ان يكون
مع الكثرة والوقوف في سبيل الشعر وان يستغفر الله بذكره حين الحركة ويستحب ان يكون

الله اعظم

اغتنى من النار قبل الحركة وان يقول عنها **الله اعظم** ان عودك ان اعظم او اعظم او
اقطع رحما او اذى جادا وان يقول بعد البلوغ بالكذب الامر من بين الطريق اللهم
ارحم موقفى فزوفى على سبلى رينى وقبل مناسكى وان يوحى العاشق الى المرافقة
وان بلغ الى ثلث الليل وان يجمع بينهما باذان واقامتين وان يوحى نائلة العرس الى
بعد العشاء **ويجب ان يقول اللهم** هذه جميع **الله اعظم** ان يستل ان يجمع لي فيها جميع
الحج **الله اعظم** لا تؤتيني من الخير الذى سئلتك ان تجعلى لي في غلبى واغلب لك ان
تعزى يا عرفت واليا لك في منزلى هذا وان تقضى جوارى مع الشر وان يصلى في بعض
قبل الوقوف ان يكون مظهر بعد الفجر بل يصحب الغسل للوقوف وبعد ان باقى بالليل
بعد السجى بحمد الله وشئ عليه ويذكر من نعمه وانصاته ما قدر عليه من غير عسر وجع
ويصلى على النبي ويقول **الله اعظم** في الشعر الحرام فلك يقضى من النار وادسع على
وزيل الملال وادرا اصفى شرفه لفق والاسم استخير بطلوب البعد وضربك
وضرب رسول فلكل واندجا برة فاجعل جازى في موطنى هذا ان تقبلنى عثرى
قبل معذرتى وان تجاوز حيلتى ثم اجعل التقوى من الدنيا زادى **ويجب** احيا
الليلة وتكره الله والاحوال عدم تركة وان يطأ الضرورة الشعر وحل او تعبد بكن
الاول ولى وان يفيض غير الامام من الشعر قبل طلوع الشمس يقبل لكن الاحوال
ان يبقى اللان تطلع والاحوال ان يتجاوز من وادى محترمة قبل طلوعها ويستحب ان يكون
في الوادى بان يبرح في الحركة ان كان ماشيا وان كان راكبا يسبح وآبته ويقول
الله اعظم سبلى محبتي واقتل تو بى واجب دعوتى واخلفى فمن ترك بعدى وان يحيا
انى بها بعد وان يوحى الامام الافاضة الى طلوع الشمس **مدنية** الوقوف بالشعر
ركن فلو تركه عذرا في الليل وبعد الفجر الى طلوع الشمس بطل محبة ولو تركه سهوا لم يطل

وكما جلا ومثله الوقوف بها تكاثر الا انه بشكل صحيح من تركه جلا وكان
 مقصرا وان كان أقوى الصحة ايضا خصوصي الصحيح الدال على صحة من تركه الشر جلا
 ولو كان مقصرا ولو كان الوقوف عرفا من الشرع مطلقا لم يكن له ولو كان سهوا وكذا
 لو كان احداها مطلقا عدا ولو ان بالاضطرادى بعد ترك الاختيارى ولو ادرك
 احد الوقوفين الاختيارى لم يطل جهده ولو ادرك احدا الاضطرادى لم يجزه اضطرادى
 عرفا ولا سيما اذا ترك الاختيارى عمدا ولا احدا اضطرادى الشعور وهو ما كان من
 طلوع الشمس الى الزوال والليل الى الاضطرادى الى طلوع الفجر نعم لو ادرك اضطرادى عرفا
 واول اضطرادى الشعور معا اجزاه على تقدير وقوع الحج بسقط بقية افعال من
 ورمى الحمار والبدن بنى وتعلق او القصر ويجوز ان يشبه الى مكة ويأتى بها
 العرة ويحتمل ولكن يستحب ان يقف في معنى ان يقضى ايام الترتيق في كل بعد بعرة
 مفردة لا الاكفاء بحج اعمال العرة ويجب عليه الحج في القابل ان يقف في وقت والا
 يستحب ان يحج فيه **المطلب الرابع** في نزول من دوى حجرة العنقوى **مدية** يجب
 نزول من في يوم الترويض من حجرة العنقوى من عند العنقوى من دوى حجرة العنقوى الى مكة
 ويعبر فيه النية بقصد العمل بالطاعة طاعة الله سبحانه والاحوط ملازمة الوجه من
 الوجوه والندب تعيين نوع الحج والامارة القصة وجعلها مقارنة لاول العمل ويعبر بها
 الى اخره ويكفي فيها الداعي ولا يقصر الخطا بها بالقلب وكذا يصير في المصاة العدة
 وهو السبع وان تكون مجزاة لا يكفي المدة والتكفل والرتب والذهب والفضة وما
 وان تكون بكوا بالامساعل قبل ذلك في ذلك صحيح وان لا تكون صغيرة جدا ولا كبيرة
 كذلك **مدية** استغفيرة لا دعة واحدة فان روى سبع ضيات او ازيد من واحدة لم
 يجز من المجموع بل دوى ازيد من واحدة وتلافتا في الوقف لم يكف عن الجميع فلا يقدر

النوال

النوال في الرمي وان يلقينها بما يسمى مياحرا بل يعين ان يكون بيده فلا يكفي
 الوضع ولا الرمي برأسه او رجله او فوه وان يكون بفعله لا بالاشارة الغيرة
 لا باستقاله فلا يجزى غيره ولو كان بواسطه حيوان ولو لم يقع الحصى بالجرة اعاده
 ولو شك في وقوعها عليها لم يجزه ولو رماها فوضعت على شيء وانخلت فوق
 على الجرة ابرأه ولو رماها على غيرها فوضعت عليها لم يجزه وكذا لو رماها بحذاء لم يجرى
 فوضعت على الجرة كالحواصيات انسانا فوضعت عليها برميته ولو رماها بيده ولا يجرى
 فيه الطهارة لاحشا ولا حياء ولو من الاكبر ولا في الحصى ولكن يستحب ان يمشى ويجوز
 الرمي من طلوع الشمس الى اخره بها كما يجوز للمعدود من الخائف وداعي الابل والعبد
 وغيرهم في الدليل بين المتقدم والتأخر لكن الاحوط الاول ولو نسي رمي الجرة او تركه
 او جلا قضاء في اليوم الاق ويجوز ان يقضي في الليل والاحوط فاحظه الى الفحاد و
 يستحب ان ياتي بالقصة بعد طلوع الشمس وبالاداة بعد الزوال ويجب تقديم الاول على
 الثاني وتعيينه في النية دونه وان كان تعيينه احوط ويجوز النيابة في الرمي
 عن المريض ولو لم يكن ما يوسع البرء وعن الطفل غير المميز والمغنى عليه ولا يقصر الا
 في الاصل بل في المريض غير الفاد وانه كان الاستسباب ان احوط ولكن يجزى في العاجز
 الاستسباب ولو برء لم يجب الاعادة ولو استسباب داعي عليه لم يغفل **مدية**
 يستحب الى ما مر ان يلقط الحصى من الشعر وهو سبعون حصاة ويجوز اخذها من
 ضلعي من بل من الحرم مقام غير المسجد للحرام ومسجد الخيف بل احوط ان لا يخذها
 من سائر مساجد الحرم ويستحب ان تكون رخوة وبقدرة الامثلة وياخذها واحدة
 واحدة لا ان يكسها من حجر منقطع برشاء وان يقصر عن الامام قبل طلوع الشمس
 من الشعر قبل بل والامام بعده وان يقول اذا اراد الرمي والحصاة في يده اللهم فوادة
 حصياتي فاحصهن لي وارزقهن في جلي يرميها ويقول مع كل حصاة الله اكبر اللهم

من تجني الشيطان اللهم تصديقا بكمايت وحلي سنيك
 صلى الله عليه وآله اللهم اجعله شهيدا مؤثرا وعلا مقبولا مستجابا ودنيا
 مقبولا وسعيدا يكون بينه وبين الجنة عشرة باذرع وخمسة عشر اذنا
 ثم قبل الاحوط عدم التزكوا الاول ان يضعها على باطن الجاهل بيني و
 بينهما بطن السامة السن ان يكون رص من قبل وجه الجرة لاس اعلاها
 وان يكون مستورا للصلوة مواجها للجرة وان يرميها ارضا ويجوز ركبا وان يقول
 اذا رجع الى منزله اللهم بانه قد فعلت فمكنت نعم الربيع نعم المولى ونعم
 النصير **المطلوب الخامس** في الهدى **هذا** يتبع الهدى على التمتع ولو كان مكبرا ولا
 يجب على غيره حاجا كان او معتبرا فترضا كان او مستغلا وان كان المولود ما دونها
 في الحج من مولاه كان مولاه للحيا رين او هدى عنه وان يأمه بالصوم وان اراد
 احد الوترين مواجب عليه الهدى وان اعق بعد الوترين وبعد الصوم لم يجب
 وان اعق قبل الثاني وبعد الاول فيه قولان واقا الطفل يهدى له الولي من ماله
 مع الفدية ومع العجز بصوم عنه وان حجر الطفل عن الصوم تعين الصوم على الولي
 ان كان مميذا ولم يعجز عنه جازر للولي ان يأمه به كما يجوز ان يصوم بلسانه **والاحوط**
 الاكفاء بالاشهر ويعتبر في الذبح والتمر السنية وفيها القربة وتعين احدهما واذا
 تعين الوصفها وعلى تقدير التعدد كما لو كان في ذمته كفارة وتلد وهدى
 عين الهدى وقت السنية الشروع في الذبح وجازر لان مولاه بنفسه وبغيره
 السنية حين الذبح على المالد والذبح وان يذبح احدهما بعد النية ائوى من الهدى
 او غير الذبح لا يجوز في حكم الذبح التمر في جميع ما مر ويجب ان يكون الذبح في مولى له
 يجوز في غيرها ولو كان في مكة ولا يجزى في الهدى الواجب في الحج الواجب قبل من
 حتى للضرورة الصوم ويجزى في الهدى السنية واحد للواحد واكثر بل يجزى واحد لسبعة

وسبعين اختيارا ابلا كان او بقرا او غنما ولا يجب مع ليا سفي بتمه الهدى
 الواجب ان لم يقدر عليه وان لم يتبع الى اللباس بل يجزى الصوم ولكن لو ابدى
 ذبح او نحو اجزائه ولكن الصوم احوط ولو ضل الهدى وجده اخرا ونسبها ونحو
 عنه في مولى اجزائه ولو زججها ونحوه بغير مولى ولم ينوعه لم يجز للذوق ويجب
 للواحد ان يعرض يوم العيد ويوم ما بعده ويذبحها ونحوه ولو فعله من صاحب
 وجبان تصدق وهدى على الوجه الاق وبسقط وجوب الاكل منه ولا يجوز
 اخراجه الهدى من مولى بل يجب صرفه فيما ياتي نعم يجوز اخراجه غير اللحم ما ينتفع به
 تاحيا والذبح والذبح الى يوم النحر لكن الاحوط ان يكون قبل التعلق وبعد رمي الجرة وان
 كان الاكل استحياءا لا تقي ولا ضل به في كل ما يجب الامارة ولو قلنا بوجوبه ولو
 اخراج الذبح او التمر من يومه اجزائه ان ياتي به الى اخو النحر والاحوط عدم التامير
 اليه اختيارا وان لم يكن الجواز بعيدا ويشترط ان يكون الهدى من نعم الله
 وانضله البدنة واسطه البقرة واحسن الضأن والغزولان يكون تذا في غير الدنيا
 ويجزى بها الجذع وهو في الضأن مائة من النعول والشي في الابل ما دخل في الست السنية
 وفي البقرة والمغز ما دخل في الست الثانية وان يكون تاما وصحيح الاعضاء فلا يجزى
 العوداء البين عودتها ولا العرجاء البين عرجها ولا المريضة البين مرضها ولا الكثر
 التي سقط اسنانها ولا يبقى لها مخ ولا التي ذهب قرونها بل لا الأعضاء واما
 لو انكسر القرن الطاهر دون الدامل الذي هو ابيض فيجزي كما لو لم يكن له قرن خلقة
 اجزائه ولا يبعد ان يكون الاذن كالقرن اذ لم يكن له ضلعة وان كان الاحوط تركه
 واما الرجوع والمرضون اذ لم يسقط منه شيء فيجزي لكن مع كراهة ولا يجزى منقو
 الالية او الاذن دون مشقوقها او مشقوقها اذ لم يسقط منها شيء فيجزي وكذا
 لا يجزى الخصى المحبوب الا في حال الضرورة ومن الشرايط ان لا يكون مهر ولا يجب

لا يكون على كلفه نعم ولو استراه على انه سمان فان بعد الذبح فانه اجزاءه بل لا بعد
 الاجزاء لو بان هذا قبل الذبح والاحوط الاحتياط ولو استراه ما اراد به على انه منقول
 فان سمانا قبل الذبح اجزاءه ولو بان بعد الذبح فلا ولو استراه على ان تمام الاحتشاء فيها
 لم يخرج من علم نقصان قبل الذبح بل لا بعد العدم لو علم بعد بل لو لم يقدر على شاة احد
 ولكن الاحوط جسد الذبح بين الهدى والصوم ولعلم يمكن الاما فقد في الشرايط اجزاء
 والاحوط الجمع **هذا** مستحب ان يكون الهدى سمانا نظفي سواد ونقي في سواد و
 باطن وغيره في سواد وبل في سواد ويكن في الاستئصال سواد هذه الواضع وهي
 العين والفؤاد والبطن والشعر اكون مرتبة خضراء او كونه كبر الاكبر او جمع الجميع اكله
 احسن ولان يكون مما عرف به ويكن في ثوبه قول البائع وان يكون من الابل والبقر
 اناثا ومن الغنم والضأن ذكورا وان يحجر العكس فان يحجر الابل قائمة قد رطب بين
 النصف والركبة وان يطعنهما من الجانب الايمن بان يقوم الناصر في الطواف الايمن من
 الابل معقولة يدها العيسوي وتقوم من جانب يدها اليسوي ويقول بسم الله والله اكبر
 اللهم هذا منك ولدت لك لله تقبل مني وان يقول اذا اراد ان يحج او يذبح وتجهت
 للذي في طور السموات والارض جنيها مسلما وانما من الشيطان ان يسلو في يسكن
 ويخاف ويثاق لله ويثا لعالمين لا شريك له في ذلك امرت اناس المسلمين اللهم
 منك ولك بسم الله والله اكبر اللهم تقبل مني في الحجة والابل والذبح غير هذا يستحب ان
 يقول الذبح والحق بنفسه ان استطاع ولم يجبل لبا شاة لافي الهدى وفي الاضحية وان
 لم يستطع استناب ويضع يده على يده والاحوط ان يوبا معا وان كان الظاهر كتابتية
 المباشرة وان نصحه ثلثا احدها لنفسه وحياله والآخر للفقراء والثالث لمن كان
 في صدقة واحدة ولا يزال من يكتفي بما يعطى **هذا** يجب على من فسد الهدى وجد
 ثمنه ان يشتري من يذبح عنه طولة ولحمه ان اراد ان يهدي الى اهله والا فاني ينسبه

وانه

وان لم يوجد فيه في العام المقبل في ذبيحة الفداء وعلى من فسد ثمنه وان وجد
 الهدى صلح من اجزاءه ثلثة في الذبح متواليه الا ان يصوم الترويض وعرضه في
 الثالث ما بعد ايام التشريق ولو شرع في ذبيحة الترويض سقط التوال كما ان
 فيها التحريم في الضرورة بل يكون اعم منها ومن الاختيار ومن ان يعلم ان ثلثها
 العبد ولا يخرج ان ياتي بها في ذبيحة وفي ذبيحة الحج قبل خروج الشهر
 بعد ذبحه ولا اهل له والهدى في الفتن من من الهدى في حمله لافي بلده ولو
 تمكن في بلده دون حمله انتقل الى الصوم ويجوز تقديم الثلثة من اول ذبيحة
 الحجة بعد الشروع في الحج بل بعد الشروع في العمرة وقبل الشروع فيه وان كان
 عدم تقديم الصوم من السابع ولا يجوز تقديمه على ذبيحة الحج ويستحب ان يصوم السابع
 والثامن والتاسع والواحد من الحج ولو لم يصم الثلثة فبين الهدى في القابل بل
 ولو ترك الصوم سهوا ولو صام في الحج فوجد الهدى لم يجز عليه الهدى لانه فصل
 والاحوط عدم التسوط لو وجد قبل انما هو ولا يشترط التسابع في صوم السبعة
 والاحوط عدم تركه ولو اقام بكرا انظر اهل الامر من من بلوغه الى بلده ومضى شهر
 ولومات ولم يتمكن من الصوم اصله ليس له قضاء ولو تمكن من العشرة ولم يات بها
 على الول قضاء الثلثة بل السبعة **هذا** على الاحوط بل في وجب لا يخرج عن فوته ولو
 وجب بدنه في كفارة او نذر وحج غيرها اجزاءه سبع شياة ولو تعين على الهدى
 وجب لزمه من اصل التركة **هذا** يجب ذبح الهدى في القران ويحرم بيعه
 ان قرنه بالحج وبكرا ان قرنه بالعمرة وافضل المواضع في مكة للحر والذبح الحرم
 وهي دبو في خارج المسجد من الصفاء والروية ولو هلك الهدى قبل الذبح او النحر
 اقامته بل لا يهدى جوازا يجب عليه النذر وقلة على وجه الكلفة لا خصوص
 فيجب انما مبدله ولو حرج عن اصاله الى حمله ذبحه ونحره في محل النحر وصرفه فيما

من يصف فيه اعلل للذكيرة والصدقة باربعين اصدف عليه في
 الامم بحجة سنا من ان يكتسب قعة ويضعها عليه ويجوز القول بل عليها
 في الامانة والذكيرة ولا يجب الاقامة عنده لصاحب الطهر الى ان يحمي الحق
 ولو اصابه كسر في بعض اجزائه يبيعه ويصدق بماله او يشتري به بدل ولا
 عدم الفرق بين كس الحيوان ونحوه ولا يتعين هدم السياق في جميع اوجرة المصدقة
 الا بالذرة وشبهه ولو قلده او اشعره طامنا به فقلده النصف باشائه ولو نزل فيج
 عنه اجزاء كاهل ولا فرق في الهدى بين ما وجب بالذرة وشبهه والكفارة
 وما وجب بالسياق ولو نزل واطام اخر بدل عنه فان ذبح النافذ استحب ذبح
 الاول الا اذا تعين عليه ذبح بالذرة وشبهه او اشعره او قلده فصحب ذبح
 ونحوه فيكون بشره بالذرة والذرة لا فرق في الحكم بين الواجب
 بالسياق والواجب بالامانة كالكفارة ونحوها نعم الاظهر عدم شهوة للواجب
 المعين كالوكان من ذرة بالخصوص وان اشبع الهدى بالولد هدى وكذلك ان
 كان موجودا في حال السوق بمقصود فيه وان كان موجودا وغير مقصود فالعيب
 ذبحه ولا يعطى للحرار من الهدى الواجب كالكفارة والذرة لكن المنع من ذل اعطاء
 باذنه الامرة ولو كان الاحوط الذرة مقام والنافذ لا يأخذ من جلد ولا يأكل وان
 اخذه ضمن ولو نزل بذرة في طريق مكة او ذل الهدى فلو عين مكان التوقين
 ولو لم يعين وجب تحريم مكة في الخردة ولو لم يكن في طريقها لم يبعد الحاقه به
 هذا ولو لم يكن مقصودا غير مكة والالم يجب تحريمه فيها بل يتعين العمل بمقتضاها **هذا**
 يستحب الاضحية لنفسه وكذلك اعيان البيت وموقفه طلوع الشمس من يوم النحر
 اجماعا كما في الخلاف والاحوط تأخيرها بمقدار الصلوة والخطين واما ما منى البعثة
 اولها النحر والامساك لثمة فكان وليس لها مكان بل يجوز في اي مكان كانت فخص

بالابل والبقر والمعز والضأن ولا تحرم من الابل والبقر المعز الا التي تحرم
 من الغنم الجذع واضلها الابل ثم البقر ثم الغنم والاحسن ان لا تكون جاحشا او
 لا ثورا ويكره ما اخرج شيئا من الاضحية من منى ولا يكره اخراج لحمها الذي يترك
 له او اشتراه منه ويكره ان يضي ما يربى في البيت فالحل من الاضحية
 لكن الجمع افضل ومن لم يجد ما يضحى تصدق بثمنها ولو اختلف القيمة جمع الا
 والاسط والادون وتصدق بثمنها بل يستحب ان ياخذ ثمنه من الغنم النقد
 اثنين كانت واكثر ويكره ان يعطى جلدها بالجزا باذنه الاجرة كما يكره
 ان يجعل جلدها حرا بالابل ان تصدق بثمنه ويستحب ان يقول حين يذبح
 ضحية بسم الله وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خاشعا وامانا من كل
 ان صلواتي وسكري وعجاي وما بين يديه رب العالمين اللهم منك فلان لا
العلق الهان في الحلق والتقصير **هذا** يجب على الحاج العلق والتقصير في غير
 الضرورة والاحوط فيها تعين الحلق بل هو الاظهر كما في المعقوص والمبلد
اما المرأة فيجب عليها التقصير ولا يجوز لها الحلق والاحوط ان لا يقصر من الامانة
 ومن تعين عليه الحلق يقطع عنه ان لم يكن في رأسه شعر والاحوط امره بالكو
 على رأسه وعلى تقدي التقصير والاحوط بل الاظهر الاكتفاء بالتقصير وان سحبت
 الامر في هذا الحال والاحوط الجمع بينه وبين التقصير لا سيما في حلق رأسه
 في احرام العرة وكذلك يجب على المعتبر بالعمرة المفردة للحلق او التقصير مع افضلية
 الاول قاما من تمتع بالعمرة الى الحج فتعين عليه التقصير وان حلق رأسه ناكلا
 ويحرم من مقامه ولو كان سهوا او نسيانا او جهلا وان كان في لومه شك بل اذا
 كان غير عامدا فلا شيء عليه كالحلق بعض رأسه ولو احرق في الحج الحلق او التقصير
 عن الطواف وجب اعادة الطواف ولو كان عامدا وجب فضلا عما حرمه بدخ

العلق

بخلافه لو كان ناسيا او ساهيا او جاهلا فانه لا يذبح عليه ويكفي في القعدة
 التقصير المسمى سواء كان عقر من او موسى وغيرهما حتى بالسن والخلق افضل
 وتعين تأخير التقصير والخلق في العرة عن طواف الزيادة والسعي وقتهما
 كما انه يتعين في الحج ان يكون بعد الذبح وقبل طواف الزيادة وفيهما في جمع
 يوم النحر يذبح العذرة على الاحوط والاظهر جواز التأخير الى يوم اخر ولا يجوز التأخير
 عنه ولكن في جمع الاضداد والقران يجوز التأخير الى اخر ذي الحجة والانضال التمتع
 في يوم النحر وما بعده وحمل التقصير والخلق للحاج متى فلو وحل منها لمهما وجب
 الرجوع اليها مع التمكيز وان كان جاهلا او ناسيا ومع عدمه يات باحد هاتين الفرائض
 ويصح ان يبعث شعرا الى متى حتى يذبح فيها والاحوط عدم ذلك وحمل للحاج
 ان كان تمعا بعد الذبح والخلق او التقصير كل ما حرم عليه الا التمتع من النساء واستلزام
 الطبيب وهو الفصل الاول بعد اذ اوقع الخلق او التقصير بعد رمي الجمر والذبح واما
 لو وقع قبلهما فصل مما بعدهما ولو كان الحج افرادا او قرنا اصل من الطبيب ولو طاف
 للحج في التمتع وسعى لجلد الطبيب وهو الحال الثاني ولو قدم الطواف على الوقوف
 او مناسك من المضرورة في جمع التمتع ومنظم في غيره لم يحل الا بالخلق او التقصير في تأخر
 من مناسك من وطواف طواف النساء اصل له النساء ايضا ولو لم يأت بصلواته وهو
 الفصل الثاني ولو كان مراه اصل لها الذبح بالطواف ولو قدم طواف النساء للضرورة
 لم يحل به النساء بل ينو من الفراغ من سائر المناسك ويكره لسبب الخوف وتعليل
 الراس حتى يخرج من السعي واستعمال الطبيب حتى يطوف طواف النساء ان كان الحج
 تمعا بل الاولى تركه مع ولو كان في جمع الافراد والقران وحمل للتمتع بالتقصير والخلق
 كل ما حرم عليه الا النساء فصل طواف النساء هذا في غير عمرة التمتع واما فيها فيحرم
 بالتقصير كل شيء حتى النساء الا بالخلق **هذا** لخصت خلقا من اهل البيت في الجهر من

فلو كان

قبل طواف النساء الزيادة في عدم لبس الخيط حتى يطوف طواف الزيادة ان لا يستعمل
 القبط حتى يطوف طواف النساء وليس ملق رأسه او يصر ان يعلم الطاهر ويقطع شارب
 ويستحب الفصل للخلق والموسى الى الفصل لمن وبدل الخلق وان ابتدأه في الخلق ناسيا
 من النجاسة الامين ويخلق شعرا الى خلقين يكونان محاذيين لو تدعى الاذنين فان
 تخلفهما من الخيطة ويستحب التقصير وان يقول بعد الفراغ من الخلق او في حال التيمم
 اعطيتي بكل شعرة نوطة يوم القيامة لو زاد وحسنات مصاعف ان ياتك على كل شيء
 كان حسنة وان بد من شعرا شديدا **الطلب السابع** في الطواف **هذا** يشترط
 فيه عظم على الاحوط وفي الواجب على الاظهر الطهارة من الحدث الاكبر والصغر
 لو لم يمكن من الماء يستباح له الدخول بالتميم ولا فرق في شرطها بين العابد والناكح
 والساهي والجاهل ويشترط فيه ايضا ازالة النجاسة والتوبة المبدية فكم ولو في
 الاما على في الصلوة من دم الجروح والفرس وقل من الدخول والاحوط في الاخير الا
 ويشترط في الرجال الاختان مع التمكيز ولا يشترط في النساء بل في الخشوع والجلد
 من الذكورة وان كان الاحوط في الاخيرين الاضمار وانهم يشترط سوا العمرة **هذا**
 يعتبر فيه النية ويكفي قصد الفعل المعين على وجه الطاعة والاحوط اعتبار الوجوب
 او الذبح وكونه حجة الاسلام او غيرهما او التمتع او غيره وقصر استدامة الداعي على
 الفعل ويجب الاستدعاء بالحجر الاسود والحلم بدويكفي فيهما الصدق عرفا بان يصدق
 استدعاء وتتم عليه عرفا في الشوط السابع ولكن الاحوط ان يجعل في الاستدعاء الى
 جزء من الحجر محاذيا للاول جزء من مقادير بدنه بحيث يمر عليه بعد النية جمع بدنه
 من الانف والبطن والبهام الرجل وغيرها وتتم في آخر الشوط كما استد به او لا ولو ادخل
 جزءا من البيت في الاستدعاء مع قصد ان الطواف من المكان الذي يحاذي فيه اول
 جزء من الحجر كفى وكذا في التيمم في كل شوط لكن الاحوط ترك الزيادة فيها وكذا في

الطواف

ان يجعل البيت على ياراه في حال الطواف والمدافعة على الصدق عرفا فله
 الاخران قليل او لو خالف بان يجعل في يمينه او استقله بوجهه او استند به
 ولو بقدر خطوة لم يصح ولو كان جهلا او نسيا او جبا الاعادة وكذا يجب ان يدخل
 في المطاف ولو طاف بين يمين البيت وشي على جانبيه لم يصح شوطه وجبا اعادته
 من اوله كذا يجب ان يوضع الطواف بين البيت والمقام حيث هو الا ان فيه مع مراعاة بعد
 المقام في جميع اطراف فلو دخل المقام فيه لم يصح وكذا يجب ان يكون الطواف سبعة
 اشواط فلو نقص عنها ولو شوطا او بعضه ولو خطوة لم يصح طوافه ويجب ان يصلي ركعتين
 للطواف بعده لكن وجوبا مخصوصا بالواجب منه يستحب في المندوب ولا يكره فيها
 في الاوقات التي يكره فيها التوافل بعد اداءه ان كانت للطواف الواجب بل لا بعد
 لو كانت المندوب ومنه ولو صاف وقت الفريضة ندمها عليها ويجب ان ياتي بها في المقام
 وهو البناء المعروف اختارا على الاحوط بل الاظهر ولو تعدد صلى على عتبة ولو تعدد
 صلى على احد جانبيه ولو تسكن ان يصلي فيه جمع ولم يتعد ذلك يسوق عليه صلى فيه
 ولو تعدد او شق صلى انما تذكر الاحوط ان يقدم مع التمكن السجدة على غيره والحرم
 كانه حكم الشاهل حكم الناسي ولو تسوى الصلوة حتى مات وجب قضاءها على الولي
 وقدر الولي المصنوع وهذا في الصلوة ولو تسوى الطواف حتى مات وجب عليه قضاءها ولو
 تسوى طواف النساء ومات وجب ان يصلي على الولي ويجزى في الطواف الفريضة
 بان يطوف طوافين واكثر ويصلي بعد الفراغ من الجميع بل يبطل غير الاول منها بل
 يبطل الجميع لو قصد القرآن حين الشروع وقرب به ولو طاف الاول بنية وادركه غيره
 او اكره باخرى لم يبطل الاول ما في المندوب فلا يحرم لكن التزك اول بل يكره
 يحرم الزيادة على سبعة اشواط مطلق سواء كان شوطا او اقل واكثر وقصد الزيادة
 حين الشروع او وسطه واخره لكن لو قصد الزيادة في اخره بدون ان يصير حرم منه

لم يبطل

لم يبطلها ولو زاد سهوا انتهى ما بعده عشر شوطا وصلى ركعتي الفريضة واما كونه
 المندوب فبأن يها بعد السعي هذا اذا تم الشوط الثامن وتبته والآلة
 اسقاط الزيادة **مسألة** يستحب الفضل للطواف منه باكانا طافا بالفتح
 كان او للعمرة ووضع الاخر بعد الدخول في الحرم ويستحب الدخول في مكة للقاء
 من طريق المدينة من اعلاها من محبة المسلمين وان يدخلها حافيا ويدخل
 المسجد الحرام مع سكينته ووقا وان يدخل المسجد من باب بني سبيته وهو
 الان داخل في المسجد ويكفيهم انه يجازي باب السلام وعلى هذا يصح ان
 يدخل بالاستقامة حتى يجاوز الاساطين يقع المرو عليه ويستحب ان يقف على
 باب المسجد ويقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم الله
 ومن الله وما شاء الله والسلام على انبياء الله ورسله والسلام على
 رسول الله والسلام على ابراهيم والمحمدية رب العالمين وان يرفع يديه
 ودخل المسجد ويصلي الكعبة ويقول اللهم اني استأذنك في عابى هذا
 اول مناسك ان يقول بوقى وان تجاوز عن خطيئتي وتضع عني وزري الحمد لله
 الذي بلغني بينة الحق اللهم اني اشهدك هذا بيتك الحرام الذي جعلته مائة
 للناس واما ما بداك وهذا للعالمين اللهم اني عبدك والبدك وكذلك البيت
 بيتك حيث طلبت منك وأوم طاعتك مطعنا لا مكرنا واصفا بقدرتك بسلطانك
 مسئلة المضطر اليك الخائف لعقوبتك اللهم اجمع أبواب رحمتك واستغفرني بها
 ومن ضاقت ويحب ان يقول اذا كان عند باب المسجد بسم الله وبالله وبالله
 وما شاء الله على ملكه رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وصحبه وسلم
 والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله والسلام على محمد بن عبد الله السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام على انبياء الله ورسله والسلام

على ابراهيم خليل الرحمن السلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اللهم صل على محمد وآل محمد وآل علي وآل عبيد وقال
محمد وآدم محمد وآل محمد كما صليت وآذنت وتوسخت على ابراهيم انك محمد
اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وعلى ابراهيم خليلك وعلى ائمتك وعلى
 ورسلك وسلم عليهم والسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين اللهم انسخ
ابواب جهنم واسمعي في طاعتك ووصالتك واحفظي حفظ الايمان اعدائنا
 ابقتي من شرهم وجعلك الهدى جعلني من وفده وزواره وجعلني من تيمره
 مساجده وجعلني من نياجه ان عبدك وزائر اترك في يديك وعلى كل ما في حق
 من اناء وزواره وانت خير ما في والكرم موفيا سئلت يا الله يا رحمن وبانتك
 انت الله الذي لا اله الا انت خذك لا شريك لك وبانتك يا احد احد صمد لم يلد
 ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وان محمد احمد ورسولك صلى الله عليه وآله وسلم
 اهل بيته يا جواد يا كريم يا فاضل يا جبار يا كريم اسئلك ان تجعل خليفك اياي
 بين يدي ايام اول شيء يعطيني فكانت رقبتي من النار اللهم نكح رقبتي من النار
 بصولها نكحها واوسع علي من ذكرك الحلال الطيب وارزني شوقيا لمن
 الاخرى والحق وشوقه العرب العجم اذا بلغ بالبحر الاسود ويحب ان يوجه اليه
 ويضع يده ومحمد الله سبحانه ويثني عليه ويصلي على محمد وآل محمد ويقول
اللهم صل على فيعلم الحجة الاولى ان ليس لمنه وبدنه ولو تعدا كفى باستلامه
 بيده والقاهر اجترأ به والاحول عدم الدول ويصلي صلى الحجة والاحول عدم الدول
 ولوم يمكن من استلامه بيده اشاء اليه بها والاحول عدم الدول ويصلي على محمد وآل محمد
اللهم امانتي ايها وصيائي قاهضة لغفلي بالموافة الكرام تصدق بكتابك
 وعلى السنة نبيك اشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد احمد

وہم

[illegible]

عربی

من النار ثم اقررت بما عمله من المعاصي ويقول اللهم من قبل ان الروح والريح
والعافية الله عز وجل على ضعف ضاعف على ما اقبل ما اطلعت عليه من ضعف
فانك تقول مستجير يد النار ويسئل الله سبحانه ما شاء اذا بلغ الى الحجر الاسود
وقم طواف يقول اللهم تغني عني رزقي وبارك لي فيما انبتني وحبب اسلامي
الاربعة ويذكر في الهادي والعرافي وهو الحجر الاسود بل التزام الاول افضل وان
يطوف ثمانين وستين طوافاً وهي الفان وخمسمائة وعشرون طوافاً ان لم
تتمكن ثمانين وستين طوافاً وهي احد وخمسون طوافاً ثلثة اشواط بعد الثلثة
على الاخير فيقول ان يأتى بالجميع قربة الى الله ولو انها طوافين في اربعة
اشواط كان حسناً ايضاً وان لم يستطع فانيق من ربه ويستحب ان يقرأ بعد الفاتحة في
الاولى من صلوة الطواف التوحيد في الثانية الحمد ويكره ان يتكلم في حال طواف
الغرضية بغير القرآن والدعاء والدك في السجود تركه مندوباً ايضاً **مدنية**
الطواف يمكن في الحج والعمرة فلو تركه عالماً عامداً في وقت وجده بطل حج ان كان
منسواً للعمرة ان كان منها طواف النساء فليس يمكن ان يضي احداهما وتذكر بعد
الافراغ من المناسك وانقضاء وقت لم يبطل حجه ان كان فيه سوءاً كان طواف الزيادة
او طواف النساء وكذا في العمرة ويحب قضاءه مما شره ان لم يعد ولو يتعسر في
طواف النساء على المحوط والا استناب عن احد احصى يقصيه سواء بلغ الى منى ولا
لكن اظهر في طواف النساء جواز الاستنابة فيه ولو لم يتعذر ان لم يعد بنفسه ولا في
نفسه وان مات بغير طواف النساء قضى عنه العلي وغيره واذا وجب قضاء الطواف
فلا يحوط اعادة السعي لكن وجوبها مشكوك فيه ان طواف حجة او حجة اعادة الحج
ويحرم سببها ولا يجب حجهها لو كان عمداً لا يجوز تأخير السعي عن الطواف الى الغد
والتهجيل افضل ولا يجوز للحاج المتمتع تقديم الطواف والسعي على الوقوف بهما **المسح**

وملأ

ومناسك من الاعمال العذبة كان تخاف الموت المحض بعد مناسك منى او يكون
مرضا وشق عليه العود او يكونها مضيقاً يضاف من الاحكام الازمية وشيئها
الطواف ويجوز ايضاً على الصنع تقديم طواف النساء على الوقوفين للضرورة وانما
المفرد والقارن فيجوز لهما تقديم طواف الحج وسبعة عليهما او اما طواف النساء فلا
يجوز تقديم عليهما اختياراً على الحاج متمتعاً كان او قارناً او مفرداً ويجوز مع
الضرورة كما مر جواز على المتمتع في حال الضرورة ولا يجوز تقديمه على السعي في
تقدمه على وجب الاعادة ولو كان سهواً اجزاء ويجوز التقديم للضرورة ككون
الحجض والمرضا ونحوها وان تكرر ان يطوف على اربع فان كان امرأة فلا حرج
بل لا يبعد ان يكون التمهيد وجوب طوافين عليهما وان كان رجلاً بطل فدية لكن
الاصح ان يعمد ومطروك في عدد الاشواط بعد الانصراف لو كانت في مكان
في النساء والشك في النقصان والتمام بطل ان كان واجبا وان كان مندوباً
بني على الاكل وان شك في الزيادة قطع ولا شيء عليه ان كان في شئ من الشوط
وان كان في النساء فضله احوال والاحول الامام والاعادة ولو تذكر ان لم يظهر
في انشاء الواجب بعده وجب الاعادة وكذا صلوة لو كان في انشاءها او بعد
ولا يبعد ان كان في السجود لكن يجب اعادته صلواته ولو علم بعد الطواف بغير
ثوبه جمع طوافه وطواف مع عليه بها فسد ولو علم بها في الانشاء اذ لها وائمه ولو
احتاج الى قطع ولم يتم اربعة اشواط ولو دخل في الانشاء وقت الغرضية جاز قطع
ولو لم يتم الاربعة وصلى ركني على ما قطع ولكن لا حرج في عدم القطع اذ لم يتم الاربعة
وكذا الوضوء الوقت الترتيب لقطع الايتار والبناء ولا فرق فيما بين ان يكون
الطواف واجباً او مندوباً ولو تيسر الطواف ودخل في السعي من ذكره فاف
السعي ولو تيسر تمام الطواف ودخل فيه من ذكره ام طوافه واستأنف السعي ولا

ولا فرق فيه بين انعام اربعة اشواط وعدمه لان الاحوط على الثاني لان انعام
 الاعادة ولو نسي شوطا منه تذكره قبل ان ينصرف فيفعل الثاني منه وجميع الشواط
 وكذا لو تذكر القصاص بعد الاقرار كان شوطا او شوطين بل لو تم الاقرار منه
 وجميعهم وكذا لو قطع الطواف لم يترك ما يمكن معه من الانعام او لعرض حد من صغر كان
 او اكبر او صاعدا او لادخل الكعبة وهذا كله اذا كان الطواف واجبا او كان مستحب
 في مقام ولا فرق في جميع الصور القصاص والقطع بين الحمل والعدد والنسيان **المطلب**
القاسم في السعي هداية يجب السعي بين الصفا والمروة في كل مرة ولو قصر ولو
 خطوة على اقلها وجب الايمان بها ويجب فيها النية والاطمئنان والكفاة بالنية والاطمئنان
 حوله اعتبار الوجوب والندب ومقتضاها الاول العمل واستصحابها الى الفرع
 ويجب الاستدلاء بالصفا ونظم المروة وان سعى سعيه كان يحصل الذهب شوطا
 والا باب اخر ولو عكس عدل وهو ان سعى سعيه كان يحصل الذهب شوطا لان
 يدخل من باب من السجدة الحرم ويخرج من اخر وان شئ مستقبل لا يهتف في شوطا
 بطل عطفه والواثق الى المين والشمس ويجوز السعي راكبا او لكن المشي افضل
 ولا يجب صعود الى الصفا ولا الى المروة ولا الى دوح فهما ولكن يلحق عقبة بالصفا
 ودوح اصابع بعد المروة او يصعد اليها قليلا في كل شوط ليحصل الاستدانة بالاول
 والاختتام بالثاني والاحوط اعتبار الصفا والعقبة والاصابع في الرجلين لا الكفاة
 باصدهما **هداية** يستحب في الطهارة من الحدث في الاحوط عدم التزكك وكذا من
 الخبث ويستحب استلام الحجر كما في الطواف وتقبيله والشرب من زمزم مع الامكان
 قبل الخروج من المسجد وان يقول عند الشرب اللهم اجعل علي ناصبا وزنتها واسعاد
 شفاعة من كل آفة ويقيم ويستحب ان يشي المشرك من زمزم ويستقي زنبوا او زنبوبين و
 يشرب منه ويصعد على رأسه ويظهره ويطنه ويدعو بما مر ان يكون الاستمقاء

من الادلة

من الدلو الحاذي الحجر وان يخرج الى الصفا من باب وهو المقابل من الحجر الاسود
 الداخل الى الارض في السجدة وعلامته عودان ويخرج من بينهما والاول ان يخرج من باب
 الحاذي ولها وصية ان يسعى مع سكتة وفاروان يصعد من الصفا حتى يري
 الكعبة ويواجه وجهه وكن العراق ويحدا الله ويغني عليه ويدعو من بعد
 وامتناناته واحساناته واستطاع فيقول الله اكبر سبعا والحمد لله كل مرة
 لا اله الا الله كل ولا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد لله
 وهو حي لا يموت وهو على كل شئ قدير ثلثا فيصلي على محمد وبقول الله اكبر
 على ما هدينا والحمد لله على ما اولينا والحمد لله على القبول والحمد لله على الدائم
 ثلثا ويقول شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والحمد لله على ما هدينا
 عبده ورسوله لا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون ثلثا ويقول
 اللهم اني استسلمت العفو العافية واليقين في الدنيا والاخرة ثلثا ويقول اللهم
 اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة ثلثا فيقول الله اكبر مائة مرة ولا اله الا الله
 والحمد لله كل وسبحان الله كل وبعد فليقول لا اله الا الله انخر وغد يصير
 عبده وغلب الاخر من عبده ولا الملك ولا الحمد وحده والحمد لله بارك في الموت
 وفيما بعد الموت اللهم اني اعوذ بك من ظلمة العبر وحسنة اللهم اطلني في ظل
 عرشك يوم لا ظل الا ظلك فيقول كبر استودع نفسي ديني ونفسي واهلي يقول
 استودع الله الرحمن الرحيم الذي لا يضيع ولا يغير نفسي ودينني واهلي اللهم
 استغفني على كذا بل وسنة نبيك ونفسي على كل ما عذبت من الفتنة يقول
 الله اكبر ثلثا فيصير ومن يقول الله اكبر فيصير مرة ويحتمل ان يكون المقصود
 المقصود من الاعادة في المقام من اعادة استودع الله الاخر والجمع بينهما او
 واحتمال اعادة تمام العمل في المقام من بعيد ولكن بقصد الذكر والذكر

وفي الاخرة حسنة

بذبح شاه البقم وان كان الاطعمه عدم الوجوب ولا فرق في ذبح بين الجاهل والناسي
والعالم بل الاحقر والعاق المصطفيهم وان كان الاطعمه عدم لكن لا يجب قطعاً على القدير
الاخير كونه فيها مسئلة من كان يفسد الكون فيها او يفتا على ماله او يضره رخصه
ومنه الراعي والسقاء كما لا يجب عليهما البيوتة فيها لوتضر بها وغيره الشمس
وجبا البقاء عليه بخلاف السقاء وفي جميع الصور المقدسة جاز الخروج من بيوت
بعد نصف الليل وان كان الاحوط عدم دخول مكة قبل الصبح وكذا يجوز ترك الوضوء
مبني في الليل والبقاء في مكة اذا اشتغل بالناسك والطواف والسعي في تمام الليل
الا ما اضطر اليه من الاكل والشرب بل لو اشتغل بطل في العبادة جاز ترك الاحوط
تركه واختيار البيوتة مبني فيجب في كل يوم من الليالي الثلاثة وفي كل جمعة من
الثلاث بسبع حصيات بشرط فيه ما مر في حجة العقبه ومنها التي ذكرتها في
يعتبر فيها كما تقدم وبشرط زيادة عليها التي بان يبدء بالاول وهي ما يقرب
بعرفات ثم الوسطى ثم حجة العقبه ولو عكس اعمار على الوسطى ثم حجة العقبه وطريق
الرمي على ما سبق في حجة العقبه والتي يتبع يحصل برمي اربع حصيات فلو كان اقل
استأنف ولو كان اربعاً وما زاد اتم الباقي ثم اتم ما بقي مما بعدها فلو رمي من كل اربعة
اتم من كل ثلثا ولو رمي في الفريضة المذكورة على حجة العقبه سبعاً لم يبد لها وكذا لو
رمي الوسطى بثلث فيتم رمي الاول وحجة العقبه ولا فرق في حكم المذكور بين الجاهل
والناسي والعالم ولكن الاحوط التردد في الامر وقت الرمي من طلوع الشمس الى الغروب
وقبل الزوال افضل الاحوط بعده ولا يجوز الرمي في الليل الا مع العذر كما مر في ذلك
العقبه وكذا امر هناك حكم نسيان الرمي وتركه في اليوم وغير ذلك من الاحكام ولو رمي
رمي حصاة او اثنين او ثلث من جمرة ولم يعلم انها من ايتها ماها بكل منها ولا يعتبر
فيها الترتيب بخلاف ما لو تركه ذلك من كل من الثلثة فانه يجب فيها الترتيب ولو

مذكور

ولو تذكر انه رمي رمي جمرة ولم يعلم اعداد الجميع ومثله ما لو كان المتوكل اذ يذبح
ولم يعلم عمله ولو رمي رمي حصاة واكثر الى ثلث وثبت في اذنه من واحدة واكثر ثم
ما شئت من الجمرات الشكوك بالترتيب ولو ترك الرمي عمدا او سهوا او جهلا كحلا
او بعضا الى ان ذهب الى مكة وجب الرجوع الى بيوت العزاة ان كان بقي ايام
الشرع في الايتاد كفي القابل ان عاد بنفسه والا فلا يحوط ان يتدارك الاولى
عند ان كان ولا يستغيب عنه اخو حتى يتدارك **هذه** يستحب مضافا الى ما مر في
رمي حجة العقبه ان يجعل غيرها من يستوي ويترك الحصاد اليها عن يمين الجمر من
بطن المسيل ويقول ما كان يدعوني يوم الخريف وقت الرمي ويستحب ان يقف بعد
الفرار من الرمي والدعاء في يمين الطريق فيستقبل القبلة ويجعل الله يميني عليه
ويصل على النبي فيقدم بعد ذلك الى الجمره الوسطى فليذبحها الله ويستحب ان
يستحب عن مقدم عليها بعد ذلك الى الجمره الوسطى اليها ياتي فيها بما اتي
عند الاول فيرمي حصياتها فيقف ويدعو كما فعل في الاول فيذهب الى الثالثة
ويستحب ان يكون مع سكينه وبقا ويرمي حصياتها ولا يقف عندها بعد الرمي
وان يكون ايام التشريق مبني ويجوز لا يتحال عنها في اليوم الثاني عشر والثالث عشر
الاسم سبق من اعيان ان يقف بها في الليلة الثالثة عشر وان اتصل في اليوم الثاني
عشر يعني ان يكون بعد الزوال وان كان في اليوم الثالث عشر في شاة وكيفية رمي
العقبه كما مر في يوم الحمر ويستحب التكبير في موعده من عشر صلوات اولها وفيه في الظهر
من يوم الاحمري الاحوط عدم تركه وصورة قد تقدمت فان لم يحصل في مسجد الخيف
ما دام في بيوت مكة ما تتركه قبل الاذبحا لها وان يستحب فيه ما مر في حجة العقبه
كله ويجعل الله كل وفيه موضع كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الثا
الواحدة في وسط المسجد فوثقها الى القبلة نحو من ثلثين ذراعاً وكل من سجد فيها

بل دخلها ويجب ان يعود الى مكة لو طاع البيت اذا فرغ من مناسك منى والوقوف
 في الابطح ان دخل منها في اليوم الثالث عشر والكثير قبله من غير ان ينام فيدخل
 مكة ويجب ان يدخل الكعبة ولا سيما الضريرة والعسل للدخول فيها والسكنة
 والوقاد في حال الدخول وان يكون الدخول بعد العسل بلا عدا ولا عافا واذا دخل
 يقول اللهم انك قلت من دخل كان آمنا فاقم من عذاب النار فيصل وكف عن
 بين العودين على الرضا من الحرام وقم بعد الفاتحة في الاول حصة السجدة ويجب
 بعد السجدة وقوم ولو بسبها اني بها مني ذكرها ويكره ما بقي منها في الثانية
 بقدر ايات حم السجدة من القرآن ويصلي في زوايا الاربع ويقول اللهم من
 نهيا او تعبأ او اعدا واستعد لوفاء الى مخلوق وجاء وفاء وجاز فمرو
 فواظروا فواظروا كذا يا سيد عيسى وعبادى واعذاني واستغفر
 رفاة وذلك وفواظروا جائز ان فلا تحب اليوم وجاني يا من لا يحب عليه
 سائل ولا يقصمنا ايل فان لم اكن اليوم بعل صالح فله من شفاعته مخلوق
 ولكن ايتك بقرابا الظلم والاساءة على نبيك فانه لا حجة لي ولا اعذر في
 يا هو كل ان تطعني سئلتني وعبادتي وعبادتي ولا رضى عنها
 منوعا ولا غايبا يا عظيم يا عظيم يا عظيم ارجو لك يا عظيم ان
 تغفر لي الذنب العظيم لا اله الا انت فان يطوف سبعة شواطئ للوداع واستلا
 الاركان ولا سيما الباق والعراق وهو ما في الحجرة بكل شوط ولولم يسلم الكفى
 باستلام الاخيرين في الشروع والاحتتام ويجب ان ياتي عند السجادة ويدعو
 عنده في الشوط السابع بما توفى الزيادة وبعد ذلك يجازي نفسه عما
 من الدعاء او بعد الفراغ من الطواف وصلو قياقي بالسجادة ويدترم البيت
 يكشف فيه عن بطنه فيقوم ويدعو ويجب ان يذهب الى زمزم فيشرب من ماء

والحج

وان يخرج من باب الخاطين وان يقول في وقت خروجه وان كان من غيره اشوب
 تاسبون عابدين لربنا حامدين الى ربنا راغبون الى الله نعم راغبون انشاء الله
ويجب ان يسجد عند الباب قبل خروجه وان يستقبل القبلة ويحمد الله سبحانه
 ويثني عليه ويقول اللهم اني انقلب على الاثبات وكذا يقول الله لا يحسد
 العبد من بيتك الحرام وان يصلي ثم يشرب بيدهم ويجب ان حج ان يعرف على
 العود وان يسجد عن الله سبحانه ويكره المجاورة في مكة ويجب ان يرجع من
 المدينة النزل في المعرس فهو مسجد في قرب مسجد البعرة في جانب مكة كما
 ذكره جماعة ويجب ان يكون في ذلك المكن وقت الفريضة والنافلة والا الى
 وان ينام قليلا ثم ليلة كان ودعه اوها المنهج الثالث في احكام فوات الحج
 والعمرة والنيابة هذا من فوات الحج من دون تقصير فان كان قبل الاحرام
 ولم يستقر في دهره ورفع استطاعه سقط عنه الوجوب ان بقي استطاعه او
 كان متقرا في دهره سقط وجب الحج من قال بل وان كان بعد الاحرام سقط منه
 افضاله ويحل لعمرة مفردة مع الامكان شعاعا كان او قرانا او فرادا ومن لا يخرج من
 عمرة الاسلام ولو اذ رباقة باحرام الحج الى القابل لم يجز ويجب ان يقصيف
 القابل ان كان وليجا عليه سواء استقر قبل ذلك او استقام استطاعه وان لم يحج
ويجب الايمان برب القابل الا ان يقوت بتقصيره فوجب القضاء فيه لا يحج على الله
 والاحول بل الاقرب لزم العقل الى العمرة ويجب له الاقامة معنى ايام الفريضة
 الاعتماد بعده ومن دخل في الحج او العمرة وجب عليه ان يات ما كان صار محصورا
 هو المنوع من اتمام الحج او العمرة بموضع او مصدرا وهو المنوع منه سبع اصداعا
 او اصل بالهدى ومنه التحليل وتحقق العسر والصد بعدم التمكن من اتمام العمرة او
 الحج والطواف والسعي في العمرة او الوقوف بعرفة او المشعر معا او احدى هاتين الحج

بهجه وقد سبق تفصيله ثم ان كل ما افرق الصيد اذا اخص الطريق فيما حصل فيه المانع
او كان طريق آخر ولكن لا يتمكن من مؤنته ولو منع من مناسك حتى يوم النحر استتاب
الهازم حجة كذا حكم مناسك بعد العود من مكة ويكفي في الهدى المحصور والمصدور
هدى السياق لمن ساق الهدى ولكن المحصور لم يحل من النساء الى ان يحج في القابل اذا
كان محصورا من الحج وكان الحج مستقرا في زمنه ولو كان مند وبكفي ان يستتيب عن نفسه
احدا يطوف عند طواف النساء ولو عجز في الحج والوجوب عن العود احتياط بالاد
جتاب من النساء حتى يحصل القدوة على افعال الحج ولكن الكفاءة ما يستتيب عنه
وطواف النساء كالحج المتدرب ليس بجهد ويجوز التحليل في الصيد مع العلم على عدم رفع
المانع او الظن به الجواز على وجها لا باحتلال الوجوب ولا حاجة الى التقصير المطلق
في تحليل المصدور ولا يعيننا ولا يغيره لكن الا حوط عدم ترك التقصير ولو اضر التحليل و
زبح الهدى او غيره الى ان يتحقق الفوات فلو تحقق احل بعمر مفردة ان كان الاحرام
للحج او غيره التمتع ولو لم يتمكن من انام العزم احل بالهدى كما سمعت وبميز كل من المحصور
والمصدور ويجوز التحليل فانه يحل للثاني كل شيء دون الاول اذ النساء لم يحل له فعمل
الذبح والهدى فان الاول يرسله الى مكة ان كان في العزم ولا معنى ان كان في الحج
الثاني فانه يذبح او يغيره في يصير مصدورا بالشرط في الاحرام فانه ينفع للاول فيحليل
الحمل ومن الثاني نظر الجواز فيحليل المذبح دون شرط ولا يقربا جلا لان ظهر عدم
دفع هدي يكن يرسله في القبيل والاحوط بل الاظهر وجوب الامساك من محررات الاحرام
من وقت الارسال والاحوط الامساك منها من وقت ظهور وضع عدم الهدى ولو جمع
الحصر والصدى واحد فيغير من العمل مقتضى انها اراعى في قوله ما ذبحوا من ربها والحصول
ان ارسل هديه في الحاقه الحق بالمحاج وان كان عزمه ان كان حجاجا فان لم يفت
نزهة في الحج فان قيم بذلك احد الموقنين بحيث اخذ ما في يده ولم يحج والا بان يدرك الموقنين

ولا امرها

ولا احداهما بحيث يصح حمله احل العزم وتبقى حجة في القابل ان كان حجاجا وان
كان نذرا لم يحج قضاءه بل يستحب ان كان حج المحصور فزاد احولا ان يقصيره
واجبا كان او مندو بالكن ان تعين عليه ذلك نذرا وعزمه لا يخالف وان لم تعين
لا بعد عدم التعيين والعزم لاصل في ان ما انما هم حرة ومصدور كان او محصورا
وان لم يخرج الشهر الذي احرم فيه ويحجب الا تمام ان وجبت الاستحباب ويجب على من
استد حجة تمام وقضاء في القابل واجبا كان او مندوبا والظاهر ان الاول هو المندوب
به والثاني حقوبة على قول اخر يعكس والمتم يظهر في النية **فلهذا** في شرطي
النائب الاسلام والايان والعقل وان لا يكون عليه حج واجبا فلا يصح نيابة
الكافر ولا نيابة المسلم عنه ولا عن الخالف الا عن ابيه ولا نيابة المجنون ولا البصير
غير الميزبل الى ان يرضى بغيره ويشرط ان ينوب النائب النيابة وان يعين النوب
عن في جميع المواضع بالصدور ولا يصح نيابة من وجب عليه الحج في عام النيات ان
تمكن منه وصح ان لم يحج او حجه غير هذا العام نذرا واجارة او غيرها ان
فيه وفي غيره على وجه الاطلاق بان يصح من التأخير او وجب فيه لم يتمكن من ذلك
بغيره فيما استقر الحج في زمنه حتى الوقت من تحله الاستطاعة عليه لو كان له نيابة
شرطية بعدم تحله بها ويجوز نيابة الصوريين والمذكورين والنوب وبالعكس
كالذكر عن المذكور والنوب عن الموقت والاولى ترك نيابة المرأة ان كانت حرة
ولومات النائب بعد الاحرام ودخول الحرم اخرج حجه عن النوب عنه ولو مات بعد
الاحرام وقبل دخول الحرم لم يخرج عند الاكره هو الاظهر وعلى تقدير الاجراء فيها
استحق النائب تمام الاجرة ولو مات قبلها لم يخرج حجه النوب عنه وضع الاجرة ان كان
اجيرا على الذهاب لا يارب العمل وكذا في سائر الصور ولو كان اجيرا على العمل
خاصة لم يستحق شيئا من الاجرة ان مات قبله ويتعين على الاجير ان ياتي بما شرط

في الحج

من الحج الا ان يعدل الى الافضل ان لم يكن للعقود عليه فربما يتوب عن ذلك ^{فضل}
يكون له افضل ايضا لان يكون للعقود عليه وعينا عليه فيجوز حينئذ العدول
من كل من القران والافراد الى التمتع وان شرط المستاجر طريقا معيناً فالاحقر عدم
التخالف مطلقاً ولا سيما اذا تعاقب به فرض ولا يجوز للتائب ان يستيب الامع الا ان
وامناع الاطلاق فلا ولا يجوز له ان يتوب بغير المستاجر في عام واحد بخلاف ما
لنواب عند في عام لا ينافيه واذا صار التائب مصدر ورا قبل اكمال الحج استعدين
الاجرة بما قابل المختلف لو كان الاجارة مقيدة بذلك العام ويجوز بالهدى وليس
عليه الحج من قابل ولا يلزم على المستاجر لجأته لو ضمنه في المستقبل ولا يجوز التباينة في
الطواف الواجب اذا كان النوب عند حاضرا الا ان يكون معدودا بمرضا او اغواء
او كسر عظم او اسهال يمنع من الطواف مع اليأس من البرء او ضيق الوقت والغيث
الا عذاري طواف الحج وطواف النساء مع الضيق كما سبق وليس بها في طواف عمرة
التمتع مع امكان العدول الى حج الافراد ولو حمل انسانا فطاف به واحدا او اكثر حسب
الطواف لهما ان نوي ان كان متبرعا وكذا لو كان ابي الرجل هذا اذا لم يستاجر للحمل
في غير طوافه والام يحرم من الحامل كالواستاجر للطواف ولو حج عن ميت لم يفسد حجها
واجبا عليه ولو خلف ما يحج عنه وكان له قبل ويجوز ان يحج عن الحي اذا لم يكن واجبا عليه
ويختلف فيما يجوز له الاستئانة وجهان وان جنى التائب كفارة في مال لا مال
النوب عنه **قوله** يستحب للتائب ان يذكر النوب عند في جميع المواضع وعند كل فضل
من افعال العمرة والفتح وان يقول بعد الايام اللهم ما اصابني في مفرق هذا من تعبد الله
او بلاء او شعيت فاجبر فلا نافية واخرى في تضاعف عنه وان يرد ما يزيل من الاجرة بعد
الفرق كما يستحب للنوب عند ان يتم ما نقص ويستحب للحالف ان يعيد الحج اذا استبصر ولو كان
محررا عنه بكرة او بتبني المرأة الصورية للرجل بل مكمل **قوله** لو ادعى الحج ثم

الاجرة انصرف الى اجرة المشرك ولو ادعى بدله بين عدة فلو علم منه زيادة التكاليف
عند ان يتم ثلثة ولزم يعلم اقصر على مرة ولو ادعى ان يحج عنه في كل عام بمال
تعين اجمالا او تفصيلا فلم يكفله جمع حتى يكفي له ولو ادعى حجة مال لم ينفها وجب
ان يستاجرهما من اي موضع يمكن ولو من الميقات ولو كان المراد بها الحج والعمرة معا
استاجر احدهما ولو لم يصا صلا لا كلا ولا نوا قصد به سفره لم يرد الى الواجب بل مرض
في وجه البر ولو كان احدهما عند اخر موانع الملائمة عليه حج تستقر ولم اوطن
ان الواجب ان يرد وجب عليه الاستجار مع عدم خوف الضرر باجرة تعادلت في العا
بل جاز ان يوجر نفسه للثمن يحج الى ذن الحاكم مع عدم التمكن منه ومعه الجماعة
قوله حرم المدينة او يستقر اسخ طولا وعرضا وهو ما بين عار ووجيرة ولا يحرم قطع
الاعواد والناضج كما يحرم الاصطيان فيما بين الحرمين وهو بين عار ووجيرة ولا يحرم الصيد
بين الحرمين وبين عار ووجيرة لكن تركه اولى كان الا حيا ان لا يتصل بملأها في جميع
الحرم وانما حرمه مكة فانه بعد فراغ من ملأها وهو محدود بحدود مكة وان لم يحرم على
الحمل من الصيد في الحرم ما يحرم على المحرم في غير الحرم ومن قبل في الحرم ضمن ثمنه وان كان
محررا وان اشرك فيه جماعة يجوز بيعه ثمن واحد بخلاف ما لو كانا محررين فعلى كل فداء
ويجوز على الحمل في الحرم قبل البقرة والعملة والبرغوث وما جعل على الحرم كسمل الفداء والاص
وسائر الوديان مفرق القتل من سائر الجنايات بل يرم الارض ولو نكح وشبهه من حمام
وجب الصداق على مسكين من البدلية ويكفي مسمى الصديق ولو نكح منه ولان في حوا
واحد او متعدد وجب ان يكون في الصداق وكذا لو نكح دفعة واحدة اكثر من واحد ان
ينقص من قيمة شيء والا وحيد الارش ولا يجوز صيد حمام الحرم اذا كان في الحرم ولو قصد
الصيد الحرم جاز قتل ما كان له لكن الاحقر تركه ولو ربط رجل الحيوان ورجله في القل
فدخل الحرم لم يجز اخراجه منه ولو كان الصياد في الحرم والصيد في الحرم والعكس لو كان

بعض الصيد في الحرم وبعض في الحل ان كان على شجر اصله في الحرم وفروعه في الحل
 او بالعكس حرم صيده ولو ارضى الصيد في الحرم وجب اكله وصوم من صيده ولو ارضى
 منه فقلع بمن ولو ارضى به طاروا مقتوصا ورشته وجب خطفه حتى يكمل ريشه
 فترصيد من الحرم وجب عليه اعادة ولو تلف قبل الروضين وكل ما ارضى على الحرم في
 الحل بالصيد على الحل في الصيد في الحرم يحتمل ان في صيد الحرم في الحرم الى ان يبلغ
 بدن بل عظم على الاظهر والاحوط ولو نجح الصيد في الحرم كان صيده سواء كان القابل
 محلا او محرما او ما لو صاده الحل في الحل ونجده وانضف في الحرم فهو حلال ويملك
 الحل الصيد في الحرم وان وجب عليه ارساله لكن هذا مخصوص بالماض دون الثاني
 ويكره الاصطبا فيما بين الحرم الى برده وهو اربعة فراسخ ويستحب القديرة ان مثله
 والصيد يسمى الصدقة ان كسر قوته او قلع عينه ويحرم قطع شجر الحرم وضلوه
 الا ما ائتمنه وشجر الفواكه والاذخر وعوض الناضح والكفاة كما لا يحرم وهي الابل
 في حبش الحرم والاظهر لو لم الاجبا بغيرها من ضلوه ولو قطع شجرة او ضلوه
 وجب دمه اليه والاحوط ان يرد الى الحل الذي قطع عنه والكفاة في الشجرة الكبر
 بقرة وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها العقب والاعبار في الكبر والصغر العقب والنحو
 في حكم الصغيرة ولو شك فيها التيق بالصغيرة ومن ارتكب ما يوجب الحد والعقوب
 او العصاص والماء بالحرم ضيق عليه ان لا يطعم ولا يسقى ولا يباع به شيء ولا يودى
 حتى يخرج منه واحدا لان يرتكب شيئا مما مرفه فانزاعه والتحق به مسجد النور
 وسائر الامم هو المولى في الجملة وان لم يثبت ويكره ان يلقى على رؤس الجبال التي
 في الموان الكعبة وان كانت مرتفعة عنها باستها وان يمنع اهل مكة الحاج من السكنى في
 بيوتها حتى ينقضي ارمهم والاحوط الاجتناب عنه والاظهر حرمة اكل الحرم مع اكل احواله
 في بابية التعريف والاحوط بل الاخرى انه لا يملكها احد وان نكس من الذم فغيرها سنة

والاحوط
 في الموان
 في الموان
 في الموان
 في الموان

وبعضها

وينصدها بعده **خاتمة** في احكام الحرم والزيارات **هذه** يستحب موكل ازيار
 النبي صلى الله عليه وسلم لجميع الخلق خصوصا الحاج ويحرم الا اقام ٣ ازيار في الخاص او العام عليها
 لو تركوها لم تعد زادة تحرم عليهم باختيار خوف الطريق او عدم مؤنة السفر والجماع
 ويستحب مجاورة المدينة الطيبة وصوم ثلاثة ايام وهي الاربعاء والخميس والجمعة
 للحاجة لمن يقوم فيها ثلاثة ايام والاعتكاف في مسجد ها وكثرة الصلوة فيه وان يركب
 ليلة الاربعاء عند اسطوانة الى البادية وهي اسطوانة رطبها حنظل حتى تزل
 القوة لمروهي اسطوانة القوية ويجلس يوم الاربعاء عند ها ويا في ليلة الخميس عند
 اسطوانة تلها من جانب غير مقام النبي ويقيم عندها ليلة ^{ثلاثة} فدها ثم ياتي
 ليلة الجمعة عند اسطوانة على مقام النبي ثم يحمل صلوة مفصلة ليلة الجمعة ^{فيها}
 عندها ولو استطاع ان لا يتكلم شيء من امور الدنيا في هذه الايام الا بالضرورة
 لم يتكلم ولا يخرج من المسجد للحاجة ولا ينام ليلة ولاها وان استطاع والنام بما لم
 ولو نام في الليل والنهار فليدلم بصره في يوم الجمعة بعد انتهى سجدة ويشتد عليه بصل
 على النبي ويسئل حاجته ويقول ما يدعوك الايام ما كانت البذل من حاجته من رعت
 انا في طلبها والتماسها اتم اشترع ما لكها اول ما لكها انا او قبل اليك بيتك محمد
 نعم الرخصة والنفق قضاء حوائج صغيرها وكبيرها وهو اولى ما في رواية الكافي
 ان كان العمل بها ايتحسنا **هذه** يستحب زيارة الأئمة وزيارة القضاة
 وفي رخصة النبي بين القبر والنبر في البيع على الاحوط وذلك مبنى على اختلاف
 بدنها وهو في الاول اشهر والظاهر ويستحب موكل ازيار سيد الشهداء وصوم
 في يوم عاشوراء وارل الوجبة نصف الشبان والاوليين في ليلة القدر وليلة
 العطر وليلة عرفة وليلة الجمعة ويومها ليلة النصف من شعبان وليلة اول شهر
 رمضان ووسطه واخره وكذا زيارة الرضا خصوصا في حجة يستحب زيارته النبي

وأما المومنين ولا سيما يوم القيمة فطاعة الأئمة في كل يوم جمعة ولو كان من
 البعيد والأفضل ان تكون في مكان يرتفع وكذا يستحب زيارة سائر الأئمة و
 مقابر الصحابة من كل مكان وان يأت مقاماتهم ومسجد الأقصى ومسجد الكوفة و
 زيارة الشهداء والصالحين من المومنين ويستحب ان كان من قبر سيد الشهداء
 ان يصعد الى سطح دار ويلتفت الى اليمين واليسار ويرفع رأسه الى السماء و
 يقول في يومه يقول السلام عليك يا ابا عبد الله السلام عليك ورحمة الله
وبركاته ولولا في يوم الخميس خمس مرات كان حسنا ولو قال ذلك في كل
عليك يا ابا عبد الله كان حسنا ومجوزا يارة كل من الأئمة من العبدان
 يصعد على سطح من منزله ويصلي ركعتين ويسلم عليهم وقد استجاب السلام من
 البعيد على النبي ويستحب مؤكدا الزيارة في يوم عاشوراء الحسين في كل
 يوم من العشر الاول من المحرم لكن اختلف علماء في كيفية الزيارة المشهورة
 وصورتها والظاهر انه لو جاء أولا وقرأ مثل السلام عليك يا ابا عبد الله
عليك ورحمة الله وبركاته ثم صلى ركعتين بعد الفراغ من دعاء الجعدة الذي يكون
في آخر الزيارة كان حسنا ويستحب ان يقول بعدها اللهم اني لك صليتك فقلت
 قلت سجدة فقلت لا شريك لك لانه لا يجوز الصلوة والركوع والسجود الا لله
 لا انت انت الله لا اله الا انت اللهم صل على محمد وآل محمد وانتم افضل السلام
 والجنة وارزق علي قنات السلام اللهم ههنا ان الركعتان هدية على سبيل
 ومولا الحسين بن علي عليهما السلام اللهم صل على محمد وآل محمد والجنة
 واجزي عليهما افضل امني ورجائي فقلت في ذلك يا ولي المومنين ولولا
 بان يصلي ست ركعات اخر بان يصلي ركعتين بعد الفلق مائة مرة وركعتين بعد
 السلام مائة مرة وركعتين قبل الجعدة لم يكن بد من **كتاب الكفارات**

غيره

وفيه منها **الصلوات** في الكفارات في جميع كانت او غير **مدا** الصلوة
 ان كان غائما فمضى عليها بدنه ذكره الا انني لكون الاحتراس وان كان بقية الكفارة
 ومما به مفرقة اهلية وان كان طيبا او قبيحا واربا فاشاء وان لم يتمكن منها
 فمضى منها بعد فمضى عليها بقيتها ما دلت على الطعام والاحوط للخطئة والطعن
 مسكنا ان كان قيمة البدن وثلاثين مسكنا ان كان قيمة بقية وعشرة مسكنا
 ان كان قيمة شاة وان زاد من كل شيء فله وان نقص لم يجب عليه انما
 ومقدار ما يعطى الفقير نصف صاع وان لم يتمكن منها صام عن قيمة البدن عن
 كل نصف منها يوما الى سبعة ايام فان زادت عنها لم يجب عليها صوم ولا تعاطى
 اليها لم يجب الا شرا عليها وان بقي اقل من نصف صاع فالاحوط ان يعطى فقير
 ويصوم ايضا وان لم يتمكن منها صام عن قيمة البدن عن نصف صاع ثمانية عشر يوما
 يوما وعن قيمة بقية صام ثلثين يوما ان كان قيمتها تساو لها ان كان ازيد ان
 قيمتها نصف صاع وان نقصت لم يجب الاكمال وان لم يتمكن منها صام تسع ايام و
 عن قيمة الشاة صام عشرة ايام ان لم تنقص على قدر قيمتها على نصف صاع عن العشرة ايام
 وان نقصت لم يجب الاكمال ولو لم يتمكن صام ثلثة ايام وان قل التحريم العام على اقل
 منه شاة وان كان في غير الحرم والحرام بعم ما كان مقطوعا بالخرقة والحرارة او
 وما يعيب الماء وفي قتل كل من الفطاة والدجاج وشبهها حمل بدو مقدر على
 النحر وفي قتل كل من الضب والفضة والبرقع جدد والبرقع نوع من الفارة
 وجلاها الطول من يديها وفي الحاق ما يشبهها جلاها ولا يعد نظر الى عموم العلقة
 والاحوط في الجمل والجدوان يكونان ذكبين وفي كل من العصفور والبقرة والصعوة مد
 من الطعام وفي جلودة قرة والاحوط ما مر هذا كله مع تمكن الاحتراز من فله وان
 تعدوا ونقصه ان يكون كثيرا في الشارع ولا يمكن النحر منها فليس عليه شيء وفي

القدر كمن طعام فقلها كمن على الاحوط **هـ** البصر ان كان من الغمامة
 كسرها ان تحرك الفرخ فيها وكان حيا فقلها بكل بيضة بكوة من الابل وهي ابيض
 البكر وهي الفوق وان لم يعلم حركته او لم يحول الابل في اناها بعد البيض فخرج
 منها تكفارة وهذا بالغ الكثرة وان خرج عنه فغن كل منها شاة وان خرجها كعاء
 عشرة مساكين لكل واحد من ذوات فرخ الفرخ وان عوته قبل اوفادها او لم يورده فلا
 شيء عليه ولا يصير في القتل ان يكون بعد الانثى بل يكفي لو كان بعد الحاجة بحسب العادة
 ولا يكفي تحريكه او ارسال الفحل بين الاناث للحمل في فرق في الكبر بين ما حصل منه او من ذك
 وان خرج عنه صام ثلثة ايام وان كان من القطاة ويبيها للفرخ وتحرك فيها الفرخ في
 الحدي من صفا والشاة وهي الحمل والاحوط ان يمضي عليه ستة اشهر وان لم تحرك
 او لم يحول العنم او فحلا منها اناها بعد بيض كسره وان خرج وجب الحدي شاة وان
 خرج اطعم عشرة مساكين عن كل بيضة لكل واحد من طعام والاحوط ان يكون خطره
 ان يخرج وجب ثلثة ايام وفي فرخ الحمام او بيضة تحركه من الفرخ حمل او مدي والاحوط
 ما سبق وان كسر بيضة لم تحرك فيها الفرخ فكفا وتدرهم وان كان محلا وفي الحرم
 قتل حامية فكفا وتدرهم والاحوط منها قيمة السوق ان نزلت عنه وان قتل فرخها في
 كان في البيضة وجب فيه نصف درهم وان كسر البيضة قبل ان تحرك فيها الفرخ وجب فيه
 ربع درهم وتدرهم وقد ادرهم في الزكوة وان وقع شيء مما من قتل الحامية وفحلا
 وكسرها من الحرم في الحرم فعين فيه الجمع بين ما من الحرم وان كان في الحرم والتحلي في
 الحرم **هـ** يجب تحريكها بنفسها معتزلة جنتها قبل بل في الدر على السهور
 بل بالزنا واللواد في قول وان كان للجمع احوط في العذر والعلم بالحرم ان كان قبل اذ
 عرفات بل الشعر ويجب اتمام الحج من قابل ولو كان قد با ولا بعد اخراة الاول ما فصل
 حجة الاسلام او غيرها او كون الثاني عقوبة وقول ايضا الاول وكون الثاني فرصة

او ماله

او ماله بمرئته في النية والاجرة لو كانت مفيدة فالعام الاول وكذا في غايته
 التذرع والعهد واليمين على هذا التقدير ويجب غارفة كل من الرجل والمرأة
 من الاخر في الحج الاول بل الثاني ايضا اذا بلغا الى موضع الخطا فخطيت هذا اذا كانا
 الطريق في الحج الثاني او الاول واحد والا لا يجب غارفتها معهما وان اخذ الطريقين
 والاحوط الغارفة فيما اتخذا والغارفة تحقق بان يكون معهما من منع والوثاق فلا
 يجد غير المني والاحوط في غايته الغارفة في الحجين الى الموضع احكاما وتم مناسكها
 والظاهر فضيلة ذلك من ان يجعل لهايتها اتمام المناسك كما ان هذا الاخذ من
 ان يجعلها الاموال يدبر الحدي وان لم تكن المرأة مكوهة لم يلزم عليها ما يلزم على الرجل
 من غير البنية والجمع من قابل وان كانت مكوهة ففحما صحيح وعلى الرجل بدنتان وان
 كان احدهما او كلاهما ناسيا او جاهلا فلا كفارة ولا قضاء وان كان الجماع بعد الزنا
 بالشعر وقبل طواف الزبارة لم يلزم الحج من قابل ولكن يجب الكفارة بغير بدنة ذكر وان
 او انثى ذلك عجز لم عليه زجر حفرة ذكر او انثى وان عجز لم عليه ضمان ومقر وان لا يجمع
 ذكره او نذر جنة او ثمة او معتد او جارية او غيرها حتى يفي وجب عليه بدنة والاحوط
 اتمام الحج والحج من قابل هذا اذا وقع ذلك قبل احد الموقفين وكان عامدا عالما بالنية
 وان جامع محلا مع جارية او معتد او نذر وجب عليه بدنة ذكر او انثى او بقره او
 ضأن او معزان تنكح وان قصر الاولان وجب احد الاخيرين او الصيام والاحوط ان يكون
 ثلثة ايام وان جامع قبل طواف النساء لم عليه بدنة ذكر او انثى وكذا لو كان بعد
 ثلثة اشواط بل اذا كان قبل التجاوز عن الصف وان كان بعد خمسة اشواط فلا شيء
 عليه ويتم طوافه وليس في شيء منها الحج من قابل وان عجز لم يلزم عليه امرأة او ولد
 بها او كانا عالين بالاحرام والتحرية فعلى كل منهما معكم وكذا لو لم يكن العاقد محررا
 على الاخرى وكذا يجب طواف النساء لو كانت محرمة او علمت ان الزوج محرر بخلاف

ما لم تعلم فانه لا شئ عليها فان جامع في عمة النع او عمة مفردة قبل السعي
 بطلت محرمة وجب عليها القضاء والبدن مقم ولا انما العرة الفاسدة وتكرور
 الكفارة بتعدد الوطى سواء كفر قبل او لا وان نظر الى خضاهل في معنى فعل الفح
 بدنه منكم وعلى الفحواي او معز على التوسط بقرة ذكر اكان او انثى وان نظر الى
 زوجه فلا كفارة وان امكن ان كان النظر خاليا من الشهوة وان نشر شهوة في معنى
 بدنه منكم وان مستها من دون شهوة فلا كفارة وان امكن ان مستها بشهوة فله
 ضمان او معز ولم ينزل قبلها من دون شهوة فعليه ضمان او معز ولم ينزل من
 ان كان مع شهوة فعليه بدنه ولو لم ينزل من وان لعب معها فاعني عليه بدنه وكذا
 حكم المرأة لو طأ وعنه ولو استمع الى جامع او كلام امرأة او صفها بدنه ان ينظر
 اليها وافتى فلا كفارة **هذا** لو استعمل الطبيب ما مداعاما بالتحريم ما حرم
 وجب عليه ضمان او معز بخلاف ما لو نسي الحكم او جهله فانه لا شئ عليه ولا فرق
 فيه بين الاكل والصنع والطلاء والنحو ولا في التطيب بين بعض المعصود وكذا بين
 التمدد في حلال الطلاء والغسلان فيه مع التذكر بعده وعدم الانزلة ولا بين التضييق
 وغيره الا المخلوق ولو اخرج بالزعران وليس في بيع الطبيب كفارة وتكرور الكفارة في
 التعطير بتعدد الوقت فلو كان في وقتين وجب كفارة في ثان بخلاف ما لو كان في
 وقت واحد وفي كل طرف من الطعام الى عشرة ولو علم الطفال اليد جميعا في مجلس
 فعليه ضمان او معز وكذا في الكفارة عليه وان قلها جميعا في مجلس واحد يتكلم ثم ان وجوب
 الدم او الدمين اذا تم تحلل التكفير الكثير من السابق قبل البلوغ الى ما وجب الشاة ولا
 يتعد المدة بتعدد الاطفاة وكذا في العشر بعد العشر مع تعدد المجلس اما مع الوحدة
 فاشكال في كفارة الكفارة الاولى من العشر الاولى ولكن لا يترك الكفارة الثانية في
 الحاق اليد بالناتجة او الزائدة اصبعها او اليد يناسكال وان كان الاظهر العدم في الاول

كل ثلاث

كالثالث وعدم الاختلاف مع الصحيح في لو ادعى ظهرا فتوفي من قبل لم يلزم ولو لم يكن
 المفتي محرما وكان مجتهدا وجب على المفتي كفارة ضمان او معز وتكرور الوطى ان
 يعتمد القام به في العمل لذل الوافى اشأنا العلم واعتد العامل باحدهما يجب على الآخر
 الكفارة وان كان الاعتما وعليهما وجب عليهما معا ولو كانت الفتوى مرتبة حيث
 على المتقدم منها فتوى لا على المؤخر ولكن الا حوط عدم تركه ايتم ان كل ذلك ان لم يكن
 ناسيا او جاهلا ولا افلا شئ عليه ولو لم ينس الخط ولو كان مضطرا اليه وجب عليه ضمان
 او معز لكن في الاخير لا يحرم اللبس وهو في غير السراويل واما انها فالا حوط الكفارة و
 في الشئك والخض ولو في حال الضورة الا حوط الكفارة والاظهر العدم ولو تعدد
 الخط بتعدد الكفارة وان اتحد في النوع وكان في مجلس واحد لم يوجب الكفارة من
 الاول ولو طلق وأسدي من ادى وجب عليه ضمان او معز او اطعام ستين مساكين لكل
 واحد من اوصيائه ثلثة ايام وان حلقه من دونه فالا حوط الكفارة بالاول وان كان
 الا توى التحصيل يفتى تنص الاطباء ضمان او معز في تنص احدهما اطعام ثلثة مساكين
 والا حوط لهما الحلق بالنقص فيهما والبعض من كل واحد ليس كالكل وان صرح بحسنه وادسه
 فخطعت شعره او ازهد وجب عليه كفالة وان كان السقوط بسبب المس لوضوء او
 الغسل او التيمم او التماس فلا شئ عليه وان اضطر بالجلوس في ظل الجمل في حال الشئ
 وجب الفدية بالضمان او المعز كذا في حال الاختيار على الا حوط لكن الاظهر العدم
 ولا يتكرور الكفارة بتكرور العمل الا اذا تعدد الغسل كالوقوف في الحج والعمرة ففي كل
 فدية ولو غطى رأسه ثوبا وطين سائر اوارتاس في الماء وجب عليه ضمان او معز
 ولا يتعد بتعدد الغطاء منكم بل لا يتعد بتعدد الايام ولو كان محمرا وكذا في التمدد
 ضمان او معز ان كان صادقا وافق ثلثا وان كان منك فلا شئ وان كان كاذبا وجب
 في الاول ضمان او معز وفي الثاني بقرة وفي الثالث بدنه ولا فرق في الاخير بين الذكر

والأنتى والعدال ما عرف في التجرى **هذا** قطع شجر الحم غير ما استثنىناه وصغيره ضا
 او صغر في كبره بقرة ذكوا كان الأنتى وفي قطع الاغصان قمتها **هذا** لا كفارة على
 الناس ولا على الجاهل وفي غير الصيد كما في بعضه ما فيه فإبنة مقم ولو كان بنا
 او جاهلا ولو تعدل سباب الكفارة واختلفت في النوع كالصيد والجماع والطيب **هذا**
 مقم ولو احدى الوقت ولم يؤدها عن البعض ولو تكو سبب ما صد كان ان كان ما صد
 بوجبه ثمان المثل او القيمة فتعدت بتعدده والا فان لم يفرق عرفا او شرعا بين مجلس
 مجلسين ووقت وفتين كالوطى مع أكثر من امرأتين أو ليس يؤدب في زمن تعددت
 وان كان مجلس واحد وكذا في الطبيب واللبس اذا تعدد وقوعه وان تعدد ما يفرق فيه
 عرفا او شرعا بين مجلسين او مجلسين او وقت وفتين كحفى الرأس وليس الزوايا مبدلة
 كالسرير بل والتميص والقباء دفعة عرفا وقلم الأظفار شرعا يكر فيها الكفارة مع
 اختلاف المجلس والوقت وبدونها لا يكر وكذا حكم المجلس ان كان المدار على تعدد
 عرفا او شرعا كحكم الأظفار **هذا** كفارة ان غير الحج لا تخلو ما تشتمل على الصوم أو لا
اما الأول فعلى اقسام **الأول** ما يجب فيه الصوم مع غيره وهو كفارة قتل المؤمن **هذا** كعد
 لا مردنيويا ومضبا لا بامانة ولو كان غيرهما في يجب فيه عتق رقبة وصيام شهرين
 متتابعين واطعام ستين مسكينا وكفارة افطار صوم شهر رمضان بالحرام كاكل
 الشبث ونحوه **هذا** لا يكر ولا في اللحم بين الأصلي كآلة الزنا والاستمناة الحرام و
 العارضى كوطى زوجته في الحيض او انكحارها قبل الكفارة ونحوها **الثاني** ما يجب فيه
 الصوم بعد العجز عن غيره وهو كفارة قتل الخطاء على الأقوى وكفارة الظهار بلفظ لا
 فيجب فيه ما عتق رقبة ومع العجز صيام شهرين متتابعين ومع العجز اطعام ستين مسكينا
 مسكينا وكفارة القسم والابلاء فيتميز بين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق
 رقبة ومع العجز عنها صيام ثلاثة ايام بلفظ لا في مثلها كفارة تنف الحواء شهر راسها

في العتق

في المصيبة وضدش الوجبة ان كان مديا او شقة الرجل بعد الموت ولده وان كان
 انثى او زوجة ويكفي في الحدس صدق سماء وحق الضيق عرفا ولا يلحق حدش
 غير الوجبة ولا فرق في الشق بين القليل والكثير والكل والبعض ولا يلزم الحكم للمرأة
 كالأبعم التفت الرجل فان تنفحتمه فلا كفارة ومثلها في ترتيب الكفارة كفارة
 صوم قضاء شهر رمضان ان افطر بعد الزوال وهي اطعام عشرة مساكين ومع العجز
 عنه صيام ثلثة ايام لكن هذا اذا كان القضاء لنفسه اما لو كان وليا او سبعا أو
 فلا كفارة وان كان الاحوط عدم الترتب وكفارة الا فاضة من عزاء عند قبل العتق
 لو لم يعد قبل مرتبة انفقها بدنة ذكوا كان وانثى اذا عجز فصيام ثمانية عشر يوما
 وكذا اجزاء الصيد في حال الاحرام في وجهه لا يخلو عن وجوهان مع كونه احوط وهي
 مثل الصيد من الحيوانات الاهلية وان عجز اطعم مساكين وان عجز صام على
 ما عرف في الحج **الثاني** ما يجب الصوم تحية وهو كفارة افطار شهر رمضان
 الحرام وهي صيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا او عتق رقبة وكفارة
 الاعتكاف وكفارة جواراة شعور اسهل في المصيبة والاحوط عدم تركها مقم
 ولا فرق في المصيبة بين ما كان للارحام وغيرها وكفارة مخالفة الذنوب ولا
 نذر الصوم وكفارة العهد كالنذر **الثاني** ما يترب الصوم على غيره ويتغير فيه
 وبين غيره وهو كفارة الوطى مع جارية المحرمة باذنه فان لم يحرم بين امور
 وان عجز تحريم بين الصوم وغيره كامر **الثالث** ما يتعين فيه الصوم من غير ترتيب
 وتحريم وهو كفارة من نام عن صلاة العشاء حتى مضى نصف الليل **هذا** صيا
 يومه وان نسيه وتذكر قبل الزوال بقي وقت البعد وجب ان ينوي غدا ولا
 فرق في النوم بين العهد والسهو ولا يلحق به السكر ولا تعد ترك الصلاة في القطة
 او نقصان تركها ولا غير صلاة العشاء وان افطر عدا فلا كفارة ولا فضاولة

واول سنة الواظرة لمرض او سفر صغير يتركه الا ان لا يحجب عنها اصل الصوم ولها
ما لو اتفق ترك العشاء في ليلة الفطر او الاضحية والاحوط ترك السفر الغير المتصور
ومن هذا مرض الملوك في جميع الكفارات يعين عليه الصوم فيها لكن فرضه في جميع
نصفه من امر ما العتق الثاني وهو ما لا يكون فيه الصوم فيقسم على اقسام **الاول**
كفارة الوطى في الحيض مع التعذر العلم بالتحريم وجوبا على الاحوط واستحبابا في غيره
لا يخلو من دحان سواء كانت الموطوءة حيا ميتة او زوجة حية كانت او امته واثمة
او متعة بل الاحوط العان الوقت بهاء الموطوءة شبهة وهي غير الجارية ثلثة ايام من
المثقال الصبر في من الذهب في الطلح من نصفها في وسطه وديعها في اخره والاحوط
كون ذلك مسكوكا في الجارية ثلثة امداد من الخطئة ولها في غير قد سبقت شلها
في الشهادة **الثاني** كفارة تزويج المرأة المزدوجة والعدة في البائين او الرجعي ما لم يكن
او جاهلا وهي خمسة اصول في الدية وهي مستحبة وان كان الاحوط عدم تركها ولا يكفي
القيمة الا اذا عجز بتسليم **الثالث** كفارة ضرب الملوك ان يزيد من الحد الشرعي وهي عشرة **الرابع**
كفارة ترك صلوة الكسوف مما مع الاستيعاب جاهلا كان او عالما وهي الفصل **والمستحبة**
الخامس كفارة التسعي الدقية المصلوب بعد ثلثة ايام حتى كان او غيره بطريق شرعي
اولا وهي الاستنظار والفصل وهي مستحبة **السادس** كفارة الخلط بالبراءة من الله سبحانه
ومن سوله والائمة بما اجتمعا وانفردا وهي اطعام عشرة مساكين لكل مرة والاستغفار
وهي مستحبة والاحوط عدم التزك وان كان الخلط مما صدق كان او كذب **السابع** كفارة
العجز عن الوفاء بالتذرع صوم يوم معين وهي اطعام مسكينين من الخطئة والنفاء الشعر
ولكن الاصل الفصل وان لم يكن تصدق بما استطاع وان عجز راسا استغفر الله وان كثر
ثلثا فافضل لكن الكل على وجه الاستحباب **الثامن** كفارة نذر صوم ايام ان عجز عنه
وهي الصلوة من كل يوم بمدة هي مستحبة **التاسع** كفارة ترك نوافل الواجب من

لا يقيد

لا يقيد على الفداء وهو مدين كل ركعتين من صلوة اليوم والليل فان لم يقيد في كل
اربع ركعات وان لم يقيد بصلوة الليل بعد بصلوة النهار فكذلك **العاشر** **والحادي عشر**
والثاني عشر كفارة الشح والتخلف وذل العطاء في الحامل القديم
الرضعة الغليل اللبن والربيع الذي استمر منه الى رمضان المقبل او صح وافر الرضا
عنه فكلما لكل في مباحات الصوم وقضاؤه **الثاني** في شرائها وسائر اشكالها
هذا مبني على المكفر البلوغ والعقل والايمان وبينه القريبة كآمر والتعيين مع الا
شتر ان اختلف في النوع وان اختلف على الاحوط وان كان العدم اقوى ولو شك في
نوعها كفي قصد ما رمت منها ولو شك في ان ما في نفسه كفارة او لم تكن كفي قصد
ما في نفسه **الثاني** يتحقق العجز عن العتق بعد جدان الملوك او عدم التمكن من شرائه
وان كان نارا وعلى الثمن او احتياجه الى قيمة لا يملكه من امواله او من اموال غيره
المستحبة تقدم شرا عليه كقفته نفقة جباله الواجب تقسيم او كسوفها او اذاعة
وان لم يطلب الدين ولا اشكال في استثناء النفقة للصوم والليل واما في الرابطة
فاحوط العدم وان كان احتياجه غير بعيد عن الاطعام بان لا يمكن من امره من وقت
اليوم والليل او تحول نفسه وعياله ولا يلزم بيع ثوبه وان كان يكون ازيد من
مقتله حاجته ومن الصوم بالمرض المانع منه وصدقة او زكاة او الشقة الشديدة
او نحوها مما عجز العجز والنفاس والسفر الا مع تعدد الاقامة **الثاني** يتحقق التتابع في
صوم الشهرين بصيام شهرين من الشهر الثاني وان كان يوما ولا ياتم تركه التوالي بعد
ولا في صبر لا يخرج عن دحان وان كان الاحوط عدم تركه ويكفي في تنابع الشهرين
خمس عشرة يوما في التدرج والعيان لكن الظاهر حصول الاثم بالخالفان شرطي
التدرج التتابع واما في غيرها كفارة الملوك في مثل الخطاء والظهار في اشكال الاحوط
بل الاظهر الاستيفاء ان نوى الصبر في التتابع من الشهرين وغيره او توديع الغير

والمتابع عدل بطل الصوم وان تناهى وان كان سحوا لم يضره وان افتر من وقت مده
قبل ان يتم احد الاثنين او خمسة عشر راسا فله ان يطر لعنه كما يحض والقاس والافاض
ويحتمون ان لم يكن من قبله لم يبطل المتابع ولكن يعني بعد ذلك العذر على ما انظر فيتم
وكذا الحكم في الرضعة والحامل ان خافنا على نفسها بل على طفلها وشملها السفر الغرة
وان نفي النية في بعض الايام بطل صومه ولكن لا يضر بالتتابع وكذا لا يضر بغيره فلم يمكن
الحجوس والاسباب من تفصيل العلم بوجود المتابع في لستم حصل العلم بكونه في شهر رمضان
او البعد في اشهره ايامه وشملها ما لو اكره على الانطاد بالوعيد وعونه واما لو جرح
حلقه فطر او اذى حتى انظر من غير شعور فلا يبطل المتابع ولا الصوم ولا يجوز الابتداء
في الصوم المتتابع في زمان لا يمكن الاشتغال فيه كاول شعبان لمن كان في رومته شهر
متتابعان وكذلك كل ما يعبر فيه المتتابع الامام من ثلثة ايام بدلا للهدى والمدار في
الشهر على الحلال فان شرع فيه من اول الشهر لا ينافي التقصان عن الثلثين واما لو شرع
من الاثناء فيتعين انما مده ثلثين فلو شرع من وجب عليه الشهران للثانين من الاثناء
حاسب الشهران في هذا ليا واما الاول من الثلثين على الاحوط في الجملة على الا
واحوط من ان يتبعها ستين وان كان تمام الاول من الثالث بامضى من الاول لا يخرج عن
وجبه **هذا** يستلزم الاسلام في المملوك اذا اراد عتقه في كفارة القتل منهم وان كان من
عبد بل في ابر الكفارات على الاحوط بل الاقوى ويجزى المولود في غير القتل على الاظهر بل منهم
على الاشهر ولا يجزى الحمل ولا المتعد بل غيره مما يوصف بما يوجب عتقه من العرق والعتق
او تشكيل الولد ولا التقصان ولا الثلثان وثلث من اثنين وشملها ولا الموهون بل في
المرهق ولكن مع تجزى ولا المكاتب المطلق اذا ادى شيئا من مال الكفارة بخلاف ما لم
يؤده شيئا فيجزي وكذا الشتره ان لم يؤده مال كتابته ويجزى المذبر منهم وان كان قبل
والرجوع عن تدينه وام الولد والابق ان لم يعلم موته ولا حوط تركه مع الفتن بالمحرمات

بل مع عدم العلم بالحيوة وكذا المقصود بالعيب بالاجوب العتق كالاصل والايك والحق
والمنطوق احدى يد او رجله والا حوط ترك الثلثة الاول ولد الزنا وان كان
اجزاه **انتهى** **هذا** يتغير في الاطعام بين التسليم باهل الاستحقاق واطعامهم حتى
يشعروا لا يجب الامارة اذا اقامه ومقدارها على الاول مد الا ان يجوز للمدين
كان المدار في الثاني الاشباع ولا يجب جمعهم في مجلس واحد بل ما زاد المعام من شرفه في
فرق على التقديرين بين الصغير والكبير والمملوك والحر والرجل والمرأة والغنى والمكانوا
مختلفين ساق صغيرهم وكبيرهم وذكرهم ونساءهم ولا يجوز انفراد الصغار في التسليم
بل في الاطعام اذا احتسب الاثنين منهم بواحد وان كان الاحوط عدم الاكتفاء بهم فيه
مقيم ولا سيما في كفارة العيين الا احتسب الاثنين بواحد ويكفي اشباعهم مرة واحدة ولا
كان الاحوط اشباعهم في تمام النهار بل مرتين فدية وغنيا ويشترى بعد التسحق بالعتق
المعتد ولو بالقتل من مجلس الى اخره لا يجزى الاقل ولو دفع الى مسكين ستين مرة و
يجوز مع العتق وكذا مسكته ثم فلا يجزى من يجب فقتله عليه ان كان عبدا او على غيره
الا ان لم ينفق ولم يجب على الكفر احيائه وكذا الاسلام بل الاحوط اعتبار الايمان وان
كان الاقوى عدم كالعبدية كان الاحوط ترك من يعلم ان ترك الاعطاء اليه تجيب
ترك معتقه ويكفي في المسكنة ما عرق الزكوة كما لو ظهر بعد الاعطاء قدان سرقا لا
استحقاق باقيا كان العيين ولا يمكن الاستزاد او لا ولو صار صغيرا بعد الاخذ لا ينفق الا
بنية جديدة مع بقاء العيين ومثل الكلام في الاسلام والايمان **هذا** يعتري
الاطعام ان يكون من القوت الغالب كالحظيرة والشعر والدقيق بل كل ما يقي به **هذا**
الاقتصار على الحظيرة ودقيقها ولا فرق في التسليم والاطعام بين الاتحاد والاختصاص
في الكل والبعض وكذا بين اتحاد الاجناس والاختلافها كك بل يجوز اطعام واحد من اجناس
مختلفة حتى يشبع ولو سلم شيئا باعتق او انه شيء يصح اعطاهم منه فان صدقوا

لم يعتقد الا ان يكون لله على هذا ما انما المذهب **هذا** يعتبر في علق النذر ان يكون
مقدور للذات ومادة يتمكن ان يكون ان به فيها من لم وان لم يتمكن منه حال النذر
فلو نذر عبادة لا يقدور عليها او فوق وسع لم يعتقد ولو نذر شيئا من الاحمال او الاموال
وليس فان دار بين محصور يمكن الاحاطة به من غير حصر وجرح لم الاتيان بالجميع وان
تعدوا وتعدوا يقع الوجوب داخل نذره كشيء ولو انكشف الحال بعد نذره عدم الاخلال
وتعتبر ان يكون طاعة لله سبحانه واجبا او مستحبا من هذا غير نذره عارضا بالاصل
او بالعارض كان يقصد بفعله ما حرام او يكون واجبا كان ياكل للنفقة على العارضا وتترك
لنفسه من الشهوات وغيره ما يكون من هذا القبيل فلا يعتقد النذر ان كان ما ذكرنا
تعلق به النذر او غير من العجز على هذا الاكراه في تركه كما لا وجوب لو نذر الصدقة بمال
معين او الاضحية بشاة معينة وجب ولو تلف ليس عليه شيء ولا يجوز ان لا يضر في قبل
انكشاف امر الشرط لو كان مشروطا بل لا يجوز على الاخرى ولو نذر تغيير اهلهم معين من
سجدة او دفنة وغيره سقط عنه الوجوب بل لو اهدم ما بنا اليه عليه بغيره ولا يعتقد
نذر العاصي ولو كان بالعارض ولو قال الله على نذره يعتقد ان قال الله على غيره
وتشكلا ما يتحقق فيه القرينة صلوة كان او صوما او غيرها ولو نذر ان يصوم خمسة اشهر
ثم انا ان يقول الله على ان اصوم ثم انا وجب ان يصوم خمسة اشهر ولو نذر حينا بان
يقول الله على ان اصوم حينا وجب صيام ستة اشهر ولو نذر ان يتصدق بمال كبريا بان يقول
الله على ان اتصدق بمال كبري وجب ان يتصدق بمائتين ومائة ولو نذر ان يعق كل جدي
لدي ان يقول الله على ان اعق كل جدي فليجب عليه عاق كل جدي يكون في ماله
ستة اشهر اكثر ثم ان كان لا لم يقصد شيئا خاصا ولا تعين العمل ولو نذر شيئا
في سبيل الله وجب حفظ طاعة الله كما ما كان من الصدقة واعانة الزاد والحاج
وطلب العلم الدينية وعادة الساجدة امثالها ولو نذر ان يتصدق بجميع ماله

الوفاء

وجب الوفاء به مالم يضر به الدين او نسيانا ولا وجب ان يقوم ويصور منه ليجال ان
يتم وشك الوفاء بعض ماله ان يضر به ولو تعلق النذر بعين ماله او قسمه وجب
الوفاء به الا ان لا يخرج بذلك عن ملكه فلو خالف فسد على الغير ببيع **الوفاء** صحيح
اثره وعلى الكفارة ان كان ماله لا يبطل لعدم استلزام النذر الفساد للمال والى
وان كان ناسيا فلا اثر ولا كفارة وفي العاقل وجب **هذا** لو نذر صيام يوم
معين شافرا كان واجبا ولو نذر صيا من سفره وجب الوفاء به ولو نذر صيام يوم
بدون تعيينه بالسفر او بدونه او بغيره انظر قضاءه بعد ذلك الوفاء به
او حايضا او نساء او اوقاف احد العدين وان خرجت استحب الطعام سكرين بغير
الخطبة او التراب الشريف ولكن الاولين افضل ولو خرجت تصدق بما تمكن منه ولو خرجت
استعقر الله وتذكره نذر كان افضل ولو نذر ولم يعين له وقتا كان وقته تمام العزم يتحقق
نظر الوفاء ولو عيّن له ما انا وجب الاتيان فيه وحرم التأخير عنه ولو اخل به وجب عليه
الكفارة ولو كان النذر مشروطا بشيء لم يجز الوفاء به قبل حصول شرطه وجب عليه
لكن الاقرب ان وقت كالنذر المطلق فيكون ما دام العزم ولو نذر الصدقة للصيام او الصلوة
في مكان معين او زمان معين وجب الوفاء به لا سيما اذا كان له قرينة لم تكن في غيره ولا يجب
في التصديق ان يعطيه باهل ذلك المكان بل يعطيه بكل من خوفي الا ان يكون التصديق
في غيره وان اقي بالاعمال في غيره لك المكان او الزمان يقر في عهد النذر وان كان لا
بما فيه افضل وجب عليه الاعادة في المكان المذكور زمانا ان كان مع انتفاء زمانه
وجب الكفارة وكذا مع عدم مكان الاعادة في ذلك الوقت المكان ما دام العزم على ذلك
قبله وتذكر وان لم يعلم بزمان يوافي في الاخرى بالزمن او يتغير في الماء ولم يرجع في حال العزم
لم يجز الكفارة ولا القضاء ولو نذر شيئا واشترطه شيء وحصل الشرط قبل النذر لم يجز الوفاء
بغير نذره ولو نذر خالف فهو لا يجز الوفاء نسيانا او اكره عليه لم يلزم عليه الكفارة ولا

إلا أنه لا يجب بها الكفارة كما مر كذلك لا ينبغي لوقته لاقته أو املف وأما قولنا حلف بآية
 أو برب الكعبة المصطف أو قسم بربنا أو الله فالكل قسم وعلى تقدير الحلف بحسب الكفارة
 ولا يجب لو حلف مقتضاه نسيانا أو إكراهًا أو اشتباهاً أو في حال جنون أو عقل مجمل
 يظهر من كلام الأصحاب أن الله كما قال الشهيد عليه السلام لو حلف مقتضاه بعد ذلك لا
 يجب لأن الحلف قد حصلت والحلف لا يتكرر ويحتمل العدم قويا لأن الإكراه ونحوه
 لم يدل على مقتضاه الواقع بعد ذلك يتعلق بالحلف بحسب استثناء الشبهة في الميثان
 يقول فشاء الله وعلى تقدير أن يقول يقفها من الاعتقاد أن اتصل بها عزاء فلا ينافيه
 النفس والسؤال أو ملهما أو الحول عدم الحلف في فعل السند وفي ترك الكفارة بل هو
 مخالف الواجب ترك الحرام إحصاء بالكفارة وإذا انفصل كان لغوا وإن كان المقصود في
 الاستثناء والتعلق على الشبهة الحلية فلا شك في الوقوف والاضلال وإن كان مجزئ
 الترتيب فالأول عدم الترتيب ولا يصح في الاستثناء التلخيص بل الظاهر ككتابة العقد إلا أن
 الأول عدم الترتيب وإن كان الاستثناء بدين الشبهة بل من يارجر سبق اللسان لم يجر
 وعلق العين على إرادة غيره وهو يقول لا يدل على لزوم الوفاء بها وكذا الأول يبلغ على إرادة
 نحو قوله أو فاء أو نحوه ولو قال إرادته لزوم الوفاء بها **هذا** بشرط في الحلف بالوعد
 والفعل والاختيار وقصد الحلف ولو كان صغيرا وجنونا أو مكروها ولم يقصد الحلف لم يعتد
 ولم يتعلق الكفارة لو حلف ولم يكن إنما يعتد من الكافر لو كان مقرا بالوعد وأما قوله
 فهو لأن **النية** على التقديرين في أنه لو كان مطلقا أو مقيدا لم ينقص زمانه ودخل في
 الأسلام وجب الوفاء وفي العقاب لو حلف في حال الكفر أو ما فيه وأما الواسم والعاقبة
 قبله والكفارة عليه ولا ينبغي حلف الولد بمقتضى ذكره أو نفي أو خلق مع والد الدين
 إرادته ولا الزوجة إذا كانت أمه بدين من نزع حافة المولود بدين من الولد لأن الولد لا يقر
 في يتعلق العين بين الواجب ترك الحرام وغيرها ولا يقتضي لذنوب الأم ولا لعدم لكن ^{حلف}

يُشَلَّ بِزَنَدِهِ وَيَقْبَلُ مَا يَطْرُقُ وَلَوْ كَانَ الشَّدِيدُ وَمُضْغًا فِي فَرْأِ أَضِلُّ بِالْمُخَالَفَةِ مَعَكُمْ وَرُجُودُ
 أَوْ كَرَاهًا وَلَا كِفَارَةً عَلَى الْآخِرِينَ وَعَلَيْهِ الْكُفَارَةُ لَوْ تَرَكْتُمْ عَدَاوَتَكُمْ أَنْ تَعْلَقَتْ عَامَا حَمَاؤُكُمْ
 بِمُحَمَّدٍ كُلِّ لَيْلٍ وَأَصْوَمَ كُلَّ غَيْسٍ بِتَرْكِ فَرَاغٍ مِنْ عَدَاوَتِكُمْ عَلَيْهِ الْكُفَارَةُ إِلَّا أَنْ أَوَّلُ
 عَدَمِ تَرْكِهِ يَنْفِي ذَلِكَ بِالْعَدَمِ وَمِنْهُ لَوْ نَزَعْتُمْ صَوْمَ شَهْرٍ مِنْ وَجْهِهِ وَكَذَا لَوْ نَزَعْتُمْ عَنْهُ
 كَالْوَنَزَعِ تَرَكَ مَعْصِيَةَ أَدَا أَضِلُّ بِعُدْوَانَةٍ فَيُجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَارَةُ وَكَذَا لَوْ نَزَعْتُمْ تَرْكَ الطَّبْعَةِ
 هَذَا كَأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ نَزْدُهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ فَرْسٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُنْذَرِ وَاجِبًا عَلَيْهِ بِالْأَضْرَاجِ
 لَوْ تَجَبَّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْغَرَمِ الْأَخْيَرِ لَيَكُونُ الْكُفَارَةُ بِتَرْكِ التَّوَكُّلِ وَلَوْ نَزَعْتُمْ
 التَّزَمُّ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُخَالَفَةِ أَمْ كَانَ يَقُولُ لَكَ عَلَى أَنْ أَصُومَ كُلَّ غَيْسٍ وَأَنْ لَمْ أَضِلُّ عَلَى
 أَنْ أَضَلُّقَ دِينَكَ الْكُلَّ يَوْمَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِالْمُخَالَفَةِ وَمَا التَّزَمُّ عَلَى نَفْسِهِ لَوْ نَزَعْتُمْ
 سُورَةَ الْقَدْرِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْفَر_ضِ الْيَوْمِيَّةِ وَشَرَعَ سَهْوًا فِي سُورَةِ التَّوْحِيدِ وَجِبَ
 اتِّمَامُهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ وَلَا يُشَلُّ بِزَنَدِهِ وَمِنْهُ مَا لَوْ نَزَعْتُمْ صَلَاةَ مَنْكَرَةٍ بِفَرْقَةٍ وَجِبَ
 الْفَرِيضَةُ بِفَقْدِ الْفَرِيضَةِ وَلَوْ شُكَّ فِي أَنَّ الشَّدَّ عَامٌ أَوْ خَاصٌّ أَوْ مُطْلَقٌ أَوْ مُقَدَّرٌ وَجِبَ الْقَدْرُ
 وَالْخَاصُّ وَلَوْ شُكَّ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَوَمِ أَوْ الْأَطْلَاقِ فِي أَنَّهَا خَرَجَ مِنْ شَيْءٍ أَوْ لَا لَزِمَ الْعَوَمُ أَوْ الْأَطْلَاقُ
 وَلَوْ شُكَّ بِالشَّدِّ وَشُكَّ فِي جَمَاعَةِ شَيْءٍ أَوْ فِي الصَّحَّةِ بِحُكْمِهَا أَنْ كَانَ عَادِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ سَائِلًا
 وَالْأَطْلَاقُ بِحُكْمِ بِاللَّوْمِ وَمِنْهُ مَا لَوْ شُكَّ فِي أَسْهَلِ كَانَ أَحْدًا سَائِلًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا **تَلَفِيزٌ**
إِتِّفَاقٌ فِي الْعَيْنِ وَالْعَهْدِ **مَدَانِي** يَنْتَعِدُ الْعَيْنُ بِذَاتِ الْمُدَّةِ مِنْ دُونَ عِبَادِ الْأَسْمَاءِ
 وَالَّذِي يَضِي بِبَدَنِهِ وَاسْمُهُ بِالْمُخَالَفَةِ بِهِ سَبْحَانَهُ كَأَنَّهُ وَالْوَحْيُ وَمَا يَنْصَرِفُ إِلَّا إِلَى سَبْحِ
 كَالْتَرْتِيبِ خَالِقٍ وَأَتَامَا لَا يَنْصَرِفُ كَالْمَوْجُودِ وَالْحَقِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبَاءِ وَالْأَصْيَاءِ
 وَغَيْرِهَا لَا يَنْتَعِدُ كَالْإِطْلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالظَّاهِرِ وَالْجَهْمِ وَالْكَعْبَةِ وَالْمَصْنَعِ وَالْقِرَانِ وَالْمُطَافِ
 الْأَسْوَدِ وَالْحَرَمَةِ فَكَذَا الْوَقَالَ بِحَقِّ أَقْبَى سَبْحَانَهُ قَالَ لَيْسَ يَجُوزُ بِالْأَنْبَاءِ أَوْ حَرَمِ الْوَأَصْلِ كَذَا
 أَوْ قَالَ بَرَعَتْ مِنْ أَلْفِهِ سَبْحَانَهُ وَدَسَّوْهُ بِالْأَمْنَةِ أَجْمَاعًا أَوْ أَفْرَادًا لَكِنْ حَرَّمَ الْعَيْنُ بِالْبَرَاءَةِ

مقدم الخائف في الاضطرار **هذا** يشترط في الصلوة او الصوم او الحج او الصدقة وغيرها
ان يعلم ان يساء ولكن الفكر انما يعلم بغيره وعلما انما هو موكد ان يمكن من الا
بالجميع من دون عسر شديد ولا يوجب الوفاء ولا الكفارة بتركه وينعقد اليقين على الواجب
والسحب وترك الحرام والمكروه ولا تنعقد على الحرام والمكروه وترك الواجب والسحب فلا مؤثر
في مخالفتها ولا كفارة ولو كان متعلق اليقين واجبا آخر ديا ورجو ما يوجب او عكسه تنعقد كما
ان لو كان سباحا تنعقد بتركه او ضل لكن لو كان واجبا للحال في الغلظة وينا او اخرج
لم تنعقد ويجوز مخالفتها ولا كفارة عليه ولا مؤثر في جواز مخالفتها بين الرجحان الا بتداني
وما يعرض بعد الخلط لو مر من بعد الاضطرار للمرجوحية ورجحان لم ينفع ولم يلزم معانعة
ولو خلطه وجعل ان لا يزوج عليها او بعد ما تمها بدوام او منعة او لا يشترط لم ينعقد وكذا
لو خلط على الماضي ولو كان كازواجه مستعدا حرم ولا كفارة عليه ولا ينعقد على الحال العائد
كالوقوع الى السماء ولا العقل كالمجموع بين القضاة ولا التزويج كزلة الفريضة ولا على ان يكون
ما من احد من الطرفين ان ياتي به ولو كان واحدا من الطرفين عجز عنه بعد اغل عليه ولا كفارة
ولا ينعقد على فعل الغير بان يخلص ان لا يعمل ويستحب على الغير ان يفي به ولو لم يفي به استحب
على مخالفة الكفارة وكذا لا ينقصد لو حلف المدين بالبقاء في البلد وما والغير على نفسه
لو لم يفي وكذا لو حلف ان يضرب مملوكا ليقصر في خدمته بخلاف ما لو حلف ان يضرب العبد الشريك
فينعقد ولو حلف لا يستغفر من المؤمن او ما لا يقع ان يفي عليه او على نفسه جائز وان كانا
ولا عصيان بل لا ينقض الطريق عليه وجب لا يجزئ التوبة وان كانت لا يوجب ولو حلف ان يملكه
احرا ولا يستغفر من عن الظالم لم يحرم ولم تجز ولو حلف ان لا يبطا جارية الغني لم يحرم الظالم
وملكها بعده لم يحرم عليه وطبها وكذا الاجبة ذات عجل او لا ولو حلف ان لا ياكل لحم حيوان
حلا كاكل ولبنه لم يحرم اكل لحمه ولا دمه ولا لبنها **هذا** العهد كاليقين في الاستحرام فخلط مع
النذر في الصفة فينعقد ان كان متعلقا بما لا يكون مشروطا بغيره ولو لم يجرى النذر

مفسر

صفتها ما هدانا الله على كذا او ما هدانا الله ان ندرك كذا صلى كذا او على غير ذلك الله على
كذا او على غير ذلك ان كان كذا صلى كذا او الا حولا الا كفارة بالآخرين وعدم التقيد
الغيرها ويشترط في انعقادها التعلق بالصيغة ولا يكفي الشبهة ولكن الا حولا عدم مخالفتها
وكذا قصد معناها فلم يقصد لم ينعقد وكذا لو كان من باب التحريم على السامع من دون
اختيار او في حال الغضب ان كان من دون قصد صدق **هذا** **الحكم** وهو شرط في
الوسع بالنفس والمال في محاربة المشركين او النصارى على الوجه المخصوص في تفسيره
الا ان اسقاط المال نعم وما يتوقف عليه كثير ابتداء الوسع بالنفس وينقسم الى محادتين
ابتداء له ما يقصد الى الاسلام ومحاد البقاء على الامام وبقا يطلق على ما بينهما
ومحاد من يدوم السليمن من الكفارة بحيث يحامون استيلائهم على بلادهم واحدا منهم
وما المشهد من الجرم والفتنة ومحاد من يريد قتل نفس محرمة او اخذ مال او سبي جرم
منكم ومنه محاد الاسير من المسلمين بين المشركين والفاخرين **هذا** لان اطلاق الفاعل على
الآخرين اوله اكره بل المتبادر منه بل غير الاخيرين وقد يتبعه معان كثيرة ليست حقيقة
قطعا والبص هنا عن الاولين والثالث استلزام الرابع محله الحدود ومنه ما في **هذا**
في حكم الجهاد وشروطه **هذا** الجهاد دفع عن الدين الاسلام ويحب كفايته وقد يتبعين
بتعيين النبي او الامام او ان ياتيهما او عدم من يقوم به الكفاية والنقاء والرضا بل
او الخوف على نفسه عظم او النذر او العهد او اليقين والاجارة والكفالة كثيرة وهي
كل ما يتعلق بغير الشارح تحتها ولا يكون عين من يتولاها مقصودة ومنها الامور التي
والنهي عن الذكروا قامة وتجهيز الوفاء وتقسيم الصلوة عليهم وتكثيهم وتوفيقهم والعلم
بفروع الامكان الشرعية والافتاء بها وتعليمها مع جهلهم بها والعلم بالاصول الشرعية
كيفية الاستدلال والنحو والقرآن واللغة والعقيدة والرجال والشريعة والقضاء عليهم وتعلم
الشها او رد التمس من المسلم عليهم ان كان المسلم واحدا او قامة الحج العلمية وتعلم شهادتها

المفاهيم التي في اصول الدين وصل الشبهات فيما يجب عليهم معرفة والعناية بالحق اليقين
 التي بها تقوم المعاش والنفس في الحق بل حفظ النفس من الهلاك اذا لم يستلزم هلاكه في دفع
 الضرر عن المؤمنين اذا لم يستلزم ضررا اخر واصلاح خلقا اخر وجميع ما يتاثر من دونه
 اذا توقفت القوا عليه لا يمكن وان كان هو احولا ويجب اليها في كل عام مرة وبذلك
 ينقص الحاشية والضرر في تحريم الاستدلاء بدلي الاشهر الحرم وهي وجبة ذوات القعدة ونحوها
 والحرم بخلاف ما لو ابتداء العدة بالنسالة فيها ولا يرى لها من وجوب المباح من بلاد
 الدنيا اذا سلم وكان مستغنيا عنهم لا يمكن ان لها ودينه ولا ماله من مرض وغيره وانما
 لو كان بها غيرة بها يتمكن من ان لها ودينه ويكونا معا على نفسه مع مقامه بين ظهري
 الشريك او كان له ماله ولا يتمكن معه منها من مرض او ضعف او صدقة وغير ذلك فلا
 يجب بل يستحب في الاخير نعم يستحب في الاول **هذا** في شتر في ان لها بعد جمود النبي او
 الامام او ان يشهدا الناس ولو عموما ودما الى البلوغ والفضل والحرية والذكورة وان لا يكون
 هما في مقعدا وزنا ولا اعم ولا يرضان عن التركيب والشئ ولا خيرا عاونا عما يحتاج
 اليه من نفقة ونفقة عيال او كرهية ومن صلاحه الى غيره لك فلا يجب بعد وفاة النبي
 او صاحب من لم يلق حال حضورهم اذا لم يدعوا اليه فلا يجوز في حال الغيبة معتم ولو مع الغيبة
 المبسوطة به فلا يجوز مع الجائز بل دأبهم ونقض لو قصد معا ومنه لا يجب على الصبي مع
 ولا على الجنون فكذلك على العبد معك ولو مدبرا او مكاتبه شرط او مطلقا وان اعتق
 اكثره او بعضها ولا على النساء ولا على النكح كلك ولا على الرقيق مع ولا على الكبر العامين
 عند ولا على قتل العامين وان وجدنا نكلا دون الاعور وضعيف البصر وذا الصدين
 ولا على الاجرح للعدو من يمكن من التركيب الشئ ولو خرج عن نفسه وفل على الا
 ستناب فيه من لا يجب عليه بحسب الاستنابة وان كان احولا هذا انما يجمع اليها
 الاوجب لو استناب مع القعدة والوجوب جائز لا يجب مع الابوين او احدهما او مع النساء

والغير

والزم في وجه قوي دون الجنون هذا كله اذا لم يتعين عليه والا لا يؤثر منهما كما
 لو اذنا له قبله ورجعا بعده وان منعها احدهما والزمه الاثر في اشكال ولا يخلو عدم
 المنع عن محام كذا لو كان المنع منهما كما في كذا الوضوء بعد تقابل الصفيين وكذا لا
 يؤثر لو اسلما فنعاه بعد التعيين ولا يلحق بالابوين الجداين واولى منه الجداين الرضعا
 بل الوالدان الرضعا ان كلك بل لا يحرم تحاشيهما فيما يجب من بعده النبي منهما كما
 يحرم عقوبتهما بل من الكفاية دون عقوبتهما والعقوف في الدبر ولا يلحق بهما الجداين
 ولا يعتبر في حرمة الاسلام ولا الحرية وتحريم النساء فيهما بل كبيرة لو كان ابنة لها وان
 كانا من فري وكذا غيرها **فصلها** النظر اليها على وجه المقت اذا كان اذية لهما وكذا
 دفع صوته عن صوفها او يده فوق ايديهما او الانكاء على ذراعهما او تحويل وجهه
 عنهما واولى منها اهانتهما وجرهما وايضا اذا اتوقفا الا من المعروف والنهي عن
 المنكر عليهما في وجه وجهه ويجوز لهما لو كانت للفتنة او للمعاينة بل لو سيرا بها بل في
 وضيا بل لو كانت الدفع اذية لهما من دون استحقاق عن نفسه ويجب الاحسان اليهما
 وان يقول لها قولا كريما والمصاحبة لهما في الدنيا بالمعروف وحسن الخصال والمداينة
 للجمع على العرف ولا يجب ان يعطيهما من مال الدنيا وان اضطر اليه الا ان الاضطرار اولى
 بل الا حوطا لما عساه في المندوبات والمباحات اذا منعها بل الوجوب لا يخلو من حق
 وانما اذا امر بفعل المندوبات فلا اشكال في الوجوب كالأجانب معكم ولو كفاية او
 تحية به هذا اذا لم يستلزم عصيا لهما في ترك المندوبات ابتداء واهانه لهما والاشكال
 في الوجوب والكرويات تركا كالمندوبات فعلى هذا كله اذا كانا حامين فلو كانا في الغائبة
 ما منعنا من تحريم وانما يستلزم ضررا اخر او وجبا عليه والا فلا يجب في يجوز انما
 في المحرمات وترك الواجبات العينية اولية كانت كلف الرضا اليومية او نونية كما
 لو وجب عليه شئ بالاستيحاء او ما والكفاية في عينا **هذا** اذا دهم المسكين عند

القضاة

فان الترتيب لم يجز في الحكم والاصل في الثلاث كقوله حيث يكونون في شعبة لا يمكن كتمانهم
ولا تفرق جمعهم الا باقتافى في تجهيز جيش ومقاتلة في الحكم القليل كالمسلمين من اهل
يكون لهم تأويل ولا يحكمهم حكم الجاهل من افرادهم عن الامام بلدا وبادية وخرقهم
عن قسمة ويجوز المهادنة لو اقتضتها المصلحة ولو دفع المال عند الفدية لكن لا يجوز
غير الامام او نائبه **هذا** في شرط التذم ان يسلوا الجندية وهي ما يؤخذ منهم لافاق
بلدا الاسلام في كل عام وان يلبسوا احكام المسلمين بل ان لا يلبسوا ما ينافي لافاق
كالعزم على حب المسلمين وامداد المشركين فلو اتوا باحد هالم يدخلوا في الذم او جرحوا
عنه فذلك وكذا لو شربوا ان لا يؤمنوا المسلمين بالعاقبة عليهم بدلالة المشركين على عودتهم
ومكاتبهم وايواء من المشركين وبالوفاء والمواطاة واصابة مسلمة باسبغ النكاح وفن
المسلم من دينه وقطع الطريق عليه والسب وقتلها وان لا يحدوا كنيسة ولا يضر بها ناسا
ولا يظلموا ابناء ولا يؤخذوا ذنبا مع عدم الشهادة ولا يلعنوا ابايما يقتضي عليهم ذلك
لو ذكروا سبها نذروا النجاسة بدون السب والدين والكفار بالانبياء ولو ذكروا الذين
بالسب وجب القتل ونقص العهد على ارضى ولا يجوز اخذ الجزية مما لا يسوغ للمسلمين
فلكونه كالحرب والجزية ويجوز اخذها من ائمة اهل البيت واما الامام وتقدر الجزية من الجزية ائمة
موتوا او اشتهروا الامام وجب على القائم بعده امضاء ذلك ولا يجوز لاحكام ولا لغايرهم من الكائن
دخول مسجد الحرام ولا غيره من المساجد ولا دخول المسجد في الدخول في الاسلام الذي قبله
الحول سقطت عنه الجزية وكذلك لو كان بعده قبل الاواة ويؤخذ من تركه لو امان بعد حوله
للول في قيام الجزية منكم للجاهدين خاصة مع وجودهم ومع مدتهم لفقرتهم والمساكين وبأ
مصالح المسلمين اجماعا كما هو في السالفة والكفائية **هذا** لا يجوز الفرار من الجهاد في الفتنة
الفتنة وكان العدو على الضعف من المسلمين او اقل الا متفرقا لقتال باستدبار النفس
او المبرح او قسوة الدابة والاستناد الى جبل او نحو مع العزم عليه وتجهيزه الى قتله او

الاستيلاء

ليست لهم الى القتال ويقوى ولو غلب الظن على العطب على الاخرى بل هو من
الكفاية ويجوز لو زادوا عن الضعف وكذا لو افرقوا اثنان بواحد من المسلمين
على ارضى ولو قد احدثا لصدا وعرض لم يخرجوا انفرادا وكذا لو كان السلطان
نصف الكفاية ضعفاء جميعا والكفاية باطل ككذلك لو كان السلطان ابدا لاجمعها
والكفاية ضعفاء حكم وكان السلطان انقص منهم من النصف بواحد من الشيا
ويجوز الفرار للنساء والصبيان والجاهلية بكل ما يوجب بالفتح كرمي الجاهل بغير
ما اتوا وفي اعصار انما القلوب والتفكير والطبيعة والفرق بين الحام بان ولا يفتن
بذلك ما يفتن من كان بينهم من المسلمين بل بالقائه النار وقطع الاشجار والفرار
بالماء وشعبهم الام ان اول تركها في حال الاختيار ومثلها القاء السهم في
ما منهم وان كان الاحوط تركه ولو تروا بالصبان والجاهل بين والنساء وتوقف
الفتح على صلح اذا كانت الحرب قائمة وخافوا غلبتهم جاز بل محقق وان كان الاول
هذا اذا لم تقصد وهم بل من خلتهم من المشركين وكذا لو تروا سوا باسارى المسلمين
ولا يبرون لكن نجبا الكفارة وهي من بدل المال في كونها كفارة العدو والخطأ فولا
ولا فرق في المسلم بين المؤمن وغيره ولا في المؤمن بين العدل والوديع والفاقد
ولا بين الواحد واكثر ولا بين الذكور والانثى والحنث ولا يجوز ان يقتل عبدا لهم ولو
كانوا احرارهم ولا تجانيهم ولا مشايخهم ان لم يكونوا ذراى ولا نساءهم وان عاود
الامع الضرر بان يتروا سواهم ولا يمكن الفتح الا بقتلهم والحنث كالمراء ولا فرق بين
الزوجه واصحاب الصوامع وضيمهم ولا يجوز القتل باهل الحرب من الكفار ولو
قتلوه بالمسلمين والمدار على ما يقتضي من الغيرة وعرضا وكفر في بين حال الحرب حال القتال
وبعد الموت كذا العذر والعلوهم ويجوز للديعة في الحرب ان يذبح المياد من غير ان يسل
الى قتله بغيره ان يكون الحرب بعد الفصال بل بعد صلوة الظهر لا قبلها وان لا يبيت

على العبد بله وان يداومهم بالها دون لا يعزب ذنبه الا ان يكون صلاحا والفرقة
 في الجمع عند ان لا يبارز بين الصفين بلدون اذن الامام ويستحب ان يذبح ما حرم مع نفسه
 ويجب مع الزمان ان كان معينا معينا وان كان جماعة يقوم به واحد منهم تكفيرة
الزيج الثالث في النواحي **هذا** اذا خفت ارض عنوة بالعهدة والغلبة والاستيلاء
 وكانت حجة ومعونة وقت الفتح تكون لصادق المسلمين كافة الى يوم القيمة بملكهم
 في وجه قوى فلا يخفى بها الغائبون ولا يفضلون على غيرهم ولا يبيع بها بالاستقلال
 ولا شرائها ولا اجارها ولا وقفها ولا هبتها ولا عتقها ولو باعها بدينار مع سائر
 المسلمين ولا يبيع للانا وراثتها لبقائها ثم يبيع بقدر الاولوية بالبيع تبعا للارث والتمتع
 ولو لم يكن لها مال لم يبيع معها وصح صلحها ويورث مع ما يجد فيها وكذا شراء ما يبيعها
 التصرف فيها اذا لم يظهر مصادرها ولو كانت معونة وقت الفتح ثم خرج من ملك
 المسلمين وجوز التصرف فيها وفي الخراج والمقاسمة اذن الجارية ومنها مكره شرعا استترة
 واراض السواد ما بين موصل وعبادان لولا ما بين حلوان والقادسية ومنها الشام و
 خراسان وما صلي وما فيها المصالح المسلمين كند الشور وبناء القناطر ومعونة الفكرة
 والمدافعين من اهل الاسلام وبناء المساجد وبنائها وادارة الفكرة وائمة القلوكة
 الموردين وغير ذلك بعد الخراج الغرض منها ان لم يخرج من الارض وشملها كل ارض تكون مائة
 ونصحت صلحا على ان تكون للمسلمين وعلماهم الجزية فتكون لهم كامة وامرها الى من عليه امرها
 الامام اذما يردو عومها ارض الخراج ويخرج الزكاة من ريعها بعد دفعه ولو فيها
 على الارض وما فيها تكون من الانفال للامام لا يجوز لصادق تصرفها الا اذ نزل الملك
 فيه على صدق العرف ولو سوغ على ان تكون الارض اهلها والجزية فيها فعلى اربابها ليس
 عليهم سوى الزكاة في ما صلحها مما يجزى الزكاة ولو اسلموا جميعا او اشترانا سقط عنهم
 الجزية ولو انتقلت الى مسلم لم تقبل الجزية البتة بل سقط في ريعه صلحا ما لو اسلم اهلها

من قوله

من غير حال فالحكم التصرف فيها بما يوافقها من البيع والوقف وغيرها ولو ترك اهلها
 عارفا فلا مام تقيها منه بحسب ما يراه كالنصف والثلث وتسلمها الى من يراها
 وعليه طسقا لا رباها وما كانت مواتا غير مسبوقة بدينار حياها احد فليس له
 لو كان احياؤها مسبوقة بملكها بنحو الفوت والشرام يخرج من الملك وان كان لها
 مالان معروف فليطسقا في وجه لا يخرج عن رجحان **هذا** ما يخذل السلطان
 الجائر باسم المقاسمة من الفلان والخراج من حق الارض ومن الانعام من الابل
 والغنم باسم الزكاة يجوز ابتعاها ويملكه المشتري لكونه عرف صاحبها ولم يرض بغيره ولا
 فرق في الجائر بين الخالف وغيره في تصرفه ولا في الاتباع بين اذن الحاكم ومعه ولا
 في الانتقال بين الاشياء وسائر المعاديات ولا بين فضل الجائر ياها بنفسه او بغيره
 احانتها ولا يستطش من الثلثة بعدم احد الجائر منه وليس له ولها مقدار
 معين بخلاف الثلث لانه مقدار معين فلهذا لا يجوز اختصاص الحكم بها دون
 سائرهم بجهة البرو اجماع كانت او مندوبة من الاخصاس والنفذ والكفارة والادب
 والوصايا **هذا** لا يجوز لاهل الكفا باسناد البيع والكفالة ولا يثبت صلواتهم ولا يثبت
 راضة بلاد الاسلام متساوية اذ صلح السلطان او اخلها عنوة او صلحا على
 تكون لنا ولا بأس بما كان قبل الفتح ولم يملكه المسلمون وما استحدثوه في ارض
 ففتت صلحا على ان تكون الارض لهم اذ لنا وشرطهم السكنى فيها وان يخلوا فيها كفا
 ويبيعوا نحوها باملا من ظاهره لا يجوز ان يعلو الغنم بديانة او عهده فون يثاب
 السلم وان دفعه بالسلم ويقره اقباعه من مسلم على حاله وان كان عاليا او كفا
 لردار عاليتها شرعى السلم اذ ان فيها اقباعه منها ولو اهدم العالية او اعملا
 ضها وارفع لم يخرج له الحد بل يعلو على السلم ولو شئت منه شئ لم يهدم جاز
 ومنه ما صلح **هذا** الاسارى ان كانوا نساء والاطفال لا يكون بالتبني ولا ينج

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
والجهد في العلم
١١٤٥

فإنه ولو أشبه الطفل بالبالغ اعتبر بالآيات وإن أمكن غيره كمن فصل أقرانه على
الاحتلام على رأي وإن كانوا بالغين قتلوا إن أضربوا الحربة فمئة على ما لم يسلوا
الأمم مخيرين من أفعالهم قطع أيديهم وأرجلهم من خلافه تركهم حتى يترخوا
إن أسلموا أسقط حكمهم ويجوز للأمام حج أن يبين عليهم فطعنهم بل يتخير بينه وبين الغلبة
والاستمارة على رأي وإن أخذوا بعد نقض أفعالهم يقتلوا وكان الإمام مخيرا بين الموت
الاستمارة والقتل ولا فرق فيه بين أن يسلوا أولا ولا يقتلوا أولا ولا يفر من الشرح
لا بعد الدمام والأمان ويكره أن يقتل جبر الكفرة ولا يجوز دفن الحرب بل الكافر مقيم
أما من يجب من المسلم ولو اشتبهوا بنوا من كان كيشا وصلى عليه ويدفن وحكم
الطفل منكم ذكره الأئمة حكم والدين من معهما أجمع أحدهما إن أسلمها أو أحدها
لحق الولد بشر الإسلام والطهارة فكذلك السابق للمسلم إذا انفرد به على رأي والأقوى وفاة
الحكم إلا أنه لا يورثها استيفاء الملاقاة ولو أسلم سري في دار الحرب ودار السلام قتل بسببه
حقن دمه طعن قول من ماله يورث ماله الصغار دون الكبار وما لا يقتل من الأربعين
والدمود وغيرها ولو أسلم عبدا فكافرا أو مشركا دار الحرب بل مولاة ملك نفسه ولا يسل
أولاده عليه وإن خرج النسا وأما إذا لم يخرج فاشكال إلا أن البقاء على الرقبة ظهر **مقدمة** يتسم
الغنائم ما يقتل بغير موافقة الشريعة الإمام كالتجسس والإصرار للحانظ والراعي وما استغنى
ما يرضى لمن لا سهم له كالتفاسد على رأي وإن كان الأقوى تأخير من النفس من الغائمة من
حضر القتال وإن لم يقاتل حتى المكمل المذكور منهم ولو ولد بعد الحفاة قبل التسمية يورثهم
من أرباب الصنائع والحرف إذا لم يقاتلوا وكذا من يقتلهم ليقا تل فلم يقاتل ولو بلغهم
بعد الحفاة قبل التسمية للأصل بينهم وللغنائم سهمان لا الثلثة إلا أن يكون معدا
فله ثلث أسهم منهم ولو قاتلوا في السفن واستغنوا عن القيل وكان أكثر من الثلثة ولا
يهدم غير القيل من سائر الدواب كالبقر والذئب البغال والحمير والضيعة فيكون ملكها كانوا

والاعتبار

والاعتبار بالغاربية والراعية ليس على الدخول المعركة بل على ما قبل التسمية
أو الحفاة فلو دخل وأجلوا وجز الغنيمة وهو ما كان له سهم الفارس ولو
وهب فرسه أو ما من قبل يقتل الحرب أسهم لفرسه هذا إذا كان الحربى دار
الحرب الكفر إذا كان مشركا أو لا أسلم غلام أسهم الألف من الذي حضر القتال ولو
غنى الجيش شأركم السيرة ولو جث الإمام سريره وهو مقيم ببلد الإسلام فغنى
السيرة أخصت بها ولا يشرككم أهل البلد فيها ولا أعرا بقتلهم في الغنيمة لو ساء
والمسلمين على القتال صلح النبي معهم في ترك المهاجرة والترحال إلى بلاد الأعداء
على ذلك ولو غنم المشركون أموال المسلمين وذاوهم ثم ارتجعوها لم يدرى الذي
الأمر في الغنيمة منكم وكذا المماليك وسائر الأموال قبل التسمية وأما أفعالها خلاف
كتاب الأبرار المقتل **مقدمة** فيجب **الفصل الثاني** في أحكامها وأفعالها
مقدمة يجب الأمر بالواجب والنهي عن الحرام فلا يرضى ولا سيما ما أحله الله من الفرائض
العظام ومنها ما يقع بها غيرهما من الفرائض ويستحب التزجيب والتحريم من الفعل المندرج
وتركة المكروهات والوجوب كالاستحباب كفايا فلا يجب المبادأة ولا استحباب إذا علم قام
الغير بها وكفاية عن غيره من دون تحتمل البقاء وأما ما يلحقه بل لوطن ببلدنا من أفعالنا للعلم
بل ولو لم يدر منكم في وجه غير بعيد ثم يمكن أن يقال باستصحاب حج والكل مطروق أو سألوه
منهم من أوجب عينها ثلثا وكفاية فعلا لكن الأول ليس من الأمور التي يفتى في أوامر من النبي
ما لا يتعلق بغيره والأقرب حج إلى الفعل **مقدمة** يشترط في الاستحباب أن يكون
الكلف من الأمر والنهي مما في حكمه ما يجوز الشائعه فيها وإن لا يكون فيها
مفسدة لها ولا سائر النفوس المحرمة ولا عرفهم أولا لهم ما جلا أو أجلا ولو
وإن يكون الفاعل مصرا في الاستمرار بانيا عليه وأورد بعد الاستمرارها
بالنظر إلى الانتكار بالفتنة هو أول المرتبة فيمنع لعدم كون ذلك أمرا ولا هيبا

وان قيل بوجوبه زاد علم التكليف به الفعل او يكون العرف معروفاً والنكر
منكروا فيه نظر لعدم توقف الوجوب عليه بل ما يتوقف عليه هو العلم بالحكم ولو
اجمالاً لا ذلك فالوجوب حاصل مع عدمه كما لو علم احتمال النهي عن القبيح ولا يعرفه
غاية الامر وجوب معرفته الاحكام ولا يتوقف وجوبها على العلم بها بالخصوص اذ لا منافاة
بين عدم جواز امر الجاهل ونهيه والوجوب عليه كوجوب الصلوة على غير المتطهر والكتا
نعم وما يصير شرطا وهو فيها ينافى علم التكليف هو العلم الاجمالي لا ما اشد هنا
ولو كان مرادهم ذلك يلزم اعتباره في جميع الاحكام مع انه ليس بدين ولا صلوة ولا
كلما تقدم مع ذلك يكفي الظن الحاصل بالاجتهاد والتقليد لا يحتاج الى العلم بصدق
معرفته القبيح والحسن بل لا يقع الامر النهي فلا يقع ايضا مع عدم العلم والظن
كالا يجب اذ لم يتمكن منها او كان الثاني عند منسجها الا ان هذا لا يرفع الجواز
كان فيها امر على من سبق وعلم من الفاعل والذات والافعال والندم فلا يجب
ولا يستلزم الا انه على الاخيرين كالا يجب بحرم انهم بل على تقدير ثبوت الضرر كذا هذا ولو
عليه الظن على نفسه عدم التأثر لم يجب مع احتمال الاكفاء بالظن مقف في وجهه غير جدير
الاحوط عدم التزم مع احتمال التأثر ولا في تقدير الامر بما امر به وانتهاء الناهي
عما ينهى عنه فلا ان يكون الفاعل ابداً لا جده ولا امره فيجوز بل يجب امرهم ونهيهم
للولو ولا يجوز التجسس كوضع الاذن والانفلا حساس الصوت والبرج وطلب اذاعة
جائت الثوب والفرش ولا يجب الامر بما لو سئل في وجوبه عليه او من منكره الصلوة
صلوة للجمعة واكل العصب الزبيبي والتمزق من يميل في حصة يتوزع تنبها او احتيازا
الغيبية من يتحمل جوازها او ما كان الضرر في الامر النهي اكثر من ضرر تركها **مدنية**
لا يجب الامر بالنهي الا اذا وجب على الفاعل فعل او حرم تركه سواء وجب على الامر وحرم
او لا فلا فرق بما يكون حراما او واجبا عند الامر والناهى اجتهادا او تقليداً ولم يكن كذلك

مدنية

ذلك بالعلم ما بلغ من الشبهة ولم يقدح على الرجوع الى من لا اهلته
 وحكم بالحق ولا يجوز له ان يعرض وان وافق الخصمان به واستقضاءه والاشوكة
 بالاعوام كانت بحسب الزعم ووجهه من ذلك على من تمكن من غير ان يرفع اليهم
 وان كانوا اكدوا اذا توفرت اصول حقه اليه واما كان او عينا ويستحب قول القضاء
 من السلطان العادل ان يوق نفسه ولو اذ لم يوجبه **هذا** ينبغي للقاضي
 ان يسئل هل يلد ولا يتصل حال اهله وتعرف عنهم ما يحتاج الى معرفته من راتب النكاح
 في العلم والصلاح وغيره فان تمكن من قبل السير فضل والاضى الطريق والافضل يدرج اذا
 قدم اشاع بغيره من طاعته يوم الفراءة عهده وان يقصد لها مع اذا قدم كما ينبغي لكل
 قادم ويصلي وكعين ويسئل الله حاجته العشرة والا عانة وان يسكن وسط البلد
 يجلس للقضاء في موضع بارد كرجل القضاء ليسهل الوصول اليه وان يده ما خذليوان
 حكم من العرف اذا منعه ما فيه من وابق الناس وهي الدعوى والمخاض وهي فتح واثبت
 عند الحكم والسجلات وهي تمنع ما حكم به الحج والجمع التي للناس وان يخرج للقضاء واجل
 وعلى كينته وقا ولا يجلس على الدواب على باعية السجدة في غير بل يفرش له ما
 يجلس عليه ويجلس عليه وحده وان يكون خاليا من غضب وجوع وعطش ونوم وفرح و
 ووجع واحتياج القضاء حاجته ونعاس وبالجملتين كل ما يمنع الوجه السام والافعال الكا
 ولو حكم معها فقد كان حكم في السجدة وان كان الاولى تركه فيه صلى الله عليه وسلم كعبين تحية
 له كعبين ثم يجلس مستد بالقبلة او عكسها بامر القاضي بالخصوص عهده وقت الحكم ينبغي كل
 الخطاة ان ترفع ويوضع عنهم ما عساه يشكل عليه لان يتركهم فان اخطأ في الحكم فذلك
 لبعض في ماله بل في بيت المال وينبغي ان يجمع قضاء اكل اسبوع واما بقدر وجهه ويكتب
 عليها اذ فيها طهارة من هي ان يجمع كل شهر عليه شهر كل او سنة فستة كل يوم يوم
 كذا ولكن كاتبه بالغ عا فلا مسلم عا ولا عفيفا عن الطامع بصيرا ما يكتبه ويصير ان

على من

ان يجازي بين يديه ليل عليه وفيها عهدها يكتب ولا يتخذ ما جاز وقت القضاء وان اختلف
 احد الفريقين على الآخر وخرج عن الشرع بما يحرم يجب عليه منعه على الوصل الذي
 تقدم **الباب الثاني** في كيفية الحكم **هذا** يجب التسوية بين الخصمين في الحكم
 في الحكم بل في السلام وردة ولا بد من فصلهما بين يديه والنظر في الاضافات والكتا
 فلا يبدأ احدهما ببداءه من غير مطلقا فله الوجه غيرهما من انواع الاكرام اذا كانا
 متساويين في الاسلام والكفر على الاظهر الاشهر الامور وان اختلف السلم في
 الفسق والعدالة والفتنة وغيرها والكا في القهور والتفرد والتخصيص والحرية والكنية
 ولو كان احدهما مسلما والآخر كافرا اذ ان يكون الكافر قويا بالسلام الجالس او اعلى
 منزلا ولا يجب التسوية في السبل العلوية ولا يستحب بقدر الامكان ولو افض غير القاضي
 احد الخصمين بما فيه ضرر على الآخر وارسله بوجه التحاج لم يضر ولكن الامور ترك
 ذلك من الحكم وان لم يعقد الجواز لا يقرب ولا يستبقا اذا علم الحال نعم ان افضت بالسبب
 لا يقال فيهم وان افاضل الخصمان بين يديه فلا بد ان يكتب حتى يتكلموا ويستحب ان يكون
 لها تكلم اولي الكلام المدعى منكما وان كنتم احضر ما الشيء فاذا كراه او نحوها ولو اخطأها
 بذلك الامرين الواقف على البصرة كان اولي في تخصيص المدعى بالخطا وان كان
 الاختيار على الخصام من الزعم التسوية واذا ورد خصمان كل منهما يدعى على الآخر
 فابتدأ احدهما قدم ولو وقع عليه الآخر كلاما في الاشياء لم يلققت حتى ينتهي دعواه
 وحكومتها وان ابتدأ معا سمع من الذي عن يمين صاحبه واذا تعدد الخصوم تعد
 الاسبق فالاسبق ان البصر والآخر بالتاخير فيقدم نفع الاتفاق والجمالية ويستحب
 ان لا يشفع الحاكم واسفاه او ابطال كلامه او بعضا بعد الشوت نعم يستحب التخصيب
 منه على الصالح فكمه والا على ان يبعث احد لذلك **هذا** المدعى من ترك لزوم
 الكلام فيما قد من ادعى خلاف الاصل والفتور مقابلته واما الظاهر والاصل ان ارضا

تعارضا في عدم الثاني هنا على الاول فلا اعتبار به حتى بعد مخالفة مدعيه بل
اسلم الرعيان قبل الدخول الدعي الرعيان التنازل والوصية التنازل الزوجه
على الاولين فانها لو تركت الكلام بقيت على حالها التي كانت عليها من الرعيان عليه
المدان لا التنازل مقام وعلى الثالث الرعيان مدعيه لكون التنازل خلاف الظاهر
لو ادعى مسلم على اخيه دينا او عينا في يده فأنكره لم يكن الاول مدعيه على جميع التنازل
كما توهم ان حصول مخالفة الظاهر لا يوجب اذنا او امر او موافقة كمن يجره مشكوك
بشركه في الدعي البلوغ والعقل والرشيد ان يدعي لنفسه ولو لم يرد له الدعوى
عنه كما لو كان وكيله او وصيا او وليا لا يوجب اذنا او امر او موافقة وان يكون ما يملك
او يملكه المسلم او يستحقه ويستحقه في العدة فلا جرم مدعيه على حال عده او عاده او
شراها وان تكون بصيغة الخرم غير مجهولة غير الوصية ولا قرار على راي فلو كان الخرم
المحل في غيرها استمع الا ان الاقوى المانع مقام يقبل تفسيره بالسعي بخلاف على التنازل
او على عدم العلم ان ادعى عليه ولو لم يدع الخرم بل يقول ظن ان توهم قبوله مقام بعد
بالغير في غير الاطلاع عليه كالفصل والسرقة ولو سعى او سعى العلم واقام البينة
وسم الحاكم لم يفي عليه ما اخذه اشكال الا اذا قلنا بعمومية البينة نعم لو ادعى الحاكم
حله ولو لم يعلم أصله هذا والا فاقوى عدم الاشتراط فان الثلثة ومنهم من عاناه
ولا سيما في موضع التهمة وهو ما عدا الاطلاع عليه ومع الحكم بالكل كما هو المنصور
مع اننا قلنا بخلاف ان لم يملك لعدم الامكان للاصل وصدق الدعي على من لا يملك له
فيم حكمه بالخلاف لكونه لا يدين والنصوص كجميعها تدل على مسكان من ان يغير الرعيان
في التقييد والتقليد خبري يكون جديدا فضلا عن ان الاشتراط مناف للرعيان من شرعية
النصائح على ان عموم حكم البينة يعمى بالقرينة كالاقرار فانه لا يشترط قبوله يعلم المشهور
كالبينة على الخلل فلا مفر ليقول وجب الخلاف لكونها هذا وقد صرح جماعة بان التنازل

صوفي البينة لا الخرم القلي وهو ما يؤكد ما قلنا فان حصول المعنى اذا لم يضر فلا يمكن
ان يغيره للفظ وكيف كان ولو لم يرد ادعى العلم بجمع مقام ولو بعد الحكم لا مكان
تجدده ولا فرق على التقديرين بل ان يكون المدعي بينة او لا ولا بين دعوى
دعوى وبشرط عند بعضه ان تكون مكرمة منه فلو لم تدعوى ان كانت
كالقصاص والتعدي فضا الى الحاكم على العرف وان كانت عينا وتيقن استحقاقها
وامكن انتزاعها بغير اذنا ولا بحرم فله ذلك مقام ولو قبل سواء كان منكرا او لا
ولا يتوقف على اذن الحاكم وكذلك لو لم يتمكن الا بالتصرف في ماله ولكن من بعد تصرف
له بخلاف المالكات حيث يقتضيه بالتأخير وان تمكن بدعيه تعيين الاكفاء به وكذا
لو تردد بين اذنة الفتنة ومدها بل لا يجوز الاول ولا يحضر الطرفين في عدم جواز
الرجوع الى من يرفعها ولو لم يكن حاكما وان كانت نيا والغير مقربا بل لا يغير
لكن غائب ويتصرف والمدعي بالتأخير او ما طرأ غير اذنا مع امكان الاعتراض بالحاكم
لم يستقل بالاقرار من دون اذن الغريم او الحاكم مع عدم التمكن من عدم مكان
استقل وان كان له حجة فيمكن معها من اثباته عند الحاكم وانما عده ولكن الاحوط
حج الرجوع الى الحاكم ولو كانت عينا او دينا والغير غير اذنا او ما طرأ لم يتمكن من الانتزاع
بالحاكم وحصل في يده من ماله كان له المقتضى ولو من نفسه بالقيمة العدل وان كان
الاحوط الاكفاء بالجنس اذا تمكن من دفع غيره ولو جاز اخذه من الورثة قولان
احد طعنا لعدم وان كان الجواز مع الكراهة قوة ولو انفرد احد البدعيين لا بد
لاحد عليا يقتضي له بدعيه وذلك يكون بين جماعة كسب يدين احداهم **هنا** اذا
تمت الدعوى فان اجاب الخصم والا فاحوط عدم مطالبة الحاكم الجواب الا بعد سوال
المدعي بل الاول عدم اقدام الخصم على الجواب الا بعد ذلك وان كان جازها كجوابها
قويا ولو قلنا بتوقف المطالبة على السؤال لا يتوقف صحة الحكم عليه ولا يحتاج الى

الى اللطيف بل يكفي ما بيده فيجوز للحاكم السؤال عن المدعى للتخصيص مدية جواب
 المدعى عليه انما اقراره انكارا وسكون فان اقر بالجميع والبعض لم يرد ما اقر به
 مطلقا وجلا كان وامراة مسومة او خنق حكم الحاكم به ولا اذا كان جازا لغير
 مستجعا للشرائط فيجوز النفا من اذا كان غنيا او دينا وحده منه مثل او ما
 يكون بغير او ادعى احدها مع عدم علمه بخلاف ما لو ثبت بالبينة انه لا يلزم
 الا بالحكم ولا يجوز النفا من قبله بل من العلم فان النفس المدعى الحكم لم يرد حكم الحاكم وفي
 حوزة بله نه فلو ان احولهما العدم وانظرهما نعم وسورة الحكم هنا وفي غير حكمت
 عليه او الزمت او قضيت عليه او دفع اليها لم يرد ذلك مما يكون صريحا فيه
 دون ثبت عند ما يخوه واذا حكم فان رضى من الحكم له واقصر فلا شيء من التمس ان
 يكتب له مجة فلم يتوقف عليه وصول الحق واستقراره لم يجبه الا وجبه لا يجبه في نفع الدعا
 والقرطاس والعلم وان كان الاحوط الوجوب مطلقا ان لم يعرفه وقنع بالحلية من طلب
 القائمة وقصرها وقول الافاضة قصه وشقة الوصية بغيره وخبرها ما يرفع الاشتباه
 كتب الا فان عرفه باسمه ونسبه بحيث يميزه كتب في الجمع بين الحلية والنسب والاسم
 اولى فكذلك لو شهد عنده بذلك فذلك ان او عرفه بالشياخ الموجب العلم وان امتنع
 بل من في حكمه انهم من الاداء مع قدومه عليه من الحاكم الحكم له بل لا ريب حتى يورس ولو
 النفس حسب حسبته فان ابا يقسم الحاكم ما الدين المدعي فان ابا باعد يقسم وان
 ادعى الاعسار فان كان له مال او الدعوى ما لا يحكمه كلف بالبينة على تفاديه لم يرد
 الخصم فان لم يصحها حسب اليان يتبين الاعسار والا كالمو كانت جنابية او صلافا او فقتة
 من جهة او قربت حلف على الفقر ومع شوته ينظر حتى يتبين من الوفاء ولا يسم الى الفراهة
 ليستعملوه ويواسوه ولو كان داجوز يكتبها ولكن يجبه عليه التكسب وايضا لما زاد
 عن قوته وقوت عياله ولو توافى عنه بحيث يترتب به ضرر واعتبره الحاكم عليه ولو

اذ ان الحاكم بالمرء يشك في شئ مما هو مشهور في حق اقراره توصف الحكم حتى
 يبين انما انكره فعلى المدعى احضار بينة ان كانت له والحكم اذ امره بها
 اذ لم يعرف انه يعلم ذلك او يعرف انه لا يعلم ويجوز له السكون ان عرفه عليه وان لم
 تكن فله البين عليه ولو التمس المدعي من الحاكم املا منه فله من مطلق المدعي
 لو امل منه من اذنه القاسم يقدر كما يري المدعي عليه بالخلف والدمى ثبت
 ثانيا ولا يحصل براءة للحاكم كان كاذبا بل يجب عليه ان يتخلص من حق المدعي كما
 كان عليه قبله وان لم يخبر المدعي المقاصد ولا يجوز المطالبة ثانيا الا ان يكون
 الخالف نفسه ولا يجمع دعواه ولا يثبت معه ولو لم يشك في الخالف سقوط الدعوى
 وان المدعي نسيها ويجوز للتكوير البين على المدعي ان حلفا مستحق ما ادعاه ولكن
 لا يرد في مواضع كافي الوكيل مع عيبه الموصى له الوصي فيها لا يكون والمدعي طعنا
 لو قبل بهما دعواه وفيما لو ادعى الوصي على الوارث ان الميت ادعى الفرض
 او تركه او حج او غفر ذلك ما لا يستحق له خصوصا فان انكره الوارث ذلك وقول خلفه
 بغيره الاقرار او البينة فلو ان طهارة وعبد نظير الاول جعل املا لثبوت
 وان يحلف المدعي اذ قد عليه فيها متح وقال الخلف فلم يذكر لا ضاعدها
 فتكون ويسقط حقه في المجلس بل يظن ان ابي بالبينة وكذا ان ذكره سببا
 لا متنا عنه كالاتيان بالبينة او الطر الى الحساب ولو طالب احضار فله حلفه
 على الاقوى ثم المدعي عليه ان لم يحلف فلم يرد نقلا الى الحاكم مرة او لم يرد فاستحبها
 حلفها ووردت على المدعي والاجل ذلك ناكلا هو الاحوط ان لا يتول الخلف على
 الحاكم ان يرد بنبانية العامة البين على المدعي ويعمل بما من مقتضاة او يقضي عليه
 الا وثق بالاحوط في وجه الاول واظهر كانه الثاني وعلى الاول لو تبدل المنكر البين
 بعد الحكم بالكل لم يلتفت ولو اتى المدعي البينة على بقاء دين في ذمة الميت

معها الذين استظهروا ولا تعدد اليقين لو كان الحادث متعديا ولا فرق بين كونه قريبا
غيره ولا يعلم الطفل والخنون والغائبان كان الاحتمال منهما امكن حسنا كبريا والتكثير
وليس من ملة في القابض لمجرد ان تعين في الاخير ولا العيين مضمونة او عارية
غيرها ولو لم توجد في التركة وبكم بالضمان للالتفات بالدين وجبر قوس وان يتنقل
بالقيمة لان يكون المقدان بعد الموت ولم يعلم صداها حال القيوة ولو اقر قبل الموت بمدة
لا يمكن فيها الاستيفاء غالبا في نعم اليقين وجمعا وجهها نعم مع العدم ولو علم الحاكم ان
الوادع بالقيمة لم يصح الحكم بدون اليقين ولم يصح حجاج ما يدعي عليه من ماله لان
بقاء الاشتغال بعد الموت او حال الدعوى فلا يجب اليقين ومثله القياس مع العلم بالبقاء
ولا سيما لو كان عاجزا عن الاشهاد كوالد المدعي ان لم يثبت غايبة غيره الحاكم بين الشك
ان يحضرها والاشهاد على عقل الخبير مع حضورها في المجلس الاقرب نعم والاحوال العدة
واما الوصية فان كان لافعة كطريق او غرس توصل الى معرفة جوابه بما يقبل العلم فان
افترق الى مترجم فالاحوال اعتبار العدلين ويجعل الاكفاء بالواحد وان كان له شقة
انها بالرفق والامهال وان كان لغياوة وسوء ففسد لها بالبيان وان كان لغيا
الزينة بالجواب بالرفق ثم بالابداء متوقفا حسب ما مر في الامر بالمعروف فان منع حبس
حقين ان سأل المدعي **مدية** يقبل قول المدعي بلا بدنة ولا يمين في موضع
منها ما الوعي بفعل الصلوة والصوم والطهارة والزكاة والحج والمنذور وشبهه
ومنها ابتاع الفعل المتأجر عليه اذا كان من الاعمال الشريعة كالاستحجار على الحج
والصلوة والصوم ومنها ما لو ادعى صاحب التصار ابداله في أثناء التحول ومنها ما لو
بعد الحزب النقصان او ادعى الذي الاسلام قبل التحول الى غيره ذلك مما كان بين العبد
بين الله سبحانه ولا يعلم من قبله ولا ضرر على الغير **مدية** لا يجوز ان يحكم الحاكم
باختياره كما لا يثبت اليقين عند الحاكم عند ولا يكتفى به اليقين لو كان المحكوم به شيئا

من محقق

من محقق الله سبحانه وكذا لو كان من حقوق الناس في الثالث واتفق الاولين فلو ان
والاحوال العدة في وجوبهم لو حكم وثبت الحكم وشهد على نفسه فشهدا اعدان حكمه
عند اخر افضة كالوفاة في الحكم لم عليه على الحكم **مدية** لو حكم الحاكم بحكم
على الاخر في الشقة ولو بعد الغزل وجاز لهما افضا ومثله الصوى ولو نظره
فلم يزل خطأ عن علم وجب عليه فقصده ان كان في حق الله سبحانه والا
فع طلب في الحق ولا فرق فيبين ان يكون مستند الحكم قطعا واستند الى غيره
مع وجوده وممكنه منه ام كليا كبر الواحد وان كان وجهها والقياس على الوجوه
كشور العلة واستند الى ما يقدر به تقصير في النظر وكذا الوصية هو نفسه و
بان خطأه عن علم ولو كان حكمه موطا الى الايجوز الاعتماد عليه ولم يكن ذلك
ظاهرا عند الناظر لم يجز تقصيره وكذا الوصية هو نفسه وكان استناده الى ما يحوز
له الاعتماد وتغيرتواه واحتمل كل موافقة الواقع الان الثاني صاد في نظره
ارجح كالحكم بالشفعة مع الكثرة ثم ظهر له ضعفه ومثله الصوى ولا يجب
القضاء لواقضى الثاني البطلان وكذا الوشك في اجتها والحكم او تقصيره في
اجتهاده وكذا الوشك في تقصير نفسه ولو حكم من لم يكن با معا بشرا في الصوى
حازره بل وجب ان اخبر موافقة حكمه للواقع وكذا لو كان جارا معا لها ولكن
حكم لا الدليل قطعي ولا طعن اولم ينسوف شرائط حكم الحاكم لا يقبل الشق عن حقيقة
النتيجة الثالثة في الاستحجار **مدية** لا يستعمل احد الا باقعه سبحانه
سواء كان بلفظ الجلالة او باسماء الخاصة او ما ينصرف في اطلاقه اليه وان كان لا
الاكفاء بالاول في وجهه ولا فرق في الحالف بين المسلم والكافر كتابا او غيره ولا
بين العادف بالله سبحانه وعدوه ولو زهد ما يزيل الاحمال اما طاعة لتاويل المحو
كالله الذي خلقني او زرعني لخالق النور والظلمة او خالق كل شيء لم يكن بمرئس

كزيادة اصحاب الذي بما يقضيه وينفذاه الحاكم اذ مع الاثر لا يجوز اجابته عليه
فلا ينفذ ما يسقط به الدعوى ويثبت الحق بغيره ولو اجراه كالكذب المزمع
الابتداء بالرسالة والائمة والا ما كن المشرقة والكواكب والكفر والعق والطلاق
الا بآء والامهات جميعا او استانا وهل يحرم التعليف بغير الله مع عدم الانقاذ الحق
نعم لو قصد التوظيف هذا في الدعوى واقام في غيرها فبقا الوصل على فعله لا حج او
صاح في المستقبل فكذلك اذا كان غيرها مثل ما يتداوله الناس بينهم من التعليف
بحيوة ابايهم وابائهم فلا يكون حراما ويستحق تقديم العظة على البين ويجوز
للمهاجرين يقول بالله او بالله او الله او الله ما رقبى من الله وكذا يعلف الاخرس بالاشارة
المفهمة لها الابان بوضع يده على اسم الله في المحض ان حضر والاضل اسمه المطلق
ولا بان يكتب البين في اوضح وينسل ويؤمر بغيره بعد اذ اذ كان من غير كان حاشا
وان امتنع الزم الحق والاحوط الجمع بين الجميع في وجهه ويستحب الحاكم تعليف البين قولاً
وشرها ما ومكانا ولا تعليف للمادة من نصيب القطع ولا يحرم على التعليف قولاً او اوسع
ولا يجوز اخلوا في الحاكم ولا يتصل في مجلسه ويستحب للمعدوك الرض والخائف
والمرأة غير البرزة او الخائض والنساء مع كون الحاكم في موضع لا يجوز لهما الملك
فيه او الدخول اذا كان بحضور الحاكم عنده عسار وشقة او كرهت له وسقوط المحل
الناس نعم يسقط الجمع لو صالح الدعي بغير البين فلا يقدر فيه شق مما كان كالوصية
بالمال فيجوز التعليف بغير الحاكم او يسقط به الدعوى **مدا** يثبت الحكم بال
الشاهد الواحد البين فيما يكون مالا او القصور من المال كالدين والقرض
والغصب البيع والصلح والهبه والاجارة والفراض والوصية والجنانية الوجبة
للدعي كالتشاء وقيل الوالد وله والعم والجد وكس العظام والجنانية قلنا **مدا** ولو
مع انحصار الموقوف عليه والشرقة في ثبوت المال فلا يثبت غيرها ما كالحلوان والطلاق

والقصاص

والقصاص والغصب ويشترط تقديم شهادة الشاهد وتعديله لو احتاج على البين
ولو عكس فبدأ بالبين وقت لا غية وان كان يطلب الحاكم ناسياً يفتقر
اعادتها بعد اقامته الشهادة ولا يكون البين شرطاً بل شرطاً ولا يعلف بدون
العلم ولا يثبت مال غيره سواء كان واحداً او اكثر فلا يؤثر الحلف لاثبات مال الغير
كحلف الوارث لاثبات مال المودعة ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الا مع حلف
كل واحد منهم منفرداً ولو حلف بعضهم وامتنع اخر ثبت نصيب الخائف بعد التمتع
الشرع الرابع في الواووق **مدا** ظاهر اليد الملكية مالم يعارضه البينة فهو
تأنيدياً **مدا** لا يثبت ان كانت في يدها او يد من اقربها فتصونها بالسوية وان
صالحا ردت الاخر فتصونها هذه الوصية بالكل كالتكول كما نصناه والارد عليه
وان نكل الاول ونصب الاخر في البين حلف عشرين للقي والاثبات ولا الايمان
على كفاية واحدة جامعة بينهما وهل ينظر الحاكم الى السابق في الدعوى فيبدأ به
بصنيف صاحبه او يقدر في البداية بالبين او يقرع وجهه او لها لا يخرج عن
وان كانت في يدا حدها او يد من اقربها ولا يثبت لواحد منهما قضى بها الذي
اليد او من يحكمه مع عيسته وان نكل حكم للاخر على المنصور وعلى غيره ردت البين
على الاخر ويحلف الاول على النفي والثاني على الاثبات وان كذبا في يد اليد
ولا يثبت اقر في يده فطما اخلوا في مقام ولو اعادها لغيره وكان غير معين كما
كما في الاول والثاني اخلوا في غير المقر له ثم ان كل والوارثي عليه فان حلف
والاخر فقيمة ما ائلفه على من اسحقه ثم لو كان لاحدهما بينة قدم على الاخر
ولو كانت لهما وامكن الجمع كان يكون احدهما الزيد اس والآخر لغيره الا ان عمل
بهما وان لم يكن فكذلك **مدا** لو تعارضت البينتان في عين وتكون
بيدا حدها قدم بينة الخارج اذا شهد بها بالملك المطلق منهم وكذا الواقف ببيته

بذلك السكك لتساج وقدم الملك والامناع بل ولو افكتنا او ساونا في ذكره
 السبب ولو كانت بيدهما قضى لكل منهما بما في يده الاخرى ولو اختلفت كثره
 عند الاختلاف وتساوا فيها فمكون بينهما نصفين ولو كانت بيد الثالث بقى بالعدل
 ما اكثر من تساوت افرع لكن مع يسه على الثاني بل الاول على احتمال نوى هذا
 يرجح احدهما بغير ما ولا يقدم كما لو ادعى احدهما العجز والآخر الفساد فيقدم الاول
مداينة لو وضع الساجر الاجرة على يديهما لم يملك كان صاضا الا ان يكون باعرا
 فليس صاضا وتلفت منه **مداينة** اذا راد النكاح اليه الى المدعى فليدرك على كل
 البتة ان يكل فقط حقه وان حلف للمدعى ثم بدل النكاح اليه الى المدعى لم يملك
 بل يملك بعد الرد وقبل حلفه فله ذلك لا يقطع اختياره **مداينة** لو تدعى ان زوجة
 اقام كل منها بيته فان كان مع احدهما ورجع على يده والا بان تكونا خارجتين مثلا
 ولم يعاصدا احدهما شيئا وتكلا عن اليه افرع بينهما لكن ينبغي ان يدركها اليه
 ان كان الحكم من ليست له في الواقع تنعده عن نفسها عنها وبين الله هذا كما اذا اقام
 او كثر بينهما او اقاما لوصدق احدهما ففضل ترجحه **مداينة** لا ينفذ الحكم الا كما هو
 اقاما لما يتبع الحق فلا يحمل بفرج ولا مال مني ان لم يكن في الواقع كل ما يستتبع
 للحكم لئلا يضر الحكم به مع عدم الاستصاف **مداينة** اذا ادعى ان الميت عارته
 لها بعض ما عطاها كلف بالبيعة وكان كغيره **مداينة** اذا تدعى احدا قضى له اليه
 معاودة العطف ولا يعم الحكم غيره وان حصل فيه نحو معاودة العطف وشهدت العادة بكونه
 قربة على الملكية **مداينة** اذا تنازع الزوجان او ورثتهما او احدهما مع يديه
 الاخرى صانع البيت قضى له اليه بيعة فمك وان لم يكن لهما بيعة فله زوج ما يصلح
 للرجال وللزوجة ما يصلح للنساء وان لم يقض العرف العام او الناح من الاختصاص
 ان كان الناح احسانا في وجهه وما يصلح لهما يقسم بينهما **خاتمة** في النسخة وهي

غير المرد

تميز احد النصفين فضا عدا عن الآخر وتعيينه وليست بيعا وان اشتملت على
 رد او ترا من اجتماعا كما يعطيه القواعد والمصلحة والكفاية مع ما يده
 بعدم التلاؤم فضلا عن اختلاف اللوازم الدال على اختلاف المردوم كما يستعمل القدر
 فيها دون البيع واقترانه ولو في اللزوم الى الاجابة والصول ودورها ولا صلحا ولا غيرها
 من العقود لذلك بل هي امر مستعمل بوجوب عليك الشراء حصص من غير اتفاق الى
 صيغة والتمرة في عدم ثبوت النفقة للشريكات بها وعدم بطلانها بالتفرق قبل القبض
 فيما يقرب من التقاضي في البيع وعدم خيار المجلس وقسمه الوقت من الطلق وحتمها
 فيما يرجع فيه البراء من الكيل والوزن مع التقاضى وغير ذلك **مداينة** يجب الحكم
 ان يفسد قاسما بل قالوا يستحب للامام ان يفسد ويجوز ان يفسد من غير المال فان لم يكن
 هناك بيت مال ولم يسمع كان على التقاضيين فان افسدوا ما افسدوا في عقد واحد
 ولم يفسدوا في كل واحد فبوزع على الحصص فكذلك الوفاء بالامانة ونحو على الاجرة
 الشك وان عتوا في العقد ففسد كل واحد وكلوا احدا لا يفسد كل فلو اشكال لهما
 لو فرض ثبوت العقود بان يكون له كذا الاثر في نصيبه وكذا الاثر في نصيبه عليه
 الاشكال بعدم صحة الاول بل كل منها لعدم جواز الصرف في مال الغير ان كان بدون اذنه
 الا اذا كان فيما لم يعتبر اذنه وان كان مع اذنه ولم يعتبر فيه ذلك فلا يحمل للاخر ولا يشترط
 فيه تراضي الشريكتين التكليف لا الايمان ولا العدالة نعم الاصول اشترط التجمع في
 منصوب لتمامه وهو المشهور فيه وفي منصوب الامام ولا يشترط الحرية ومكتمل يجوز
 للعبد مع اذن المولى ويشترط فيه معرفة بالحساب والحوط اعباء العقود ولا
 اذا اشتملت على الرد وان كان الاخرى كفاية الواحد فيما لا يشتمل على الرد بل مع
مداينة قال اسم الامام مضي قيمة نفس القرعة ولا يشترط في اللزوم رضاء الشريكتين
 بعدهما او اقام في جهة غير فخران والاحوط مراعاة التوافق بعدهما وان كان الا

سادها مع الاول مع انكلا اشكال في جواز تصرف كل منهما بدنيا اذا حصل الترتيب
 منها وعلمها الموضوعات الاما خرج بالدليل كالشبهة المحصورة والقبلة للغير
 الصلوة بين التهام والصلوة على القول المشبه بين القتل ولا يخفى الحكم والقنات
هذا المتقسم اما مساوي الاجزاء بان يكون مثليا كالحبوبا وصيا متشابه الاغذاء
 كالدار المتفتت بالنبية والادخ المشابهة الاجزاء بحيث يمكن تعديل التهام فبين
 دون ردا وروا غير متساوي الاجزاء فالاول يجب قهره اذا طلبها احد الشريكين و
 يحبر المتع عنها اذا لم يتحقق فيه ضرر كاهو الغالبه كذا في الثاني اذا لم يستلزم ضررا
 لو استلزمه فاقا على الجميع فلا يخرج احد منهما او البعض فلا يخرج للضرورة وان كان هو الطاهر
 فيصير المتع ولو تصرف ولكن ضرر الطاهر فيها اكثر من ضرر الاخر فيها قدم الطاهر ولو
 تساوى فيه ما شكل ويحتمل اعمال الفرع واما الثالث فاما ان يحصل الضرر بها فلا يخرج
 واقا لان الفصل ولكن لا يمكن تعديله بله الرد بان يدفع عوضا خارا جاع من حد
 الجانبين بانزاعه جزء صوري ثانيا ومعنوي فلا اجبا وهذا الا ان يحصل الضرر للطاهر
 بتركها سيما اذا كان الضرر شديدا فاستشكل فيه جماعة ولكن لا يخلو الاطلاق عن محال
 ثم المدار في الضرر على نقصان شئ في قيمته بحيث يتحقق الضرر عرفا **كتاب الشهادات**
وفيها مع النفي الاول في الشاهد وشروطه **هذا** يشتر في الشاهد البلوغ
 الا في الجراح بل القتل فيقبل شهادة الصبيان ان كانوا اميين او بلغوا عشر سنين
 مع قوة في الاول واجتوا على مباح ولم يفرقوا ويؤخذ بالكلية لم يوافقوا فكل
 شهادة غير المبررة لا المبررة لا يبلغ عشر ولا الصبيته مقام ولا غيرها المانع ولو كان رافضا
 في غيرها وكذا حال الفصل فلا يقبل شهادة الجحون لا مطبقا ولا دودا الا اذا فاق ولم
 تسع لها انما المطبق يقبض في العلم باستكمال عقله وعلا واداء ولا السكون ولا الفصل
 الذي لا يحيط ولا يثبت ولا من كثر غلطه ونسيانه ولا من لا يثبت له لولا الامور وثباتها

الا ان يعلم عدم غفلته فيما شهد به فكذا الاسلام فلا يقبل شهادة الكافر بحكمه
 كتابا بل في الخالف قولهم يقبل شهادة الذي مع عدلته ودينه الوصية بالماء
 للمسلمين وعليهم مع عدم السلم وفي اصلهم بعد صلوة العصر ما في الآية قوله لا
 نعم واسرها العدم وفي اعتبار الغربة فيضلاف قبول شهادة بعضهم على بعض مع
 الوثوق في الملك وعدمه الا ان الظاهر عدم اعتبارها ولا يقبل شهادة الجريح
 ويقبل شهادة المؤمن على الكافر كذا الايمان فلا يقبل شهادة غير الاثنى عشرين
 من سائر فرق الاسلام وقطاعة المولد ولو في الشئ الدين فلا يقبل شهادة ولد
 الزنا وارفع القصة فلا يقبل شهادة الجار فنعما كالنزيل فيما هو شريك فيه
 الوصي فيما له الوفاة والوكيل كذا ولا في العدة الدنيوية وهو الذي يساء به
 وصير المسألة على عده فلو اختلفت احد الجانبين اخس دم القبول مقبل لشهد
 لمار غيره او عليه ان لا يتحقق فضا كالكافر المؤمن ولا السائل بكفارة الغزاة
 والنسب لا يمنع عن القبول كالولد لولده او عليه والولد لوالده بل عليه بعد
 موته بل ومعه في وجه الكفر والاخ لاخيه وعليه فكذا الزوج لو فجعته وبلغها والزوج
 عليه ولما اناهم معها غيرها بل ومعه وكذا العصبية وان كانت موكدة كالضيف
 والآب وقولان وكان النفع اقوى كذا السؤال بكفارة وعنة الضرورة ولا يقبل شهادة
 العبد بل لولاه وقبيل لغيره وعليه ولو كان حرا مسلما ولو اختلف قبلت مقم كالأب
 بعد عاقرة ولو شهد عبيد بجمل من جاريته ولد فوطئها غير محمل
 فشهد للجمل بذلك قبلت شهادتها ورجع الاثر الى الولد فيها ويستحب لادن شهادتها
 ولو عمل الصبي والكافر او العبد التحم الشهادة ثم زال المانع وشهدوا قبلت وكذا
 يشتر العدة وقد مضى في الصلوة ما يكفي في معرفتها ويروى الكبار والصغار
 مع الامر وهو يحصل بما يصدق عليه الاسم عرفا كاللزام على الجمع واحد منها بل

فيكون العزم على فعل صغيرة بعد الفراغ منها من شدة نعم الاكثار من بعض الصغائر
بحيث يكون ارتكابها لذات غلب من احسانه ببلادة توبة فادح بالحادج ولو لا ذلك
به والكفا وكثرة وهي ما توعد الله عليه لنا او العذاب الاخرى بشرط ان ينوي
عن كونه النافذ من اول الضلال عن سبيل الله والكذب على الله والافراء عليه
قبل النفس التي حرم الله والمسا في الارض والظلم والركون الى الظالمين والكبر وتوك
الصلوة والتمتع من الزكوة والخلف عن الجهاد والنع عن الفراء من الزحف وكل الزبوا
واكل مال اليتيم والاسراف والبأس من روح الله ولهم بغير ما اتوا الله ونزل للنج
الفسقة وشرب الخمر وعقوق الوالدين والكفر بالله العظيم ومنه تكذيب ما يات الله و
الذكر والعتاق والنجور والحادثة في الله سبحانه والحادثة مع الله ومساقة الزبوا
وتكاد العباد وحسن الاحياء بل كل ما كان من ضرر على الدين ومن اثنى الاخرين
عن كوا الله سبحانه والحادثة في عينا الله والتمتع من مساحد الله وقذف الحصان بالزا
والحصن باللواد والاستهزاء بالمؤمنين واساعة الفاحشة فيهم ونقض العهد بين
والزنا واللواد والعتاء ولا يقدح في العدالة الخالف في خلافات الاصول والفرع
ما لم يخالف ضرر على الدين والمذهب اذ لم يكن له شبهة ولا اعتاد العام والظهور للاول
بها وانقاد الكمال للبدان واما التعبد بها لو هان عليها وبالسطر مخ والنزول والقد
عشر والدف في غير الاموال وليس للحرير ايضا استثناء في الصلوة فادح بل اذا
ترك الثاني والثالث معهما مع الاصوار ولا يقبل شهادة مع عدم البينة والقضاء
الا اذا ناسب واصبح وهو مخض بالقاذف دون غيره وبشره كفي تكذيبه بوجه الكذا
نفسه **فصل** لا يسمع البتبع بالشهادة قبل السؤال ثم ولو بعد الدعوى والتمسك
باحضار البينة ان شاء اذ كان عن محل او نسيان او سهوا واشتباه او خوة ما
يرفع التهمة واسأعن قبولها مع ولو في حق الادميين خاصة والامنع من فيه

واما في حق الله سبحانه خاصة كالصلوة والصوم والزكاة والصوم بار شهيد
ببرها ويقبر عنها بشهادة الحسنة تقولان جهدهم على القول وليرجح ما
في الشبهة منها خلاف في جميع الصور ليس الرد حاسم لا يقبل في غير تلك القضية
فلا تشهد في غيرها لم ترد بل يقبل فيها في مجلس اخر على قوله قال الحاكم عند
شهادة او حصة او غيرها قال هاتين الشهادة على ان تدفع التبرع ولو اخي بشه
ليشهد قبلت شهادته ولا ترد شهادة ارباب الصنائع المكونة من الصناعات
بيع الرقيق وذو الصنائع الدينية عادة كالحياكة والحجامة ولولا بعض تلك الغاية
كان بار والوفاد وذو العاهات والامراض النفسية ولا سيما مع الاعضاء **التي**
الثاني في عمل الشهادة وادائها والشها على الشهادة وما يقبل منها وما لا يقبل
فصل في عمل الشهادة اذ ادعى اليه ولم يخف من ان لا يتخذه عليه او على
غيره من اخرى او ان يفتقر وما يستحقه لا يشهد له كطالبة حق عليه لولا ان يطالب
فلا يضر وجوب كفاي على الشهود مع عدم التعيين ومعه تعيين وكذا يجب ان يكون
مع الاستدعاء اذ كان قد استشهد بالتمام بل يحق على الشهود ان يحضروا
الحق عليها بل مع وجوبه يفتقر على الاول مقام كالثاني وفي غيرها كفاي مع
في الاول بقره وانما يجب ان ثبت الحق بشهادة ولو باقتحام اخر بالاحوال او العين
ولو لم يكن عدلا وجب له ان يحصل العدالة بالثبوت وكذا لو لم يتمكن من الحكم ولا
اشياء حصة عند حاكم الجور ولا يجب على الشاهد حمل المؤنة القصر اليها في العمل او
الاداة كالواحتاج الى سفر يحتاج الى الركوب وغيره بل يكتفي بقره بها المشهود له
والافلا بل يجب عليه السعي مع بلها وعدم ضرر له ولو لم يعلم صاحب الحق بشهادة
الشهود كالواشبه او انتقل الحق الى الوارث وجب عليه ان يعرفه ولو خافا وان حصة
يجوز للشاهد الشهادة الا مع الذكر ولو ادى خطره وخائفة ومعه ثقة اخر وكذا

الولد بل البيع والرهن والأجارة والغرض والشفعة والمدة والمسافات والجهة
للغير ذلك وقبلها ومن شرطها في العدة وعبوب النساء البالغة كالزوجة
والفرج وغيرها من الخصيات التي لا يطلع عليها الرجال ولا يكره فيها أن يبيع من غير
يقبل منها في القابلة في بيع مبرأ المستهل والمرأة واحدة في بيع الوتيرة واول
منها رجل واحد في ثبوت وشهادة اثنين في النصف فيهما وهكذا الى ربع فيها ثبت
جميع الحق ولا يفتقر الحكم فيها الى ايتين على الاقوى **النتيجة الثالثة** في اللواحق **مداينة**
الشهادة ليست شرطاً في شيء من العقود والايمان سوى الطلاق والظهار ويجب
الاشهاد في البيع والتكاح والرجعة ولا يجب في شيء منها **مداينة** لا يفرق قول الشهادة من
موافقة العدد العبر للدهوى وموافقة في المعنى وان اختلف اللفظ كما قال احداهما غصبه
والاخر اخذه ظلاً او شهدا احدهما باقراره بالبرية والاخر بالبرية الا اذا اختلفت
بشيء لا يمكن الاجماع فلا يقبل كذا لو شهدا احدهما انه سرق بكرة والاخر غشيه الا
اذا اختلف مع احدهما نثبت هو او كليهما فيثبتان وتختلف بمجرد مع التكاثر في كل
خاصة فيثبت بذلك **مداينة** اذا طرقت في الشاهد من بعد الاقامة وقبل الحكم في
حقوقه لم يحكم وفي غيرها فلو ان راى شهدا الوتيرة فان قبل الحكم فاقبل اليهما
لم يحكم واذا كان لهما في الميراث شريك في ثبوت حصته شهدا فاقبل اليهما
اذا رجع الشاهدان او احدهما فان كان قبل الحكم لم يحكم مقامه وان كان في المال حقوق
الا دمين فان كان نحو الزنا جرم وعلى الراجح حكم العتق ان قال تعدت وان قال
تومت او اشتبه على فحق وجوب الحد عليه ومجان وان كان بعده لم يفتق الحكم مقوم
وان كان قبل الاستيفاء او اذ كان في الاموال ومن ماعز من الشهود عليه كما مثله ان
ان رجع الجميع ولا يغيبه كذا وان من العيب لم يلقها واذا كان في مثل القتل او
الحد او العتق قبل الاستيفاء نقض الحكم مقامه ولو كان الشهود من اهل بيته مثل القطع

في الرقة

في الرقة والحد بالعتق بالزنا واذا كان بعد الاستيفاء فلو قالوا تعدنا فعليه العتق
او الدية فيما لا يقضي فيه من التعدي ان قالوا اخطانا فعليه الدية على ما يأتي وان
اختص كل بمكة هذا اذا رجع الكل ولو رجع البعض لم يرض الا اقراره الاعلى من كان
قتل به عليه من الدية بالحساب وان اخط بالحساب فكل اغرم العدد العتق يرجعهم
جميعا اغرموا بالتسوية لكن المرأة نصف الرجل ومع رجوع البعض بالحساب ولو
كانوا الزنا فوجع الزنا لم يغرم على الاظهر ولو ثبت كذا فيهما نقض الحكم واستبعدت
العين مع بقائها ومنها لو تلفت ولو اخطس التلف بالبعض اختص الحكم به ولو ماتا
قبل الحكم لم يؤثروا ثم ولو تأخر تركتهما عند **مداينة** لو شهدا اثنان على رجل بربقة
فقطع يده ثم رجعا فان قالوا تعدنا فلو قطع يدهما مودة عليه او مودة احد
منهما وبروا الا من نصف الدية على المخطوع منه وان قالوا هما عروما دية البتة
ولو تأخرا باخورد شهدا على ان السارق قبل لا يقبل شهدا فاعلم على تادة بعدم
القبض واخرى بالصور ومن فيها انظر اما الاول لعدم كسفه فالت عن عدم القبض
واما الثاني فلا اتصال النفي ان يكون الوردية للعتق فلا يثبت المدعي **مداينة** يجب
ان يشهد شاهد الزور في بلدهم وما حولها ويعز بها براه الامام او الحاكم الجراء او
ليس ذلك لغرض من دون شهدا وتعارضه بينه اثنان او بين ظلمة او ظهيرة غيره
او بينهما **كتاب القذف** وهو عقد يقضي تحييس الاصل وسبيل الشفعة واللفظ العكس
وقعت دغره يقضي القربة على التأييد ومنه ما يدل على نفي البيع والجهة والادب
يصير مريحا وينقذ بكل لفظ يصح استعماله فيه ميا كان او غيره ولكن الاول اكفاء بال
ومن حيث وسبيل دية تصدقت مع القربة والنية وفيه مناهج **النتيجة الاولى**
فيما يتعلق بالوقف **مداينة** يصير فيه الاجاب القول لفظا على الاحوال بل الاظهر ولو
كان عامما كوقف على الفقراء او العلماء او المجتهدين ولا يكفي الاول بدون الثاني على الاقوى

ولا التمس على القولين بطلان الوقوف عليه بعد الإجماع لا يكفي التمس والافتراض في
في السجدة الغيرة والقبض إذا جعل الواقف الناظر لنفسه أو كان الوقوف قبل الوقوف
تصرف المتولي والوقوف عليه أو كان الوقوف على الأول والصفاة وإن كانت لغيره وكان
الوقوف فخصه في الوفاء فكيف ما كان من القبض وإن عجز عن نيته وإن كان الأحرار إن
يقصد به محرم بعد العقد فلو وافق التصرف قبله ولو مات قبل الإفاضة بطل الوقوف
بفسخه من الحاق الجنون وجبه لكن لا يوقى الغنم وفي موقوف الوقوف عليه وجهان أحدهما
الاطلاق من تمام الوقوف البطلان الثاني ولا يغير القبض في غير الأولى من الطبقات ولا يوقى
ولا فرق في اعتبار ما بين الوقوف الخامس والعام والوقف على الجهة ولا يبرهن أن يكون الوقوف
عليه ذكر أو أنشئ ثبنا وكذا أو القابض في الوقوف العام والجهة العامة كالوقف على الفقراء
أو الفقهاء أو العلماء أو المساكين أو المدارس أو غيرها من المآكل أو من قبضه لا لم ينصب المآكل الواقف فيها
لأنه لم يكن لها طرزا أو لافادها وعليه هل يكفي قبض المآكل وجهان وفي غيرها الناظر في
من قبض الواقف أو نفسه بالعموم أو الوقوف عليهم ولا يكفي قبض بعضهم ومحل القبض
قبل العقد بعده وفي اعتبار الإفاضة من طرظون كان الأحرار أو ولي وكذا التصرف الآ
علاق بها هو واقع وهو عالم به ولا فرق فيه بين الوقوف الخاص والعام ومنه الوقوف على
على الجهة فلا ينعقد إلا علف على شرط أو صفة أو جعل له جاز الفسخ متى أريد من ذلك
خاصة إلى اختياره والمرجع في الخاصة إلى العرف وكذا جعله لمن يقرضه غالباً يصح البيع
بعد موت الوقوف عليه ظاهراً أن كان حياً أو أقال وورثته وعليه هل يعود إلى جهة
حين موتها إليه حين انقراض الوقوف عليه فإن أجودها الأولى وكذا أن يقرضه
نفسه فلو وقفه على أن يسأله من ثمره الصلوة أو الصيام أو الحج أو غيره من العبادات
أو يورث منها دونها أو مطلقاً أو الزكاة الوقوف في سنة بطلان جعله لمن يصح
الوقف عليه أو شارك معه ومثله ما لو وقف على من لا يصح ثم على من لا يصح وقالوا

النظر في نفسه

النظر في نفسه وجعل له حق النظر في نفسه أو غيره من وجوه جعله ما ينبغي له من وجوه
أكل أهله ولو زوجه منه **هذا** إطلاق الوقف على هؤلاء ولا والأخوة
أو الأعمام أو الأخوال أو مطلق ذوي القرابة يقتضي النسوبة بينهم وإن اختلفوا بالدرجة
والأولوية في النسب وإن فصل الوتر منه ما لو قال على كتاب الله وسنة رسوله في
ولو وقف على الفقراء أو الفقهاء أو نحوهم من جعل الوصف كان منهم حال الوقف
أو انصفه بعده جاز إن بشرهم ولو وقف عليهم وأطلق ما زاد الانتصار على بعضهم من
في بلد الوقف لم يكن من أهله ولم يجب تباع من لم يحضره وإن كان الأحرار استيعاب
من فيه ثم استيعاب الثلث منهم بل عدم الصنفين كان ما يابا منه وإن كان الفقراء
العموم **هذا** لو وقف سبيل الله لا يقتضي القراءة المطوعة والحج والعمرة ولا يابا
لجاءه من بل يعمها وغيرها من القرى كبناء المسجد والقنطرة وعادة الشاهد
أركان الوقف ورعيه الحاجج وغيرها ولا فرق بين الانتصار عليه وقسم سبيل التو
وسبيل الخير والأخوة في الثاني صرف الثلث إلى القراءة والحج والعمرة وهو الأول من
ثلث إلى الفقراء والمساكين ويبدء بأقارب وهو الثاني وثلث إلى الفقراء والمساكين
وإن السبيل والغارمين والرقاب وهو الثالث ولو وقف على أولاده أخصص
منهم وعلى أولاد أولاده اشتراكاً ولا البنين والبنات ولا فرق بين الذكور
الأنثى والخصى والمسوح وليس كذلك لو وقف على أولاد البنين والبنات بل على أولاد
البنين والبنات معاً فلا يميز بين أولاد الخصى **النهي الثاني** فيما يتعلق بالوقف **هذا**
يشترط في الوقف البلوغ وكال عقل وجواز التصرف برفع الحجر منه فلا يصح وقفه
من بلغ ولو بلغ عشرة ولا الجنون في حال جنونه ويصح منه لو كان دوراً له أو أقال
ولا المعنى عليه ولا السكون ولا السفينة ولا العباس بعد الحجر ولو وقف مع إجازة الغيا
والولي صح في وجهه وقوى ولا الرضا إذا مات ولو وقف بعد الوصية بالثلث على كل

والأشياء والخصر والقناديل والصلوات والملكوت والذهب والفضة ان كان
 حلياً بل الدرهم والدنانير على قول وهو حسن لكان لهما منفعة مع بقاء عينهما
 كالخيل والتمزين وغيرها والمصاحف والكتب الدينية بخلاف الأوعية والفسيفساء والنفوس
 الأصول واللغة والكلام ونحوها **مدلية** لا يجوز اخراج الوصف من شرط الغرض
 شرطه مع جواز شرعاً ولا يبعد كونه وغيرها من فوائد العين وهو مما وقع عليه
 اتفاقهم الا في ما صنع منها ما اختلفوا فيه اختلفوا فيه اشد في العمل والتسليم كما
 ينضبط وقيل اتفق مثله فيهم من حصر عمله فيما لو وقع خلفه في ما يرد في القضاة
 عن الجواز في غيره وبما من فصل فمع بيع المودع مع وجوه في النقص على بعض
 الوجوه واختلفوا في سبب الجواز اختلفوا فيه اشد الا ان الشهادة جواز يبعد لو كان
 بقاؤه الى غاية اللطف بين اربابه وكان لا بأس بذلك الا ان الأولى والأحوط الاجتناب
 عنه ولو فعل صححت منفى وقفاً حراً هيباً ان ممكن والا فالى ما يفرق منه وقفاً
 ما اذا حدث بالموقوف عليهم ما يمنع شرعاً من معونتهم والقرية يصلونهم وفيه نظر
 بل يتعين فيه صرف في عياله وجوه البرح ومنها حصول الحاجة الشديدة لهم ان
 مع عدم وفاء غلته لضرورتهم للمنفق القائل عليه ولو بركة الاستفصال المتغير منفعه
 يصح في حيان يظهر ولا اتفاق كما في الانتصار وهو ظاهر المبسوط يجب حكم بشوكة عند
 ومبرح الاتفاق كما في الانتصار مع غيره ذلك ما اقررت به الامامية بل باجماع الفقهاء
 كما في العينة مع ان كلا منها حجة بنفسها فضلاً عن الشهادة المستفيضة المستندة
 منها وقوى النحول من القدماء والمتأخرين لولا الشهادة المحققة على ان الوارث مبرق
 بنفسها فان الحسن بن محبوب من اهل اجماع العصابة وسبقه في جعفر فلا يصح كونه
 مجهولاً فلا اشكال اساساً وحيداً هل يذبح ثمنه اليهم او يجزيه بدينه ان ممكن
 الظاهر الاول المهور والنفق وغيرها مما لو خرج الموقوف عن الانتقال بينهما وصف على الا

والشباب

والأشياء والخصر والقناديل والصلوات والملكوت والذهب والفضة ان كان
 حلياً بل الدرهم والدنانير على قول وهو حسن لكان لهما منفعة مع بقاء عينهما
 كالخيل والتمزين وغيرها والمصاحف والكتب الدينية بخلاف الأوعية والفسيفساء والنفوس
 الأصول واللغة والكلام ونحوها **مدلية** لا يجوز اخراج الوصف من شرط الغرض
 شرطه مع جواز شرعاً ولا يبعد كونه وغيرها من فوائد العين وهو مما وقع عليه
 اتفاقهم الا في ما صنع منها ما اختلفوا فيه اختلفوا فيه اشد في العمل والتسليم كما
 ينضبط وقيل اتفق مثله فيهم من حصر عمله فيما لو وقع خلفه في ما يرد في القضاة
 عن الجواز في غيره وبما من فصل فمع بيع المودع مع وجوه في النقص على بعض
 الوجوه واختلفوا في سبب الجواز اختلفوا فيه اشد الا ان الشهادة جواز يبعد لو كان
 بقاؤه الى غاية اللطف بين اربابه وكان لا بأس بذلك الا ان الأولى والأحوط الاجتناب
 عنه ولو فعل صححت منفى وقفاً حراً هيباً ان ممكن والا فالى ما يفرق منه وقفاً
 ما اذا حدث بالموقوف عليهم ما يمنع شرعاً من معونتهم والقرية يصلونهم وفيه نظر
 بل يتعين فيه صرف في عياله وجوه البرح ومنها حصول الحاجة الشديدة لهم ان
 مع عدم وفاء غلته لضرورتهم للمنفق القائل عليه ولو بركة الاستفصال المتغير منفعه
 يصح في حيان يظهر ولا اتفاق كما في الانتصار وهو ظاهر المبسوط يجب حكم بشوكة عند
 ومبرح الاتفاق كما في الانتصار مع غيره ذلك ما اقررت به الامامية بل باجماع الفقهاء
 كما في العينة مع ان كلا منها حجة بنفسها فضلاً عن الشهادة المستفيضة المستندة
 منها وقوى النحول من القدماء والمتأخرين لولا الشهادة المحققة على ان الوارث مبرق
 بنفسها فان الحسن بن محبوب من اهل اجماع العصابة وسبقه في جعفر فلا يصح كونه
 مجهولاً فلا اشكال اساساً وحيداً هل يذبح ثمنه اليهم او يجزيه بدينه ان ممكن
 الظاهر الاول المهور والنفق وغيرها مما لو خرج الموقوف عن الانتقال بينهما وصف على الا

في الحال المال كمنع منكر وجبر مطلق النسخ اذا انقضت او انكسرت والادابة زجنت
وتعومها ينزل المولى الخاص بعد التامك مع عدمه واحدا من عدول المؤمنين مع عدمه
وشره ما يتفجع فيه في حصره بعد فلا حرج ولا اول بل للفقير من في المال ان
امكن والافق سائر المصالح الاقرب ما لا يضره لا فرق بين العام والخاص ولو لم يكن
الناس من غيرهم سيقولون ان ما قلنا في سهل ولا يرد ادوات البهجة عند ذلك
جاء امر اخر عند صرفه في امران امكن والا فصرفه فيما يقرب منه والا فصرفه بعد ولا
فيصرف في الاخرى به حيث يشاء ولو قرب البهجة او القرية التي هو فيها لم بعد عروسة
ان ملك الواصف لم يجر بها كذا الواصف استلزام الوقوف ولو وقف على مصلحة بطلت
بطلت او جعل مقدره موقوف وجوه البر كاصلاح القضاة وغيره المساجد والمدارس
واعانة الفقراء او احتضان يكون مقدره بعضها جائز صرفه ولو كان رديف عن
مصرفه ولا يحتاج اليه الوقف في الحال للمال صرفه بما ياتل ان امكن والا فصرفه
الدين **المرجع الرابع** فيما يتعلق بالوقوف عليه **قوله** يشترط وجود الموقوف وامكانه
مع شيعته لوجوده حال العقد وتعيينه بالشخص او الوصف فان لا يكون الوقف عليه محرما او
ان يكون ممن يملك فلا يصح الوقف على المحدث من سيوجدا وغيره او غير ممكن الوقوف
العامة كالميت وان جعل تابعا او غير المعين كاحد الرجال والرجال والشهد بن او
المشاهد او صله وامراتين من بني هاشم او من اليه وكان له اهلون ولا دون او
على بيوت النار ومعونة الزكاة او العصاة او قطاع الطريق وان كانوا مسلمين او على
جميعهم او على الكفار وعمارة البيع والكنائس اذا كان الواصف مسلما او على ما لا
يصل بمسك او من لا يكون قابلا للتملك كالحمل او الجدار او العارية او جبريل والميت او
المحدث او المملوك في وجبه عليه ليس الوقف على سيده وليس منه العبد المقتدر
الكنيسة والشاهد والمساجد وضوها من المصالح العامة ونحوه الدابة العدة ونحوها

الوقف على المساجد والقضاة والمدارس وما ضاهاها ولو وقف على الوجود وبعد
على من يوجد من وجه صحيح واذا وقف على جهة واحدة او على من يولد ويوجد
الوجودين صحيح وكذا ارجال من يريد ولا فرق بين ان يكون الوقف على اولاد الصغار
او غيرهم ولو وقف على ميراث الميت من موهبة وصولية وغير ذلك صحيح في حصره
قال بعض اهلنا **قوله** الوقف على البرص في وجهه كاعانة العلماء والفقهاء
والطلبة والحجاج والزوار وان كانوا اعيان بل وغيرها من منافع المسلمين كعانة
المساجد والشاهد والمدارس والقضاة الى غير ذلك ولا يصح وقف المسلم على بيع
والكنائس بخلاف الكافر الذي يعتقد صحة ما يصح منه ولا على اربابها كالكفار
كفارا ولا على امانتهم على الحرم كما لا يصح على فئة المسلمين من حيث كونهم ضافا
ويصح على الذمي اذا كان احدا بويده بل وجهه مكم بل لو كان اجنبيا على الامة
ولو وقف المسلم على الفقراء او العلماء انصرف الى الذي الوصف من اهل مذهب
ان كان من الامامية انصرف الى الذي الوصف منهم دون غيرهم من سائر الاصناف
الباغلة عندهم لا الى الذي الوصف من اهل الاسلام من صلى الى القبلة ولعلم يكن
الغلاة والتوابع وغيرهم من فرقهم من حكم بكفرهم ولو وقف على الموصفين انصرف الى
الاشاعرية ان كان منهم وهم الامامية لا تختصوا الكبار منهم خاصة وان كان لا
بهم احوط لو جعل عرفا الواصف بل انوى لو ظهر ادائه ذلك من قرأ في الاحوال منها
عرفه ولو وقف على الشيعة انصرف اليهم في عصرها وما ضاهاها ايضا لا من شائع
وقدمه على غيره وان كان من غيرهم فلتا في القديم فيصرف الى صحيح طوائف الاما
والجادودية من الزيدية والفاطمية والاسماعيلية والناووسية والواقفية والكنانية
فيختلف الوقف في القديم والحال ظاهر كلام كبر عدم الفرق بينهما وهو ليس على
ويظهر من بعضهم انظر في اطلاق الوقف على الشيعة الى الامامية والجادودية ومن

انما هو العادة بغير العادة باذخاله معين الامتعة والعرض والدواب ومن الواجب عنها
عدم جعلها فيه او عدم جريان العرف باذخالها في البيوت كالاجور للمالك لاجلها الا
الاذا قد رها بالمدة ولا يجب العارة على احدها ولا يبطل ثبوتها بالبيع ولا البيع به
بل على المشتري يمكنه ما يشاء له ان كان عالما وان كان جاهلا فله الخيار بين البيع
والامضاء ثم لا يبعد ذلك ولا فرق بين بيعه منسوخا من غيره ولو انتقله بالصلح كان
احوط واولى وكلما يصح وقف يصح لعمام وارفا به واما السكنى فتخص بالسكن
مدنية يجوز حبس نحو البعير والغرس في سبيل الله سبحانه لنقل الماء الى الجهد
والسقاية ولعمارة الحاج والزوار وطلاب العلم والتقديس والاعلام والحداد ينفق
خدمته بيوت العباد والكتب على الفقهاء والبيت على الساكين ويلزم كل ذلك
ما دامت العين باقية ولو حبس على رجل لم يعين وقتا ثم مات العاين كان ميراثا
لوعين مئة ثم انقضت والاخوة مراعات العقد القرض والقربة **كتاب الخبز**
مدنية الحبة اسم من الصدقة لا شراؤها بالقربة ومن الهدية لا تقارها الى اليد
ان تحمل من مكان الى مكان الوهب لا كواما وقوة والذلا لا يطلق لفظها على العقار
المتنع نقلها وقد يعبر عنها بالخلعة والعطية ويطلق كل منهما على مطلق الاعطاء
المتبرع به فيشمل الوصف والصدقة والسكنى واخيها والهدية والحبة وهي تملك العين
غير مشروطة بالعوض والقربة ويعبر فيها بعد اصلية النقص في الواهب وقابلية التملك
في الوهب لا في القبض الايجاب والقبول الكفيلان الدلان على التملك والقبول كونه
هبتا وقبلت نعم يمكن في الاباحة الفعلان منهما فلا يكتفيان في جواز وطى الحائرة
ولا بشرط الماضوية وهل الحبة اولا فلا يحتاج الى الايجاب والقبول الكفيلين بولا
وكيف كان لا توقف جواز التصرف عليهما بل بدفعها قصد الاباحة قطعاً مع احكام
افادة الملكية والتمتع تظهر في غير القبض شرطي الصدقة ولو في العوض دون

انما هو العادة بغير العادة باذخاله معين الامتعة والعرض والدواب ومن الواجب عنها
عدم جعلها فيه او عدم جريان العرف باذخالها في البيوت كالاجور للمالك لاجلها الا
الاذا قد رها بالمدة ولا يجب العارة على احدها ولا يبطل ثبوتها بالبيع ولا البيع به
بل على المشتري يمكنه ما يشاء له ان كان عالما وان كان جاهلا فله الخيار بين البيع
والامضاء ثم لا يبعد ذلك ولا فرق بين بيعه منسوخا من غيره ولو انتقله بالصلح كان
احوط واولى وكلما يصح وقف يصح لعمام وارفا به واما السكنى فتخص بالسكن
مدنية يجوز حبس نحو البعير والغرس في سبيل الله سبحانه لنقل الماء الى الجهد
والسقاية ولعمارة الحاج والزوار وطلاب العلم والتقديس والاعلام والحداد ينفق
خدمته بيوت العباد والكتب على الفقهاء والبيت على الساكين ويلزم كل ذلك
ما دامت العين باقية ولو حبس على رجل لم يعين وقتا ثم مات العاين كان ميراثا
لوعين مئة ثم انقضت والاخوة مراعات العقد القرض والقربة **كتاب الخبز**
مدنية الحبة اسم من الصدقة لا شراؤها بالقربة ومن الهدية لا تقارها الى اليد
ان تحمل من مكان الى مكان الوهب لا كواما وقوة والذلا لا يطلق لفظها على العقار
المتنع نقلها وقد يعبر عنها بالخلعة والعطية ويطلق كل منهما على مطلق الاعطاء
المتبرع به فيشمل الوصف والصدقة والسكنى واخيها والهدية والحبة وهي تملك العين
غير مشروطة بالعوض والقربة ويعبر فيها بعد اصلية النقص في الواهب وقابلية التملك
في الوهب لا في القبض الايجاب والقبول الكفيلان الدلان على التملك والقبول كونه
هبتا وقبلت نعم يمكن في الاباحة الفعلان منهما فلا يكتفيان في جواز وطى الحائرة
ولا بشرط الماضوية وهل الحبة اولا فلا يحتاج الى الايجاب والقبول الكفيلين بولا
وكيف كان لا توقف جواز التصرف عليهما بل بدفعها قصد الاباحة قطعاً مع احكام
افادة الملكية والتمتع تظهر في غير القبض شرطي الصدقة ولو في العوض دون

ويعتبر من اذن الواهب اذا لم يكن مقبوضا من قبل فلو وهبه ما بيده لم يحجب المقبض
 جدي ولا اذن فيه ولا معنى زمان يمكن فيه قبضه ولو وهب الاب والجد له
 للولد الصغير لم يكن مقبوضا بيد الولي **مدنية** يجوز هبة الشاع كالقبض
 وقبضه كقبض البيع ولا يرجع الوالد في هبة لولده الصغير بل مقم بل القوي
 رحمه مقم على الاظهر ويرجع في غيرهم مادامت العين باقية ولم يتصرف فيها شي
 اصلا وان كان تزوجا او زوجة الا انه يكره فيها ما لم يعوض عنها او يقصد
 بها القرينة فان وقع احدهما انتم مقم كالو تلفت ولو بعضها تم بغير ان يقصد بقوله
 غرقا فتمت بعضها ولا فرق بين كون التلف بفعل المتهاون من قبل الله سبحانه ولا
 في عوض بين كونه قليلا او كثيرا معلوما او مجهولا عينا او غيرها بالاستزاد
 بدون ان يذلل العوض ويعتبر في قبول الواهب ولا يكفي فيه رد بعض الموهوب
 والرحم هنا كغيره ومن من يحجب ماله ويحرم قطعه مطلقا القريب العرف بالنسب
 وان بعدت تحت وجاز فكاحد لا من يحرم تكا حياصة ويجوز الرجوع مع التقضي
 فيه في وجهه فريضة لو رجع فيها لم يرجع بالارش في جوانه هبة الجهول كساة من
 غنمه او عبد من عبده فلا ن ومن هبة العمل في البطن والدين في الضرع فليس عليه
 بتسليم الام واللبون والصوف على الاظهر ويعني ان لا يكون الكلام في افاذته الا با
 بل في اللوق ومثله هبة ما في الذمة لغيره من عليه الحق ويصرف الى الابرار فيكون
 مستحبا وفي اشرار القول فيه وجهان وكان الاوجه العدم ويجوز قبض بعض
 الاولاد والنساء على بعض في العطية ولا سيما مع الزينة مع وجان تركه من دون
 فرق بين المرض والصحة والعسر واليسر وتأكد في الاولين فممن من استثنى منه
 ما لا شغل المفضل على فريضة كحاشية واستغال العلم والمفضل عليه على نقص كسوق
 وبدعة واستعانة بالمال على معصية وكذا يجوز في سائر الافراد في الوعد مع الشاؤ

في الزنى

في القرين لكن يستحب التسوية بين الاولاد في العطاء من غير فرق بين الذكر والانثى

فليكن هذا اخر المجلد الاول من منهاج الهداية بفضل الله سبحانه
 والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا وقد فرغ من تدقيق هذا الكتاب
 وعلاوا اكثرهم حرما وزلا محمد ابراهيم بن محمد حسن من القضاة
 من العشرة الثالثة من الالف الثاني من الهجرة النبوية على صاحبها
 الف سلام ونجدة قد وضع الفراغ من تدقيق هذا الكتاب
 على يد الاقل الاصغر الحاج زين العابدين الحاجي
 في يوم الاربعاء ثاني شهر رمضان المبارك من
 سنة ثمان وخمسين ومائتين بعد الالف ١٢٥٠
 كون عام بزره بيني خط من غير يمكن
 كرموا محضتا يا مريم بزره است
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولوالدي
 والدي وللمؤمنين والمؤمنات
 محمد وآل محمد الطاهرين
 المعصومين
 صلوات الله
 عليهم

من خواصه انما يعلم الله تعالى
 ما لا يعلم الناس والجن والانس

الهبة
 ص ١٠١



سم آه

[illegible][illegible]